مذكرات في

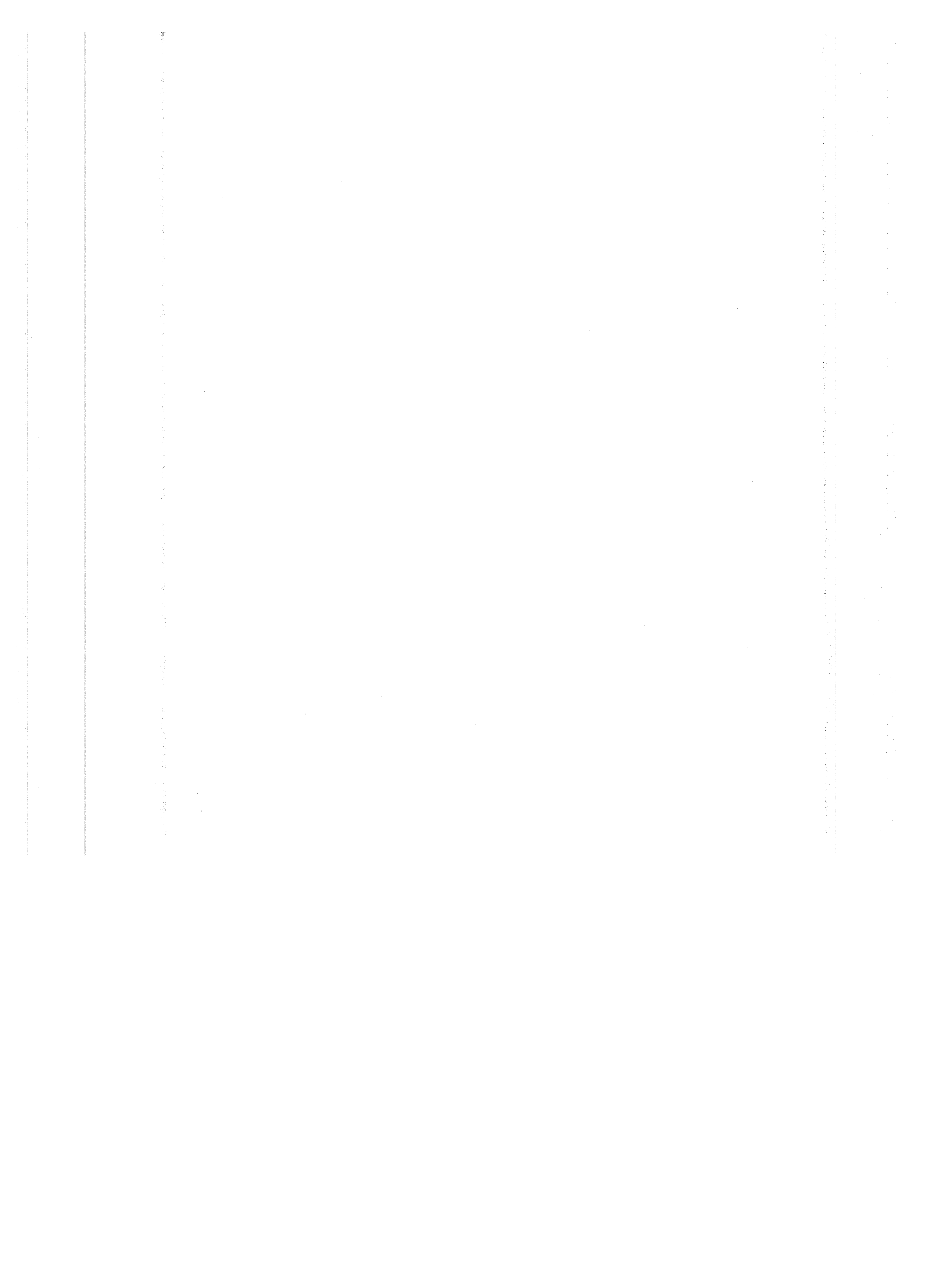
التطور الاقتصادي

دكتور
اسماعيل محمد هاشم
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

٢٠٠٥

الناشر
المكتب العربي الحديث
٢٠ شارع سوتر - إسكندرية
جمهورية مصر العربية





تقـــديم

التاريخ هو سجل تقدم الأمم وتطورها ، ومن خلاله يمكن تتبع مراحل تطور الإنسانية وعلاقته بالمجتمع وتقدم المعرفة فى النواحى المختلفة . ومن خلال هذه النظرة يتناول التطور الاقتصادى علاقة الإنسان بالإنتاج . ومنذ أن بدأت الحياة فى الأرض ونشأت المجتمعـــات تفجرت على الأرض صراعات ومآسى وتناقضات طرفاها الإنسان والطبيعة . ثم تحول الصراع إلى الإنسان نفسه . ومن خلال النظرة إلى الطبيعة والمجتمع يتحدد وجود الإنسان. فوجود الإنسان إزاء المجتمع يتحدد فى صورة علاقات إنتاج ، ويتحدد وجود الانسان إزاء الطبيعة فى صورة قوى منتجة . وتتضح صورة الوجود الانسانى إزاء المجتمع بالمعرفة بالقوانين الموضوعية لعلاقات الانتاج .

وانطلاقا من هذه النظرة يتناول التاريخ الاقتصادى دراسة الانسان إزاء المجتمع فى صورة علاقات الانتاج .

وموضوع دراستنا فى هذه المحاضرات تتناول علاقات الانتاج المختلفة فى أوربا ومصر .

ونظراً لأن دراسة التاريخ تحتاج إلى مؤلفات ضخمة إذا كنا نريد أن نوفيها حقها . ولما كانت دراسة التطور الاقتصادى هى جزء من دراسة مقرر الموارد الاقتصادية والتطور الاقتصادى بالنسبة لطلاب كلية التجارة بالزقازيق ، فاننا مراعاة لهذه الظروف سوف نركز فى الدراسة على الخطوط البارزة فى هذا التطور.

وتنقسم الدراسة فى هذه المحاضرات إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ويشمل دراسة التطور الاقتصادى فى أوربا ، وهو يتناول دراسة تمهيدية لتطور النظم الاقتصادية ، والتنظيمات الاقتصادية ما قبل التاريخ ،

ثم التنظيمات الاقتصادية في ظل الحضارات القديمة ، والتنظيمات الاقتصادية فى أوربا العصور الوسطى . وبعد ذلك تناولنا النظم الاقتصادية فى العصر الحديث فى أشكالها المختلفة بادئين بالرأسمالية التجارية حتى الرأسمالية المالية . وفى الفصل الثامن تناولنا الرأسمالية والاستعمار ، وأخيراً الاشتراكية .

القسم الثانى : وهو يتناول التطور الاقتصادى فى مصر بادئين فيه بعرض الاقتصاد المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر ، ثم الاقتصاد المصرى فى عهد التدخل الحكومى وهو يمثل المرحلة التى حكم فيها محمد على . وفى الفصل الثالث سياسة الحرية الاقتصادية ، وهى تمثل المرحلة من أواخر عهد محمد على حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ ثم المرحلة من ١٩١٤ حتى عام ١٩٥٢ .

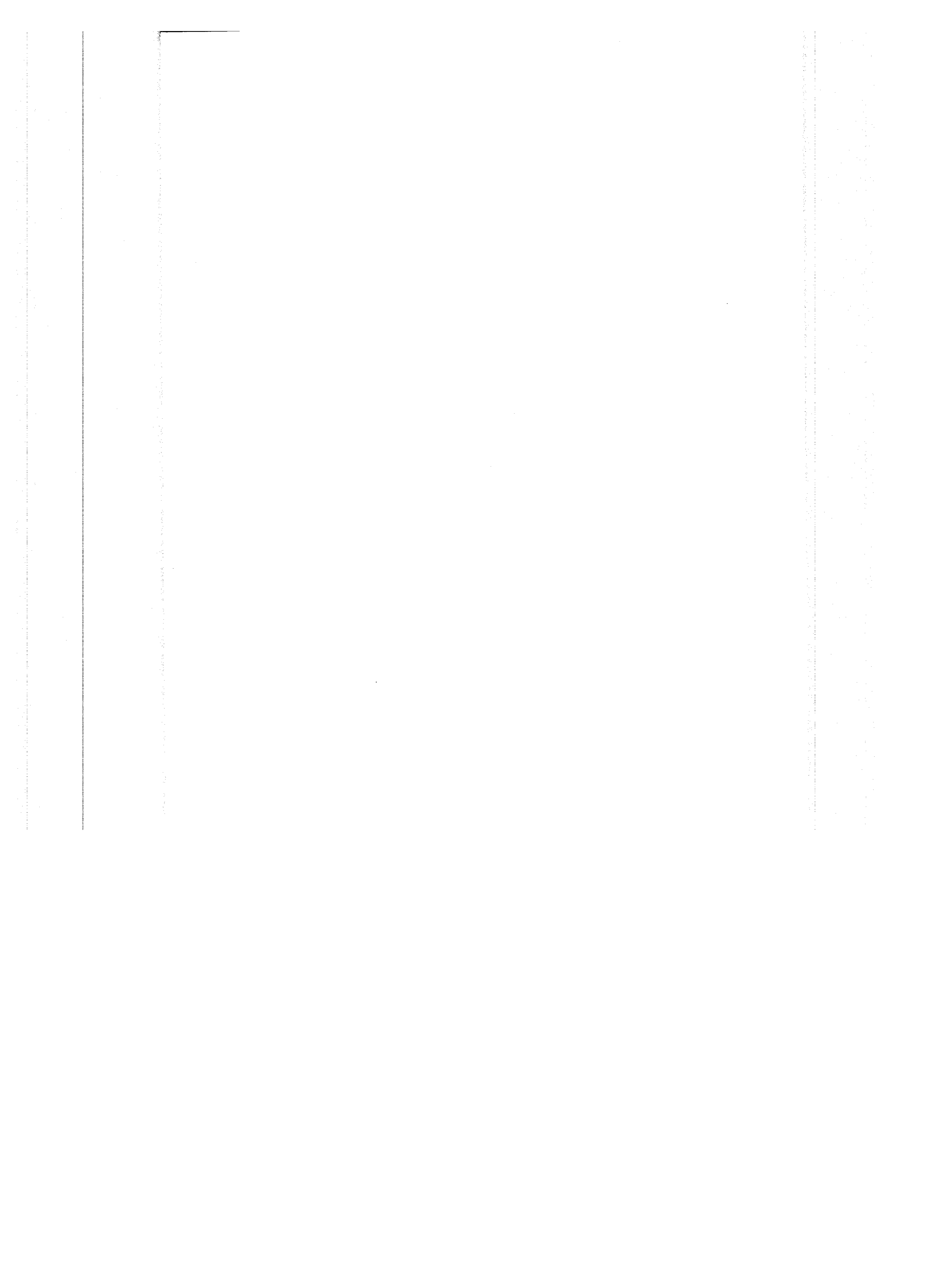
القسم الثالث : المعالم الرئيسية فى الاقتصاد المصرى بعد الثورة .

يمكن ملاحظة أربعة خطوط عريضة فى تطور الاقتصاد المصرى بعد الثورة الأولى منذ قيام الثورة حتى العدوان الثلاثى . ثم التطور الاقتصادى بعد العدوان الثلاثى حتى عام ١٩٦٥ . والفترة الثالثة من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٠ والفترة الحالية بعد عام ١٩٧٠ حتى الآن .

ونظراً لأن كتابة التاريخ عن فترة معينة تحتاج إلى مرور وقت طويل نسبياً ومزيداً من البيانات لإمكان المقارنة بينها واستخلاص النتائج منها . ولعدم توفر البيانات الكافية تحت أيدينا فى الوقت الحاضر ، لذلك فان دراستنا لهذه الفترة سوف تقتصر على المعالم الرئيسية للخطوط العريضة دون الدخول فى التفاصيل الدقيقة التى نأمل معالجتها فى فرصة أخرى ؟

القسم الاول

التطور الاقتصادى فى أوربا



الفصل الأول

دراسة تمهيدية لتطور النظم الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية وتطور النظم الاقتصادية

يمثل التطور الاقتصادى المحور الأساسى الذى دار فى فلكه كل من الفلسفة الاقتصادية والتطبيق الاقتصادى منذ كانا فيما يعرف إصطلاحا بالمشكلة الاقتصادية تلك المشكلة التى تمثل العلاقة النسبية التى تنصرف إلى ندرة الموارد الاقتصادية بالنسبة للحاجات الإنسانية ، وكان لا بد ، مع هـــذا التناقض الأزلى والدائم بين الموارد من جهة والحاجات من جهة أخرى أن يجد الإنسان لهذه المشكلة حلا جذريا . وبصرف النظر عن نوع النظام الاقتصادى ، وبالرغم مما بذله الإنسان فى مجال الإنتاج ، فإن جزءاً كبيراً من هذه الحاجات ما زال يعانى من الحرمان . وكان اختلاف النظم الاقتصادية يدور أساساً فى تحديد الحاجات التى تشبع وتلك التى تحرم من الإشباع ، من ناحية ، وفى تحديد الجهاز الذى يتولى تنظيم هذا الإشباع .

وبصدد هذين التحديدين شهد التاريخ أشكالا متعددة من الصراع ، كما قدم فى تطوره وما زال يقدم مذاهب شتى من الفكر وأنماطاً عديدة من النظم فى التطبيق . وفى طوال التاريخ استبدلت الإنسانية ، وهى فى مواجهة حل هذه المشكلة فلسفة بفلسفة ، ونظرية بنظرية ، ونظاما بنظام .

ومع الاعتراف بقيام هذه المشكلة . التى تنصرف إلى الندرة النسبية ، والتى ترجع إلى شح الطبيعة ، والتى تستلزم حتما حرمان بعض الحاجات ، ولن تكون هناك إلا حلولا نسبية ، ولن تكون هناك بالتالى إلا عدالة نسبية . ولن يخلو أى فكر أو نظام من نقص ، ولن يتوقف التطور .

وفى مجال الفكر والعمل معاً فى سبيل علاج هذا النقص فى نطاق الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة ، وفى مدارج التطور ، شهد التاريخ الحضارى للانسان سلسلة طويلة من النظم الاقتصادية التى توالت فى الظهور ببزوغ فجر الحضارة الإنسانية . وكل نظام من هذه ليس إلا محاولة للتغلب على هذه المشكلة الاقتصادية بحيث نخلص فى النهـــاية إلى أن تاريخ النظم الاقتصادية وتطورها فى نشأتها وإزدهارها واضمحلالها وتدهورها ثم زوالها ، ليس سوى تاريخ المشكلة الاقتصادية نفسها وتاريخ الصراع الإنسانى ذاته .

مفهوم الحتمية التاريخية ومضمون التطور الاقتصادى

تباينت آراء المفكرين والفلاسفة إلى فريقين، فيما يتعلق بمفهوم الحتمية التاريخية وتركز هذا الخلاف ، فيما هو جوهرى ، حول التساؤل التالى : هل يشكل التاريخ ، فى مسيرته وتطوره ، مجرد مجموعة من الحوادث المنفصلة غير المترابطة ، التى تحكمها إعتبارات الصدفة والعشوائية ، أم أنه يتشكون من مجموعة من الوقائع المنطقية والمترابطة !!؟ . وينصرف هذا التساؤل إلى إتخاذ موقف مذهبى محدد ، بناء على استقراء وقائع التطور التاريخى ، حول ما إذا كان التاريخ عملية مصادفة عشوائية وتخبط أعمى ، أم أنه قضية منطق عاقل ووعى مفهوم . وقد أخذ هذا التساؤل شكلين :

أولا — فريق يرفض الحتمية ، وقد تزعم هذا الفريق الاقتصادى الألمانى شمولر « Shmoller » والمؤرخ الإنجليزى « فيشر » « Irving Fisher » . ولا يسلم هذا الفريق من المفكرين بأى منطق يخضع له التطور التاريخى ، ذلك أن المسلك المأمون ، فى منهجهم ، هو الاقرار ، إبتداءاً ، بعشوائية الحـــدث التاريخى ، ذلك أن التسليم بوجود منطق حتمى تخضع له أحداث التاريخ ، فى قيامها وتطورها ، إنما يقود ، فى رأيهم ، إلى أفدح الأخطاء ، وأبعد النتائج

عن الصحة والحقيقة والواقع !! . وأخيراً يتعجب الأستاذ « ا . فيشر(١) » من ذلك الانسجام الذى يراه البعض واضحاً بين أحداث التاريخ .

ثانياً — وعكس هذا الاتجاه الأول ، ذهب فريق آخر من المفكرين ، وعلى رأسهم الفيلسوف الألمانى « هيجل» « Hegel » والمفكر الاشتراكى « انجلز» « Engels » إلى الإيمان بأن أحداث التاريخ تسير فى إنتظام حسب نظام محدد ، وأن التطور التاريخى يشق طريقه عبر التاريخ الإنسانى وفقاً لمقتضيات قضية منطقية عقلانية تترتب فيها النتائج على المقدمات . وهو ما ينصرف إلى وجود قوانين للتطور التاريخى تحكم مسيرة الحضارة الانسانية ، فالحتمية إذن تعنى فى التعبير الفلسفى إرتباط الحوادث التاريخية فيما إنتهت إليه فى أى وقت معين ، حالة واحدة تتلاءم مع بعضها البعض . هكذا التفكير يجد جذوره الأصلية فى فكر أفلاطون حين سلم بأن الزمن صورة متحركة للأبدية . وبذلك أقر أفلاطون سبق الأفكار على الأشياء . وقد دفع هذا التفكير الفيلسوف الألمانى هيجل إلى تقريره « أن المنطق يسبق الواقع ويحكمه ، وإن كل الحوادث من حوادث التاريخ إنما جرى وفقاً لمقتضيات العقل . وقد عنى بهذا ان التاريخ عملية عاقلة .

وموقفنا هنا ، نحن ، بصدد دراسة تاريخ تطور النظم الاقتصادية ، من الحتمية التاريخية ، هو أننا لا نرفضها كلية ، غير أننا لا نسلم بها تسليما كاملا . وهو مايعنى أننا نسلم بوجود قوانين معينة تحكم التطور التاريخى ، غير أننا نقرر فى الوقت نفسه نسبية هذه القوانين . ويلاحظ أن منطقنا هذا إنما يتفق مع منطق الفيلسوف الاجتماعى الفرنسى « أوجست كونت » « Angest Compte » حيث قرر بأنه يوجد نوعان من القوانين .

---

(١) ا . فيشر : « تاريخ أوربا فى العصور القديمة » ترجمة دار المعارف بمصر ص٠٩

النوع الأول ، هو ما يشمل القوانين الطبيعية والرياضية الخاصـــة بعلوم الرياضة والطبيعة والكيمياء والفلك ... وهذه قوانين تنطبق دائماً ، وبدون تخلف ، فهى منضبطة الانطباق ، بمعنى أنها لا تحتمل الاستثناءات ، ولذلك يطلق عليها « كونت » قوانين الدرجة الأولى .

أما النوع الثانى ، فيشمل القوانين الاجتماعية . وهى التى تحكم مجال العلاقات الإنسانية ، وهى قوانين احتمالية ، بمعنى أنها تحتمل الاستثناء ، ومن ثم فهى من قوانين الدرجة الثانية .

ولسوف يتأكد لدينا ذلك تماما من دراسة تطور النظم الاقتصادية التى شهدها التاريخ الإنسانى عبر تسايره الطويل ، فمن دراسة التطور الاقتصادى لمجتمع ما ، كأوربا الغربية مثلا ، نرى أن هذا التطور قد سار وفقاً لنمط معين ، بحيث إتخذ مراحل متعددة ، ترتبت كل مرحلة منها على المرحلة السابقة لها ، كما تركت بصماتها على المرحلة التى تليها . ونخلص من هذا إلى أن القوانين التى حكمت التطور الاقتصادى لأوربا الغربية ، ليست حتمية الانطباق فيما يتعلق بالتطور الاقتصادى فى أية منطقة أخرى من العالم ، كالشرق الأوسط مثلا ، وهو ما سوف يتضح بجلاء عند دراسة التاريخ الاقتصادى لجمهورية مصر العربية ، على سبيل الانتقاء ، وهو ما نخصص له القسم الثانى من دراستنا هذه لكى نخلص إلى ما سبق أن قررناه من « نسبية قوانين التطور التاريخى » باختلاف الأزمنة والأمكنة .

مفهوم النظام الاقتصادى

نرى لزاماً علينا ، ونحن بصدد مناقشة اصطلاح «النظام الاقتصادى» أن نتقدم له بتفرقة اصطلاحية معتادة بينه وبين مفهوم آخر ينصرف إلى «البنيان أو الهيكل الاقتصادى Eco. Systems & Eco. Strutures .

فالنظام الاقتصادى هو كل يتكون من غرض معين ، وإطار قانونى وسياسى واجتماعى يتفق مع هـــذا الغرض ، ومستوى معين من الفن الإنتاجى [١] .

أما البنيان الاقتصادى فهو عبارة عن النسب والعلاقات التى تميز كلا اقتصادياً قائماً فى زمان ومكان معينين ، أو هو النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية فى مكان وزمان محددين [٢] .

فالبنيان الاقتصادى ، ينصرف أساساً إلى مجموعة أخرى من العلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية . ويمكن تقسيم هذه العلاقات إلى علاقات داخلية ، وعلاقات خارجية . كما يمكن تقسيمها إلى علاقات كمية وعلاقات كيفية ، وأخيراً يكون التعبير عن العلاقات الكمية إما فى صيغة نسبية أو فى صيغة مطلقة .

أما النظام الاقتصادى ، فإنه ينصرف إلى تحديد خصائص ومميزات الوضع الاقتصادى القائم فى بلد معين، وفى زمان محدد ولقد أثار هذا الاصطلاح الكثير من الجدل والمناقشة حول تعريف المقصود بالنظام الاقتصادى ، وانقسم الفكر الاقتصادى فى هذه الوجهة مدارس متعددة .

فهناك بعض الاقتصاديين الذين يسلمون بأن أسلم طريقة البحث عن طبيعة النظام الاقتصادى هى الطريقة التاريخية البحتة ، وتنصرف إلى دراسة النظم الاقتصادية من خلال الدراسة التاريخية المنظمة للمجتمع الإنسانى ، وباستخدام قوانين التطور التاريخى ، مع التسليم بنسبيتها ، ولقد ناقشنا هذا الاتجاه .

واتجه فريق آخر من الكتاب إلى اعتماد ظاهرة المبادلة فى التفرقة بين النظم

---

(١) Francois perroux : Cours d'Economic politique I. paris. 1946. P. 90.

(٢) Francois Perroux op. Cit. P. 228.

الاقتصادية المختلفة ، حيث تم التفرقة أساساً بين الاقتصاديات المغلقة « Closed Economies » (وهى ما تعرف باقتصاديات الإشباع الذاتى أو الاستهلاك المباشر) واقتصاديات السوق (وهى ما تعرف كذلك باقتصاديات المبادلة أو الاقتصاديات المفتوحة).

ويقرر فريق ثالث أن الطريقة المثلى للتمييز بين النظم الاقتصادية ، يجب أن تنصب على دراسة طبيعة المشروعات والتنظيمات القائمة بكل نظام . ويقسم هذا الفريق من الكتاب ، النظم الاقتصادية التى شهدتها الانسانية ، إلى مراحل ما قبل التاريخ وهى تنقسم بدورها إلى ثلاثة مراحل، مرحلة الوحشية ، ومرحلة البربرية، ومرحلة نشأة الحضارة . ويتم تقسيم كل من مرحلتى الوحشية والبربرية ، تبعاً للتقدم الذى شهدته فنون الانتاج المستخدمة ، إلى ثلاثة أطوار متتابعة ، حيث تنقسم مرحلة الوحشية إلى طور الجمع والالتقاط ، ثم طور الصيد والقنص ، ثم طور النار والمجلة . بينما تنقسم مرحلة البربرية إلى طور تربية الماشية وزراعة النباتات، وطور تربية الحيوانات المنزلية واستخدام الرى فى الزراعة، واستخدام الآجر والحجارة فى البناء . وتميز طورها الثالث باستخدام المحراث والتوسع فى الزراعة .

وبنهاية مرحلة البربرية بدأت مرحلة الحضارة . وهى تشتمل على النظم الاقتصادية التى شهدتها الحضارات القديمة ، والتى استندت أساساً إلى نظام الرق . وتلى ذلك النظم الاقتصادية التى توالت على العالم فى العصور الوسطى ، وتشتمل على نظام الاقطاع والنظام الحرفى . وأخيرا النظم الاقتصادية التى عرفها العالم فى العصر الحديث ، والتى تمثلت أساساً فى النقيضين المعاصرين :

الرأسمالية والاشتراكية :

وتعتقد طائفة رابعة من رجال الاقتصاد فى جدوى التفرقة بين النظم الاقتصادية المختلفة على أساس من الهدف الانتهائى لكل نظام ، أى الباعث المحرك للنشاط الاقتصادى داخل النظام .

فهناك النظم الاقتصادية التى تهدف إلى إشباع الحاجات ، وهى تتمثل ، فى الدرجة الأولى ، فى النظم الاقتصادية البدائية ، والنظم الاشتراكية المعاصرة ، وهناك النظم الاقتصادية التى تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، وهى تتمثل أساساً فى النظام الرأسمالى .

على أننا لا نستطيع أن نسلم على علاته بهذا المعيـــار ، لأن الهدف الأول والأخير لأى تنظيم إقتصادى ، إنما يتمثل فى إشباع الحاجات الانسانية . فضلا عن أن هذا المعيار يهمل التفرقة التاريخية بين النظم الاقتصادية . أى أنه يجمع بين النظم الاقتصادية البدائية والنظام الاشتراكى المعاصر فى مجموعة واحدة . كذلك فإنه من المؤكد أن النظام الحرفى قد شهد صورة ما لحافز الربح مما يشيع الخلط بينه وبين النظام الرأسمالى المعاصر ويزيد من عدم جدوى هذا المعيار التسليم بوجاهة الاعتبار الأخير ، حيث يؤدى ذلك إلى إجتماع كل من النظام الحرفى والنظام الرأسمالى فى تقسيم واحد ، وهو ما لا يجوز تاريخياً .

يتضح مما سبق أن هذه المعايير الأربعة السابقة التى إستند إليهـا الـكتاب للتفرقة بين النظم الاقتصادية المختلفة ، هى أصلا معايير ناقصة ، وذلك لأنهـا إعتمدت على عنصر واحد من عناصر الواقع دون غيره .

وقد تلافى الأستاذ « فرانسو بيرو » هذا النقص بتعريفه للنظام الإقتصادى . إذ يرى أن النظام الإقتصادى لا يعدو أن يكون « مرحلة من مراحل التاريخ » .

وهو بذلك ينصرف إلى كونه « حقيقة تاريخية وعملية » ، حدثت فى زمان ومكان معينين ويخلص الاقتصادى الفرنسى إلى أن كافة النظم التى شهدها التاريخ « تكون كلا يتركب من عدة عناصر ، قابلة للتغيير ، وخاضعة بذاتها للتفاعل والتأثير المتبادل . وهذه العناصر هى :

١ — الإطار القانونى والاجتماعى والسياسى . وهو ما يشكل طبيعة ونوع العلاقات القانونية والاجتماعية والسياسية السائدة ، وتنصرف هذه العلاقات أساساً إلى وضع الملكية الفردية ، ونظام التطبيقات الاجتماعية ، وطبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال ، وتنظيم الحريات مثل حرية العمل ، حرية الانتاج ، وحرية الاستهلاك ، وحرية التعاقد .

٢ — نوع الفن الانتاجى المستخدم ، ويرجع إلى مستوى فنون الانتاج ، أى مدى تقدم طرق وأساليب الإنتاج المتبعة ، ونوع أدوات ووسائل الانتاج القائمة ، وهو ما ينحصر فى دراسة حالة تقسيم العمل والتخصص ، ودرجة آلية العمل ، وكيفية تنظيم العمل عملياً .

٣ — هدف النظام . أى المحرك الأساسى للنشاط بداخل الاطار التنظيمى . ويختلف هذا الهدف بالضرورة عن نظام آخر . ففى نطاق المجتمعات البدائية والاقتصاديات التى تنحو نحو الاشتراكية المعاصرة يهدف النظام إلى إشباع الحاجات بطريق مباشر ، بينما ينحصر فى تحقيق أقصى ربح ممكن فى إطار الرأسمالية .

ويقرر الأستاذ فرانسوا بيرو ضرورة قيام إنسجام تام بين العناصر السالفة الذكر لأى نظام إقتصادى بحيث تكون جميعا كلا متناسقا ، وبحيث يؤدى كذلك كل منها إلى وجود العنصرين الآخرين ويعمل على تحقيقها . كما يرى أخيرا ضرورة

بأن يكون الاعتماد كاملا على هذه العناصر الثلاثة عند ما نكون بصدد التميز بين النظم الاقتصادية المختلفة ، لا أن يكون الاقتصار على بعضها دون البعض الآخر .

وسوف نعتمد فى دراستنا على هذا التعريف الأخير عند تحليل العناصر الثلاثة لكل نظام خلال دراستنا للتطور الاقتصادى فى أوربا .

تطور النظم الاقتصادية :

النظام الاقتصادى بالمفهوم المتكامل الذى عرفناه عند **فرانسو بيرو** وكما نراه فى التطبيق العملى عبر تاريخ الحضارة الانسانية ، هو عرضة بطبيعته للتغيير والتطور المستمر الذى لا يتوقف أبداً .

١ - أن الفواصل الزمنية بين كل نظام وآخر فى التطبيق ، غير واضحة تماما بحيث لا نستطيع تحديد مدى زمنى دقيق لكل نظام يتعين بحدود دقيقة فاصلة .

٢ - وعلى ذلك فإن أى نظام عرفه تاريخ الحضارة لم يحاك من ثوب واحد ، ولم يؤلف من لحن منسجم مترابط . ذلك أن كل مرحلة تاريخية مهما كانت قصيرة إنما تشهد انقضاء ونهاية مؤسسات قديمة وميلاد ونشأة مؤسسات جديدة ، وكما النور لا ينبثق فجأة من جوف الظلام ، فإن أى نظام إقتصادى لا يولد أو يزول بين يوم وليلة .

٣ - إن دراسة تاريخ تطور النظم الاقتصادية ، إنما ينبؤنا أن كل تقسيم وكل استنتاج ، وكل نظرة ، هى أشياء نسبية ذاتية .

الفصل الثانى

التنظيمات الاقتصادية السابقة على التاريخ

أنظمة ما قبل التاريخ
(النظام البدائى)

تمهيد :

قدمنا ، فيما سبق ، أن فريقا من الاقتصاديين (١) ، يصنف النظم الاقتصادية التى شاهدتها البشرية إلى قسمين : فترة ما قبل التاريخ (النظام البدائى) ونظم الحضارة ويتقدم نظم الحضارة نظام الرق .

التطبيق الاقتصادى وفترة ما قبل التاريخ

وتنقسم فترة ما قبل التاريخ ، بدورها ، إلى ثلاثة مراحل . تبدأ بمرحلة الوحشية ، وتتوسطها مرحلة البربرية ، ثم تنتهى هذه الفترة بظهور مرحلة إرهاصات الحضارة ، ويعرف النظام الحضارى الذى ذاع فى هذه الفترة بالنظام البدائى . ويعد تمهيداً طبيعياً لنظام الرق الذى انتشر مع نشأة الحضارات القديمة ويقتصر هـذا البحث على استعراض النظم الاقتصادية لفترة ما قبل التاريخ . ويعالج مراحلها الثلاث .

(أ) مرحلة الوحشية : ويتم تقسيم هذه المرحلة ، تبعاً للتقدم الذى شهدته فنون الإنتاج المستخدمة، إلى ثلاثة أطوار متتابعة. اتسم الطور الأول بالاعتماد على الجمع والالتقاط للثمار والنباتات الطبيعية، واستخدام أدوات غاية فى السذاجة والبساطة ، مثل العصى والحجارة فى ممارسة حرفتى الجمع والالتقاط .

وتميز طورها الثانى باحتراف الصيد للسمك والحيوانات ، وباستخدام النار

---

(١) « منهم Morgan » والفيلسوف Engels

المتولدة عن الاحتكاك . وأخيراً تميز طورها الثالث بالتوسع فى الصيد والرقى النسبى فى أدواته ، وذلك بصنع القوس والسهم .

(ب) **مرحلة البربرية** . وكما هو متبع بالنسبة لمرحلة الوحشية ، يتم تقسيم مرحلة البربرية ، تبعاً لمدى رقى الفن الإنتاجى السائد ، إلى ثلاثة أطوار متتالية . اتسم الطور الأول منها بتربية الماشية وبزراعة النباتات . وتميز طورها الثانى بتربية الحيوانات المنزلية ، وبالالتجاء إلى الرى فى الزراعة ، وباستخدام الآجر والحجارة فى البناء ، وشهد آخر أطوار هذه المرحلة، استخدام المحراث والتوسع فى الزراعة .

(حـ) **مرحلة ارهاصات الحضارة** . بنهاية مرحلة البربرية ، ظهرت مرحلة إرهاصات (تمهيدات) الحضارة . وبديهى أننا لا نستطيع تحديد فاصل زمنى دقيق بين المرحلتين السابقتين ، وذلك أن كلا منها قد استغرقت مدة طويلة من تاريخ البشرية .

قدمنا أن النظام الاقتصادى لفترة ما قبل التاريخ ، يعرف ، اصطلاحاً ، بالنظام البدائى ، وننتقل الآن إلى بحث عناصر هذا النظام .

اولا : القوى المنتجة (أدوات وفنون الإنتاج) .

(ا) **ادوات الانتاج** : اتسمت أدوات الانتاج فى هذه المرحلة بالبدائية والبساطة . إذ استخدم الإنسان البدائى فى صراعه مع الطبيعة ، وفى ممارسة نشاطه الاقتصادى الساذج، اعتمد على العصى والحجارة ، فظل الحجر لمدة طويلة هو الخاصة الأساسية لمعظم الأدوات ، ولذلك ظهر ما يسمى تاريخياً « بالعصر الحجرى » ومع التطور اكتشف الإنسان المعادن وتوصل إلى تشكيلها ومن ثم صناعة الأدوات المعدنية (فى أواخر مرحلة البربرية) ، مما أدى إلى ظهور العصر البرونزى » ثم « العصر الحديدى » وكان لكشف الحديد آثاره الضخمة على تقدم

الزراعة نتيجة لاستخدام المحراث فى زراعة مساحات واسعة . وأدى اكتشاف النار المتولدة عن الاحتكاك إلى ازدياد مقدرة الإنسان فى صراعه مع قوى الطبيعة كا ارتقت الزراعة ، وذلك باستخدام الرى ، خلال الطور الثانى لمرحلة البربرية.

(ب) **فنون الانتاج** : أدى تطور أدوات الإنتاج ، على النحو السابق ، إلى ظهور مبدأ تقسيم العمل . وكان تقسيما فردياً ، بادىء الأمر ، إذ قام على أساس الجنس . وذلك بتخصص الرجل فى شئون الحرب والصيد ، وباختصاص المرأة بأعباء المنزل والأسرة . وأدى هذا التخصص ، على بساطته ، ارتفاع إنتاجية العمل . ثم ما لبث أن ظهر التقسيم الاجتماعى الأول للعمل ، عندما تخصصت بعض القبائل، الأكثر تقدما، فى تربية الماشية. وبانتشار تقسيم العمل والتخصص على نحو ما ، وهو ما أدى إلى ارتفاع الإنتاجية، استقرت أعمال الزراعة وتربية الماشية ، حتى احتلت ، فى الطور الأخير لمرحلة البربرية ، مكان عمليات الصيد والقنص، والجمع والالتقاط . كما انسلخت بعض الأعمال عن الزراعة ، وأصبحت حرفاً مستقلة بذاتها ، وخاصة حرفتى النسيج والتعدين . ويشكل استغلال هذه الحرف وتخصصها بذاتها ، التقسيمَ الاجتماعى الثانى للعمل . ويعد تمهيداً لظهور المدنية ، ونشأة الحضارة ، وقيام الرق .

ثانيا : الإطار التنظيمى (ماهية العلاقات الاجتماعية والقانونية والسياسية).

(ا) **التنظيم الاجتماعى** (الوحدة المعيشية) .

العشيرة والأسرة : بتزايد السكان، انتظم الإنسانى البدائى ، فى تنظيم العشيرة التى تقوم على رباط الدم، وتشكل الوحدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يقوم عليها النظام البدائى . ومع التطور حلت الأسرة محل نظام العشائر ، واتخذت الأسرة فى بادىء الأمر ، شكل الأسرة الأموية ، وذلك فى مرحلة الوحشية، فنتيجة لحالة الاباحية الجنسية، التى يعتقد فى شيوعها، إبان تلك المرحلة

كان الابناء لا يعرفون لهم أباً ، وبالتالى كانوا ينسبون إلى الأم. وبانتقال البشرية إلى مرحلة البربرية، أخذ نظام الزواج الجماعى مع الإيثار « Mariage apparié » فى الظهور . وبمقتضاه ، كان لكل رجل، من بين كثير من النساء اللاتى يتصل بهن واحدة تعتبر زوجة أساسية . كما كان للمرأة ، كذلك ، من بين رجال كثيرين ممن تتصل بهم ، رجلا يعتبر الزوج الأساسى . وقد أدت هذه الميول الثنائية ، إلى إدخال عنصر جديد فى كيان الأسرة ، وهو الأب . ومع التطور أخذت سلطة الرجل فى النمو والازدياد ، نتيجة لازدياد أهمية دوره الاقتصادى ، فظهر ترتيباً على ذلك ، الزواج الفردى . مما أدى إلى ظهور الأسرة الأبوية ، فى الطور الأخير من مرحلة البربرية .

(ب) **العمل** : مع قسوة قوى الطبيعة ، وبساطة أدوات وفنون الانتاج ، وانخفاض إنتاجية العمل، أدرك الانسان البدائى الحكمة القائلة بأن «الاتحاد قوة»، وظهر أثر ذلك فى علاقات العمل ، إذ اضطر الانسان اضطراراً إلى العمل الجماعى والجهد المشترك ، وهو ما يثير بالطبع فى هذه المرحلة المبكرة من تاريخ البشرية مسألة التنويع .

(جـ) **التوزيع** : رأينا كيف أحدثت بساطة أدوات الانتاج ، وسذاجة فنونه إلى انخفاض مستوى الانتاجيـــة ، من جهة واستلزمت ضرورة العمل الجماعى فى الجهد المشترك من جهة أخرى ، ونقرر أنها تطلبت ، من جهة ثالثة ،

---

(١) هناك خلاف فكرى ؛ حول تحديد شكل ومضمون الوحدة الاجتماعية الأولى ، التى انتظمت فى سلكها الجماعة الإنسانية البدائية . فالبعض يرى هذه الوحدة الاجتماعية متمثلة فى الأسرة الأبوية القائمة على رابطة الدم ، بينما يذهب البعض الآخر إلى الإقرار بتنظيم القبيلة المستندة الى ضرورة العمل الجماعى . وينصرف فريق ثالث الى القول بنظام العشيرة التوتمية التى تقوم على وحدة العقيدة ، متمثلة فى التوتم ، الذى يتخذ رمزاً لها ، وتعتقد أنها انحدرت منه . أنظر صوفى أبو طالب « مبادىء تاريخ القانون » القاهرة ١٩٥٧ ص ٢٦ .

قيام عملية توزيع الناتج على أساس من مبدأ التساوى . فقد كان الناتج الكلى من الضآلة بحيث لو استأثر فريق بأكثر مما هو متاح لبقية الجماعة، لمات البعض جوعا.. ولقد أدى مبدأ المساواة فى التوزيع هذا إلى إضعاف الادخار والتراكم، وبالتالى عرقلة نمو قوى الانتاج .

(د) **الملكية** : رأينا أن أول صورة لتقسيم العمل قد تمت على أساس الجنس بين الرجل والمرأة ، فانفرد الرجل بأعمال الصيد والقنص والحرب وجمع المواد الاولية ، وحصرت المرأة اهتمامها فى شئون المنزل والأطفال . وقد انعكس هذا التقسيم الفردى ، على أساس جنسى ، فى طبيعة علاقات الملكية القائمة ، فاتخذت علاقات الملكية هى الاخرى ، الأساس الجنسى ، حيث امتلك كل من الرجل والمرأة الأدوات الإنتاجية التى يصنعها ويستخدمها فى عمله ملكية شخصية ، كما امتد نطاق الملكية الشخصية ليشمل ، بالإضافة إلى ذلك ، الأدوات والوسائل التى تستخدم فى الدفاع عن النفس. وفيما عدا هذين النطاقين، وفيما يتعلق بالأدوات الانتاجية التى تستخدم فى العمل الجماعى، فقد كانت مملوكة ملكية جماعية أو عامة. ومعنى هذا أن المجتمع البدائى لم يعرف الملكية الفردية أو الخاصة إلا فى نطاق ضيق جدا ومحدود ، بينما ذاعت ، كقاعدة عامة ، الملكية الجماعية بجوار العمل الجماعى ، وشكلت الملكية الجماعية أساس العلاقات الانتاجية فى هذا المجتمع ، كما تعتبر هذه الصورة من صور الملكية إنعكاسا لضعف مقدرة الانسان فى مجال الانتاج والدفاع عن النفس ، وبطش القوى الطبيعية وقسوتها ، بالاضافة إلى سذاجة وبساطة أدوات الانتاج، فكل هذه الاعتبارات استلزمت العمل الجماعى، وتطلبت بالضرورة ، بالتالى ، الملكية العامة. ولكن أخذت الملكية الخاصة فى الظهور تدريجيا ، وذلك بحلول الزواج الفردى محل زواج الجماعة مع الإيثار ، وباعتبار الأسرة الزوجية هى الوحدة الانتاجية (الاقتصادية) .

ثالثا : هدف النظام :

يتمثل الهدف الأصيل للنشاط الاقتصادى، فى ظل المجتمع البدائى ، فى الإشباع المباشر للحاجات ، وهو ما يعرف بغرض الاستهلاك الذاتى ، فلم تكن المبادلة ، ولم يكن نظام الأسواق، أهدافا لهذا النشاط . ذلك أن ظاهرة السوق ، بالمفهوم الحديث لها ، ظلت مجهولة فى إطار المجتمع البدائى ونحن نعرف أنه بقيام التقسيم الاجتماعى الأول للعمل، وتخصص بعض القبائل الأكثر تقدماً ، فى الرعى وتربية الماشية ، أصبحت إجراءات المبادلة ممكنة لأول مرة فى تاريخ البشرية ، وكانت تتم بين القبائل (مبادلة جماعية) . وقد كان ظهور الفردية أساساً لظهور الملكية الفردية ، فى نهاية هذا العصر. وقد أخذ هذا النوع الأخير من المبادلة فى الذيوع والإنتشار شيئا فشيئا، حتى أصبح فى النهاية هو الشكل الوحيد للمبادلة. كما نعرف أن النقود السلعية قد استخدمت عمليا ، قبل عصور الحضارة ، وربما فى مرحلة الإرهاصات ، وذلك بالنظر إلى الماشية كسلعة تتمتع بالقبول العام فى الإبراء من الالتزامات ، كما أننا لا نحاول أن نقلل من أثر ازدياد المقدرة الانتاجية ، نتيجة لتقدم طرق وفنون الانتاج ، وذلك باكتشاف النار، واستخدام الرى والمحراث فى الزراعة ، واستقلال الحرف عن الزراعة ، وظهور الملكية الفردية . وهذان العاملان ، وهما استخدام النقود وارتفاع الانتاجية ، قد وسعا من نطاق المبادلات ، وهذه بدورها عمقت ظاهرة تقسيم العمل ، وزادت فى أهمية استخدام النقود . بالرغم من معرفتنا لكل هذا، فإننا لا نغالى إذا ذهبنا إلى إقرار أن كل هذه التطورات ، ما كانت لترقى بظاهرة المعادلة إلى المكانة التى ينظر إليها فيها على أنها الغرض الانتهائى للنظام ، فقد ظل هذا الهدف يتمثل ، بصفة أساسية وانتهائية، فى إشباع الحاجات إشباعاً مباشراً وذلك بالاستهلاك الذاتى .

الفصل الثالث

التنظيمات الاقتصادية فى ظل الحضارات القديمة

نظام الرق (١)

الانتقال الى نظام الرق (٢)

رأينا فيما تقدم ، كيف تأكدت إلى حد ما ، أهمية المبادلة فى آخر أطوار مرحلة البربرية ، وذلك نتيجة لتطور التقسيم الاجتماعى الثانى للعمل ، الذى أدى إلى إنفصال بعض الأنشطة الإقتصادية عن الزراعة ، بحيث أصبحت تكون حرفا مستقلة بذاتها . وبنهاية مرحلة البربرية بدأت عصور الحضارة وإرهاصات المدنية . فعمقت من أهمية الأنواع السابقة لتقسيم العمل وأضافت نوعاً ثالثا من تقسيم العمل ، تمثل فى ظهور فئة إجتماعية جديدة لا تمارس النشاطات الإقتصادية المتعارف عليها ، كالزراعة والصيد والحرف ، وإنما تخصصت هذه الفئة فى القيام بالمبادلات وهى فئة التجار . وبظهور هذه

---

(١) ظهر نظام الرق تاريخيا ، فى بلاد الشرق أولا ° ثم انتقل منها ، مع بقية مؤثرات الحضارة الأخرى ، إلى أوربا والغرب عموما . فلقد استتب الامر لنظام الرق ، فى كل من الهند والصين والعراق ومصر ، فيما بين القرنين الرابع والثانى قبل الميلاد . وتملك هذا النظام زمام الأمر ، فى اليونان ، فيما بين القرنين الخامس والرابع ق . م° ثم بلغ ذروته فى روما فيما بين القرنين الثانى قبل الميلاد والثانى بعد الميلاد .

(٢) لم تكن الرقيق أهمية تذكر ، قبل عصور الحضارة القديمة . . وكانت له، فى بعض أطوار مرحلة البربرية ، صفة منزلية ، اذ كانوا يعتبرون كأفراد المنزل تماما ، وتوكل اليهم الأعمال المنزلية، كما كان عددهم قليلا ، ذلك أن المنتصر كان يلجأ ، فى الغالب من الأحوال، ونظرا لشح الطبيعة وقلة الموارد وانخفاض انتاجية العمل الإنسانى ، الى قتل المهزوم بحيث لم يلعب الرقيق ، فى مجال الانتاج ، الا دورا ثانويا ، خلال تلك المراحل للمسيرة البشرية » .

الطبقة ، إزدادت حيوية المبادلات وأهميتها ، وإزداد حجم الانتاج الذى يتم بغرض المبادلة ، وتضخمت الفجوة بين الريف والمدينة ، بصورة لم تكن ملاحظة من قبل . ولقد تكاتفت هذه الاحداث فأحدثت تغيرات جذرية فى الاقتصاد ، وأنهت النظام القائم وعمدت إلى نظام جديد ، هو نظام الرق ، الذى ذاع فى عصور الحضارات القديمة .

وبانتقال الانسانية من النظام البدائى إلى نظام الرق ، إنتقل الأساس المادى للنشاط الانتاجى، من مرحلة العمل المشترك الذى يشترك فيه أفراد العشيرة جميعاً، إلى مرحلة عمل العبيد .

وكما أشرنا من قبل ، تضافرت العديد من العوامل فى إحداث هذا التطور . فلقد أدى تقدم الفن الانتاجى ، وخاصة باكتشاف المعادن، وباستخدامها فى صنع أدوات الانتاج، بدلا من الحجارة والأخشاب ، إلى إرتفاع إنتاجية العمل . كما أدى إتساع نطاق المبادلة إلى كشف فرص عمل جديدة ، وأدى إلى تقدم الفن لانتاجى ، وإتساع نطاق المبادلة معا ، الى ارتفاع قيمة العمل البشرى ، والى تأكيد ضرورة الحاجة الى قوة عمل جديد .

وشكلت الحروب المورد الذى كان يمد هذه المجتمعات ، بأعداد لا تنضب من العبيد . فقد كف المنتصر عن قتل المهزوم ، واتخذه رقيقا . بل لقد كان يحفز هـذه المجتمعات الى الحروب ، شدة الحاح حاجاتها الى المزيد من العبيد . ولقد كان للرقيق أهمية كبيرة ، فى الأمم القديمة ، وتظهر هذه الأهمية من أن النظام الاجتماعى والاقتصادى لهذه الأمم ، قد قام مستنداً اليه. ومن هذا يقرر «انجلز» أنه «بدون نظام الرق ، ماقامت دولة اليونان ، ولما بلغت من الفن والعلم مابلغت ولما قامت الامبراطورية الرومانية ، وبالتالى لما قامت أوروبا الحديثة » (١) .

---

(1) F. Engels : Anti Dühring Edit Social Paris, 1958, P. 213.

وتدعونا اشارة « انجاز » هـذه الى الإلمام بالنظام الرومانى ، فى ازدهاره وانهياره ، خاصة وأنه ، كما يبين « انجاز » فإن النظام الرومانى، وهو نظام قد قام على أعناق الرقيق ، قد تطور الى نظام الاقطاع ، وهذا انتهى بالنظام الحرفى ، الذى تمخض عن النظام الرأسمالى .

النظام الرومانى (١)

الأحوال الاقتصادية يعتبر النظام الرومانى أوضح مثال على النظام الاقتصادى الزراعى ، القائم على الرق . ففيه الزراعة هى النشاط الاقتصادى الاساسى، وفيه ملكية الأرض الزراعية هى الاستثمار الوحيد المأمون (٢)، وفيه الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادى .

فمن حيث الرقيق ، فقد زاد عددهم عن الاحرار ، بسبب الحروب الرومانية واتساع الفتوحات ، اذ كانت الدولة تتجر فى أسرى حروبها باعتبارهم « أشخاص عموميين » أى ملكا للدولة ، كذلك فلقد كان القانون الرومانى يقرر للمواطنين (الاحرار) أن يستولوا على الأجانب الذين لا تربطهم بالامبراطورية أية معاهدات .

أما من حيث الزراعة والملكية الزراعية، فقد كانت الحكومة تشجع الحيازات الصغيرة بين مختلف الأسر، التى يتم تقسيم الأرض عليها فى أنصبة متساوية وصغيرة، وذلك فى عديد من المناطق . ثم ما لبث هذا التوازن أن أختل وذلك بضياع المساواة بين المساحة الزراعية للأسر ، فظهرت لذلك الملكية الكبيرة ، ونظام الفائض الزراعى ، وهو ما أدى الى ازدياد أهمية المبادلة وظهور الصناعات

---

(1) M P. Charlesworth, The Roman Empire, Oxford University Press, 1951.

(2) M. P Charlesworth. op cit, P. 66,

الصغيرة. وكان المثال الواضح للملكية الكبيرة هو ما تمثل فى «الدومين الامبراطورى» الكبير ، فى آسيا الصغرى وأفريقيا ، وكان يمتلكه الامبراطور ، ومع ذلك فقد تميز النظام الرومانى عموما ، بالصفة العائلية ، وإن اتضحت فى نطاقه المقابلة بين الريف والمدن ، واستتبع ذلك قيام علاقات التبادل فيما بينها ، فكانت القرية تمد المدينة بالرجال والغذاء ، وكانت المدينة تزود القرية بالمنتجات البسيطة المصنوعة ، وان كانت هذه المبادلة تتم فى نطاق إقليمى محدود .

تركيب البنيان الطبقى :

بمرور الزمن ، واتساع نشاط الفتوح الرومانية ، اتسعت أركان الامبراطورية (١) ونشطت حركة التجارة بين أجزائها ، وتحول نمو الاقتصاد بها من الاقتصاد الزراعى الى الاقتصاد التجارى . وحقق النبلاء من التجارة أرباحا طائلة . وأدى هذا الى ظهور طبقة من كبار التجار وكبار المزارعين وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة . وعاصر ظهور هذه الطبقة ، انقراض الطبقة المتوسطة المكونة من صغار الملاك . الذين اضطروا تحت ضغط الأزمة الاقتصادية الى بيع أراضيهم وممتلكاتهم الى كبار المزارعين . وبذلك أصبح المجتمع ينقسم الى طبقتين : النبلاء (الاشراف) والفرسان من ناحية . والعامة والعبيد ، من ناحية أخرى .

---

(١) استقر الأمر لروما ، فى حوض البحر المتوسط الشرقى (الشام وفلسطين) منذ فترة مبكرة جدا فى حياة الامبراطورية . كما اتجهت الفتوح الى التوسع غربا ، فكانت حروب قرطاجة (العاصمة التجارية للدنيا وقتئذ) وامتدت لما يربو على المائة عام (٢٦٤ — ١٤٦ ق. م) الى أن أبرم الصلح بينها (عام ١٤١ ق م) . وتقرر فى الصلح استيلاء روما على جزيرة صقلية الغنية بالحبوب ، كما أخضع الامبراطور شمال الغار وغربها (٦٧ ـ ٥٠ ق.م) وفتح مصر وضمها الى حكم الرومان .

ولقد عايشت الامبراطورية الصراع الطبقى ، ممثلا فى الحروب الدامية التى نشبت بين طبقتى النبلاء والعبيد ، ولقد انضمت طبقة العامة وطبقة العبيد ، وشغلت ثورة العبيد هذه الامبراطورية زمنا بعيدا ، بل لقد تضمن الأمر ثورة العامة ضد النبلاء (عام ٤٩٤ ق . م) نتيجة لسوء الوضع الاجتماعى لطبقة العامة [١] . فحصل العامة ، نتيجة ثورتهم هذه ، وتدريجياً على المساواة فى الحقوق السياسية أولا ثم المدنية ، ولم يأت القرن الثالث قبل الميلاد حتى كانت هذه المساواة قد اكتملت .

ضعف الامبراطورية وتدهورها :

سارت الامبراطورية فى طريق التدهور ، منذ عصر « الامبراطورية السفلى » إبان حكم « دقلديانوس » « Diocletian » (٢٨٤ - ٣٠٥ م) . نتيجة لاجتماع العديد من عوامل الضعف . من داخل الامبراطورية ومن خارجها على حد سواء .

فمن الداخل ، سبق أن أشرنا فى إسهاب ، إلى أسباب وآثار الصراع الطبقى . قد شهد التاريخ الرومانى ثورة العبيد العارمة ثم ثورة العامة (وهى طبقة العمال والفلاحين الأحرار (ضد الطبقة العليا (النبلاء والفرسان) . وانتهى الأمر

---

(١) كانت معظم الأراضى الزراعية والغابات وموارد الثروة الأخرى فى أيدى الأشراف بينما كان العامة يقومون بفلاحة الأرض ، وبالأعمال التى كان يعدها الرومان أنفسهم دنيا أو حقيرة . كذلك فقد حرم القانون الرومانى أفراد هذه الطبقة ، حق المواطنة ، فلم يكونوا يعتبرون مواطنين فى روما ، ولم يتمتعوا بالحقوق التى كفلها القانون للمواطن الحر ، بحيث لم يكن يسمح لهم بتولى المناصب العامة ، أو ممارسة حق الانتخاب ، او المشاركة فى المجالس الشعبية ، ولم يكن يسمح لهم كذلك بالمصاهرة والزواج من طبقة النبلاء ، او السكنى فى الأحياء المخصصة لأفراد الطبقة الأخيرة .

بالنسبة للطبقتين الثائرتين إلى أسواء حال . أما الرقيق فقد تناقص عددهم ، نتيجة لتحرير بعضهم ، وفرار معظمهم ، وبتوقف الغزو الرومانى بعد أن ملكت روما كل العالم المتحضر ، حينئذ ، عن أن يمد الامبراطورية بالمزيد من العبيد . أما طبقة العامة ، فقد انتابها الضعف ، وجر هذا إلى ضعف الامبراطورية نفسها ، ذلك أن منافسة العبيد لهذه الطبقة فى مجال العمل ، ومنافسة عمل الرقيق للعمل الحر الذى تقدمه طبقة العامة ، أدى إلى فقر الأخيرة ، وانخفاض دخلها وهو ما تمخض عن إنخفاض حصيلة الضرائب من جهة ، ومن جهة أخرى انخفاض عدد الجنود الذين تقدمهم هذه الطبقة للدفاع عن الامبراطورية ، فضلا عن الأزمة النقدية التى نشبت أظفارها فى عهد « دقلديانوس » وما أدت إليه من ارتفاع الضرائب على السلع التجارية ، وما دفع إليه هذا من السخط والتذمر .

ومن الخارج ، لا ينبغى لنا أن نتجاهل أثر الغزوات الجرمانية التى أقضت أمن الامبراطورية ، وزعزعت سمعتها ، وقلقلت الاستقرار السياسى والاقتصادى لها . بالاضافة إلى انقسام الامبراطورية ، بانفصال « القسطنطينية » عن « روما » وبتكوين الامبراطورية الرومانية الشرقية .

ولقد انعكست هذه العوامل الداخلية منها والخارجية على حد سواء ، فى سوء الحالة الاقتصادية (١) . وتمثل هذا فى ارتفاع الأثمان ، وانخفاض القوة الشرائية للنقود ، مما دفع « دقلديانوس » إلى إصدار التسعير الجبرى للسلع الضرورية (سنة ٣٠١ م) « The Diocletian Edict on prices » ، ومع ذلك فلم يؤت هذا الاجراء ما قد أنيط به من آثار فعادت المعاملات أدراجها

---

(١) بلغت الازمة الاقتصادية ذروتها ، اثناء حكم « الكسندر سفير » « Alexandre Sovere » (٢٠٨ — ٢٣٥ م) ، وادت إلى ان مرتبات الموظفين العموميين كانت تدفع عينا لا نقدا .

إلى طرائق المقايضة عينا ، وذلك فى القرن الخامس للمسيح .

سقوط الامبراطورية وانهيار النظام الرومانى :

وانهار النظام ، أخيرا ، تحت وطـــأة غزوتين رئيسيتين ، اجتاحتا الامبراطورية ، وأزالتا النظام نفسه ، وهما :

١ - غـزو البربر : نزحت غزوات البربر إلى أوربا فى القرنين الرابع والخامس الميلادى ، واستولو على روما سنة ٣٩٥ م ثم ما لبثت الامبراطورية الغربية كلها أن سقطت فى أيديهم سنة ٤٧٦ م (١) .

---

(١) يرى المؤرخين [فيشر] إلى غزو البربر للامبراطورية الرومانية ، يعد أحد المقومات التمهيدية والمنطقية ، لقيام نظام الاقطاع ، فى القرون الوسطى بأوربا . فلقد أقام البربر مقام نظام الحكم الامبراطورى ، عدة ملكيات رومانية خاضعة لحكمهم . ولقد أقام كل ملك ، على رأس كل إقليم أو مقاطعة فى مملكته ، دوقا أو كنتا (نظام المحافظين) ، وبمرور الزمن ، ضعف الحكم المركزى ممثلا فى شخصيات الملوك البربر ، وأخذ حكام الاقاليم يمارسون نوعا من الاستقلال الذاتى ، كما انطلقوا يجمعون الضرائب لصالحهم فى معظمها ، بل تمادوا إلى إجبار الضعفاء على أن ينزلوا لهم عن أراضيهم وأنفسهم ، وذلك مقابل التزام هؤلاء النبلاء بحماية الأفراد الضعاف الذين يلوذن بقوتهم . وأمام قوة طبقة النبلاء والأشراف هذه ، أخذ الملك إبتداء من القرن السادس الميلادى يمنحها المزيد والكثير من الامتيازات الاقتصادية والسياسية . ولقد أدى هذا التطور مع الزمن إلى قيام حقيقة تاريخية جديدة ، وهى اتجاه المجتمع الاوربى ، فى هذه الفترة التاريخية الوسطى لعصور التاريخ نحو الملكية الإقطاعية ، فبسقوط الامبراطورية اختفى نظام الرق ، وحل محله نظام التبعية (الاقطـاع) . هذا بالنسبة الريف ، أما فيما يتعلق بالمدن ، فلقد بقيت مركزا للتجارة ، كما كانت فى ظل الامبراطورية ، وأدى الإبقاء على هذا الوضع إلى نشأة الطبقة البرجوازية الحرة فى ذلك الوقت .

٢ ـ الفتح الإسلامى : لم يصل الفتح الإسلامى إلى قلب أوربا ، وإنما توقف فى شرقها عند مشارف « القسطنطينية » (عام ٧١٧ م) وفى غربها عند «بواتيه» (عام ٧٣٢ م) ، ومع ذلك فإن التفاف الحكم العربى حول شواطىء البحر الابيض ، أدى بالنسبة لأوربا فى العصور الوسطى كلها إلى نتائج اقتصادية وسياسية بالغة . قبل الفتح الإسلامى ، كانت ثمة علاقات تجارية قائمة بين الشعوب الأوربية المطلة على البحر المتوسط . على أن هذا الفتح قطع هذه العلاقات ، وأغلق هذا البحر وجه هذه الشعوب ، وعزل أوربا عن العالم . وأدت هذه النتائج إلى تدهور وانهيار المدن التجارية الكبرى ، وبالتالى إلى اختفاء الطبقة البرجوازية ذاتها وتوقف الحركة التجارية والنشاط الصناعى. وبذلك أكمل الفتح الإسلامى ما بداه الغزو الجرمانى ، بصدد القضاء على نظام الرق ، صرح الحياة الاقتصادية فى ظل الامبراطورية الرومانية ، وخلق المناخ الملائم لظهور نظامين اقتصاديين متتاليين ، وهما نظام الاقطاع (نظام التبعية أو ما يعرف أيضا نظام الضيعة المغلقة « Glosed Manor System ») ونظام الاقتصاد الحرفى ، هما ما يشكلان جوهر التنظيم الاقتصادى لأوربا فى القرون الوسطى .

وفى ختام دراستنا لنظام الرق ، فإننا نستكمل هذه الدراسة بعرض موجز بعناصر هذا النظام .

أولا : ماهية القوى المنتجة (أدوات الإنتاج وفنونه)

كانت أدوات الإنتاج ، فى ظل نظام الرق ، أكثر تقدما منها فى النظام البدائى وكان تقسيم العمل أبعد مدى ، وازدادت أهمية دور الرقيق فى النشاط الاقتصادى زيادة ملموسة ، حتى أن رب العمل لم يكن يهتم بتحسين أدوات الإنتاج ، قدر دأبه على زيادة عدد الرقيق المملوكين له .

ثانياً : الإطار السياسي والقانوني والاجتماعي

ا — الدولة : رأينا كيف لم يدرك المجتمع البدائي فكرة الدولة ، وذلك لعدم قيام نظام الطبقات الاجتماعية في ظل هذا المجتمع ، ولكن ما أن انتهى نظام العشيرة ، نتيجة لتقسيم العمل ، وظهر إنقسام المجتمع إلى طبقات ، حتى ظهرت الدولة في نهايات المجتمع البدائي ، وحلت محل نظام العشيرة .

ب — الملكية : كان السيد يملك أدوات الإنتاج ، ويملك الرقيق الذي يستخدم هذه الأدوات في ممارسة الإنتاج . وكانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكية الفردية للأرض وأدوات الانتاج الأخرى (١) ، وأهمها الرقيق (٢) .

حـ — الطبقات الاجتماعية : أشرنا إلى نظام العشيرة لم يكن ليعرف ترتيب الطبقات الاجتماعية . ولكن مع تقدم تقسيم العمل ، وإتساع المبادلة ، تفاوتت الثروات ، مؤدية بذلك إلى نشأة طبقة جديدة ، تمثله في التجار ورجال الأعمال ، ومع الزمن تزايد عدد الفقراء ، إذ لجأ صغار الملاك إلى الإستدانة من الأغنياء ، وعند عجز المدين عن الوفاء بدينه ، كان يضطر إلى ترك أرضه للدائن أو بيع زوجته أو ابنه أو نفسه ، مما أدى إلى اختفاء الطبقة الوسطى ، أساس التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ، باختفاء الملكية الصغيرة ، وانتهى الأمر بأن انقسم المجتمع إلى طبقتين ، هما طبقة الأغنياء وتتكون من النبلاء والسادة والأشراف والفرسان وطبقه الفقراء وتتألف من الفلاحين والعامة .

---

(١) كانت الأراضي في البلاد الشرقية القديمة ، في ظل نظام الرق ملكا للدولة أو للجماعة وهي حالة استثناء من الحكم العام.

(٢) لم يكن الرقيق في نظر القانون شخصياً ، بل شيئاً ، ومن ثم فالرقيق لا يبيع عمله للسيد . ولكن شأنه شأن الحيوان ، ملك لرب العمل الذي يملك أن يستخدمه ، وأن يعذبه وأن يزوجه ، وأن يبيعه ، وأن يقتله اذا أراد .

الفصل الرابع

التنظيمات الاقتصادية فى أوربا والعصور الوسطى

تقديم :

قدمنا أن القارة الأوربية ، قد تمرست ، فى العصور الوسيطة ، بنظامين اقتصاديين متتاليين تاريخياً . وهما « اقتصاد الضيعة المغلقة » وهو مايعرف « بنظام الإقطاع » ، وقد انتظم الريف الأوربى ، فى الفترة تاريخياً من القرن الخامس إلى القرن الثانى عشر الميلادى ، والاقتصاد الحرفى ، وشغل المدى التاريخى ما بين القرنين الحادى عشر والخامس عشر للميلاد .

وقد اتسم النظام الإقطاعى بسيطرة الريف ، وبأهمية الزراعة والإنتاج الزراعى ، واندماج الزراعة مع الحرف الأخرى ، بينما ظهرت ، فى النظام الحرفى قوة المدن ، ونفوذها ، واستقلال الحرف بالتالى عن الزراعة .

خلاصة ما تقدم أن اقتصاديات أوربا ، فى العصور الوسطى . قد كانت ، اقتصاديات زراعية ، أبرزت إلى الوجود أهمية الريف ، وحيوية مسائل الانتاج ومشاكل الاقتصاد الزراعى، بينما كانت أمور الحياة راكدة فعلا فى المدن ، وظلت هكذا حتى القرن الحادى عشر . ثم انتعشت حركة التجارة ، مؤدية بذلك إلى إحياء المدن والمراكز التجارية القديمة . مما قاد إلى تقدم الحرف بهذه المدن وازدهارها. وضعف نظام الضيعة المغلقة وتخلفه. وبذلك أصبح الاقتصاد الأوربى فى هذه المرحلة الثانية ، اقتصاداً حرفياً ، بصفة جوهرية .

وستشمل دراستنا لهذا القسم الجزئين التاليين :

(ا) النظام الإقطاعى « نظام الضيعة (الدومين) المغلق » .

(ب) النظام الحرفى .

النظام الاقطاعى(١)

المبحث الأول

١ ـ نشأة الاقطاع فى أوربا الغربية :

كحقيقة تاريخية ، لا نستطيع أن نؤرخ لنشأة الإقطاع بحادثة تاريخية معينة ، أو بفاصل زمنى محدد . فالواقع أن الاقطاع ، لنظام اقتصادى واجتماعى وسياسى قد ظهرت بوادره بحركة ممعنة فى البطء ، وهو، على كل حال ، لم يخلق بين يوم وليلة .

هناك شبه إجماع على أن البذور الأولى للاقطاع ، قد ظهرت فى ظل نظام الامبراطورية الرومانية ، حيث كان الاقطاع نظام عملى، اقتضته ضرورات عملية متمثلة فى رغبة المجتمعات المحلية فى الاستعاضة عن الحكومة المركزية البعيدة عن متناولها ، بسلطة إقليمية تقوم على توفير الأمن والحماية والاستقرار ، بعد أن عجزت المركزيات الضعيفة على توفيرها . ومن ثم فقد نزل صغار وضعاف الفلاحين ، الذين حطمهم كبار الملاك العقاريين ، عن أرضهم إلى سيد من هؤلاء النبلاء الاقوياء ، مقابل قيام هذا السيد بحمايتهم وضمان أمنهم . أو رغبة فى التخلص من دفع الضرائب، على أن يكون لهؤلاء الفلاحين حق الانتفاع بالأرض وبذلك فقد صغار الفلاحين حريتهم واستقلالهم، وخضعوا لسيطرة وسلطة سادة الاقطاع ، وتمتعوا بحمياتهم . ولقد تطلب هذا التحول ، القرنين التاسع والعاشر

---

(١) الجذور التاريخية للاقطاع : يرجع بنشأة الاقطاع ،تاريخياً ، على وجه الترجيح إلى القرن الثالث الميلادى باقليم الصين وانتقلت العلاقات الإقطاعية من الصين ، فى القرن الرابع إلى كوريا واليابان ، حيث لم يكن نظام الرق قد قام. ثم انتقلت هذه العلاقات الى الهند الصينية فى القرن الخامس . ثم الى الهند فيما بين القرنين الخامس والسادس ، وظهر الاقطاع فى أوربا الغربية فى القرن الخامس ، وانتقل الى البلاد العربية أخيراً فى القرن السابع للميلاد .

الميلاديين ليكتمل نموه (١) .

٢ ـ العوامل التى أدت الى قيام النظام الاقطاعى :

ولا ينبغى لنا ونحن بصدد الحديث عن العوامل التى مهدت لظهور نظـــام الإقطاع ، وأدت إلى إنشائه ، أن نهمل أثر الفتح الإسلامى ، الذى أدى إلى عزل أوربا عن بقية أجزاء العالم المتحضر حينئذ ، وقطع طرق التجـارة القديمـة بين الشرق والغرب . كذلك فقد أدى سقوط الإمبراطورية الرومانية الى اعتماد ملوك البربر على سادة الإقطاع فى إدارة شئون الممالك التى انقسمت إليها الإمبراطورية وهو ما تمخض عنه تقوية الاتجاه نحو المحلية . وقوى هذا الاتجـاه ، بالتوسع ، من قبل الملوك ، فى منح أمراء الإقطاع كثيراً من اختصاصات الحكومة المركزية مما انتهى فعلياً إلى تمتعهم بالاستقلال الذاتى فى مواجهة السلطة المركزية . وخاصة فى مجالات القضاء ، وفرض الضرائب . وزادت خطـورة الوضع مـع ازدياد ضعف وانحلال نفوذ الملوك فى الحكومة المركزية ، وخاصة بعد موت «شارلمان» . وأخيراً فقد أدت الحروب الأهلية بين الإمارات والإقطاعات المختلفة إلى قطـع العلاقات التجارية بينها مما أدى إلى ظهور «نظام الضيعة المغلقة» أو «الإقطاع» .

لـكل ما تقدم من أسباب «قوى الاتجاه للاستقلال المحلى . فقد أخذت كل «اقطاعية» تغلق نفسها تدريجيـاً ، دون السلطـة المركزية ، ودون غيرها من «الاقطاعيات» ، وبذلك اندثر نظام الانتاج بقصد المبادلة ، مع تقطع العـلاقات التجارية بين كل إقطاع وجيرانه ، وذلك بإنغلاق كل إقطاع على نفسه ، وبحيث أصبحت كل إقطاعية تكون وحدة إقتصادية واجتماعيـة وسياسية مستقلة ، تنتج كل ما تستهلك ، وتستهلك كل ما تنتج . أى أن النظام الاقتصادى لنظام الضيعة ، يقوم على الاكتفاء الذاتى . حيث كان العبيد ، التابعين للسيد ، يفلحون أرضه

---

(١) . ج وكوبلاند و ب . فينو جرادوف «الاقطاع والعصور الوسطى بغرب أوربا» ترجمة محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٥٨ . ص ٣ .

التابعة للضيعة المملوكة للنبيل ، كما كانت الأشغال الصناعية اللازمة تتم فى ورش المقاطعة المملوكة للسيد كذلك .

ولقد كانت الزراعة هى النشاط الغالب ، والإنتاج المسيطر فى هذا النظام . ولذلك فإن المرحلة الأولى للقرون الوسطى ، لا تكاد تعرف من عناصر الثروة ، غير الأرض ، فقد كانت الأرض هى أساس كل حياة إقتصادية واجتماعية ، وسياسية كذلك ، حيث أن السلطة كانت لمن يمتلك الأرض ، وبذلك فإن الأرض هى أساس النظام الاقطاعى .

٣ ـ نظام الضيعة Manor System

ولقد كانت أرض الضيعة ، تقسم إلى قسمين . القسم الأول ، هو ما يطلق عليه إسم الدومين ، وهو يخص السيدالاقطاعى ، ويفلح لحسابه ، أماالقسمالآخر من أراضى الضيعة ، فيتم تفتيته إلى أجزاء ، كل جزء منها يخص أسرة ، ويكفى لإنتاج ما يشبعها ، وتوزع هذه الأجزاء على الفلاحين التابعين للسيد ، مقابل خدمات الفلاحة التى يقوم بها هولاء التابعين بأرض النبيل أى مقابل ما يسمى « بأعمال السخرة » أو مقابل أداء الفلاحين لجزء من محصول أراضيهم إلى السيد مقابل تمتعهم بوضع اليد على أنصبتهم من الأرض الزراعية المملوكة للشريف ، وهو ما يعرف « بالريع العينى » « Physical Rent » ومع نمو المدن ، انتشر ما يسمى « بالريع النقدى » « Monetary Rent » حيث كان سادة الاقطاع فى حاجة إلى النقود لشراء ماتنتجه هذه المدن من منتجات صناعية ، لم تكن لتصنع فى داخل الاقطاعية ، ثم انتهى الأمر بأن أصبحت حيازة الفلاحين لأنصبتهم من الأراضى الزراعية التابعة للضيعة ، والمملوكة للسيد لهاصفة دائمة ، طالما كانالحائز يقوم بالتزاماته تجاه السيد ، كما كانت هذه الحيازة تورث . وبذلك انفصلت الحيازة عن الملكية ، واقتصر حق الملكية على مجرد اقتصاد بعض الخدمات ، كما

كان نظام الزراعة السائد هو نظام (الإنتاج الصغير) دون الاستفادة بمزايا (الإنتاج الكبير) .

وإذا كانت الحرف عموما قد حققت ، فى ظل (الحضارات القديمة) ، إستقلالها عن الزراعة ، فإنها قد عادت واندمجت معها ، نتيجة للتدهور الاقتصادى الذى صاحب انهيار الامبراطورية الرومانية . واقتصر دور هذه الحرف على اشباع حاجات الضيعة فقط (الاستهلاك المحلى) .

البنيان الاجتماعى لنظام الاقطاع :

رأينا فيما تقدم أن قوة العمل ممثلة فى صغار الفلاحين الذين يعيشون بالضيعة ، وأن أدوات الانتاج كذلك كانت ملكا للسيد أو النبيل الذى يملك أراضى الضيعة ومن وما عليها ويسبغ عليهم حمايته . وبمعنى أدق ، فإنه لم يكن هناك فصل بين قوة العمل وملكية أدوات الانتاج . ونضيف أن العلاقة القانونية بين الاقطاعى والتابعين له لم تكن علاقة تعاقدية كعلاقة العامل برب العمل فى ظل النظام الرأسمالى ، بل كانت علاقة عرفية والزامية وتلقائية معا . وتتمثل فى هذه الحقوق التى ثبتت وتأكدت للسيد فى مواجهة تابعيه من صغار الفلاحين . وذلك حين تنازل هؤلاء له عن ممتلكاتهم وحرياتهم مقابل الدخول فى حوزته والتمتع بحمايته .

وفى كلمة (فلقد كان هو سيدهم وقد كانوا رجاله) ونتج عن ذلك أن أصبح أغلبية سكان الضيعة ، خلال القرنين الحادى عشر والثانى عشر الميلاديين ، من الناحية القانونية ، فى حالة بين الرق والحرية ، وهى ما تعرف بالقنية . ومن ثم فإن « القنية » تمثل درجة متقدمة ، من درجات التنظيم الاجتماعى بالنسبة « للعبودية » أو « نظام الرق » ، ومن الضرورى فى هذا الصدد ، أن نتصدى لمناقشة أوسع مجالا لهذا التنظيم الاجتماعى المعروف « بالقنية » . وأول ما نلاحظه فى هذا النطاق ، هو أن علاقة القنية هذه هى علاقة ذات شقين من تبعية إقتصادية وعبودية

شخصية معاً ، وثانى ملاحظة هو أن هذه العبودية الشخصية لم تكن تبيح للسيد قتل القنى ثم أننا نلاحظ ثالثاً ، أن علاقة القنية ما لبثت أن انفصلت عن حيازة الأرض . وبحيث قامت علاقة فقط على العبودية الشخصية ، دون التبعية الاقتصادية أى دون أن يكون السيد قد قدم للقنى أرضا . وتلاحظ أخيراً أن مكونات علاقة القنية كانت تنصرف إلى ارتباط القن بالأرض التى يقدمها له السيد أو يعينها له دون أن يملك حرية الانتقال ، وإلى عدم استطاعة القن أن يتزوج من خارج الضيعة ، إلا بإذن سيده ، كما كان على القن أن يؤدى واجبات معينة كالخدمة فى أرض السيد ، وهى ما تعرف « بالسخرية » ، وكان عليه أن يقدم جزءاً من محصوله وأن يطحن فى طاحونة السيد ، وأن يعصر فى معصرته ، وأن يخبز فى أفرانه .

ولقد سبق لنا أن أشرنا أن الزراعة كانت النشاط الاقتصادى الغالب ، فى إطار القرون الوسطى ، ولا سيما فى الفترة الأولى من هذه العصور (من القرن الخامس وحتى القرن الحادى عشر الميلادى) فقد كان يمثل النشاط الذى يستحوذ على أغلبية السكان الساحقة ، وكان الشطر الأعظم من انتاج الضيعة إنما يتولد عن الزراعة ، وهو ما يقتضينا بالتالى أن ننتقل إلى مناقشة نظم الزراعة الأوربية فى القرون الوسطى . فى دراسة تالية .

المبحث الثانى
الزراعة الاوربية فى العصور الوسطى
(الزراعة الإقطاعية)

تمهيد

قدمنا أن الزراعة شغلت المركز الأول بين أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة فى أوربا فى العصور الوسطى ، فى الفترة منذ سقوط الامبراطورية الرومانية ، وحتى نجاح الثورة الصناعية فى بلدان أوربا الغربية ، فى القرن التاسع عشر وقد

تمثلت هذه الأهمية التى تحققت فى ظاهرتين أساسيتين : [١]

أولا : أن ناتج الأرض قد ظل طيلة هذه العصور ، وعلى وجه الخصوص، المصدر الوحيد تقريبا لاشباع الحاجات الإنسانية للسكان .

ثانيا : أن الأعمال الزراعية قد استوعبت النسبة الغالية من السكان (الفلاحين والعبيد) ،

ونضيف أنه قد تباينت نظم الملكية الزراعية. ونظم إدارة الأرض، وطرق الزراعة [٢] . وإن إرتكزت هذه النظم كلها ، على ما يعرف « بنظام الضيعة » كأساس إجتماعى وإقتصادى وسياسى لنظام الإقطاع فى أوربا العصور الوسطى ولذا نستعرض هنا خصائص هذا النظام بايجاز شديد ، بما يكفى لبيان خصائص وسمات الزراعة فى العصور الوسطى .

٤ ـ نظام الضيعة [٣] والزراعية الاقطاعية .

---

(١) د. على لطفى. التطور الاقتصادى، دراسة تاريخية تحليلية لتاريخ أوربا ومصر الاقتصادى . المطبعة الكمالية القاهرة ،١٩٧٠ ص ٧ – ٥٥ .

وكذلك د. محمد عبد العزيز عجمية ود. محمد محروس إسماعيل . الوجيز فى التطور الإقتصادى . دار الجامعات المصرية . الأسكندرية ، ١٩٧٠ . ص ٣ .

(٢) د. رياض الشيخ . دروس فى التطور الاقتصادى والاشتراكية . دار النهضة العربية . القاهرة. ١٩٦٥ . ص ٢٩ .

(٣) ألمعنا مراراً إلى وجود جذور هذا النظام فى عصر الامبراطورية الرومانية . ذلك أن نشأة وقيام هذا النظام إنما يرجع إلى ندرة العبيد فى المرحلة المتأخرة من عمر الامبراطورية ؛ فقد أدت ندرة العبيد هذه ، وبسبب إعتماد الزراعة فى الامبراطورية على هذا النظام إلى تغيير طرق زراعة وإدارة الملكيات الكبيرة « Estates » وذلك بأن فضل كبار الملاك تأجير جزء من أراضيهم =

ترتبط نشأة نظام الإقطاع فى أوربا العصور الوسطى ، تاريخيا ، بنشأة نظام « الضيعة المغلقة » كما وكانت الضيعة كحقيقة تاريخية مقررة ، هى الأساس الإقتصادى والإجتماعى والسياسى لنظام الإقطاع ، وسنتناول فيما يلى :

أولا : تنظيم الحيازة الزراعية :

قدمنا أن أرض الضيعة كانت تنقسم إلى قسمين ، القسم الأول يسمى بالدومين وهو يخص النبيل صاحب الضيعة ، ويفلح لحسابه . والقسم الآخر يتم تجزئته الى قطاعات (Sectors) . تبلغ مساحة الواحد منها حوالى العشرة أفدنة ثم ينقسم كل قطاع بدوره إلى شرائح أو أشرطة (Strips) وكان الفلاح يقوم بحيازة وزراعة عدد من الأشرطة أو الشرائح المتفرقة بين مختلف القطاعات ، دون أن يختص الفرد بزراعة قطعة واحدة متماسكة . وهو مايعنى أن تنظيم الحيازة الزراعية فى ظل نظام الضيعة ، كان يتم على أساس انتاج الوحدات الصغيرة (Micro Units) دون ظهور أى اتجاه نحو الاهتمام بالتجميع الزراعى[1] (Agriculture Aggrigation)

= إلى الفلاحين والعبيد ، مع الاحتفاظ لانفسهم بجزء آخر (الدومين) وذلك مقابل قيام هؤلاء الفلاحين بدفع ريع عينى أو نقدى إلى السيد أو مقابل أعمال السخرة بالدومين الذى يمتلكه النبيل . وفى القرن الرابع الميلادى تم تقييد الفلاحين والعبيد بالمزارع التى يعملون بها . وبمرور الزمن حل هذا النظام محل نظام العبودية بمعناه القديم . كما أدى سقوط الامبراطورية الى نقل كثير من السلطات الإدارية المتعلقة بالسياسة والإقتصاد ، من الحكومة المركزية الى أيدى النبلاء ملاك الأراضى وحكام الأقاليم ، وبذلك أصبحت الضيعة وحدة اقتصادية وسياسية فضلا عن كونها وحدة اجتماعية بطبيعتها ، وذلك لكونها مغلقة على نفسها .

(١) الظاهرة تفتيت الحيازة هذه أكثر من تفسير (د. عجمية . نفس المرجع السابق . ص ٣ - ٤) . فلما كانت الأراضى الزراعية الواقعة فى حوزة الضيعة ، =

وقد استلزمت هذه الصورة للحيـازة الزراعية ، ضرورة تعـاون المزارعين وتآزرهم فى عمليات البذر والحرث والرى والحصاد . ومن جهة أخرى ، فقد وجهت اليها العديد من المآخذ . مثل صوبات انتقال المزارع بحيواناته وأدواته، من شريط زراعى إلى آخر، قد تفصل بينها أميالا. مما يعد مضيعة للوقت والجهد. كما أن هذا التنظيم للحيازة أدى الى وجود ضياع يتمثل فى ترك مساحات يعتد بها من الأرض الزراعية لإستخدامها كممرات وطرق للانتقال . وأخيراً لايجوز لنا أن نتناسى ما أدى اليه تنظيم الحيـازة هذا ، من قيام المشاحنات المستمرة بين الفلاحين ، وخاصة وأن تقرير الحدود كان من الأمور المعقدة . وأخيراً تحصل الأثر النهائى لهذا التنظيم فى اعاقة تقدم الزراعة ، بعدم استطاعة ادخال محاصيل جديدة ، حيث أن هذه الخطوة كانت تتطلب اتفاق كافة المزراعين فى الجهة، والا اختل نظام الدورة الزراعية .

ثانيا – طرق الزراعة [1] Agriculture Systems

تعددت طرق الزراعة المتبعة فى الضيعة ، وانقسمت عموما الى ثلاث :

١ – نظام الحقل الواحد One Field System

وبمقتضى هذا النظام، يستمر الفلاحون فى استغلال مساحة معينة من الأرض

= ليست على مستوى واحد من حيث درجة الخصوبة ؛ فان إعتبار العدالة يقتضى أن يكون المزارعون سواء من حيث أنصبتهم من كل درجات الأرض خصوبة والتفسير الثانى ينصرف إلى انه ، مع التوسع فى استصلاح الأراضى ، واتساع رقعة الأراضى الزراعية ، كان يتم توزيع الأرض الجديدة بالتساوى بين الفلاحين بما ترتب عليه تفرق وتباعد الأشرطة الزراعيـــة التى يحوزها الفرد الواحد . وينصرف تفسير ثالث إلى تأكيد أثر عامل الوراثة فى تفتيت الملـكية الزراعية ، وكانت تورث بين الأبناء .

(١) د. رياض الشيخ نفس المرجع السابق . ص ٣١ – ٣٢ .

الزراعية ، حيث يتم زرعها بكافة المحاصيل تباعا ودون توقف ، حتى تقل خصوبة الأرض وتنخفض جودتها ، وتتناقص غلتها فيهجرها الفلاحون إلى مساحة أخرى

٢ — نظام الحقلين Two Field System

وفى ظل هذا النظام يتم تقسيم حيازة الضيعة إلى حقلين كبيرين . تتم زراعة أحدهما هذا العام ، على أن يترك الآخر دون زراعة حيث تتم زراعته فى العام التالى ، مع ترك الحقل الاول دون زراعة . وهكذا يتم التبادل بين الحقلين سنويا حيث يزرع أحدهما ويترك الآخر للراحة . وبذلك لا يزرع الحقل سوى مرة واحدة كل عامين .

٣ — نظام الثلاث حقول Three Field System

وينتظم هذا النظام فى أمرين :

١ — تقسيم الأرض الزراعية الواقعة فى حوزة الضيعة إلى ثلاثة حقول . يزرع إثنان منها سنويا ، ويترك الثالث للراحة بدون زراعة . وبذلك يزرع الحقل الواحد سنتين ويترك للراحة سنة ثالثة بدون زراعة .

ب — يتم تنظيم زراعة المحاصيل الزراعية المختلفة بصورة تضمن عدم زراعة نفس المحصول فى الحقل الواحد ، إلا مرة واحدة كل ثلاث سنوات . كما فى الجدول التالى (١)

---

(١) دكتور على لطفى . نفس المرجع السابق . ص ١٠ .

السنوات	الحقل الاول	الحقل الثانى	الحقل الثالث
السنة الأولى	قمح	شعير أو شليم	دون الزراعة
السنة الثانية	شعير أو شليم	دون زراعة	قمح
السنة الثالثة	دون زراعة	قمح	شعير أو شليم

مزايا هذا النظام :

أ ـ أنه يحافظ على خصوبة الأرض الزراعية . وذلك يترك الحقل الواحد فى الراحة بدون زراعة ، مرة واحدة كل عامين .

ب ـ أنه يستغل الأراضى الزراعية إستغلالا أفضل من نظام الحقلين ، حيث يقوم نظام الحقول الثلاثة على استغلال ثلثى الأرض سنويا وليس نصفها فقط . كما هو متبع فى نظام الحقلين . ومن ثم فقد أصبح هذا النظام أكثر انتشارا وشيوعا عن سابقيه .

ثالثا ـ أساليب اخصاب الأرض الزراعية

وقد استخدمت أساليب ثلاثة للحفاظ على خصوبة الأرض الزراعية :

أولا : ترك جزء من الأرض الزراعية فى الراحة بدون زراعة .

ثانيا : إتباع نظام محدد للدورة الزراعية .

ثالثا : إستعمال السماد الطبيعى .

ومن الواضح أن الأسلوب العملى الأكثر وفراً واقتصاداً ، إنما هو الأسلوب الثالث ، حيث يؤدى الأسلوبان الأول والثانى إلى الضياع المتمثل فى عدم مقدرة

الفلاح على استغلال كل المساحة الزراعية المتاحة له . وذلك يترك جزء منها فى الراحة على أنه من ناحية أخرى حال دون التوسع فى اتباع الأسلوب الثالث ، فضلا عن الاعتماد عليه أدى إلى عدم زراعة النباتات الجذرية الشتوية ، وبالتالى عدم القدرة على التوسع فى تربيـة الحيوانات . ومن ثم كانت أكثر الأساليب شيوعا ، للمحافظة على خصوبة الأرض هى ترك جزء من الأرض الزراعية فى الراحة بدون استغلال ، مع إتباع دورة زراعية محددة .

ولقد اتضح عدم جدوى هـذا الأسلوب المزدوج الذى شاع إتباعـه تحت ضغط الضرورات العملية مع مرور الزمن ، خاصة إبتداء من القرن السادس عشر حينما أخذ سكان أوربا فى التزايد والنمو السريع . مما أبرز إلى الوجود ضرورة العمل على استغلال الموارد الزراعية ، وأخصها الأرض ، أفضل إستغلال ممكن ، فى سبيل زيادة الموارد الغذائية لمقابلة تزايد السكان . ولم تقابل هذه المشكلة حلا عمليا ، إلا فى القرن الثامن عشر حينما ساعد إدخال زراعة النباتات الجـــذرية الشتوية وعلى رأسها البنجر ، على التوسع فى تربية الحيوانات ، مما أدى إلى زيادة الثروة الحيوانية كمصدر للغذاء من ناحية ، وزيادة كمية الاسمدة الطبيعية المتاحة لتسميد الأرض الزراعة وزيادة خصوبتها ورفع إنتاجها من ناحيـة أخرى . وبذلك تم الاستغناء بأسلوب التسميد بالسماد الطبيعى عن أسلوب الضياع المتمثل فى ترك جزء من الأرض الزراعيـة دون زراعة . مما كان له أعظم الأثر على الاقتصاد الأوربى(١) .

(1) Arther Birnie, An Economic History of Europe 1760 – 1939 P. 13 - 14.

المبحث الثالث

أولا — انهيار نظام الضيعة

أيا كان الأمر ، فقد اكتمل نمو نظام الضيعة المغلقة حوالى القرن العاشر والحادى عشر . ثم أخذت المبادلات فى الظهور فيما بين القرنين الحادى عشر والثانى عشر ممهدة الطريق لإنهاء هذا النظام المغلق ، ولإقامة نظام حرفى فى المدن إبتداء من القرن الثالث عشر ، وذلك هو النظام الاقتصادى الثانى الذى ظهر على مسرح الأحداث فى أوربا فى العصور الوسطى .

فإذا ما أردنا تعداد العوامل التى أدت إلى اضمحلال نظام الضيعة المغلقة وانهياره ، فإننا نحصرها فيما يلى من النقاط الثلاث :

١ — الانتقال من الاقتصاد العينى الى الاقتصاد النقدى :

وذلك بالتوسع فى ظاهرة المبادلات التى تستخدم النقود فى تسويتها والتخلى عن سياسة الاكتفاء الذاتى . والمقايضة العينية معـــا . والتخلى عن عيوبهما والصعوبات التى تلحق بهما . وقد أدى التوسـع فى استخدام النقود إلى إمكان تبادل الحاصلات الزراعية بالنقود ، وبذلك ظهرت بعض المحاصيل التى اكتسبت تدريجيا ، الصفة النقدية ، كالقمح والبنجر بالذات . وأصبحت تعرف بالمحاصيل النقدية Cash Crops وكانت تنتج أساساً بقصد الاتجار والبيع النقدى فى الأسواق . بل لقد أدى التوسع فى استخدام النقود إلى أحداث تغيرات جوهرية فى طبيعة النظام القائم نفسه . حيث أصبح فى امكان الفلاحين (القنيين) أن يعفوا أنفسهم من أعباء أعمال السخرة قبل الشريف ، وذلك مقابل مبلغ نقدى اليه بدلا من الأعباء العينية . وبذلك انهار أحد الأسس التى استند اليها نظام الضيعة المغلقة وهو (السخرة) ، وتغيرت طبيعة العلاقة بين السيد Master ورجاله ، من علاقة تبعية شخصية وهى ما تعرف (بالقنية) إلى علاقة جديدة .

أشبه إلى حد بعيد العـــلاقة بين المالك والمستأجر ، وهو ما أدى إلى انهيار النظام القائم .

٢ ـ انتعاش المدن وازدهار الحرف بها :

أدى التطور الاقتصادى إلى بعث المراكز التجارية القديمة فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، وتمثل هذا البعث فى انتعاش المدن التجارية ذات الماضى العريق التى سقطت نتيجة للفتح الإسلامى لأوربا . وتقطع طرق التجارة القديمة ، وغزو البربر ، وأخيرا قيام نظام الاقطاع المغلق بسقوط الامبراطورية الرومانية وقد أخذت الأحوال الاقتصادية بهذه المدن فى الازدهار حوالى القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، كما إزداد عدد السكان بها ، وجذبت عدداً من سكان الريف المجاور إليها . وأدت هذه الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن ، إلى قيام أسواق تجارية واسعة بها ، تقوم بتصريف منتجات الريف من الحاصلات الزراعية ، بالاضافـة إلى منتجات بعض الحرف التى حوتها المدينـة ، والتى كان الريفيون يطلبونها بإلحاح . وكانت هذه المبادلات فى هذه الأسواق تتم بالنقود . وقد أصبحت هذه المدن تمثل مركز جذب لأمراء الإقطاع من النبلاء والأشراف حيث قد فضل هؤلاء الإقامة بالمدن إيثاراً للراحـــة وسهولة العيش مع تأجير ملكياتهم الزراعية الواسعة مقابل الحصول على إيجار نقدى من المستأجر ، وكل هذه الأحداث أتاحت تغييرات أصيلة فى طبيعة العلاقات الإقطاعية التى شب عليها نظام الضيعة المغلقة . وهو ما مهد الطريق لقيام نظام جديد .

٣ ـ ظهور الدولة القومية National State

ظهر تنظيم الدولة القومية فى غرب أوربا أولا فى انجلترا وأسبانيا والبرتغال وفرنسا والسويد وهولندا ، ثم بقية دول أوربا تباعا ، ما عدا المانيا وايطاليا ،

فلم تشهدا ظاهرة الدولة القومية فيها ، بقيام الاتحاد الألمانى ، والوحدة الايطالية إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وقد شكلت ظاهرة الدولة القومية هذه ثورة ضد سلطة أمراء الاقطاع التى لم تكن لتتجاوز حدود الضيعة أو الامارة ، كما كانت الدولة القومية كذلك بمثابة رد فعل على النفوذ الدنيوى (الزمنى) الضخم للكنيسة ، والذى احتوى أوربا كلها فى فترة العصور الوسطى .

وبقيام الدولة القومية ، أنتقل الولاء إلى الملك الذى تمثل فى شخصه كيان الدولة الجديدة وقوميتها . وحلت الضرائب القومية محل الضرائب الاقطاعية ، وشغلت المحاكم القومية مكان المحاكم الاقطاعية ، واستبدلت سلطة الأمراء الاقطاعيين بسلطة الملوك القوميين .

ونرجىء هنا ، بحث آثار هذا التطور الخطير لحين حديثنا عن عوامل انتقال أوربا من العصور الوسطى إلى العصر الحديث .

نخلص مما سبق أن كل هذه العوامل السابقة ، بتضافرها مجتمعة ، قد أدت إلى اضمحلال نظام الضيعة المغلقة ، ثم إلى انهيار هذا النظام تماما وضياع النظام الإقطاعى نفسه ، وهذه العوامل السابقة هى نفسها التى فتحت الأبواب ، فى أوربا العصور الوسطى ، أمام نظام إقتصادى جديد ، حينما اكتملت عناصره ومقوماته وذلك هو النظام الحرفى ، وهو ما سنناقشه فى المبحث التالى .

ثانيا ـ النظام الحرفى
الصناعة الأوربية فى العصور الوسطى

الانتقال من نظام الضيعة المغلقة إلى النظام الحرفى

أوردنا ، فيما تقدم ، العوامل التى أدت إلى انهيار النظام الاقطاعى ، فأوردت بنظام الضيعة المغلقة ، وأفسحت الطريق أمام نظام اقتصادى جديد ، وهو النظام

الحرفى ، الذى أخذ فى الظهور بالمدن ابتداء من القرن الثالث عشر . واكتمل نموه فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وتميز النظام الجديد ، بعودة استقلال الحرف عن الزراعة ، وبإنتعاش حركة المبادلات التجارية ، وبازدهار المدن والمراكز التجارية .

عوامل نشأة النظام الحرفى :

ويلاحظ ، بهذا الصدد ، أن الحديث عن عوامل انهيار تنظيم الضيعة المغلقة ، وهو ينصرف إلى بيان أسباب إنقضاء الاقطاع ، بصفته نظاما إقتصاديا ، إنما يتضمن كذلك مبررات ظهور النظام الحرفى .

وفى هذا الخصوص ، يمكن أن نرد مبررات قيام النظام الحرفى ، إلى ما يلى من عوامل .

١ — تمخض إمعان سادة الاقطاع فى إستغلال رقيق الأرض ، عن هروب هؤلاء من الضياع ، واتجاههم للاقامة فى المدن المتازة . كذلك فإن فريقاً من القنيين ممن اتقن الاشتغال بالحرف ، قد هجر الضيعة إلى المدينة لممارسة النشاط الحرفى ، بموافقة سيد الضيعة ، وذلك مقابل مبلغ نقدى معين . وقد أدت حركات النزوح هذه من الريف إلى المدن ، إلى إزدياد الأهمية الاقتصادية للرقيق بسبب انخفاض عددهم بالهجرة ، وازدياد حدة حاجة سادة الاقطاع إلى مزيد من الفلاحين . ونتيجة لذلك اتجه النبلاء إلى تخفيف الأعباء والقيود المفروضة على الفلاحين ، كما أصبحوا يفضلون الفلاحين الاحرار على القنيين . وأدى هذا التطور إلى اضعاف تبعية القن لسيده . وفى القرن الثالث عشر ، زالت السخرة عن كثير من الإمارات ، وذلك بإحلال نظام البدل النقدى مقابل الاعفاء من أعمال السخرة . وبذلك تحولت علاقة التابع بسيده ، إلى ما يشبه ، إلى حد بعيد علاقة المستأجر بالمالك .

٢ — استتباب الأمن ، وسيادة الاستقرار حيث أخذت الكنيسة تتدخل، لانهاء الحروب الأهليه ، أو للحد والتخفيف منها . وأدى هذا إلى أن أصبح ارتياد الطرق الكبيرة ممكنا ، دون عناء كبير ، مما تمخض عنه إنتعاش المبادلات ونشاط التجارة ، ونمو المدن ، وازدياد السكان .

٣ — نشاط الحروب الصليبية . حيث قد أسهمت هذه الحروب في اضمحلال نظام الضيعة المغلقة وأنهياره ، فاستمرار هذه الحروب ، قد تطلب من ناحية تقوية سلطة الحكومات المركزية ، وقد تم هذا ، ومن الناحية الأخرى ، عن طريق اضعاف سلطة أمراء الاقطاع ، بنزولهم عن كثير ومن امتيازاتهم، وانتقالها إلى الحكومات المركزية ، متمثلة في الدوله القومية ، التي تركزت فيها سلطات أعلان الحرب والتعبئة ، وتكوين الجيوش القومية الدائمة ، التي حلت محل جيوش الإمارات . كما أن كثير من رقيق الأرض قد انتظموا في سلك الجيوش القومية التي وجهتها أوربا لمحاربة الشرق . وأخذت الحكومات المركزية على عاتقها سلطة إصدار النقود ، وجمع الضرائب اللازمة لتمويل هذه الحروب الطويلة ، وقد انتزعت كل هذه السلطات والإمتيازات انتزاعا . من اختصاصات وإمتيازات أمراء الإقطاع .

على أنه ينبغي ألا يفوتنا ، ونحن بصدد الحديث عن الحروب الصليبية ، أن نشير إلى ذلك الأثر الاقتصادي والدولي الهام (١) ، والذي تمخضت عنه هذه الحروب ، فقد عادت العلاقات بين الشرق والغرب . وبعودة هذه العلاقات ، (وهي من طبيعة تجارية دولية أساساً) ، إزدهرت مدن البحر المتوسط وخاصة المدن الإيطالية ، وأخذت أوربا تستورد التوابل والمواد الأولية ، مثل القطن

---

(١) د . رفعت المحجوب . الاشتراكية . دراسة في الاقتصاد السياسي . الكتاب الاول . دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٦٦ ص ٥٦ .

والحرير والمطاط من الشرق وتصدر إليه الأسلحة والمنسوجات . واحتلت أوربا مركز الصدارة الحضارية بين دول العالم المعروف حينئذ . وآذنت بظهور نظام جديد وانقضاء الإقطاع .

٤ — نشأة المدن الحرة : وهى مدن جديدة ، أخذت منذ ظهورها فى خوض غمار معارك وحروب حامية ضد أمراء الإقطاع ، فى سبيل التخلص من سيطرتهم والتحرر من نفوذهم . ولم تتوقف هذه المعارك إلا بحصول هذه المدن على استقلالها ومن هنا سميت « بالمدن الحرة » . وقد أدى ظهور هذه المدن ، بالإضافة إلى إنتعاش المدن القديمة ، إلى توافر التجار والحرفيين الهاربين من سلطة أمراء الإقطاع اليها حيث بدأت الحرف فى الازدهار وانتعشت العلاقات التجارية بين المدن والريف فكانت المدن تستورد من الريف الحبوب والمواد الغذائية والخامات الأساسية اللازمة لممارسة الحرف ، بينما كانت نفس المدن تصدر إلى الريف منتجات الحرف والملابس وبعض الأدوات والمصنوعات البسيطة . وبرواج هذه المبادلات وانتعاشها بنشأة المدن وازدهارها تقوضت دعائم نظام الضيعة المغلقة ، الذى يقوم على أساس من الاكتفاء الذاتى والاستهلاك المباشر ويمارس سياسة الانغلاق والعزلة ، حيث أصبح الفلاحون بالابعاديات الإقطاعية ينتجون بغرض البيع للمدن المجاورة وهو ما ساهم ، من ناحية أخرى فى تحسين حال الفلاحين ، وإضعاف علاقة تبعيتهم لسادة الإقطاع ، وفى النهاية . . تقوية حركة تحررهم وزعزعة دعائم الإقطاع ، وأخيراً إنهيار نظام الضيعة المغلقة ، وبزوغ نظام جديد ، وهو النظام الحرفى الذى إنتظم نشاط الصناعة فى أوربا فى المرحلة الثانية من العصور الوسطى مبتدءاً بالقرن الحادى عشر ومنتهياً بالقرن الخامس عشر ، فاسحاً الطريق أمام النظام الرأسمالى مع بداية العصر الحديث .

نتنقل بعد ذلك إلى مناقشة النظام الحرفى التى تمثل حالة الصناعة الأوربية فى

العصور الوسطى ، أو بعبارة أخرى الشطر الثانى من هذه العصور (ق١١ - ق١٥)

الصناعة والنقابات الطائفية :

استمرت الصناعة فى العصور الوسطى على حالها كما كانت فى ظل الامبراطورية الرومانية حيث ظلت قاصرة على تلبية احتياجات السوق المحلية الصغيرة ، كما لم يظهر النشاط الصناعى كنشاط مستقل إلا فى القليل النادر من الحرف الصناعية التى كانت تحتاج إلى قدر ما من رأس المال أو مستوى ما من الخبرة والمهارة . أما ما عدا ذلك من الحرف فقد تكفل به الفلاح الأوربى فى ظل نظام الضيعة المغلقة حيث كانت الضيعة تكون وحدة متكاملة إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً ، وتقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتى . فقد كان الفلاح الأوربى يبنى منزله بنفسه ، كما كان يصنع معظم الادوات البسيطة التى تحتاجها زراعته ، وكانت أسرته تنتج فى وقت فراغها كل مايلزمها من الأقمشة والأثاث المنزلى . وعلى العموم فقد ارتبط ظهور الصناعة أو الحرف كنشاط إقتصادى متخصص ، بقيام المدن وإزدهارها ابتداء من القرن التاسع .

وكان قوام الصناعة فى مراحلها الأولى صناع متخصصون أطلق عليهم اسم « أصحاب الحرف » . وعادة كان كل صاحب حرفة يقيم فى المدينة خارج سلطة أمراء الإقطاع حيث يمارس حرفته فى مسكنه الخاص وبمعاونة أفراد عائلته . وكان صاحب الحرفة ، بالإضافة إلى أسرته ، يمتلك الورشة والأدوات البسيطة المستخدمة فى الشغل ، وكذلك الخامات الأولية فى معظم الأحيان . كما كان الحرفى يتولى بنفسه بيع ناتج حرفته لعملائه وزبائنه فى محله أو فى سوق المدينة المحلى . ويمثل ثمن هذه المنتجات دخله الذى يقابل نفقات معيشته وتكاليف الأشغال الحرفية .

والواقع أن النظام السابق إنما يتسم بسمتين بارزتين :

أولاهما : إندماج ملكية أدوات الإنتاج مع عملية تقديم خدمة العمل الإنتاجى ، وبحيث لم يكن هناك فصل بين ملكية أدوات الإنتاج وملكية خدمة العمل ، فقد كان صاحب الحرفة يمتلك أدوات الإنتاج ، ويقوم بنفسه بالعمل الحرفى والإشراف عليه .

ثانيهما : إندماج الحرف بالتجارة ، حيث كان صاحب الحرفة يمارس مع عائلته النشاط الصناعى ثم يقوم بنفسه بعرض وبيع منتجاته لزبائنه وبذلك اندمجت الصناعة مع التجارة فى شخص الحرفى ذاته .

ولقد إنتظمت جماعة الحرفيين من أبناء المهنة الواحدة ، فى تنظيم نقابى طائفى (١) . عن طريق الحرفيين أنفسهم ، أو بتشجيع السلطات الحاكمة بالنظر إلى مزايا هذه النقابات الطائفية لكل من الحرفيين والحكام معاً .

وإنتشرت النقابات الطائفية فى أوربا العصور الوسطى ، غالباً إبان القرن الثانى عشر ، وكانت تتألف من أبناء الحرفة الواحدة سواء من أصحاب الحرف وهم الذين يعملون لحسابهم ، أو من العمال المأجورين . وتولت هذه النقابات الدفاع عن مصالح أعضائها ، كما كان فى قيامها مساعدة للهيئات الحاكمة فى تسهيل عملية جباية الضرائب على سبيل المثال .

وبقصد حماية مصالح الأعضاء ، لجأت النقابات الطائفية إلى إتباع عديد من الأساليب والوسائل ، نذكر منها ما يلى :

---

(١) يرد الأستاذ « Eroll » فى مرجعه History of Economic Thought جذور النقابات الطائفية فى العصور الوسطى والاتحادات الاحتكارية فى العصور الحديثة ، الى التنظيم الرومانى القديم المعروف باسم « Collegia » . أنظر د. رياض الشيخ نفس المرجع السابق . ص ٣٥ .

١ — الحفاظ على مستوى مجزى لأسعار البيع بحيث لا يجوز لأى عضو البيع بسعر أدنى من مستوى الثمن المحدد ، وذلك لمنع دخول الأعضاء إلى حلبة التسابق فى تخفيض أثمان سلعهم ، لما فى ذلك من الإضرار بكافة الأعضاء وبالمستهلكين أنفسهم كذلك .

٢ — تحديد عدد الحرفيين أو « الشغيلة » والعمال تحت التمرين أو « الصبيان » فى داخل كل حرفة لما يضمنه هذا الأسلوب من التحكم فى عرض الإنتاج عند حجم معين وبالتالى التحكم فى ثمن البيع كذلك عند المستوى المحدد .

٣ — منع دخول العناصر الغريبة وخاصة الفلاحين، إلى مجال المهنة ، وذلك رغبة فى المحافظة على مستوى جودة المنتج من ناحية ، نظراً لعدم إتقان هذه العناصر الجديدة للمهنة ، ومن ناحية أخرى للمحافظة على مستوى السعر المنشود للمنتجات بتحديد حجم الإنتاج الحرفى .

٤ — مراقبة جودة الإنتاج ، والإشراف على المواصفات الفنية للمنتج ، ومدى إنطباقها على الشروط المتطلبة ، ووضع وتطبيق العقوبات فى حالة الاخلال بهذه الشروط والمواصفات .

٥ — وضع شروط العضوية ، وتنظيم مراسيم أو إجراءات التحاق الأعضاء الجدد بالنقابة . حيث كان يشترط توافر الشروط التالية فى طالب الانضمام للنقابة .

ا — قضاء فترة تمرين يختلف طولها من حرفة إلى أخرى ، ومن إقليم إلى آخر تتراوح بين خمس سنوات واثنتى عشرة سنة ، وكان متوسط هذه الفترة فى الغالب سبع سنوات .

ب — توافر رأس المال اللازم لإقامة الورشة وممارسة الخدمة فى ظل ظروف

الجمع بين ملكية أدوات الإنتاج وتقديم خدمة العمل كما تقدم .

حـ — ضرورة الزواج ، وذلك لتأثيث المنزل اللازم لإيواء الصبية الذين يعملون مع صاحب الحرفة ، مع مايلزم هؤلاء الصبيان من طعام ورعاية .

د — ضرورة سداد رسوم العضوية . وإن كانت النقابات قد بالغت في تقدير هذه الرسوم مع إزدياد قوتها ونفوذها وتحولها مع الزمن إلى تكتلات إحتكارية مغلقة .

هـ — أن يقدم راغب الانضمام لعضوية النقابة إبتكاراً جديداً ينصب على العملية الانتاجية وبحيث يؤدى هذا الإبتكار إما إلى تقليـــل تكاليف المنتج أو تحسين مواصفاته .

اضمحلال النقابات الطائفية :

مع بداية القرن التاسع عشر أخذت النقابات الطائفية فى الضعف والاضمحلال بتأثير عديد من العوامل .

أ — أدت قسوة شروط الالتحاق بعضوية النقابة إلى قصر هذه العضوية على أبناء أصحاب الحرف القدامى ، مما حرم هذه النقابات من الدم الجـــديد الذى يضمن استمرار التقدم والرقى .

ب — رغبة فى تحديد حجم الانتاج المتاح لكل منتج، قامت النقابات بتحديد مقدار الآلات وعدد العمال الذين يستطيع صاحب الحرفة استخدامهم . وهو ما أدى إلى عرقلة أى طموح من جانب الحرفيين وإعاقة أى تقدم حرفى .

حـ — قامت النقابات بالتسوية بين حصص كافة أعضائها ، دون اعتبار لأية تفرقة بين المنتج الجيد والمنتج الردىء ، ومن ثم قتل هذا المبدأ روح التجديد والابتكار لدى الأشخاص الطموحين ، إذ لم يعد هناك ما يدفع الحرفى المبدع

إلى تحسين وتهـذيب فنون الإنتاج ، طـالمـا أنه محظور عليه زيادة إنتـــاجه .

د — حالت النقابات دون إسهام الأغنياء فى تمويل عمليات الانتاج ، مما أدى إلى شيوع ظاهرة شح رؤوس الأموال وهذا بدوره إلى بساطة أدوات الانتاج وتخلف طرق الإنتاج المتبعة .

هـ — أدى تحديد حجم الانتاج بطريقة تحكمية من جهة ووضع العقوبات أمام دخول المهنيين الجدد من جهة ثانية ، ومقاومـة كل إبداع أو إبتـكار من جهـة ثالثة إلى اتصاف الصناعة بالركود والجمود والتخلف ، بحيث استمرت دون تقدم عند مستواها التقليدى الذى شهدته عصور الامبراطورية الرومانية .

الفصل الخامس

عوامل انتقال أوربا

من العصور الوسطى الى العصور الحديثة

شهدت أوربا قيام النظام الرأسمالى مع بزوغ العصور الحديثة . ولقد تفاعلت العديد من العوامل والمؤثرات فى إحداث هذا التطور فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأوربا ، وساعدت هذه العوامل والمؤثرات بذلك فى تحويل الاقتصاديات الأوربية من نظام الضيعة المغلقة والاكتفاء الذاتى، إلى اقتصاد الملكية الخاصة وفكرة تحقيق أكبر ربح ممكن .

وتتلخص أهم هذه العوامل فى :

أولا : ظهور الدول القومية :

سبق أن بينا فى هذه الدراسة ، كيف شهدت أوربا فى مطلع العصور الحديثة نشأة ظاهرة الدولة القومية وظهور النظام الملكى ، حيث تركزت السلطة السياسية فى يد الملك الذى قام بانتزاع هذه السلطة من نبلاء الاقطاع من جهة ، ومن رجال الكنيسة من جهة أخرى .

ويرى الأستاذ « كلو » و « كول » فى مرجعهما عن تاريخ أوربا الاقتصادى أن قيام الدولة القومية ، لم يكن سوى رد فعل ضد السلطة المحلية الضيقة للاقطاع، من ناحية والسلطة الزمنية أو الدنيوية العالمية الواسعة للكنيسة من ناحية أخرى ، فكان تنظيم الدولة الجديدة هو الحل الوسط .

ولقد بدأت ظاهرة الدولة القومية فى غرب أوربا أولا فى انجلترا وأسبانيا والبرتغال وفرنسا والسويد وهولندا ، ثم فى بقية دول أوربا تباعا فيما عدا ألمانيا وإيطاليا ، فلم تقم فيهما الدولة القومية إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وقد أدى ظهور الدولة القومية حقيقة ، إلى استقرار الأمن ، مما ساعد بدوره على نمو التجارة ، كما دأبت الدول الجديدة على إزالة الحواجز التى كانت تعترض انتقال الأشخاص والسلع بين مختلف المناطق ، وهذا أدى بدوره إلى اتساع نطاق السوق المحلى ، وبالتالى إلى الإمعان فى مزاولة تقسيم العمل والتخصص ، مما أدى كذلك إلى زيادة الطاقة الإنتاجية . وهذه كلها كانت ظروفا متطلبة وضرورية لتهيئة الجو أمام ظهور النظام الرأسمالى وقيام العصور الحديثة فى أوربا .

ثانيا : زيادة عدد السكان وخصوصا فى المدن :

أوضحنا فيما تقدم ، كيف أسفرت الأبحاث الديموجرافية الحديثة عن معدل مرتفع للنمو البشرى فى أوربا ، منذ القرن السادس عشر تقريبا ، نتيجة لإرتفاع مستوى المعيشة من ناحية ، ولتقدم علوم الصحة العامة ، وخاصة معارف الطب الوقائى من ناحية أخرى . ولقد تركزت معظم هذه الزيادة الديموجرافية فى المدن إلى حد كبير ، وكان لذلك آثاره البالغة المدى من الناحية الإقتصادية ، فقد مكنت هذه الزيادة السكانية من الإمعان فى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص بما تنجم عنه هذه الظاهرة من ارتفاع مستوى الانتاجية . كما تضمنت زيادة سكان المدن من جهة أخرى زيادة طلب المدينة على منتجات الريف من سلع غذائية ومواد خام وكان ذلك بالقطع أحد العوامل التى أدت إلى انهيار نظام الزراعة الاقطاعية التى كانت تنهض أساساً على الإكتفاء الذاتى مما مهد بالتالى الطريق أمام لنظام جديد للزراعة يقوم على غرض البيع فى الأسواق .

ثالثا : هروب رقيق الارض :

لقد ألف أمراء الاقطاع حياة الترف واللهو والعبث ، ودفعهم استمرار النزاع والتناحر فيما بينهم إلى العمل على زيادة عدد التابعين لهم من الجنود حتى

يستطيعوا الدفاع عن ممتلكاتهم وامتيازاتهم . وكان من الطبيعى أن يعنى هذا الإتجاه زيادة حاجة النبلاء الإقطاعيين إلى الأموال لمقابلة النفقات الحربية الباهظة المتعلقة بالأمن والحماية. ولقد وقع الشطر الأغلب من عبء هذه النفقات الجديدة على العبيد الذين قضت على أغلبهم أعمال السخرة، فضلا عن أعباء الضرائب، مما دفع بهم إلى الفرار من الاقطاعيات فى اتجاه المدن الحرة الجديدة . ولما كان المجتمع الإقطاعى فى صورته المثالية ، مجتمع زراعى تقوم العلاقات فيه على أساس التبعية للأرض والالتصاق بها فقد أدت حركة هروب رقيق الأرض فى اتجاه المدن إلى تقويض دعائم الإقطاع وإنهاء نظام العصور الوسطى .

رابعا : مطالبة المدن باستقلالها عن نفوذ سادة الاقطاع :

فقد أخذت المدن القديمة والتى ازدهرت فى ظل الامبراطورية الرومانية كمراكز تجارية شهيرة فى الاضمحلال والتدهور بعد الغزو الجرمانى وسقوط الامبراطورية . وقد ظلت هذه هى حالها طيلة فترة العصور الوسطى وهى ما تعرف بعهود الظلام فى أوربا . ومع بداية العصر الحديث أخذت هذه المدن العريقة فى استرداد مكانتها السابقة كمراكز تجارية شهيرة مع الخارج فى الشرق والعالم الجديد ، ولكن هذه المدن كانت تابعة لنفوذ سادة الإقطاع . ولما كانت هذه التبعية تتعارض مع طبيعة الظروف اللازمة لانعاش التجارة ، فقد لجأت هذه المدن إلى المطالبة باستقلالها عن نفوذ سادة الإقطاع . وتقدم التجار إلى النبلاء عارضين عليهم دفع جزية سنوية مقابل حصول مدنهم على الاستقلال فى مواجهة سلطات النبلاء الاقطاعية ، وتكونت بذلك لجان محددة من أصحاب النفوذ فى كل مدينه مهمتها جمع الجزية للسيد ، كما سعت هذه اللجان كذلك للاستقلال بالنفوذ فى حكم المدن الجديدة دون سادة الإقطاع . ومن هنا نشأت المدن كقوة مستقلة ، أو ساعية إلى الاستقلال والحرية ، وكثيرا ما عجزت الوسائل السلمية

عن الوصول بالمدينة إلى الاستقلال المنشود ، فكانت المدينة حينئذ تشتعل بالثورة ضد النظام الإقطاعى مما عجل بنهايته ، وفتح الطريق أمام نظام جديد هو الرأسمالية ، وعصر جديد هو العصر الحديث .

خامسا : تقدم طرق الزراعة :

كشفت زيادة السكان عن عيوب نظم الزراعة التى اتبعتها أوربا فى العصور الوسطى كنظام الحقول الثلاث ، فلقد كانت هذه النظم تتضمن ترك جزء من الأراضى الزراعية دون زراعة كل عام بقصد المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية ، واتجه البحث أمام هذه الزيادة السكانية المستمرة ، إلى إيجاد نظام جديد للزراعة يحول دون ترك جزء من الأرض الزراعية دون استغلال ويضمن فى الوقت نفسه المحافظة على خصوبة هذه الأرض . وقد تمكن الفلاح الأوربى من تحقيق الغرضين معا بفضل زراعة النباتات الجذرية التى تتطلب زراعتها تعريض الأرض للهواء والشمس وكذلك حرثها وقلبها لتنقية الحشائش منها .

ويعتبر اكتشاف زراعة النباتات الجذرية أحد المعالم الرئيسية على طريق التطور الزراعى بل والاقتصادى الأوربى ، حيث مكن هذا الاكتشاف الفلاح الأوربى من الإستغلال الكامل لكل المساحة الزراعية المتاحة فحقق بذلك زيادة كبيرة فى الإنتاج الزراعى ، كما ضمن كذلك تنمية الثروة الحيوانية والأغذية العضوية نتيجة لتوافر الغذاء الحيوانى .

وبعد فإن الآثار الإقتصادية لهذا التطور واضحة وملموسة، حيث مكن تقدم طرق الإنتاج الزراعى من تشجيع الاتجاه نحو الزراعة الرأسمالية والتبادل النقدى وهو ما ساهم فى تقويض صرح نظام العصور الوسطى والاتجاه نحو تنظيمات العصور الحديثة .

سادسا : نشاط حركة الكشف الجغرافى البحرى :

إزاء سيطرة مدن البحر المتوسط ، وخاصة المدن الإيطالية على طرق التجارة بين أوربا والشرق ، اهتمت دول غرب أوربا بالبحث عن منافذ تربطها بالعالم

الخارجى . وفى هـذا الصدد إتجه غرب أوربا إلى تجربة جديدة وهى محاولة الوصول إلى آسيا والشرق عن طريق آخر غير طريق برزخ السويس وخليج عدن الذى تسيطر عليه المدن الإيطالية من جهة والسلطنة العثمانية الإسلامية من جهة أخرى . وقد تعددت محاولات البرتغاليين والأسبان فى هذا الصدد . وفعلا نجح « فاسكو دى جاما » البرتغالى فى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، ماراً بالقارة الإفريقية واصلا إلى كلتكا بالهند سنة ١٤٩٨ . وبهذا تمكن البرتغاليون من تحويل طرق التجارة بين أوربا والشرق من البحر المترسط والشرق الأوسط ، إلى المحيط الأطلنطى وقارة إفريقيا وصارت « لشبونة » بذلك درة العالم ومركز التجارة بين الشرق والغرب . ومن ناحية أخرى فقد نجح المكتشف الاسبانى « كريستوفر كولمبوس » فى عام ١٤٩٢ فى الوصول إلى الأمريكتين ، واكتشاف العالم الجديد ، وفتح بذلك أمام أوربا المجال واسعاً لاستغلال خيرات العالم الجديد والتنافس الإقتصادى والسياسى ونشاط حركات الغزو والإستعمار .

ولقد كان لهذه الاكتشافات آثار بالغة الأهمية بالنسبة إلى إنقضاء العصور الوسطى وقيام العصور الحديثة فى أوربا ببزوغ النظام الرأسمالى ، فقد أدت هذه الاكتشافات إلى نمو حركة التجارة الدولية بين غرب أوربا من جهة ودول الشرق والعالم الجديد من جهة أخرى ، حيث فتحت دول الشرق الأقصى والأمريكتين أسواقها أمام المصنوعات الأوربية كما تمكن الأوربيون من استعمار هذه المناطق واستغلالها وتحققت بفضل ذلك زيادة كبيرة فى حجم التجارة الخارجية لأوربا مع بقية أجزاء العالم الخارجى ، كما دخلت أسواق أوربا سلع جديدة من منتجات المستعمرات مثل المطاط والدخان والقهوة وقصب السكر ، وتدفقت على أوربا المعادن النفيسة خاصة الذهب والفضة مما ساهم فى تطوير النظام النقدى والمصرفى الحديث .

سابعاً : النهضة العلمية والفكرية وحركة الاصلاح الديني :

تمثلت النهضة العلمية في حركة البحث العلمي التي شهدتها أوربا على مشارف عصورها الحديثة في نطاق علوم الطبيعة والفلك والرياضة والكيمياء والتاريخ الطبيعي . وذلك باكتشاف القوانين العلمية التي تحكم الظواهر التي تدخل في مجال بحث هذه العلوم واستخدام هذا التقدم العلمي بغرض التطبيق العملي خدمة للانسانية، كما تمثلت حركة النهضة الفكرية في بعث علوم الفكر وأشتات الفلسفة وتقدم أساليب التفكير وإطلاق حرية الرأي وانبعاث المذاهب الفكرية والمدارس الفلسفية التي وضعت أصول التفكير العلمي والتعبير الحر . وأخيراً تمثلت حركة الإصلاح الديني في ثورة بعض المفكرين ورجال الكنيسة أمثال « كالفن » و (مارتن لوثر) على استبداد الكنيسة وسيطرتها على مناهج الفكر واستبدادها كذلك بحقائق العلم وجحودها لأي اصلاح ومهاجمتها لأي تجديد .

ولقد ساهمت هذه الإتجاهات في مجال العلم والفكر والدين (العرف الكنسي) مجتمعة في تقويض النظام القائم واسدال الستار على فصول فترة العصور الوسطى واعداد المسرح الأوربي لاستعراض أحداث العصر الحديث ومشاهدة فصول النظام الرأسمالي .

ثامناً — استخدام النقود في المعاملات :

قام نظام العصور الوسطى على أساس من ظاهرة المقايضة أي المبادلات العينية التي تقوم على مبادلة سلعة بسلعة . ولكن بعد حركة الكشوف الجغرافية واتساع نطاق التجارة مع الاقاليم الجديدة أخذ الذهب والفضة يتدفقان على أوربا وخاصة على المدن الاوربية الصناعية وبذلك عرفت أوربا الظواهر النقدية المعدنية باستخدام الذهب والفضة كقاعدة للنقد والصرف . واستخدم التجار الجدد النقود في معاملاتهم حيث اكتسبت هذه المعاملات صورة المعادلات النقدية فأخذ

التجار فى بيع سلعهم الجديدة المستوردة من المستعمرات مقابل الدفع نقداً. ولما كان سادة الإقطاع فى حاجة ملحة لإستعمال واستهلاك هذه السلع النادرة ، فقد اشتدت بالتالى حاجتهم الى النقود ولم تكن أمامهم من وسيلة للحصول على النقود غير بيع حقوقهم وامتيازاتهم الإقطاعية قبل تابعيهم مقابل النقود . وأيضا التنازل عن حقوقهم تجاه عبيد الأرض وأكثر من ذلك فقد لجأ الأمراء الى تأجير أراضيهم الزراعية الى الفلاح الحر مقابل الحصول على النقود التى تتيح لهم شراء السلع الترفيهية والنادرة المستوردة مثل الملابس الملونة والأسلحة. وهكذا ساهم استخدام النقود فى المعاملات فى القضاء على أحد الأسس التى قام عليها نظام الإقطاع فى أوربا فى العصور الوسطى، وهو علاقة التبعية الاقطاعية القائمة بين السيد وتابعيه، وبذا فقد النظام أحد أركانه الرئيسية ومن ثم تداعى للانهيار فزالت معه العصور الوسطى الى غير رجعة .

تاسعا ـ تكاتف طبقة التجار مع الملوك القوميين الجدد :

وقد تم هذا التكاتف بقصد القضاء على سلطة سادة الإقطاع من ناحيه، ونفوذ رجال الكنيسة من ناحية أخرى .

ولقد رأينا كيف انتعشت حركة التجارة مع بداية العصور الحديثة ، وذلك بسبب الحروب الصليبية وحركة الكشوف الجغرافية معاً . وترتب على انتعاش التجارة على هذا النحو ، ظهور طبقة من التجار فاحشى الثراء رأت أن مصالحها الخاصة إنما تتفق مع مصالح الملوك الجدد ، بينما نفس المصالح تتعارض مع المصالح والحقوق الإقطاعية ، كما رأت أن أسس التنظيم الزمنى أو الدنيوى تتنافى مع سلطة الكنيسة وتجلت مظاهر التناقض فيما يلى :

١ ـ تقاسم سادة الإقطاع اقاليم الدولة الواحدة الى عدة اقطاعيات Manors بحيث تكون كل ضيعة على حدة وحدة متكاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ،

تنفصل عن الضياع الأخرى ، وتقوم بينها الحدود السياسية وبالتالى الحواجز الجمركية. وفى هذا ما يضر أفدح الضرر بالتجارة التى تتطلب إباحة حرية المرور وسهولة الإنتقال .

ب ـ كما كانت التجارة المارة بأراضى الضيعة تفرض عليها ضريبة لصالح النبيل صاحب هذه الضيعة ، وهكذا الأمر بالنسبة لكل ضيعة تمر بها التجارة العابرة. وفى ذلك إضرار كبيرة بالتجار . ومن هنا فضل هؤلاء التجار إحلال الضرائب القومية لأنها تفرض مرة واحدة دون تكرار، على الضرائب الإقطاعية العديدة التى تتعدد بتعدد الضياع التى تمر بها التجارة .

حـ ـ وبالإضافة إلى ذلك ، فقد رأينا كيف قام الإقطاع على أساس من الاكتفاء الذاتى ، وفى هذا ما يخالف الأساس الجوهرى الذى يستند اليه النشاط التجارى ، ألا وهو تبادل المنافع .

ومن هنا فقد ساعد التجار الملوك ، عن طريق إمدادهم بالأموال والجنود وبالإمكانيات المادية المختلفة ، وبالعقول الرشيدة المفكرة التى تصوغ سياسة الدولة الجديدة بما يخدم هذه الطبقات ، ويكون بمثابة معول لهدم دعائم الإقطاع .

ومن ناحية أخرى رد الملوك الجميل الى التجار ، فقد خلت الدولة لحماية مصالح التجار عن طريق صيانة الإحتكارات التجارية . وتدعيم المصالح التجارية القومية فى الخارج باستخدام القوة المسلحة والغزو الاستعمارى .

والخلاصة : أن هذه العوامل كلها قد فتحت الطريق واسعاً أمام عصر جديد ونظام جديد أخذ يتبلور بالتدريج بينما كان انهيار العصور الوسطى يتم ببطء شديد .

الفصل السادس

النظم الاقتصادية فى العصر الحديث

تمهيـد :

يتناول البحث ، فى هذا الفصل النظم الاقتصادية فى العصر الحديث. والواقع أننا إذا تعرضنا لمسألة حصر أولى لهذه النظم الإقتصادية المعاصرة ، فاننـا نميز أساسا النظم الآتية :

ا - النظام الإقتصادى الرأسمالى (الغربى) أو ما يسمى (بالنظام الحر) وينتظم مجموعة بلدان غرب وشمال أوربا بصفة عامة، بالإضافة إلى المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحـدة واستراليا وجنوب أفريقيا ، وبعض دول آسيا ، كدولة إيران وتركيا وبعض دول الأمريكتين . ويقوم هذا النظام على أسس مذهبية وخلقية فلسفية ، تتحصل أساساً فى كفاية الباعث الخاص ممثلا فى الملكية الخاصة والمصلحة الخاصة وحافز الربح، ثم فى عدم وجود أى تعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العـامة والتسليم بقيام انسجام تام بينها . وتأسيسـاً على هـذه الخلفية ، يعتبر هذا النظام مبدأ « الحرية الإقتصادية » أداة مثلى لسير النظام الإقتصادى واضطراد تقدمه ونموه (١) .

ب - النظام الإقتصادى الشيوعى (الشرق) أو النظام (النظام المدار) ومجال تطبيقه فى الاتحاد السوفيتى وتلحق به الصين . ويستند هذا النظام أساسا

---

(١) لمزيد من التفاصيل ، أنظر

Dobb (M) . Studies in the development of Capitalism.

ولسوف نعرض لهذا المؤلف ، فى بحثنا بعد قليل .

على فلسفة مذهبية طبقية تنصرف إلى تأكيد استمرار وفاعلية الصراع الطبقى ، بصفته أصل التطور والمحرك الأساسى لأحداث المسيرة الإنسانية (١) . وهو ينصرف أساساً إلى الصراع بين طبقتى الرأسماليين والعمال الناجم بسبب الاتجاه الدائم والمستمر للطبقة الرأسمالية نحو استغلال العمال ، ورغبة العمال فى تحقيق العدل الاجتماعى . ويخلص « ماركس » من دراسته لتاريخ البشرية ، إلى وجود تعارض دائم ومستمر بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . ذلك أن المصلحة العامة ليست مجرد تجميع حسابى لمجموع المصالح الخاصة كما وأن المنطق يقتضى ، طالما كان هذا التعارض قائماً ، أن تضحى الجماعة بالمصلحة الخاصة ، فى سبيل تحقيق المصلحة العامة ، وانطلاقا من هذا المنطق ترفع الشيوعية شعارات الملكية العامة ، والتخطيط المركزى الشامل للاقتصاد القومى ، واعتبار أن العمل أساس القيمة ، وسببها وإجراء التوزيع بحسب الحاجات (٢) .

حـ ـ النظم الإقتصادية المختلطة : تنتشر هذه النظم أساساً ، بين صفوف «الدول الجديدة» وهى ما تسمى بمجموعة دول «العالم الثالث» فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وهى ، كقاعدة عامة ، مجموعة من الدول المتخلفة إقتصادياً ، حديثة العهد بالاستقلال السياسى ، والسياسات القومية المستقلة . وقد وجدت هذه الدول وهى على عتبة مرحلة النمو والانطلاق ، (إقتصاديا واجتماعيا) ، عدم ملائمة الأسلوب الرأسمالى للتنمية ، لما له من مساوىء إقتصادية ، تنصرف إلى

(١) " L'histoire de toutes societées poblitiques, est l'histoire de la Lutte des classes; les capitalists et les probtetariats" K. Marx, et F. Engels : Manifeste du Parti Communiste. P 29.

(٢) لسنا هنا بصدد بحث تفصيلى للماركسية أو الشيوعية . ونحيل من يريد أن يستزيد من هذه الدراسة الى :

J. Schumpeter, "Capitalism Socialism and Democracy "

البطء وعدم إسراع معدلات النمو ، فضلا عن اختلال أشكال هذا النمو بالاضافة إلى ما له من عيوب اجتماعية تتمثل فى المظالم الطبقية وسوء توزيع الثروة والدخل القوميين . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لم تجد هذه الدول مبرراً للأخذ بالنظام الاقتصادى الشيوعى، لما ورثته من تراث إجتماعى وسياسى ودينى يمنعها من الاخذ بهذا النظام . ومن ثم اتبعت هذه الدول أنظمة وسيطة بين النظامين السابقين الذين يمثلان طرفى النقيض بالنسبة لهذه المجموعة من الدول الجديدة . وتقوم هذه الأنظمة الوسيطة ، على أساس من الاقتصاد المختلط ، حيث يتم تقسيم الاقتصاد القومى، عادة، إلى قطاعين: قطاع عام تنهض به الدولة ، وقطاع خاص يضطلع به الافراد، وقد يضاف إلى مجموع القطاعين السابقين، قطاع ثالث يختص بدائرة الاقتصاد التعاونى . وتختلف الأهمية النسبية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص فى إطار الإقتصاد القومى ، باختلاف هذه البلدان ، أى باختلاف اعتبارات الفلسفة التى تسيطر على الجماعة (١) . فقد ينهض القطاع العام بالجزء الأكبر من أعباء التنمية ، كما هو الحال فى جمهورية مصر العربية ، كما قد يقتصر دور القطاع العام على القيام بالعمليات الإقتصادية التى لا يقبل القطاع الخاص على الإقدام عليها أو لا يستطيع القيام بها . ويشيع بين صفوف هذه البلدان ، تسمية هذا النمط من التنظيم الإقتصادى ، بالنظام الإقتصادى الاشتراكى . ومن الواضح أمام تباين نظم اقتصاد بلدان العالم الثالث ، أننا لا نستطيع أن نستخلص سمات محددة وقاطعة لنظام اقتصادى اشتراكى ، كما هو الحال بالنسبة للنظام الرأسمالى أو الشيوعى . ومن ثم فليس هناك نظام اقتصادى اشتراكى واحد ،

---

(١) د. رفعت المحجوب «الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو» المجلة المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . القاهرة ١٩٦٣ ص ٢٥٤ .

وانما هناك نظم عديدة ، تختلف فيما بينها من حيث درجة الحرية الإقتصادية ونطاق التدخل الإقتصادى . وأمتنع علينا ، بسبب ذلك ، ذكر تعبير « الاقتصاد الاشتراكى » مجرداً ، دون أن ينسب إلى صاحب التجربة والتطبيق ، حيث يقال الاشتراكية العربية ، والاشتراكية الهندية ، والاشتراكية الكوبية على سبيل المثال . ما بالنا وبعض الدول الغربيـة المتقدمة الآن ، بدأت تأخذ بلفظة « الاشتراكية » خاصة فى بريطانيا والسويد وفرنسا وايطاليا . وهو ما يحول بين البحث العلمى ، وبين أية محاولة جادة لاستخلاص خصائص أو ميزات محددة لنظام اقتصادى اشتراكى محدد .

بقيت أمامنا الآن ، استيفاء لهذا التمهيد ، ملاحظتان أساسيتان ، نلفت اليها الأذهان .

أولاهما ، هى أنه طالما أن نطاق بحثنا ، فى هذه الدراسة ، ينصرف إلى تطور النظم الإقتصادية ، مع تركيز خاص على التطور الإقتصادى الأوروبى عموما فى عصوره القديمة والوسيطة والحديثة ، فإننا نرى ونحن بصدد دراسة النظم الإقتصادية المعاصرة ، أن نقتصر على دراسة نشأة وتطور النظـام الرأسمالى فى مراحله المتعاقبة. ولا يستطيع القارىء أن يحتج علينا ، بوجود بعض التطبيقات الاشتراكية فى عديد من البلدان الأوربية كإنجلترا والسويد وفرنسا وإيطاليا . ذلك أن هذه التطبيقات فى تلك البلدان ، لا تستند إلى مذهب عقائدى ، إنما يتم الأخذ بهذه التعديلات الاشتراكية ، لضغط ضرورات عملية ، وبوصفها علاجا لبعض العيوب التى تمخض عنها سير النظام الرأسمالى، فى هذه الدول. ويتم الأخذ بها كذلك ، ليس رغبة فى التحول الاشتراكى ، أو اعتناق الاشتراكية ، وإنما بقصد تمكين النظام الرأسمالى بهذه الدول من البقاء والاستمرار [١] .

---

(١) Beer (M), (A History of British Socialism) Volume two, Ch. 9, P. 115 - 118

أما الملاحظة الثانية ، فنذكرها بالنظر إلى ملاحظة « لينين » الشهيرة والتى تنصرف إلى أن الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية (١). فلقد كانت العلاقة بين نمو الرأسمالية فى أوربا ، واتجاهها نحو التوسع والاستعمار الخارجى ، من الوضوح بدرجة دفعت البعض إلى الاعتقاد بأن الرأسمالية تتجه بطبيعتها إلى التوسع وبشتى الوسائل . وأيا كان أساس هذا الإعتقاد ، ودرجة صحته ، فلا شك أن النظام الرأسمالى قد كشف ، وخاصة منذ أواخر القرن الماضى ، عن « اتجاهات أصلية إلى التوسع والإمبريالية (٢) » . واهتمامنا بهذه الملاحظة أساسا ينبع من أنها سوف ترسم لنا خطة بحث الأجزاء التالية من هذه الدراسة ، وهو ما يتصدى لبحث نشأة النظام الرأسمالى وتطوره ، ومآله مستقبلا .

المبحث الأول

الرأسمالية التجارية

تمهيد :

سنحاول فى هذا التمهيد إلى تقديم عرض موجز لعوامل نشأة الرأسمالية . وقد رأينا أن النظام الرأسمالى كان ، فى أول عهده ، ذا صبغة تجارية غالبة ، ومن ثم تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية . وهو مايعنى أن بحثنا لعوامل نشأة النظام الرأسمالى ، سوف يتجه إلى دراسة عوامل نشأة الرأسمالية التجارية .

والواقع أن إستقراء التاريخ يطلعنا أن الرأسمالية التجارية وجدت عوامل

---

(1) Lénine : " L'imperialisme state supréme du Capitalisme "

(٢) د. رياض الشيخ . نفس المرجع السابق ص ١٢١ — ١٢٢

نشأتها فى ثلاث ثورات حقيقية (١) ، وقعت أحداثها فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وهى :

١ — الثورة السياسية وإنتصار مبدأ السيادة القومية : فقد سبق لنا أن رأينا إنكماش سلطة أمراء الاقطاع تدريجياً إذ أخذ العبيد فى الهروب إلى المدن التى شكلت مراكز ، قومية لمقاومة نفوذ الاقطاعيين ، وللعمل على إستتاب أسباب التجارة وإنتعاش المبادلات كما أخذ العبيد المقيمون فى الإقطاعيات فى التمرد على إختصاصات الاقطاعيين ، فكثر عدد الممتنعين منهم عن دفع الضرائب الاقطاعية كما أخذوا يقاومون أعمال السخرة . مما ترتب على هذا من ضعف نفوذ الاقطاع ، وإنخفاض دخول الاقطاعيين ، وانهيار سلطانهم . كذلك فقد كافح الملوك الجدد باسم الدول القومية الحديثة ، يسلبون الاقطاعيين الكثير من سلطاتهم ، إذ حلت سلطة الدولة الجديدة محل سلطة أمراء المقاطعات ، فى فرض الضرائب ، وعقد المحاكمات ، وسك النقود ، وإصدار القوانين ، وتكوين الجيوش ، وإعلان التعبئة ، وشن الحرب . . . الخ .

ولقد تمثلت الثورة السياسية ، التى شهدتها أوربا ، فى مطلع العصور الحديثة ، فى إنتصار مبدأ القومية ، وميلاد دول حديثة قومية ، إستناداً إلى هذا المبدأ ، إعتباراً من القرن الرابع عشر . ففى فرنسا ، إنتهى الاقطاع ، كقوة سياسية ، بإنتهاء القرن الخامس عشر ، وإن ظل قائماً ، كقوة إجتماعية ، حتى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ .

وبالاضافة إلى ما ترتب على قيام الدولة القومية الحديثة ، من تركز السلطات

---

(١) د. رفعت المحجوب الاشتراكية دراسة فى الاقتصاد السياسى — الكتاب الأول دار النهضة العربية — القاهرة ١٩٦٦ — ص ٧١ .

فى يد الملوك ، الذين أخذوا يسلبون أمراء الاقطاع نفوذهم وإختصاصاتهم ، فقد أخذت هذه الدولة تتدخل ، بدافع من تعاليم مذهب التجاريين ، فى الحياة الاقتصادية ، تحقيقاً لما تراه الدولة من المصالح القومية .

وأخيراً انتقل غرب أوربا من الاقطاع إلى الرأسمالية ، نتيجة للثورة البورجوازية ، التى شنتها الطبقة الجديدة من سكان المدن ، والتى أفادت بدورها من صراع الفلاحين ضد سادة الاقطاع .

ب — الثورة التجارية ومذهب التجاريين : بنشأة المدن ، وازدياد قوتها ونفوذها ، وبقيام الكنيسة على حفظ الأمن ومنع حوادث السلب والنهب ، وبإنتشار طرق المواصلات الجديدة ، راجت التجارة ، وانتعشت المبادلات ، فحقق التجار من وراء ذلك ، أرباحا طائلة ، مما جعل منهم طبقة قوية ذات عقلية جديدة ، تهدف إلى البحث عن أكبر ربح ممكن . ولقد كان ظهور هذه الطبقة الجديدة شرطاً جوهرياً لقيام النظام الرأسمالى . ذلك أن هذا النظام إنما يتطلب الامعان فى تراكم رؤوس الأموال ، عن طريق زيادة الادخار ، والذى كان مصدره الأول فى الأرباح الطائلة التى يحققها التجار .

ولقد ساعد على تقوية هذه الطبقة ، وبالتالى على نشأة النظام الرأسمالى ، إنتشار تلك الأفكار الاقتصادية والمذهبية ، التى سميت فيما بعد على يد آدم سميث بالفكر التجارى ، والتى أمدت المجتمع الأوربى بطريقة تفكير جديدة ، وحررته من عقلية القرون الوسطى ودفعت أفراد الطبقة الجديدة إلى المثابرة فى البحث عن الثروة ، والامعان فى تنميتها ، عن طريق زيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس ، نتيجة للإصرار على سياسة فائض الميزان التجارى ، أى نتيجة لمثابرة الدولة على أن تصدر إلى الخارج أكثر مما تستورد ، وهو ما يعنى دخول المعدن

النفيس إلى داخل هذه الدوله ، تحقيقا للمساواة الحسابية لميزان المدفوعات (١) .

ويرى المؤرخون أنه لولا نشاط الحروب الصليبية ، لما شب النظام الرأسمالى عن الطوق . فلولا قيام هذه الحروب لما اتصلت أوربا بالعالم الخارجى مع بداية العصر الحديث، ولما وجدت أمامها أية منافذ خارجية، ولظلت منغلقة على نفسها فى غياهب عصورها الوسيطة ، ولما عادت التجارة الدولية ، وخاصة تجارة البحر الابيض ، ولما قام الفكر التجارى ، ولما ولدت طبقة التجار ، ولما ظهر شعار أكبر ربح ممكن ، وفى كلمة موجزة لما نهضت أوربا الحديثة كما نراها اليوم .

حـ — ثورة الكشوف الجغرافية والتنافس الاستعمارى : شغلت مغامرات الكشف الجغرافى فترة القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وأدت بما تمخضت عنه من كشف الطرق البحرية العالمية وإكتشافات لأجزاء من العالم ، وخاصة إكتشاف الامريكتين عام ١٤٩٣ ، إلى خلق أسواق خارجية دولية واسعة ، لاستيعاب الصادرات الأوربية ، مما أدى إلى إزدياد النشاط التجارى الدولى من جهة ، وتأجج لهيب التنافس الاستعمارى بين الدول الأوربية ، لاستعمار المناطق الجديدة . وكان أسلوبها ، فى أول الامر ، هو تكوين الشركات الاحتكارية الضخمة ، التى تحتكر النشاط التجارى مع منطقة معينة ، كشركة الهند الشرقية الانجليزية ، وشركة الهند الشرقية الهولندية ، وكان لكل شركة من هذه الشركات أسطولها الضخم . وأغراضها السياسية الامبريالية ، بجانب الأغراض التجارية ، فأدى ذلك إلى إنتعاش حركات التجارة الخارجية ، وبالتالى انسياب سيل الذهب والفضة إلى أوربا ، وخاصة أسبانيا ، مؤديا بذلك إلى ارتفاع الأسعار . والواقع أن اتساع الأسواق من جهة ، وارتفاع الأسعار ، من جهة أخرى ، قد جعلا من

(١) لمزيد من المناقشة لآراء التجاريين ، أنظر: د. محمد زكى شافعى العلاقات الاقتصادية الدولية . دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٦٦ . ص ١٦٦ .

التاجر سلطان هذا العهد . وشهد العالم حينئذ سيطرة بعض الاقتصاديات الأوربية على أعنة الحركة التجارية الدولية ، فكانت البرتغال ، بسبب أسطولها الضخم ، هى القوة الاقتصادية المسيطرة فى القرن السادس عشر ، وشغلت مكانها هولندا فى القرن التالى ، إلى أن احتلت انجلترا هذه المكانة فى القرن الثامن عشر .

ونعرض فيما يلى لبعض جوانب التجارة والزراعة والصناعة فى خلال هذه الفترة.

اولا : التجارة

أ — أدى قيام الدولة القومية ، وازدياد عدد السكان ، وخصوصا فى المدن إلى انتعاش حركات التبادل التجارى بين الريف والمدينة ، واتجه الكثير من الافراد ، حتى الاقطاعيين أنفسهم ، إلى الاشتغال بالتجارة ، رغبة فى تحقيق أرباح طائلة ، مما لا تحققه النشاطات الاقتصادية الأخرى ، وهذا أدى بدوره بالتالى إلى إكتظاظ المدن بالسكان ، ومن ثم زيادة طلبها على المنتجات الزراعية، وخاصة المواد الغذائية .

ب — أدت الكشوف الجغرافية إلى خلق أسواق ، أمام المنتجات الاوربية فى الأمريكتين والشرق ، وصاحب ذلك أيضا دخول سلع جديدة من منتجات هذه البلاد فى التجارة الدولية وتم تكوين الشركات الاحتكارية الضخمة ، ذات الأغراض السياسية والحربية التى حققت أرباحا طائلة ، ومن ثم ازدادت أهمية التجارة الخارجية . تحت تأثير انتشار ومبادىء التجاريين التى ترى فى المعدن النفيس الشكل الوحيد لثروة الدوله ، وفى التجارة الدولية المصدر الوحيد للمعدن النفيس . وقد أدى انتشار هذا الرأى إلى قيام التنافس الاستعمارى بين الدول الأوربية .

ج — بازدياد أهمية التجارة الداخلية والخارجية ، على حد سواء ، إزدادت قوة طبقة التجار ، وقوى نفوذ الاحتكارات التجارية . وزادت أرباح النشاط التجارى ، وأصبح التاجر هو سيد العصر وسلطان الزمان .

ثانيا : الزراعة :

تحول النشاط الزراعى إلى المحاصيل التجارية ، أى المحاصيل المطلوبة فى الأسواق . واكتسب الانتاج الزراعى الطابع النقدى ، حيث كان يتم بغرض المبادلة بالنقود فى أسواق المدن القريبة. فحلت بذلك « المبادلة » محل الاستهلاك الذاتى (أو الاشباع المباشر) هدفا للانتاج الزراعى . وقد انعكس هذا النشاط فى ظهور ما يسمى بحركات الأسيجة (enclosure movemeut) فى كافة دول أوربا ، حيث كانت هناك أهداف عديدة وراء هذه الحركات . فقد كانت تقام هذه الأسيجة حول مساحات من الأراضى الزراعية ، رغبة من الملاك فى تطبيق أساليب الزراعة الحديثة ، بهدف زيادة إنتاجية الأرض . وفى حالات أخرى كان الهدف خلف إقامة الأسيجة ، هو تحويل مساحات المراعى إلى أراضى زراعية، أو تحويل الأراضىالزراعية إلى مراعى منتظمة لتنمية الإنتاج الحيوانى. على أنه فى كافة الحالات السابقة ، كان الهدف الإنهائى لحركة الأسيجة ، هو خدمة الأسواق ، وتوفير احتياجاتها من المنتجات الزراعية والحيوانية وبهذا تمت سيطرة التجارة والمبادلات والنقود على الإنتاج الزراعى والحيوانى ، وفى نطاق الريف والمدينة معا .

ولقد كان التأثير متبادلا ، بين انتعاش التجارة ، وازدهار الزراعة . فقد نمت الزراعة بفضل رواج التجارة ، كما نما رأس المال التجارى بنمو الإنتاج الزراعى ، واتجهت رؤوس الأموال من التجارة إلى الزراعة مما ساهم فى تقدمها وتطويرها ، كذلك اتجهت مدخرات النشاط الزراعى إلى التجارة . وهكذا تحقق نوع من تزاوج المصالح بين التجارة والزراعة .

ثالثا : الصناعة :

تماما كما هو الحال بالنسبة الزراعة ، سيطرت أهداف التجارة والمبادلات

على النشاط الصناعى فقد تميزت مرحلة الرأسمالية التجارية بظهور طبقة الرأسمالية التجـــار ، وبانتشار التخصص فى النشاط التجارى ، وبسيطرة منطق التجار وروح التجار على النشاط الزراعى والصناعى معا ، حيث كان كلاهما يتم بغرض المبادلة والانجاز فى الأسواق .

وفى ظـل النظام الحرفى ، كان الإنتاج الصناعى يخضع لما يسمى بنظـام الصناعة المنزلية (١)، حيث تتم ممارسة الحرف والصناعات البسيطة والأولية بواسطة الحرفى أو الصانع الصغير، الذى يتمتع بالاستقلال،من حيث أنه يمتلك الأدوات اليـدوية البسيطة ، ويتولى بيع منتجـاته بنفسه للسوق المحلى . على أنه بظهور الرأسمالية التجارية ، أخذت طبقة الرأسماليين التجار فى بسط نفوذها على الإنتاج الحرفى والنشاط الصناعى ، حيث أصبح الحرفيون وصغار الصناع لا يبيعون منتجاتهم مباشرة إلى المستهلك فى الأسواق المحلية ، وإنما تحول هؤلاء الحرفيون والصناع إلى بيع منتجاتهم للتاجر الرأسمالى . وبالتدريج ، أخذ اعتماد الحرفيين والصناع على الرأسماليين التجار يزداد شيئا فشيئا.ورغبة من هذه الطبقة الرأسمالية التجارية فى زيادة أرباحها ، فقد أخذت تتجه نحو الاحتكار ، حيث قد احتكر بعض الأفراد الإتجار فى بعض الأسواق أو بعض السلع ، سواء الزراعية أو الحرفية ، ومن ثم غدا الحرفيون لايبيعون منتجاتهم ، إلا لتاجر واحد أو عدد محدود وقليل من التجار الاحتكاريين .

وما كان هـذا التنظيم ليقف عند هذا الحد فقد مـكن الاحتكار طبقـة الرأسماليين التجار من تحقيق أرباح طائلة، وقد دفعت هذه الأرباح بعض هؤلاء التجار ، ممن توافرت لديهم رؤوس الأموال الضخمة ، إلى ممارسة الإشراف على

(١) أشرنا من قبل ، الى أن جذور هذا النظام ، ترجع الى التنظيم الحرفى Collegia, الذى شهدته أوربا فى ظل عصور الأمبراطورية الرومانية .

الصناعة المنزلية. ومهد هذا التطور لظهور طبقة جديدة من الرأسماليين، تخصصت في ممارسة التجـــارة ، والإشراف على الصناعة أيضا ، وهي ما تسمى بطبقة الرأسماليين التجاريين / الصناعيين .

ولقد قامت هـذه الطبقة الجديدة من الرأسماليين التجاريين / الصناعيين ، بالاشراف على الحرفيين ، حيث كان الرأسمالي التاجر/الصانع ، يقدم للحرفي المال اللازم للعملية الإنتاجية من خامات ومعدات وأدوات ومستلزمات أخرى ، كما يقوم الرأسمالي بشراء المنتجات بالثمن الذي يحدده هو . وبهذا فقـد الحرفيون الـكثير من استقلالهم الإقتصادي ، وأصبحوا يعتمدون في ممارسة نشاطهم ، على طبقة الرأسماليين التجاريين / الصناعيين ، حيث نمت مصالح هذه الطبقة الجديدة، وتزايدت قوتها الإقتصادية والسياسية،وأصبحت منافسا خطيرا لطبقة الرأسماليين التجاريين الذين اقتصر نشاطهم على مجرد القيام بالأعمال التجارية دون ممارسة الإشراف على النشاط الصناعي والحرفي .

والخلاصة أن أوربا الغربية قد شهدت ، خلال مرحلة الرأ سمالية التجارية ، طريقتين للانتاج .

الطريقة الأولى : وفيها يخضع الإنتاج لسيطرة الرأسمالي التجاري .

الطريقة الثانية : وفيها يخضع الإنتاج لسيطرة الرأسمالي التجاري/ الصناعي ، الذي يجمع بين ممارسة التجارة والإشراف على الصناعة .

السمات الرئيسية للراسمالية التجارية :

وختاما لدراستنا لهـذه المرحلة التجارية من تاريخ الرأسمالية ، فإننا نعرض هنا السمات الرئيسية للرأسمالية التجارية ، في ثلاث سمات أساسية .

أولا : سيطرة الاتجاهات الإحتكارية في الداخل والخارج .

رأينا فيما تقدم ، كيف نمت الاحتكارات واشتد نفوذها وزادت سيطرتها

على النشـاط الإقتصادى الداخلى ، فقد سيطر على النشاط التجارى والزراعى والصناعى ، عدد قليل من الرأسماليين التجاريين أو من الرأسماليين التجـاريين / الصناعيين . وقد اتجهت كلتا الطائفتان إلى ممارسة الإحتكار ، بل والإمعان فى تطبيق مقتضياته ، رغبة فى زيادة المكاسب إلى أكبر قدر ممكن ، عن طريق تحقيق أرباح احتكارية .

أما فى ميدان التجارة والعلاقات الخارجية، فقد كانت سيطرة الإحتكار كاملة حيث تم تطبيق قواعـد ومقتضيات الاحتكار عن طريق الشركات الاحتكارية الأجنبية الضخمة على مستوى أقليمى [١] أو على مستوى سلمى، وإن كانت تجارة هذه الشركات الضخمة ، قد اقتصرت على ما يعرف بتجارة الوسيط ، وعمـادها تخزين السلع .

وقد نما الإحتكار وزادت أهميته ، لأنه كان أفضل الطرق لإنماش التجارة وتحقيق أعظم الأرباح ، وخلق موارد الثروة للدولة القوميـة الناشئة التى كانت ترى فى القوة الإقتصادية ممثلة فى الثروة القوميـة الأسباب المتينة لتحقيق القوة السياسيـة والعسكرية وخاصة فى هذه المرحلة من تاريخ أوربا الغربية ، التى اشتهرت باستمرار الصراع الحربى بين الدول الأوربية الناشئة ، سعيـاً وراء انتزاع الأسواق الخارجية والاستعمار . كذلك فقد نمـا الاحتكار أيضاً ، لأنه أفضل الطرق لانشاء وتشجيع وحماية الصناعات الجديدة ، كما كانت الامتيازات الاحتكارية إمتداداً طبيعياً للامتيازات الاقطاعية فى القرون الوسطى ، وأخيراً وجدت الرأسمالية التجارية فى الاحتكار حمـاية لها ، فى مرحلة كانت تتسم بقدر كبير من عناصر المغامرة والمخاطرة .

---

(١) بمقتضى هـذا النوع من أنواع الاحتكار ، كانت بعض الشركات تحتكر التجارة مع بعض المناطق. فالشركة المسكوفية (The Muscovy Company) كانت تحتكر التجارة مع روسيا ودول البلطيق . كما احتكرت شركة الهند الشرقية التجارة مع الهند .

ثانيا : قيام الاتجاه نحو الاستعمار والتوسع الخارجي (١) :

كان الاحتكار وسيلة لحماية الرأسمالية التجارية ، ضد بعض أنواع المخاطر ، على أنه لم يكن كافياً لحماية المصالح الرأسمالية ضد كافة أنواع التحديات . وخاصة فى الأسواق الخارجية ، حيث ظهر خطر المنافسة من جانب الأجانب . وللقضاء على هذه التحديات وتأمين هذه المخاطر ، اتجهت الرأسمالية التجارية إلى الاستعمار والتوسع الخارجى والسيطرة سياسياً وعسكرياً على البلاد الأجنبية ، حماية للمصالح الاقتصادية لهذه الدول المسيطرة . ونتيجة لأهمية التجارة الخارجية لكل من الدول القومية ، وطبقة التجار ، ازداد الالتحام بين المصلحة القوميـة وبين مصالح طبقة الرأسماليين التجاريين، وكانت حماية هذه المصالح موضع اهتمام القادة السياسيين فى هـذه الدول ، وشغلت السياسة العامة بهذه الدول بمشاكل التجارة الخارجية والتكتلات بصفة مستمرة .

وازداد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لتأمين مصالح الرأسمالية التجارية تحت تأثير تعاليم « مذهب التجاريين (٣) » بدافع من زيادة الثروة القومية ، عن طريق تأمين الانسياب المستمر للمعدن النفيس إلى داخل الدولة .

ثالثا : وفرة ونمو رأس المال وازدياد أهمية الدور الذى يقوم به فى الانتاج فى مجـالات الزراعة والصناعة والخدمات التجارية ، كخدمات النقل والتخزين والتسويق ... وساعد على نمو رأس المال ووفرته، نشأة النظام النقدى والمصرفى الحديث ، فى هـذه المرحلة المبكرة من تاريخ الرأسمالية ، كما ساعد عليـه أيضا

---

(١) بمقتضى هذا النوع من أنواع الإحتكار ، كانت بعض الشركات تحتكر الإتجار فى بعض السلع كالقصدير أو المطاط أو السكر مثلا .

(٢) نعود إلى مناقشة هذا الموضوع تفصيلا فيما بعد .

(٣) "Mercantilism"

تدفق الذهب والفضة المستمر من المستعمرات إلى دول أوربا الغربية ، مما أدى إلى تدعيم أجهزتها النقدية والمصرفية .

رابعاً : اقترن قيام الرأسمالية التجارية ، بضعف السلطة العقائدية ، والسلطة الزمنية للكنيسة معاً . وزيادة الاهتمام بجمع الثروة ، والإسراع بعجلة النشاط الاقتصادى. وقد أدت كل هذه العوامل إلى تنحية الأسس الميتافيزيقية والعقائدية فى التفكير ، وفتح المجال على مصراعيه أمام التفكير العلمى والتطبيق الرشيد فى مختلف مجالات الحياة .

المبحث الثانى
الرأسمالية الصناعية

تمهيد : الصراع بين الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية الناشئة:

رأينا فيما تقدم ، كيف شهد القرن السابع عشر ، صراعا حامى الوطيس بين مصالح الرأسماليين التجاريين ، ومصالح الرأسماليين التجاريين / الصناعيين . وقد اتضح هذا الصراع . بصفة خاصة ، فى مجالين ، هما الاحتكار ، ودور الدولة فى الحياة الإقتصادية .

فقد قدمنا أن التجـــارة كانت تحت سيطرة عـدد قليل من الأفراد فى الداخل ، كما كانت احتكارات للشركات الكبيرة فى الخارج . وقد كان هذا الإحتكار فى مصلحة كل من هؤلاء الأفراد والشركات ، فقد مكنهم من تحقيق الأرباح الطائلة على حساب كل من المنتج والمستهلك ، وذلك عن طريق تخفيض أثمان الشراء من المنتجين ، ورفع أثمان البيع للمستهلكين . وكان ذلك بطبيعة الحال سببا فى معارضة الرأسماليين الصناعيين(١)، للإحتكارات والمصالح التجارية.

(١) تكونت هذه الفئة من كبار الصناع والحرفيين ، منتجى السلع الصناعية . وقد كانت هذه الفئة جديدة تهدف الى القضاء على الميزات الاحتكارية لطبقة التجار التى تستغل غيرها من فئات المجتمع من المزارعين والصناع والحرفيين .

على أننا نلاحظ أن هجوم الرأسماليين الصناعيين لم يكن موجها إلى الاحتكار فى حد ذاته ، وإنما كان موجها إلى الاحتكارات التجارية ، أى إلى الإحتكار فى مجال التجارة فحسب ورغبة فى القضاء على مميزات طبقة الرأسماليين التجاريين . والدليل على ذلك دفاعهم المتين عن الاحتكار فى الصناعة ، تدعيما للصناعات الناشئة ، وحماية لمصالح هذه الفئة الجديدة من كبار الصناع والحرفيين ، وهى أهداف لم يكن مقصوداً تحقيقها ، فى هذه المرحلة ، إلا عن طريق الاحتكار .

أما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية للدولة، ودور الدولة فى النشاط الاقتصادى، ومدى تدخلها فى الحياة الاقتصادية ، فقد رأينا كيف استلزمت مصالح الرأسماليين التجاريين ، فى الداخل والخارج على السواء ، إزدياد دور الدولة وإتساع تدخلها فى الحياة الاقتصادية . ففى الداخل كان تدخل الدولة لازما للقضاء على العوائق الإقطاعية ، وما تبقى من رواسب وقيود عهد الإقطاع ، ذلك فى سبيل تحقيق مصلحة التجار الجدد فى توسيع الأسواق. كذلك كان تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى ضرورياً لحماية التنظيمات الاحتكارية بإصدار القوانين والتشريعات التى تمنع المنافسة . وأخيراً كان تدخل الدولة ضرورياً لحفظ الأمن ، وتأمين الطرق ، وهى كلها متطلبات ملحة لانتعاش التجارة ورواجها . أما فى الخارج فقد كان دور الدولة على جانب أكبر من الاهمية . فقد تطلبت مصالح الرأسماليين التجاريين فى الخارج ، تدخل الدول ، بالقوة الحربية ، لمنع المنافسة من جانب الشركات الأجنبية ضد الاحتكارات الوطنية داخل الأسواق الخارجية . ولقد كان الإستعمار والاتجاهات الامبريالية ، هى السلاح الفعال لتحقيق هذه الأهداف ، والخلاصة أن قد اقترن طريق الرأسمالية بتاريخ الاستعمار . كما قد اتفقت مصالح الرأسمالية التجارية مع تدخل الدولة وازدياد فعالية دورها فى النشاط الاقتصادى .

وبعكس الخلاصة السابقة بالنسبة للرأسمالية التجارية فقد وجدت فئة الرأسماليين الصناعيين ، فى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، عائقا أمام سيادة المنافسة التجارية ، وامكان رفع أسعار السلع الصناعية ، وأثمان الخدمات الأولية اللازمة وعقبة أمام ممارسة حرية العمل . ومن هنا كانت الرأسمالية الصناعية تنظر إلى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، على أنه عقبة أمام نموها وتحقيق مصالحها .

والواقع أنه نتيجة لهذه الظروف السابقة ، كانت مصالح الرأسمالية التجارية تتعارض مع مصالح الرأسمالية الصناعية ، وتتنافس معها .

عوامل نشأة الراسمالية الصناعية

يمكن أن نرجع ظهور الرأسمالية الصناعية ، وهى ماتعرف بالرأسمالية الحرة ، فى أوائل القرن الثامن عشر ، إلى عاملين أساسيين ، تمثلا أصلا فى ثورتين حقيقيتين ، هما الثورة السياسية والثورة الصناعية .

١ — الثورة السياسية :

شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر كثيراً من الثورات السياسية التى تستند إلى المذهب الفردى الحر . وقد تقدمت الطبقة البورجوازية الجديدة فقادت هذه الثورات ضد الطبقة الأرستقراطية . ومثلها الثورة الأمريكية فى عام ١٧٧٦ التى حققت الاستقلال ، وأكدت سيادة الشعب ، وقامت بإعلان الدستور الاتحادى فى عام ١٧٨٧ على أساس من القانون الطبيعى . والثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ التى استلهمت مبادىء الحرية والفردية ، ورفعت شعارات الحرية والاخاء والمساواة . وقد أدى إنتصار البورجوازية على الارستقراطية فى كثير من بلدان أوربا ، بما تمخض عنه من إختفاء نظام الملكية المطلقة ، إلى تسويد المذهب الفردى الحر ، حتى ليمكن رد فلسفة النصف الثانى من القرن الثامن عشر كلها إلى الاعتقاد فى

حسنات الحرية . وانتهى الوضع فعــلا إلى سيادة كل من الحرية الاقتصادية والحرية السياسية (١) .

هذه الثورة السياسية التى قضت على الملكية المطلقة ، وعلى نظام الطوائف ، وعلى الإقطاع بصفته قوة إجتماعية، والتى استندت إلى مبدأ سيادة الشعب والإيمان بحقوق الإنسان فى الحرية والإخاء والمساواة ، كانت ضرورة ملحة لقيام الرأسمالية الصناعية . فقد كانت هذه الأخيرة فى حاجة إلى إطار قانونى وسياسى جديد ، يقوم على إقرار الحريات الشخصية والسياسية ، التى تسمح بانطلاق البواعث الفردية والحوافز الذاتية ، وبتحقيق أكبر ربح ممكن ، وبتعميق الايمان بالفرد ، وبقيمته الذاتية الخلاقة .

وكرد فعل لفساد نظم الملكيات المطلقة ، ولاستبداد الطبقة الارستقراطية بمقدرات الشعوب ، تطور الإطار القانونى والإجتماعى والسياسى، ليؤكد الحرية الفردية ، ويعترف بحقوق الانسان ، ويطلق بواعثه ، ويحفز قدراته ، ومن ثم يسمح لنظام إقتصادى وإجتماعى جديد بالقيام والنمو .

٢ — الثورة الصناعيه :

وتنصرف إلى ذلك التطور الهائل ، والتقدم السريع الذى شمل هيكل وتنظيم

(١) أحدثت هذه الثورة السياسية تأثيرا خطيرا بالنسبة لنظام الطوائف الذى كان قائما فى ذلك الوقت ، حيث اتجه الرأى العام ضد هـذا النظام ، ونظر الناس إليه على أنه نظـام مخالف لمقتضيات الحرية الطبيعية . فألغى هذا النظام فى فرنسا بمقتضى قرار الجمعية الوطنية عام ١٧٩١ . بشأن إلغاء الإمتيازات الطبقية ، أما فى انجلترا فقد قضت المصانع الجديدة بنفسها على هذا النظام . وعلى العموم ، فلم يأت القرن التاسع عشر ، إلا وكان هذا النظام قد اختفى من دول أوربا .

وعلائق النشاط الصناعى فى بريطانيا وأوربا الغربية ، إعتباراً من النصف الثانى للقرن الثامن عشر .

ولسوف نفرد لدراسة الثورة الصناعية ، بالمفهوم المتقدم ، المبحث الثانى ، حيث سنناقش فيه النقاط التالية :

أولا : عوامل قيام الثورة الصناعية .

ثانيا : الإختراعات الكبرى التى تضمنتها الثورة الصناعية .

ثالثاً : مظاهر الثورة الصناعية .

رابعا : خصائص التطور الصناعى فى بعض الدول الأوربية (بريطانيا - فرنسا - ألمانيا - روسيا) .

خامسا : نتائج الثورة الصناعية .

فإذا انتهينا من هذا البحث ، إنتقلنا فى مبحث ثان ، نختم به هذا الفصل، إلى إستقراء معالم ثورة زراعية حقيقية ، شملت البنيان الزراعى والعلاقات الزراعية الأوربية ، وكان لها بالإضافة إلى الثورة الصناعية ، الأثر الكبير فى تشكيل إتجاهات التطور الإقتصادى الأوربى فى الوقت الحاضر .

الثورة الصناعية
(١٧٦٠ — ١٨٣٠)

تعريف :

ينصرف إصطلاح « الثورة الصناعية » إلى ذلك التطور الهائل ، والتقدم السريع الذى شمل هيكل وتنظيم وعلائق النشاط الصناعى ، فى بريطانيا وأوربا الغربية ، إبتداء من النصف الثانى للقرن الثامن عشر ، ولقد بدأ هذا التطور

بالصناعة الانجليزية(١)، متضمنا تلك القفزات السريعة التي خطاها الهيكل الصناعى لإنجلترا ابتداء من عام ١٧٦٠ . وتمثلت هذه القفزات السريعة فى تلك المخترعات العظيمة التى تناولها الإبداع (٢) بالتطبيق فى كافة فروع الصناعة ، كصناعة الغزل والنسيج ، والتعدين ، والقوى المحركة . مما ترتب على ذلك من إرتفاع طاقات الإنتاج ، وإرتفاع معدلات تراكم رأس المال ، وتقدم فنون الإنتاج . وهو ما يبرر تسمية هذه التطور فعلا ، بالثورة الصناعية .

والواقع ، أن التحديد الزمنى للثورة الصناعية ، عبر الفترة من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٨٣٠ ، من شأنه أن يدفع بنطاق البحث إلى أربع قضايا أساسية :

---

(١) كان لسبق إنجلترا فى مجال الثورة الصناعية لبقية دول أوربا ، أثره فى إتجاه بعض الكتاب إلى إلصاق تعريف الثـــورة الصناعية كله بالصناعة الإنجليزية . فجرى هذا الفريق من الكتاب على تعريف الثورة الصناعية على أنها « التطورات الكبيرة التى طرأت على الصناعة فى انجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر » [د.م.ع. عجمية ص ٤٧] . أو « التغيرات الهائلة التى حدثت فى الهيكل الصناعى لانجلترا فى الفترة من عام ١٧٦٠ حتى عام ١٨٣٠ » [د. على لطفى ص٥٦] . والواقع أننى وإن كنت لا أختلف كثيرا فى مضامين هاتين العبارتين، فإننى لا أرى مبررا لكى نقصر قصر إصطلاح « الثورة الصناعيـة » على التطور الصناعى الانجليزى فقط ، دون بقيـة دول غرب أوربا . ومن ثم فإننى قد أنحو منحى د. رياض الشيخ (ص٦٦) فى تعريفه الثورة الصناعية على أنها «التغيرات الصناعية الأساسية التى حدثت فى بعض الدول: بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وروسيا فى القرن التاسع عشر » . ولكن هذا لا يعنى أننا نغفل دور إنجلترا فى القيام بهذه الثورة وأسبقيتها على الدول الأخرى فى هذا المضمار .

(٢) يفرق الأستاذ « Schumpeter » فى « Theory of Economic Development » بين الاختراع ، على أنه الاكتشاف العلمى أو التصميم النظرى لأى جهاز ، وبين الإبداع ، ويقصد به التطبيق العملى للاختراع الجديد بقصد الإنتاج للأسواق .

الأولى وتتعلق بالتحديد الزمنى لبدء الثورة الصناعية بعام ١٧٦٠ . ذلك أن مقتضى هذا أننا لا ننكر التقدم الذى شهدته الصناعة الأوربية ، منذ أن استقلت الحرف عن الزراعة ، وأصبحت مهناً منفصلة بذاتها ، إعتباراً من القرن الثانى عشر . على أن التقدم الذى تناول الصناعة منذ ذلك التاريخ وحتى بدء الثورة الصناعية ، وعلى مدى ستة قرون شاملة ، لايمكن أن يقارن إطلاقا بذلك التطور الصناعى الهائل الذى انتاب بريطانيا وأوربا الغربية إبتداء من عام ١٧٦٠ وحتى عام ١٨٣٠ .

أما الثانية ، فتتعلق بالتحديد الزمنى لانتهاء الثورة الصناعية بعام ١٨٣٠ . ذلك أن مقتضى هذا أننا لاننكر أن التقدم الصناعى ما زال مستمراً منذ هذا التاريخ وحتى اليوم . ومن المحقق أنه سوف يستمر حتى نهاية العالم [1] . على أن النظرة هنا إنما تتعلق بقضية نسبية، بالنظر إلى أن هذه الفترة (١٧٦٠ - ١٨٣٠) تعتبر بحق ، فترة التطورات الهائلة ، والتغيرات الجذرية فى طرق ووسائل الانتاج الصناعى ، وما ترتب عليها من نتائج بالغة الأهمية .

وتنصرف القضية الثالثة إلى أنه ، لكى يعد أى تطور ، بحق ، ثورة ، لا بد من أن تتوافر له ثلاثة متطلبات جوهرية [2] :

١ — اكتشاف وتطبيق عدد ضخم من الاختراعات ، أى أن يكون حجم التقدم أو التغيير ضخما وهائلا .

---

(١) نشير ، فى هذا المجال ، إلى ذلك التطور الكبير ، والتقدم التكنولوجى الهائل الذى تحقق فى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٥٥ - للدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا) وذلك بادخال نظم الأدارة التلقائية « Automation » للآلات ، ودون الحاجة الى الجهد البشرى ، الا فى نطاق ضيق جداً ، مما حدا بالبعض الى تسمية هذا التطور « بالثورة الصناعية الثانية » .

(٢) د. على لطفى . نفس المرجع السابق — ص ٥٧ :

٢ — أن يحدث التقدم بمعدل سريع، و بطريقة مفاجئة، وخلال فترة قصيرة من الزمن .

٣ — أن يكون لهذا التقدم، آثاره الواضحة على حقيقة الوضع الإقتصادى وطبيعة العلاقات الاجتماعية .

وتتجه القضية الرابعة إلى تقرير خصائص التطور الإقتصادى المعاصر والثورة الصناعية ، حيث نلاحظ .

أ — اعتماد التطور على الصناعة الثقيلة ، والتركيز عليها بصفة أساسية .

ب — أن التطور كان متعدد الجوانب ، حيث شمل كل فروع النشاط الإنتاجى من صناعة وزراعة ونقل وتجارة كما نجد النظام النقدى والمصرفى ، أى أنه فى الحقيقة كان تطوراً متوازنا شاملا .

أولا : عوامل قيام الثورة الصناعية :

يجمع رجال التاريخ الإقتصادى ، فى هذا الصدد ، على تحديد عوامل خمسة أساسية ،

١ — زيادة حجم السكان

فن تتبع الإحصاءات الديموجرافية ، الخاصة بأوربا الغربية ، إبتداء من الثلث الأخير للقرن الثامن عشر ، نلاحظ أنه على الرغم من الثبات النسبي لمعدل المواليد عموما فى هذه الفترة ، فقد ارتفع معدل النمو السكانى ارتفاعا ملحوظاً ، وذلك نتيجة لانخفاض معدل الوفيات إنخفاضاً واضحاً ، وهو ما ترتب على التقدم فى معارف الصحة ، وخاصة بالنسبة للطب الوقائى . وخلاصة ذلك أن أعداد السكان أخذت فى التزايد فى أوربا الغربية ، وخاصة فى المدن الكبرى .

غنى عن البيان ، أن تزايد حجم السكان يؤدى إلى توفر الأيدى العاملة

اللازمة للصناعة ، فإذا ما توافرت لقوة العمل هذه حرية اختيار المهنة ، فضلا عن القدرة على الحركة أو الانتقال من عمل إلى آخر ، فإن هذه الظروف تؤدى إلى نهضة الصناعة وتقدمها .

والواقع أن هذه الظروف السابقة قد توافرت على أكمل صورة بالنسبة لدولة كانجلترا ، فى هذه الفترة التاريخية ، وهو ما أدى إلى نجاح الثورة الصناعية بها ، عكس الحال بالنسبة لروسيا مثلا ، إذ قد تخلفت فى مضمار التقدم الصناعى عن جاراتها من البلدان الاوربية ، بالرغم من توافر الخامات الأولية الزراعية والمعدنية بها ، فضلا عن التزايد المستمر فى السكان والقوى العاملة . وذلك لقوة الاحتكار فى مجال الصناعة الروسية ، ومعارضته إحداث أى تقدم فى هذه الصناعة ، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية العامل الروسى فى هذه الفترة نتيجة جهل العمال وعدم درايتهم من جهة وكثرة القيود التى كان يفرضها القانون على حرية العمال ، فى ذلك الوقت من جهة أخرى .

وأخيراً لا يجوز لنا أن نتناسى ، ما تؤدى اليه زيادة عدد السكان بالإضافة إلى توفير اليد العاملة اللازمة لتقدم الصناعة من جهة ، من خلق طلب جديد ومتزايد على المنتجات الصناعية من جهة أخرى ، وهو ما يخلق أسواقا واسعة أمام الصناعات الناشئة ويعمل على تثبيت أقدامها .

٢ ـ وفرة رأس المال وزيادة إمكانيات التراكم الرأسمالى :

لا تخفى على أحد أهمية إعتبارات التمويل بالنسبة لأى نمو صناعى أو إقتصادى عموما . فرأس المال ضرورى لتمويل الدراسات والأبحاث ، والاختراعات والإبتكارات ، وإجراء التجارب والتصميمات وهو كذلك لازم لتمويل تكاليف الإنتاج وعمليات التسويق .

والواقع أنه فى بداية حركة النمو الصناعى، أسهم كبار الرأسماليين التجاريين

بنصيب وافر من رأس المال اللازم للصناعة ، كما قام بعض المخترعين القادرين بتمويل مخترعاتهم الخاصة من مدخراتهم الذاتية ، أو عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية أو من كبار أثرياء المرابين .

والشيء المحقق أن توافر إمكانيات التمويل ، كان أحد العوامل التى أدت إلى سبق إنجلترا غيرها من دول أوربا وإسراعها بإحداث الثورة الصناعية . فقد نشطت المصارف الإنجليزية فى منح الائتمان والقروض قصيرة الأجل اللازمة لتمويل الصناعات الناشئة ، فضلا عما تحقق لإنجلترا من رؤوس أموال ضخمة عن طريق تحويل أرباح تجاراتها الخارجية وخاصة مع مستعمراتها فى أمريكا والهند خلال القرن الثامن عشر .

ومن الحقائق المؤكدة ، أن تقدم الصناعة نفسه يؤدى عن طريق تخفيض نفقات الانتاج ، إلى حل مشكلة التمويل عن طريق إتباع « سياسة التمويل الذاتى» (Autofinancement) ذلك أن تقدم الصناعة وهو يعنى تخفيض نفقات الانتاج ينصرف بالتالى إلى زيادة معدل الربح وهو ما يشكل مصدراً ذاتياً للادخار وتمويل التراكم الرأسمالى (الاستثمار) .

ونقرر فى النهاية ، فضل شركات المساهمة ذات المسئولية المحدودة (Joint Stock Enterprises) فى تعبئة المدخرات من كافة المدخرين كبيرهم وصغيرهم على السواء . وكذلك نشاط البنوك التجارية وغيرها من بيوت التمويل المتخصصة ، فى تعبئة المدخرات وخلق الودائع ، وتقديم التسهيلات الائتمانية للنمو الصناعى .

٣ — انتصار سياسة الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومى .

رأينا كيف رفعت أوربا ، فى مرحلة الرأسمالية التجارية ، مذهب التجاريين مرتبة عليا واتخذت من مبادىء الفلسفة الاقتصادية الميركانتلية دستوراً للتنظيم

الاقتصادى ، حيث تدخلت الدولة فى تفصيلات الحياة الاقتصادية ، فأصدرت القوانين واللوائح المنظمة للعمل والأسعار والعلاقات الانتاجية وتنظيم المبادلات والتحكم فى أنشطة الصناعة والزراعة ، وحماية المصالح القومية التجارية بالخارج عن طريق التوسع الحربى والاستعمار ، وتحقيق الاحتكار فى الداخل والواقع أن هذه السياسة قد أدت ، خلال القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر إلى عرقلة تقدم التجارة ، وإعاقة نمو الصناعة والزراعة معاً .

أمام كل هذه المثالب التى أخذت على المذهب التجارى ، أخذت أوروبا تنبذ سياسة التدخل ورفع لواء الحرية الاقتصادية ، ولقد كان « آدم سميث » فى الحق هو داعية الحرية والرائد الأول المبشر بها ، كما كان كتابه « ثروة الأمم » دستور هذه الحرية . وارتفعت شعارات حرية العمل ، وحرية الانتاج ، وحرية الاستهلاك ... الخ . واشتدت الدعوى بإبعاد الدولة عن مجال النشاط الاقتصادى وإقتصار دورها على الجيش والبوليس والقضاء . وتمشياً مع هذه الفلسفة الجديدة المستندة إلى الحرية ، تركت الحكومات الباب مفتوحاً أمام الأفراد لممارسة ألوان العمل وفنون الانتاج المختلفة ، كما تم إصدار التنظيمات التى تخفض من الضرائب الصناعية والتجارية ، وتحمى حقوق الاختراع . وتكفل الحرية المطلقة للنشاط الاقتصادى .

٤ — الثورة فى وسائل النقل والمواصلات :

من المؤكد أن تقدم وسائل المواصلات وانخفاض نفقات النقل، كلها عوامل أساسية فى العمل على إتساع نطاق السوق ، وبالتالى فى العمل على نجاح أى تقدم صناعى . ولقد أدى ظهور الناقلات الحديثة ، وخاصة السفن التجارية الضخمة والسكك الحديدية ، منذ أواخر القرن الثامن عشر ، إلى تخفيض نفقات الانتاج، وقيام نظام الانتاج الكبير ، والاستفادة من ظاهرة الوفورات الاقتصادية ،

الداخلية والخارجية ، وهذه كلها قد ساعدت على تطبيق مبادىء التخصص وتقسيم العمل فى مجال الصناعة ، وعلى تنفيذ التنظيم النمطى للانتاج .

ولقد تمثلت الثورة فى وسائل النقل كثير من المظاهر ، كما أدت إلى نتائج ضخمة ، منها (١) :

ا — ظهور وسائل جديدة للنقل والمواصلات : مثل السفن التجارية (سنة ١٨٠٧) والسكك الحديدية (سنة ١٨١٤ — ١٨٢٥) والسيارات ثم الطائرات بعد ذلك .

ب — زيادة الطاقة النقلية أو الحركية لوسائل المواصلات الحديثة ، والقدرة على نقل كميات ضخمة من البضاعة دفعة واحدة فى وقت واحد . وهو ما أدى إلى الاقتصاد فى نفقات النقل .

ج — إزدياد سرعة وسائل النقل الجديدة : وهو ما أدى إلى الاقتصاد فى الوقت ، وتقصير المسافات بين المناطق المختلفة ، وبالتالى تخفيض تكاليف النقل كذلك .

د — زيادة درجة إنتظام وسائل المواصلات ، ودقة التوقيت ، وهو ما أدى إلى تخطيط الوقت وتنظيمه ، وبالتالى الاقتصاد فى الوقت أيضاً .

هـ — زياد الراحة للمسافرين : والأمان للبضاعة ، حيث ساعدت الوسائل الحديثة للمواصلات والنقل على تخفيض حدة مصاعب النقل ومتاعبه .

ه — إنتعاش حركات التجارة الداخلية الأوربية :

ألمحنا ، غير مرة ، إلى إنتعاش الحركة التجارية فى أوربا ، مع بداية العصور الحديثة ، وازدهار مبادىء مذهب التجاريين (الميركانتلية) . ولقد ساعد على

(١) الدكتور حسين كامل سليم : تاريخ أوربا الاقتصادى — الاسكندرية ١٩٥٨ الباب الرابع .

هذا الانتعاش التجارى العديد من العوامل ، فقد أدى قيام الدولة القومية إلى القضاء على سياسة الانغلاق التى سادت فى ظل نظام الضيعة الاقطاعى ، وهو ما ساعد على إتساع رقعة الدولة الجديدة ؛ حيث قد ضمت هذه العديد من الضيع وحيث قد أصبح الانتاج يتم بقصد المبادلة بين أطراف الدولة الناشئة، كما لا يجوز لنا أن نهمل تلك الجهود الكبيرة التى قامت بها الدولة فى سبيل تأمين طرق المواصلات والقضاء على قطاع هذه الطرق ، وشق وتعبيد الجديد منها . وأخيراً فقد أشرنا إلى أثر الثورة فى وسائل النقل على رواج النشاط التجارى ، حيث قد أدت وسائل النقل الحديثة إلى القدرة على نقل كميات ضخمة من التجارة ، فضلا عن توفير الوقت ، واقتصاد النفقات ، وتوفير الأمان والسهولة والانتظام والدقة لحركة النقل . وكلها عوامل تساعد على إنعاش المبادلات ، وازدهار التجارة ورواجها .

٦ — نشاط حركات التجارة الخارجية والتوسع الاستعمارى :

يرتبط نشاط التجارة الأوروبية مع العالم الخارجى، بنشاط حركة الكشوف الجغرافية الخارجية ، وقيام الاتجاه نحو التوسع الأوروبى الاستعمارى فى الخارج.

فنتيجة لإكتشاف العالم الجديد (سنة ١٤٩٢) ولإكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، حول القارة الافريقية ، إلى شرق العالم ،إتسعت حركات التجارة الدولية بين أوربا والعالم الجديد، وبينها وبين الصين والهند خصوصاً، وبقية أجزاء العالم القديم ، على وجه العموم .

ولقد أدى هذا التوسع الذى شهده النشاط التجارى الدولى، إلى نمو وازدهار النشاط الصناعى فى أوربا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وذلك عن طريق العديد من العوامل :

ا — خلق أسواق واسعة لتصريف المنتجات الصناعية فى العالم الجديد والدنيا القديمة معاً . ولقد ساعد توفر هذه الأسواق الواسعة ، على قيام نظام المصانع الضخمة، وإتباع أسلوب الانتاج الكبير، وكلاهما مكن من تطبيق مفاهيم التخصص وتقسيم العمل . ومن الاستفادة بالوفورات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، وأخيراً من جعل الانتاج نمطياً .

ب — ساعد إزدهار حركات التجارة الخارجية بين أوربا والعالم الخارجى على سهولة وسرعة جلب المواد الغذائية اللازمة للسكان الاوربيين وخاصة هؤلاء الأفراد العاملين فى الصناعة ، من بلدان العالم الاخرى . فساهم بذلك على توفير القوة العاملة اللازمة لإنعاش الصناعة . كما ساعد إنتظام عمليات الشحن والنقل ، إلى تخفيض أثمان المواد الغذائية فى الأسواق الاوربية ، الأمر الذى ضمن انخفاض تكاليف الانتاج الصناعى ، وهو ما يعتبر لازما لإزدهار الصناعة الناشئة .

جـ — كما أدى انتظام حركات التجارة الخارجية ، وتقدم وسائل النقل والمواصلات معاً ، إلى سهولة عملية جلب وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة ، والتى لا توجد بأوربا كالقصدير والمطاط .. حيث تم استيرادها وبأسعار رخيصة أدت الى تخفيض نفقات الانتاج الصناعى، وعملت بالتالى على تثبيت أقدام التقدم الصناعى ، وإرساء قواعد الثورة الصناعية .

د — أدت كافة العوامل السابقة إلى تخفيض تكاليف الانتاج الصناعى، وبالتالى تخفيض أسعار المنتجات الصناعية، ومن ثم زيادة الطلب على هذه المنتجات (نظراً لتمتع هذا الطلب بمرونة سعرية كبيرة) . وهو ما ساعد بدوره على الإمعان فى التقدم الصناعى .

هـ — أدى استمرار دوران عملية التقدم الصناعى فى أوربا ، بالإضافة إلى نشاط حركات التجارة الخارجية مع العالم الخارجى ، إلى نمو الدخل القومى بكافه دول العالم ، الصناعية والزراعية على السواء ، بدوره على التوسع فى الطلب على المنتجات الصناعية (حيث أن الطلب على السلع المصنوعة يتسم بمرونة دخلية

كبيرة) . وقد انعكس أثر هذا كله فى تعضيد حركة النمو الصناعى ، وتثبيت أقدام الثورة الصناعية .

ولقد مهدت المستعمرات طريقاً واسعاً ، أمام الدول الأوروبية ، للامعان فى ممارسة سياسات الاستغلال الاقتصادى للدول الضعيفة ، حيث دأبت دول أوربا على استنزاف خيرات مستعمراتها ، فى أبشع صورا للاستغلال ، لحساب التقدم الإقتصادى الأوربى ، إذ تحولت المستعمرات إلى مزارع واسعة ومستودعات ضخمة تمد أوربا بالمواد الخام والسلع الغذائية اللازمة لها ، وإلى أسواق واسعة لاستيعاب فائض الإنتاج وإدارة عجلات التقدم الصناعى الأوربى . وبذلك تمكنت أوربا من إحداث تطورها الإقتصادى وتحقيق تقدمها الصناعى عن طريق زيادة بؤس المستعمرات وتعاستها .

ثانياً : الاختراعات الكبرى :

تضمنت الثورة الصناعية ظهور العديد من الاكتشافات العلمية والاختراعات التطبيقية فى كافة المجالات من صناعة وزراعة ونقل ومواصلات ... والحقيقة أن التطور الرئيسى الذى شهدته الصناعة ، واستحق أن يطلق عليه إصطلاحا تعريف الثورة الصناعية ، إنما يتمثل فى إحلال الآلات التى تدار بالبخار أو الهواء محل الأدوات التى كانت تعتمد فى إدارتها على قوى الانسان أو الحيوان .

وفى مجال الاختراع والابتكار ، كانت العقلية البريطانية أسرع من غيرها من عقليات أوربا فى حقل الكشف العلمى ، كما كانت الصناعات الانجليزية أسرع من غيرها من صناعات أوربا فى مضمار التطبيق العلمى للاختراعات المختلفة فى سبيل الإنتاج للاسواق .

ولنستعرض هنا أهم المخترعات العظيمة فى نطاق بعض الصناعات الهـــامة . ونقتصر على الاختراعات الكبرى ، رغبة فى الإيجاز .

١ ـ الصناعات المعدنية :

(أ) اخترع الانجليزى (نيوكومين) Newcomone المضخة The Pump لتجفيف المياه من مناجم الفحم . واقتصر استخدامها على هذا الغرض فقط .

(ب) أدخل (وات) Watt عدداً من التحسينات على مضخة (نيوكومين) حيث أمكن استخدامها فى شتى الأغراض ، كما أمكن الإقتصاد فى الفحم اللازم لتوفير الوقود لها .

(حـ) توصل (هنرى كورت) Henry Cort فى عام ١٧٨٣ إلى تصميم طريقة لمزج الأكسجين بالحديد المنصهر ، ليكسبه المرونة ، حتى يسهل تشكيله .

(د) تمكن (جورج ستيفنسن George Stephenson فى عام ١٨١٠ من استخدام الآلات والأساليب الميكانيكية فى المناجم ، وإن ظل ذلك محدودا حتى عام ١٨٢٠ (١) .

(هـ) اكتشف (هـــنرى بسمر) Henry Bessemer فى عام ١٨٥٦ أول طريقة رخيصة التكاليف لصناعة الصلب ، وكانت قاصرة على خام الحديد الذى لا يحتوى على الفسفور .

(و) استطاع الكيميائيان الانجليزيان (توماس) و (جليلكريست) F. Thomas & Gilchrist تصميم طريقة لنزع الفسفور من خام الحديد فى عام ١٨٧٨ . وبهذا تم إحلال الصلب الرخيص محل الحديد فى كافة أعمال التعدين .

٢ ـ صناعة الغزل :

مرت هذه الصناعة فى نموها بثلاث مراحل :

فى المرحلة الأولى اعتمدت الصناعة على الآلات اليدوية التى تدار فى المنازل

(١) كان ذلك بدافع من تفضيل رجال الأعمـــال تشغيل الأحداث ، نظراً لانخفاض أجورهم ، وبالتالى بقصد تخفيض نفقات الإنتاج ، فى سبيل رفع الأرباح .

أما فى المرحلة الثانية ، فقد تم نقل الآلات اليدوية إلى مكان واحد ، هو المصنع وذلك رغبة فى تحقيق إشراف أفضل .

أما فى المرحلة الثالثة فقد تم إستخدام القوى المحركة فى إدارة المنازل الآلية وتمثلت هذه القوى فى الماء ثم البخار .

وأهم الإختراعات فى صناعة الغزل هى :

(ا) توصل « جيمس هارجريفز » James Hargreaves فى عام ١٧٦٤، إلى تنفيذ آلة غزل يدوية ، عرفت باسم Spinning Jenny .

(ب) تمكن « ريتشارد آركريت Richard Arkwright فى عام ١٧٦٨ ، من اختراع آلة غزل تدار بقوة دفع المـــاء ، عرفت باسم « الإطار المائى » . Water Frame .

(حـ) أستطاع « صمويل كرمبتون Samuel Crompton فى عام ١٧٧٩ ، تصميم آلة غزل مائية ، عرفت باسم « البغلة » Mule .

٣ ـــ صناعة النسيج

(أ) صمم (إدوارد كارتريت) Edward Cartwright أول نول متحرك يعمل بقوة جريان المياه . وذلك فى عام ١٧٨٤ .

(ب) توصل (هاروكس) Harrocks فى عام ١٨١٣ ، إلى إختراع آلة نسيج مبتكرة مصنوعة كلية من الحديد فكانت أكثر إحتمالا وأقل تعرضاً للتلف من سابقتها .

٤ ـــ صناعة توليد وإستخدام الكهرباء

(أ) توصل (فرنر فون سيمنز) Verner Von Siemens فى عام ١٨٦٦، إلى إختراع أول مولد كهربائى Dynamo وإن ظلت إستخداماته محدودة لإرتفاع التكاليف .

(ب) تمكن (إديسون) Edison فى عام ١٨٧٩ من تصميم المصباح الكهربى.

(حـ) تمت بنجاح ، فى عام ١٨٩١ ، أول تجربة عملية لنقل الطاقة الكهربائية فى ألمانيا ، من (لوفن) Lanffen إلى (فرانكفورت) Francfort .

(د) فى السنوات العشرين الأخــيرة من القرن التاسع عشر ، تم توليد الكهرباء من مساقط المياه وذلك باستخدام (التربينات) Turbines . وكان لهذا آثار عظيمة من حيث إشاعة إستخدام الكهرباء ، كقوة محركة سهلة ورخيصة .

٥ — صناعة وسائل النقل والمواصلات :

(أ) أخترع (جورج ستيفنسن George Stephenson فى عام ١٨١٤ ، أو قاطرة بخارية ، كما حصل فى عام ١٨٢١ ، على تصريح من البرلمان البريطانى ، بإنشاء أول خط حديدى فى العالم ، لنقل البضائع بين مدينتى (ستكتن) Stockton و (دارلنجتون) Darlington .

(ب) أفتتح فى عام ١٨٣٠ ، أول خط حديدى لنقل الركاب فى العالم حيث كان يربط بين مدينتى (ليفربول) و (مانشستر) .

(حـ) تمكن الأمريكى (روبرت فالتن) Robert Falton من إنشاء أول سفينة تجارية فى العالم وتم تدشينها لأول مرة فى نهر (هدسون) فى عام ١٨٠٧.

ثالثا : مظاهر الثورة الصناعية .

١ — هجرة السكان من الريف وتركزهم فى المراكز الصناعية والمدن الكبرى.

وقد تمت هذه الهجرة بدافع من نضوب موارد الرزق للزارع الصغير فى الريف ، فضلا عن اغراء الأجور المرتفعة نسبياً ، التى تدفعها المصانع الجديدة فى المدن للعاملين النازحين اليها من القرى .

ولقد أدت حركة الهجرة هذه إلى قيام مراكز سكانية كثيفة ومكتظة بالسكان

بالقرب من المراكز الصناعية بالمدن الكبرى ،وهو ما نجم عنه العديد من المشاكل مثل مشكلات المواصلات والإسكان ، حيث كانت زيادة المساكن لا تتناسب مع المعدل المرتفع للتزايد السكانى . ومن هنا نشأت فى معظم المـــدن الأوربية الكبرى أحياء مخصصة لسكن العمال والفقراء ، تتسم بازدحامها ، وضيق طرقاتها ، وقذارة شوارعها ، وسوء إضاءتها . وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى الصحة العامة بين طبقة العمال ، وما يعد مصدر الكثير من المظالم الاجتماعية .

٢ — ظهور المصانع واستخدام الآلات :

بقيام الثورة الصناعية ، وإنتشار التقدم الصناعى ، بدأت تتلاشى الصناعات الحرفية والأشغال المنزلية ، وأخذت تحل محلها المصانع الكبيرة التى تستخدم الآلات الحديثة . وكان ذلك اتجاها طبيعيا ، نتيجة ارتفاع أثمان الآلات ، بحيث لم يكن فى مقدور صغار الحرفيين اقتنائها لحسابهم . واستخدامها فى منازلهم ، كذلك لم يستطع هؤلاء الحرفيين الصمود أمام منافسة الآلات الجديدة ، ذات الإنتاجية الأكبر والتكلفة الأقل، ومن ثم وجد صغار الحرفيين أنفسهم مدفوعين إلى المدن الصناعية الجديدة ، للعمل كأجراء بالمصانع الكبيرة .

وتاريخياً ، فقد ترتب على قيام ظاهرة المصانع الكبيرة العديد من النتائج . أهمها هو ما تحقق من انفصال ملكية أدوات الإنتاج عن ملكية خدمة العمل ، حيث آلت ملكية أدوات الإنتاج إلى طبقة الرأسماليين ، وانفردت طبقة العمال بتقديم خدمة العمل الأجير . والملاحظ أن هذا الفصل لم يشهده النظام الحرفى ، وكما تقدم ، حيث كان رب الحرفة يمتلك أدوات حرفته البسيطة الساذجة ، كما كان يقدم هو وأسرته خدمة العمل . ومن ثم ، وكما يرى « كارل ماركس » فان عملية رأسمالية الإنتاج استلزمت بطبيعتها ، إنقسام أطرافها إلى كتلتين متناقضتين اجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا : الرأسماليين والعمال واستلزم هذا التناقض ضرورة

الصراع الطبقي ، وهو في النظرية الماركسية ، وكما سبق وأشرنا ، المحرك الأول والرئيسي للتاريخ الانساني كله من وجهة نظرهم .

٣ — ظهور الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة

تدلنا دراسة التاريخ الاقتصادي ، على أن نجاح الثورة الصناعية ، ونمو التقدم الصناعي في أوربا ، قترن بحركتين متلازمتين من قبل المشروعات الصناعية الرأسمالية الجديدة .

أ — فقد لجأت هذه المشروعات ، في مرحلة أولى ، وهي بصدد مواجهة الزيادة في الطلب على منتجاتها ، إلى زيادة حجم المشروعات القائمة (١) ، وليس عن طريق إنشاء وحدات انتاجية جديدة ، وذلك بغرض تخفيض تكلفة الانتاج إلى أقل حد ممكن ، عن طريق الافادة من وفورات الانتاج الكبير .

ب — على أن هذه الظاهرة قد صاحبتها ظاهرة أخرى تمثلت في الاتجاه نحو تجميع عدد كبير من المنشآت الهامة التي تنتمي إلى صناعة واحدة ، تحت ادارة مشتركة . وتعرف هذه الظاهرة بإسم (الاحتكار) . وقد اتخذت النزعات الاحتكارية أشكالا عديدة اختلفت باختلاف الدول الرأسمالية . ففي ألمانيا يغلب طابع (الكارتل) على الاتجاهات الاحتكارية ، بينما ينتشر تنظيم (الترست) في التنظيمات الاحتكارية في الولايات المتحدة .

والواقع أن أضرار الاحتكار ، سواء بالنسبة للمنتج أو للمستهلك على حد سواء ، لم تعد في حاجة إلى بيان أو تأكيد . وهو ما دفع الحكومات المختلفة إلى محاربة الاحتكار (٢) في شتى صوره ، رغبة في توفير الرفاهية لكافة أفراد المجتمع

---

(١) يستثنى من هذه القاعدة المشروعات الصناعية في فرنسا وروسيا .

(٢) لم تعارض الحكومة الألمانية تكتل المشروعات ، ولم تحارب الكارتل ، وذلك =

وإن لم يتحقق هذا الهدف بالنسبة لغالبية البلدان الرأسمالية (١)، دليلنا على ذلك هو استتباب الامر لكثير من الاحتكارات الحالية فى كثير من الصناعات الحيوية والهامة بتلك البلدان .

٤ ـ اتساع حجم التجارة الخارجية

أدى نجاح الثورة الصناعية إلى أن تتخصص عدد من دول أوربا ، وخاصة بريطانيا وألمانيا ، فى الانتاج الصناعى. حيث اشتغلت هذه الدول بشئون تصدير المنتجات الصناعية. فى مقابل الحصول على مستلزماتها من السلع الأولية والوسيطة اللازمة للصناعة الناهضة من المناطق المستعمرة ، فضلا عن المواد الغذائية . ولا شك أن هذا التخصص الدولى فى مجال التجارة الدولية، بين أوربا والعالم قد ساهم فى زيادة حجم التجارة العالمية ، وقد كان نمط هـــذا التخصص فى صالح دول أوربا ، حيث كانت معدلات التبادل الدولى دائماً. ومنذ منتصف القرن الماضى، فى صالح السلع الصناعية .

= لأن هـذه الاتفاقيات قد دعمت النهضة الصناعية فى ألمانيـا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . بل ان الحكومة الألمانية نفسها قد شجعت قيام الكارتل أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) حيث اتخذته وسيلة لترشيد Rationalisation الانتاج ، وجعلته قابلا للتحول إلى أغراض الحرب .

(١) من أشهر القوانين التى صدرت للقضاء على الترست فى الولايات المتحدة. قانون (شرمان) Sherman Act عام ١٨٩٠، وقانون (كلايتون) Clayton Act عام ١٩١٤ . ومع ذلك فلم ينجح هذان القانونان ، مع غيرهما من القوانين التى صدرت بهذا الصـــدد ، فى تحقيق أهدافها حيث لجأ المنتجون إلى (الاتفاقات الشفوية) Gentelmen Agreements للحد من المنافسة فيما بينهم فى سبيل المحافظة على أكبر قدر ممكن من الميزات الاحتكارية لمؤسساتهم .

رابعا : استعراض معالم الثورة الصناعية فى بعض دول أوربا
(انجلترا — فرنسا — ألمانيا — روسيا)

١ — بريطانيا :

سبقت بريطانيا جاراتها جميعاً من دول أوربا فى مجال الثورة الصناعية ، وذلك على الرغم من قلة السكان بها ، وانخفاض حجم مواردها الطبيعية .

ويمكن تلخيص العوامل الأساسية التى أدت إلى هذا التفوق الانجليزى فى ميدان الصناعة ، على بقية الدول الأوربية فيما يلى :

ا — العامل السكانى : فقلة السكان وندرة الأيدى العاملة فى بريطانيا ، فى ذلك الوقت، دفعت رجال الصناعة الانجليز إلى الاهتمام بتطبيق الاختراعات التى تقوم على توفير العمل البشرى ، وهو ما أدى إلى تشجيع الاختراع وتقدم الابتكارات الصناعية .

ب — الاستقرار السياسى : فالواقع أن حظ انجلترا من الاستقرار السياسى كان عظيما بحيث لم تحظ به دولة أوربية أخرى غيرها . فقد كانت انجلترا بعيدة عن الحروب المستمرة التى دارت رحاها على أرض القارة الأوربية . كما كان لسبق انجلترا فى مجال إقرار الحريات السياسية للأفراد فى ميادين العمل والتجارة أثره فى إضعاف تنظيم النقابات الطائفية ، واضمحلال نظام العصور الوسطى ، وخلق المناخ الملائم للتقدم الصناعى . وكان من نتيجة انتشار روح التسامح والحرية بصورة واضحة ، أن هاجر إلى بريطانيا الفلنكيون من بلجيكا ، والهيوجنوت (١)من فرنسا، واليهود من وسط أوربا. وقد مارست هذه الأجناس نشاطا صناعياً ذا دقة وخبرة ودراية .

---

(1) Hoguanots أنظر الدكتور حسين كامل سليم — المرجع السابق ص ١٧١/١٧٠ .

حـ — إتساع حجم تجارة انجلترا الخارجية . فقد شهد القرن الثامن عشر زيادة كبيرة فى حجم تجارة انجلترا الخارجية، وذلك نتيجة لما أضافته إنجلترا إلى امبراطوريتها من مستعمرات جديدة فى هذا القرن . وكان من آثار هذا التوسع الامبريالى الانجليزى فى الخارج أن اتسعت الأسواق المتاحة أمام المنتجات البريطانية من جهة ، كما أصبح فى مقدور بريطانيا الحصول على ما يلزم تطورها الصناعى من مواد أولية وسلع غذائية بأسهل الطرق وأرخص الاسعار ، من جهة أخرى. والواقع أن هذه الميزة وهى إتساع الأسواق الخارجية ـ قد ضمنت لإنجلترا إتساع رقعة مستعمراتها ، فضلا عن ضخامة أسطولها التجارى ، ومتانة قوتها البحرية بطريقة لم تتحقق بهذه الصورة لدولة أخرى فى ذلك الحين وحتى اشتعال نيران الحرب العالمية الأولى .

د — وفرة رؤوس الأموال الانجليزية ، نظراً لاتساع حجم التجارة الخارجية لإنجلترا ، واجتذاب العاصمة البريطانية (لندن) بصفتها المركز الرئيسى فى العالم للتجارة والمبادلات الدولية، للعديد من البنوك الكبرى وشركات الملاحة والنقل والتأمين ، وكلها مؤسسات قامت على تجميع وتعبئة موارد مالية ضخمة ، كانت بمثابة عصب الثورة الصناعية ، ودعامة نجاحها .

كما كان لإنشاء (بنك انجلترا) سنة ١٦٩٤ ، نتائج هامة من حيث تسهيل الإئتمان وتعبئة المدخرات وتوجيهها، وأيضاً كان هذا البنك بمثابة الخطوة الأولى نحو إنشاء نظام مصرفى فعال ومتكامل ساهم مساهمة فعالة فى تمويل عمليات التوسع التجارى والصناعى .

هـ ـ توافر قدر كبير من الخبرة فى النشاط التجارى العالمى نتيجة لقيام الشركات الكبيرة التى احتكرت التجارة الدوليه مع أمريكا والهند منذ بداية العصر الحديث، وتوافر قدر كبير من الخبرة الصناعية ، حيث كانت مغازل الصوف فى كل بيت، وكان يعمل عليها الكثير من النساء والأطفال .

و ـ وفرة الفحم بصفته القوة المحركة الأساسية . وقرب مناجمه من مناطق إستخراج خام الحديد ، وقربها معا من المناطق الساحلية ، وبفضل هذا أمكن التغلب على مشكلة المواصلات ، وخاصة فى المراحل الأولى للثورة الصناعية .

مظاهر الثورة الصناعية فى انجلترا

وقد تضمنت الثورة الصناعية فى انجلترا ستة جوانب ضخمة ومتكاملة وذات صلة وثيقة ببعضها وهى :

١ — تطور الصناعات الهندسية وتقدمها ، حيث قد زاد الطلب على المهندسين والخبرة الهندسية والفنية لأهميتها فى صناعة الآلات وصيانتها وإصلاحها .

٢ — الثورة فى صناعة الحديد .

٣ — إستخدام الآلات التى تدار بالماء أو بالبخار فى صناعة المنسوجات . وقد بدأ إستخدام الآلات فى صناعة الغزل مما ترتب عليه زيادة إنتاج الغزل ووجود فائض فيه ، وهو مادفع إلى استخدام الآلات فى صناعة النسيج لمواجهة فائض إنتاج الغزل ، وقد بدأت الثورة فى القطن وإنتقلت من ثم إلى الصوف ثم الحرير وغيرها من المنسوجات .

٤ — ويتصل بتقدم صناعة المنسوجات ، قيام الصناعات الكيمائية التى تخدم صناعة المنسوجات ، مثل صناعة التبييض والصباغة والطباعة والتلوين .

٥ — التطور فى صناعة الفحم . وهو ماحدث نتيجة زيادة الطلب على فحم الكوك لأفران صهر الحديد ، وفى جميع عمليات تحويل الحديد إلى آلات ، وكذلك مايتصل بالآلة البخارية .

٦ — تطور وسائل النقل بإنشاء القنوات الداخلية والسكك الحديدية وإستخدام السفن البخارية. فقد أحدثت الثورة الصناعية ثورة فى وسائل النقل. فبعد أن كانت بطيئة مرتفعة التكاليف مليئة بالمخاطر ، أصبحت سريعة منخفضة

التكاليف ومأمونة . وقد كانت الثورة فى وسائل النقل أمراً ضرورياً لتطوير الصناعة بما قدمته من خدمة النقل السريعة والرخيصة. ولهذا كانت الثورة فى صناعة النقل ترتبط بالثورة الصناعية كنتيجة وسبب فى آن واحد .

وكان لسبق إنجلترا غيرها من بلدان أوربا فى ميدان التقدم الصناعى، العديد من النتائج ، نذكر منها :

ا — إكتساب إنجلترا خبرة واسعة فى مجال الصناعة .

ب — إكتساب المصنوعات البريطانية سمعة طيبة عند المستهلكين ، وتعودهم عليها.

حـ — حققت إنجلترا ثروة هائلة من الارباح التى تحققت من التوسع فى تصدير المنتجات المصنوعة .

على أن الصناعة البريطانية مع ذلك ، قد وقعت مع تطورها فى بعض الأخطاء التى نسجل منها :

ا — إرتفاع أسعار المصنوعات البريطانية .

ب — عدم الاهتمام بالدعاية والإعلان .

حـ — عدم الاهتمام بدراسة أذواق المستهلكين ورغباتهم وميولهم .

٢ — فرنسا

قامت الثورة الصناعية فى فرنسا إعتباراً من عام ١٨١٥. فقبل هذا التاريخ كانت فرنسا دولة زراعية بحتة ، تشكل الزراعة فيها الجزء الأكبر من النشاط الإقتصادى ، كما تساهم بالشطر الأعظم من الدخل القومى ، كما كانت الصناعة يحكمها نظام الحرف .

ويعود تأخر قيام الثورة الصناعية فى فرنسا إلى عدة أسباب ، وهى عدم

توفر الحرية السياسية والإقتصادية ، وعدم الإستقرار السياسى وتعرض البلاد للاضطرابات والثورات ، وإهتمام الدارسين والعلماء بالعلوم النظرية أكثر من إهتمامهم بالبحوث التطبيقية والإبتكار العملى ، وعدم توفر الأيدى العاملة .

والواقع أن فرنسا قد توافر بها رأس المال من أرباح التجارة الخارجية مع المستعمرات ، فضلا عن إيرادات الممتلكات الفرنسية فى الخارج . ولكن هذه الأموال لم تتجه إلى الصناعة وذلك لسببين : أولها تأخر النظام المصرفى فى فرنسا وعدم تنظيم سوق رأس المال وتوفيره بالشروط المناسبة وفى الوقت المناسب. ولهذا اتجهت رؤوس الأموال إلى مجالات الإستثمار فى الأرض وفى الزراعة . وثانيها هو إنتشار جو عدم الإستقرار السياسى والإضطرابات .

وقد قامت الحكومة الفرنسية ، فى عام ١٨١٥ ، بناء على طلب المنتجين الصناعيين ، بفرض تعريفة جمركية مرتفعة على الواردات المصنوعة ، وذلك رغبة فى التغلب على المنافسة الأجنبية من قبل الصناعة الإنجليزية على وجه الخصوص ، وهو ما أدى إلى تقدم صناعة الآلات تقدما ملحوظاً .

وفى عام ١٨٢٥ ألغت إنجلترا الحظر الذى كان مفروضاً على تصدير الآلات الجديدة إلى الخارج فقامت فرنسا باستيراد بعض الآلات الانجليزية وتقليدها وبذلك دخلت الصناعة الفرنسية مرحلة جديدة من التقدم والرقى .

وبين عامى ١٨١٥ و ١٨٢٥ نلاحظ أن جو السلم والإستقرار السياسى الذى ساد البلاد قد شجع أصحاب رؤوس الأموال على إستثمار أموالهم فى الصناعات الناشئة . ومن ثم شهدت هذه الفترة قيام المرحلة الأولى من الثورة الصناعية فى فرنسا .

وقد بدأت المرحلة الثانية من الثورة الصناعية فى فرنسا مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حيث إنتشرت السكك الحديدية ، مما زاد من حجم

الطلب على الحديد ونشطت أعمال البنوك وأتسع نطاق عملها بأن أسهمت فى الأعمال الإنشائية الكبيرة ، وخاصة حركة تعمير المدن .

وقد تخصصت فرنسا فى صناعة سلع الاستهلاك الكمالية وبعض الصناعات الدقيقة وأدوات الزينة والترف. لأن هذه المنتجات تلائم ظروف البلاد الاقتصادية ، حيث تعتبر فرنسا فقيرة نسبياً فى المعادن ، كما أن نفس هذه الصناعات تتفق وما طبع عليه الشعب الفرنسى من تقدير الفن وعشق الجمال وسلامة الذوق .

وباستقرار الحالة السياسية فى فرنسا ، وقيام الجمهورية الثالثة عام ١٨٧١ ، خطت الصناعة الفرنسية خطى واسعة فى مدارج التقدم. ولعل أكبر دليل على ذلك هو ارتفاع قيمة الإنتاج الصناعى من ٥ مليار فرنك عام ١٧٧٠ إلى ١٥ مليار فرنك عام ١٨٩٧ .

٣ ـ ألمانيا :

تأخر ظهور الثورة الصناعية فى ألمانيا وأسبابه : لم تظهر الثورة الصناعية فى ألمانيا إلا حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، متأخرة عن فرنسا بنحو عشرين سنة ، وعن انجلترا بنحو ثمانين سنة ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :

أ ـ ضعف ألمانيا وانقسامها سياسياً وتعرضها للاضطرابات الداخلية ، حيث كانت ألمانيا تتكون ـ حتى سنة ١٨٣٣ ـ من ٣٧ مقاطعة مستقلة فى رسم سياساتها الإدارية والإقتصادية والمالية .

ب ـ قوة النقابات الطائفية فى ألمانيا ، وهو ما يشكل عائقاً أمام التقدم الصناعى بها ، حيث ظلت هذه النقابات محتفظة بنفوذها القديم إلى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر (١) .

---

(١) لم تتخلص ألمانيا من سيطرة النقابات الطائفية الا عام ١٨٦٩ ، حيث أصدر اتحاد ألمانيا الشمالى قانونا يقضى بإلغاء النقابات الطائفية نهائياً ، وأيدته جميع المقاطعات التابعة للاتحاد المذكور .

حـ - عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التطور الصناعى فى ألمانيا ويرجع ذلك لعدة أسباب هى :

١ - ضعف المدخرات لدى الأفراد .

٢ - عدم إسهام النظام المصرفى فى مد الصناعة بالائتمان اللازم .

٣ - العجز المستمر فى الميزان التجارى الألمانى (زيادة الواردات على الصادرات لفترة طويلة من الزمن)، مما أدى إلى خروج رؤوس الأموال من ألمانيا

د - تأخر وصعوبة المواصلات الداخلية لألمانيا مما أدى إلى عدم استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل ، وخاصة مع اتساع أرجاء البلاد .

هـ - عدم امتلاك ألمانيا لتلك المستعمرات الواسعة (كما هى الحال بالنسبة لإنجلترا وفرنسا) اللازمة لتصريف المنتجات الصناعية واستيراد المواد الخام والسلع الصناعية .

و - قلة الاستهلاك الداخلى بسبب ضعف القوة الشرائية لدى الأفراد ، وتعودهم على الاقتصاد والتقتير .

ز - أن الشعب الألمانى محافظ بطبيعته . ولذلك ظل لفترة طويلة متمسكا بالزراعة ، إعتقاداً منه بأنها النشاط الاقتصادى الوحيد المنتج والخلاق . بينما لم تكن الصناعة فى نظره سوى نشاط فرعى أو ثانوى .

والواقع أن الثورة الصناعية لم تقم جديا فى ألمانيا إلا بعد عام ١٨٧١ حيث تم توحيد دويلات ألمانيا فى امبراطورية واحدة ، وإنشاء حكومة مركزية قوية ، ولذلك شهدت ألمانيا تقدما صناعيا هائلا وسريعا يرجع إلى تفاعل عدة عوامل أهمها :

١ - أن توحيد دويلات ألمانيا فى امبراطورية واحدة سمح للبلاد بأن ترسم سياسة إقتصادية موحدة ترمى إلى تشجيع الصناعة والنهوض بها ، حيث قامت

الحكومة المركزية بتقديم إعانات ضخمة للصناعات الناشئة ، فضلا عن اتباع سياسة جمركية تهدف إلى حماية الصناعات الألمانية .

ب ـ بدأت ألمانيا لأول مرة تدخل فى ميدان الاستعمار ، حيث أخذت فى بسط سيطرتها على الأقاليم الغنية فى آسيا وأفريقيا ، والتى لم تكن بعد قد وقعت فى قبضة الإستعمار الانجليزى أو الفرنسى . وبذلك أوجدت ألمانيا لنفسها السوق الواسعة لتصريف منتجاتها الصناعية ،وخلقت فى الوقت نفسه المستودعات الضخمة التى تمدها بالمواد الخام والسلع الأولية .

حـ ـ اتساع الأسواق الداخلية فى ألمانيا بسبب التزايد الكبير فى عدد السكان بعد إقامة الاتحاد من جهة وبسبب عناية الحكومة المركزية بتسهيل المواصلات وتخفيض نفقاتها من جهة أخرى .

د ـ كان لانتصار ألمانيا على فرنسا فى الحرب السبعينية أثر كبير فى النهوض بالصناعة الألمانية ، وذلك لسببين :

١ ـ دفعت فرنسا إلى ألمانيا مبلغ ٥ مليار فرنك كغرامة حربية ، وقد استخدمت ألمانيا شطراً كبيرا من هذا المبلغ فى تمويل الصناعة .

٢ ـ استولت ألمانيا من فرنسا على إقليمى الالزاس واللورين وهما من أهم المناطق الصناعية تقدما فى فرنسا .

٤ ـ روسيا :

كان الإقتصاد الروسى ، حتى منتصف القرن التاسع عشر ، يقوم على الزراعة البدائية التى كانت بدورها الحرفة الرئيسية لغالبية السكان إلى جانب بعض الصناعات اليدوية ، وكانت المقايضة والاكتفاء الذاتى من المعالم البارزة للحياة الإجتماعية فى روسيا .

وبعد انتهاء حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) وهى تلك الحرب التى كشفت عن ضعف روسيا الإقتصادى وأوضحت بجلاء تطوير الإقتصاد الروسى ـ بدأت مرحلة إعادة بناء الإقتصاد والمجتمع الروسى على أسس جديدة ، ويمكن تلخيص الاتجاهات الرئيسية فى هذا النطاق فيما يلى :

١ ـ تحرير العبيد ١٨٦١ - ١٨٦٦ .

٢ ـ إقامة السكك الحديدية واستغلال المناطق الداخلية والنائية .

٣ ـ الإنتقال من مرحلة الاقتصاد العينى القائم على زراعة الكفاف والمبادلة العينية ، إلى مرحلة الاقتصاد النقدى والانتاج بقصد المبادلة والبيع فى الأسواق .

خصائص التنظيم الصناعى فى روسيا الاقطاعية : اختلف هذا التنظيم عن نظام النقابات الطائفية الذى تولى أمر الصناعة فى ظل عصور الإقطاع فى أوربا . فنى روسيا كان التنظيم الصناعى يتسم بالخصائص التالية :

١ ـ كانت الحكومة تمتلك كثيرا من الصناعات ، ومن بينهـــا بالضرورة الصناعات الحربية ، كالأسلحة والملابس العسكرية .

٢ ـ كان سادة الإقطاع يمتلكون المصانع فى إقطاعياتهم . فنى القرن الثامن عشر أنشأ كثير من النبلاء بعض الصناعات فى ضيعاتهم ، حيث تم تخصيص عدد من العبيد للعمل فيها بدلا من أعمال الحقل. كما كان النبلاء يقومون بتأجير عبيدهم للعمل فى ورش الاقطاعيات الأخرى فى حالة زيادة عدد العبيد عن الحاجة . وقد نشأ عن هذا النظام نظام آخر بمقتضاه يتعلم الفلاح أصول الصناعة ثم يتولى بدوره تعليمها لأفراد أسرته ، وهكذا نشأت الصناعة المنزلية التى تعتمد على عمل الفلاح فى فصل الشتاء وعمل بقيـة أفراد أسرته طوال السنة ، وقد رحب النبلاء بهـذا النظام ووجدوا فيه بديلا لإجبار الفلاحين على العمل فى صناعاتهم .

وهكذا جمع نظام الإقطاع الروسى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين

الزراعة والصناعة ، وقام بالعمل فى كل منها الفلاحون والعبيد . وفى هذا تختلف الصناعة الروسية عن الصناعة فى دول غرب أوربا . فقد رأينا أن الصناعة فى دول غرب أوربا كانت تتركز فى المدن ، وكانت تعتمد على العمل الحر الذى تخلص من قيود العبودية والإقطاع فى الريف ، كما كان الصانع يعمل مستقلا ، ويمتلك الورشة وأدوات الإنتاج .

٣ - كان التعاون أحد المعالم البارزة فى التنظيم الاجتماعى فى روسيا . فقد أظهر الروس طاقة فائقة للعمل الجماعى تحت قيادة موحدة ، ولأداء هدف معين. ففى القرن التاسع عشر كان التعاون ينتظم كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى روسيا فى الصناعة وفى الزراعة وجمعيات الإقراض والتأمين .

وبانهيار نظام العبيد ، تطورت الصناعة الروسية بسرعة كبيرة . ففى الفترة من ١٨٦٦ إلى ١٨٩٠ حققت الصناعة النتائج التالية :

١ - تضاعف عدد المصانع فارتفع من (٢٥٠٠ - ٣٠٠٠) مصنع ثم إلى ٦٠٠٠ مصنع تقريبا .

٢ - تم إدخال الآلات الحديثة وحلت محل العمل اليدوى فى الصناعة .

٣ - انتشرت المصانع الكبيرة التى تعتمد على الآلات الحديثة الضخمة ، والتى يعمل فى كل منها آلاف العمال . ففى عام ١٨٩٠ كان عدد المشروعات الصناعية الكبيرة (التى يعمل فى كل منها أكثر من ١٠٠ عامل يمثل حوالى ٧ ٪ من المجموع الكلى للمشروعات الصناعية ، كما بلغ إنتاجها أكثر من ٥٠ ٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى الروسى) .

٤ - تضاعف طول خطوط السكك الحديدية ٧ أضعاف . فارتفع من ٢ ½ ألف ميل إلى ١٨ ألف ميل، وقد أدى ذلك إلى نمو كثير من المدن والمناطق الصناعية فى روسيا .

وفى خلال الفترة من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٩١٣ - زاد إنتــــاج الفحم من ١٨ر٢ مليون بود [١] إلى ٤ر٢٢١ مليون بود، وزاد إنتاج الحديد من ٦ر١٧ بليون بود إلى ٢٨٣ مليون بود، وزاد إنتاج الصلب من ٤ر١٢ بليون بود إلى ٢٤٧ بليون بود .

خامسا : نتائج الثورة الصناعية

١ - زيادة وحدة العالم

أحدثت الثورة الصناعية تقدما عظيما فى وسائل النقل والمواصلات ، وهو ما أدى بدوره إلى ارتباط كافة بلدان العالم بأسره بعضها ببعض ، بعد أن كانت هذه البلدان تعيش فى شبه عزلة إحداها عن الأخرى .

وكان لهذا الارتباط بين دول العالم آثار بعيدة المدى من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كلها .

فمن الناحية الاقتصادية ، تمثلت المظاهر الاقتصادية لهذه الوحدة فى قيام الأسواق العالمية خاصة فى المواد الخام ، والقضاء على المجاعات عن طريق تقديم المعونات الاقتصادية الدولية . وقيام مظاهر التكتلات والتكامل والاندماج الاقتصادى مثل اتحاد الزولفرين فى الماضى والسوق الأوربية المشتركة (١٩٥٨) فى الوقت الحاضر .

٢ - زيادة الثروة القومية لبلاد العالم .

فبفضل إستخدام الآلات أمكن مضاعفة الإنتاج الصناعى كما أمكن إستصلاح مساحات شاسعة من الأراضى الزراعيـة . وزيادة الإنتاج الصناعى والزراعى

---

(١) البود The Pud يعادل ١ر٣٦ رطل

الاحصاءات مأخوذة من

Harry Schwartz : Russia's Soviet Economy.

بدورها أدت وخاصة بعد إنتشار ظاهرة التخصص ، إلى اتساع حجم التجارة الدولية وزيادة ثروة الدول بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل . أما ثروة الأفراد فقد زادت هى الأخرى لما حققوه من أرباح طائلة نتيجة زيادة الإنتاجية كما حققت الدول إيرادات كبيرة بفضل زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

وترتب على ذلك أن تحولت المشكلة الاقتصادية الرئيسية من مشكلة قصور إنتاج ، كما كانت قبل الثورة الصناعية ، الى مشكلة قصور استهلاك وقد نشأت هذه المشكلة بسبب ما ترتب على الثورة الصناعية من ظاهرة وفرة الإنتاج .

٣ - ارتفاع مستوى المعيشة :

بقيام نظام المصانع فى ظل الثورة الصناعية ، أخذ العمال فى التجمع فى مكان واحد ، وتوحيد كلمتهم ومناقشة أوضاعهم والدفاع عن مصالحهم ، ومقاومة جشع أصحاب الأعمال واستبدادهم ، وبفضل توحيد كلمة العمال استطاعوا أن يحصلوا على شروط أحسن للعمل ، وعلى أجور أعلى وعلى خدمات اجتماعية وصحية أفضل ، كما تم تخفيض ساعات العمل ومشاركة العمال أصحاب الأعمال أرباحهم ، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع مستوى المعيشة ، بسبب زيادة الانتاج الزراعى والصناعى وما ترتب عليه من إنخفاض مستوى الأسعار وبالتالى إرتفاع قيمة النقود.

٤ — زيادة أهمية الدور الذى يلعبه رأس المال ونفوذ رجال الأعمال .

بقيام الثورة الصناعية ظهرت طبقة أصحاب رؤوس الأموال من الرأسماليين الذين يوظفون أموالهم فى بناء المصانع أو شراء الآلات والمواد الخام اللازمة للانتاج الصناعى أو تأدية خدمات الفنادق والنقل التى يحتاجها نشاط الصناعة المتزايد. كما ظهرت طبقة أخرى ركزت نشاطها فى إقراض الأفراد المشتغلين فى الصناعة والزراعة والخدمات دون المساهمة بطريقة مباشرة فى الأعمال الاقتصادية ويطلق على أفراد هذه الطبقة اسم رجال المال أو (الممولين) .

وكان من نتائج الثورة الصناعية أن سيطرت هاتين الطبقتين سيطرة تامة على النشاط الإقتصادى مما أدى إلى زيادة نفوذهما .

٥ — الإتجاه نحو تنميط الإنتاج Standardisation of Production

ويقصد بذلك أن يكون إنتاج السلع وفقاً لمواصفات وشروط ومقاييس معينة وقد ساعد على إنتشار عملية تنميط الانتاج عاملان رئيسيان .

ا — إرتفاع أجور العمال المهرة .

ب — كبر حجم السوقين المحلى والخارجى .

وقد استخدمت طريقة تنميط الانتاج فى جميع الصناعات التى يتوافر فيها الشرطان التاليان :

ا — إذا كان إستخدام هذه الطريقة سوف يؤدى إلى نقص تكاليف الانتاج .

ب — اذا لم تكن طبيعة طلب المستهلك على منتجات الصناعة تقتضى التباين .

وأخيراً ، فإن توحيد الموازين والمقاييس بين الدول المختلفة ، لم يكن سوى نتيجة للثورة الصناعية والتطور الصناعى .

٦ — زيادة القوة الحربية للدول الصناعية الأوربية الحديثة :

لقد شمل التقدم الصناعى انتاج الأسلحة والمعدات الحربية، ولذلك فإن القوة الحربية للدول الزراعية جميعاً كانت ضعيفة اذا ماقيست بالقوة الحربية للدول الصناعية . والحربان العالميتان السابقتان خير دليل على أثر الثورة الصناعية فى القوة الحربية، حيث قد تميزت هاتان الحربان باستخدام أسلحة جديدة ومعدات كيماوية مبتكرة .

٧ — احتدام الصراع بين العمال وأصحاب الأعمال .

وكان ذلك أمراً طبيعياً مع قيام الثورة الصناعية ، حيث انفصمت الروابط بين العمال من جهة وأصحاب الأعمال من جهة أخرى، وظهرت التضارب بين مصالح

كلا الفريقين فبينما يرى العمال مصلحتهم فى زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل، يرى أصحاب الأعمال مصلحتهم فى الاتجاه العكسى تماماً . وكان من نتيجة ذلك أن لجأ العمال أحياناً كثيرة إلى وسائل العنف كتخريب المصانع أو الاحزاب عن العمل . ولذلك يتفق جميع الاقتصاديين على أن احتدام الصراع بين العمال وأصحاب الأعمال كان من أسوأ نتائج الثورة الصناعية .

الفرع الثانى
الزراعة الأوربية وتطورها حتى عام ١٨٧٠

تقديم :

الثورة الزراعية :

رأينا كيف شهدت الزراعة الأوربية ، مع بداية العصور الحديثة ، انهيار نظام الاقطاع، نتيجة لسقوط نظام الضيعة المغلقة، وللقضاء على عبودية الأرض، ولاقرار الحريات الشخصية والقانونية للفلاحين والعبيد ، ولاتجاه الزراعة نحو إنتاج المحاصيل النقدية لبيعها فى سواق المدن القريبة ، والتخلى عن سياسة الاكتفاء الذاتى .

كذلك حدثت تطورات كبيرة فى أساليب الزراعة ، والأدوات الزراعية المعتادة ، ولقد كانت هذه التطورات من الضخامة بحيث إستتبعت فى نظر كثير من المؤرخين الاقتصاديين ، أن يخلع عليها اصطلاح (الثورة الزراعية) . ونحن نتقبل هذا الاصطلاح ، على ألا يفهم من ذلك، أن التطورات الاقتصادية والعلمية التى إنتابت الزراعة، كانت لها نفس العمق والجذرية التى اتسم بها تطور الصناعة، والتى اصطلح عليها تاريخياً (بالثورة الصناعية) .

وقد انعكست مظاهر هذه (الثورة الزراعية) فى عديد من المظاهر واتجاهات التقدم وأهمها :

ا — إستخدام الآلات الزراعية .

ب — إتباع نظام التسميد الصناعى .

حـ — تحسين وسائل وطرق الصرف .

فقد أدى التقدم العلمى إلى إحلال الآلات الزراعية محل العديد من الأيدى العاملة التى هاجرت من الريف إلى المدن، حيث التطور الصناعى الهائل ، كما مكن إدخال نظام الآلية فى الزراعة من إمكان زراعة مساحات زراعية أوسع، وبجهد بشرى أقل . وإن كنا نسجل هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سبقت دول أوربا فى هذا المجال .

وتمخض اكتشاف استخدام الأسمدة الصناعية عن تفرغ المزارعين للاعمال الزراعية البحتة ، دون اعتمادهم على الحيوانات الزراعية للحصول على الأسمدة الطبيعية ، بينما تخصصت بعض المزارع كلية فى تربية وتسميد الحيوانات للافادة من تنمية الثروة الحيوانية ، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستوى الانتاجية فى كلا النوعين من المزارع .

وأخيراً يرتبط تحسين وسائل وطرق الصرف ، باختراع نظام شبكة الانابيب الجوفية، الذى ينسب إلى فلاح اسكتلندى يدعى (دينستون Deanston) حيث اكتشف الأضرار التى تتعرض لها المحاصيل الزراعية مع بقاء مستوى المياه فى الأرض مرتفعاً بعد الرى .

وهناك شبه إجماع بين مؤرخى هذه الفترة من تاريخ أوربا الاقتصادى ، على أن دراسة معالم « الثورة الزراعية » ، إنما يجب أن تتم من خلال استعراض بعض التطورات التى انصبت على كثير من التنظيمات والعلاقات الزراعية . وفى هذا المجال نذكر ما يلى :

١ - تطور الطرق الزراعية ، وتقدم الفن الانتاجى الزراعى (التوسع الرأسى فى الزراعة) .

٢ - تطور نظام الملكية الزراعية ، وظهور الملكية الفردية .

٣ - الإتجاه نحو التجميع (الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة) والتخصص الزراعى . وقد استلزم هـذا الاتجاه القضاء على الأرض المشاعة من ناحيـة ، وتحديد المساحات بإقامة حركة الأسيجة .

٤ - الإشراف والمساعدة الحكومية للنشاط الزراعى .

وفيما يلى ، نستعرض الملامح العريضة لكل من هذه التطورات :

١ - تطور الطرق الزراعية ، وتقدم الفن الانتاجى الزراعى والتوسع الرأسى فى الزراعة . وهو ما يتضح فيما يلى :

ا — إدخال النباتات الجذرية (root crops) والهوائية ، للتغلب على عقبة نقص الأسمدة الطبيعية .

ب - اكتشاف واستخدام السماد الصناعى .

ج - تحسين وسائل الصرف .

د - استخدام الآلات البخارية فى الزراعة .

٢ - تطور نظام الملكية الزراعية .

بانهيار نظام الاقطاع ، زال تنظيم « عبيد الأرض » ، ويعتبر هذا التطور بحق، أهم خطوة تجاه إقرار مبدأ الملكية الفردية للأرض الزراعية . ومع ازدهار الثورة الصناعية ببلدان أوربا المختلفة وظهور المدن الكبرى والمناطق الصناعية الضخمة ، زاد الطلب على منتجات الزراعة من المنتجات الغذائية والمواد الأولية، مما أدى إلى ارتفاع أثمان هذه السلع . وقد دفع هذا المشتغلين بالزراعة إلى محاولة

زيادة الانتاج الزراعى بشتى الطرق والوسائل . ومن بينها اتباع نظام الزراعة والملكية الفردية .

توزيع ملكية الأرض الزراعية (١٧٠٠ – ١٨٧٠)

صحب انهيار النظام الاقطاعى فى الزراعة ، وقيام نظام الزراعة الرأسمالية ، ظهور الملكيات والمزارع الكبيرة وخاصة فى انجلترا وشرق ألمانيا . وعكس ذلك فى فرنسا وغرب ألمانيا ، حيث انتشرت الملكيات الصغيرة عموما .

ويمكن تفسير الاتجاه نحو الملكيات الزراعية الكبيرة فى بريطانيا ، بما طرأ من تطورات على النشاط الزراعى ، وذلك بظهور نظام الزراعة الرأسمالية ، وتقدم فنون الانتاج الزراعى ، فسعيا وراء الحصول على مزيد من الانتاج الزراعى ، لجأ أغنياء المزارعين إلى نزع ملكيات صغار الفلاحين ، حيث تم بذلك تحويل هؤلاء الأخيرين إلى عمال زراعيين أجراء . وترتب على ذلك قيام نظام الملكيات الكبيرة فى بريطانيا ، منذ منتصف القرن الثامن عشر كما ساعد على استمرار هذا النظام، نظام الارث فى انجلترا الذى يجعل من الابن الأكبر الوارث الوحيد، وهو ما يحول دون تفتيت الملكيات الضخمة عن طريق تقسيمها بين الورثة ، وأيضا العمل بنظام « الورثة الموقوفة » الذى يحرم الوارث من إمكانية التصرف فيما يؤول إليه ميراثا .

ويقرر الأستاذ « آرثر بيرنى « Arther Birnie » فى مؤلفه عن تاريخ أوروبا الاقتصادى (١٧٦٠ – ١٩٢٩) ، استمرار ظاهرة التفاوت الضخم فى توزيع الملكية الزراعية، دون تغيير تقريبا، منذ أواخر القرن الماضى (١٨٩٥)، وإلى منتصف القرن الحاضر (١٩٥٧) حيث نجد أن حوالى ½ عدد المزارع تبلغ مساحتها ١٠٠ فدان فأكثر . كما أن هناك ½ عدد الملاك يستحوذون على ٧٠ ٪

من الأراضى الزراعية بينما لا يمتلك أكثر من ⅘ عدد الملاك سوى ١٥ ٪ فقط من إجمالى المساحة المزروعة .

ورغم كثرة المحاولات التى بذلتها الحكومة الانجليزية للتخفيف من هذا التفاوت الكبيرة فى توزيع الملكية الزراعية، فقد استمرت الغلبة للملكيات والمزارع الكبيرة. وكان الفشل هو مصير «قوانين الحيازات الصغيرة» (Small Holdings Acts) فى سنوات ١٨٩٢ و ١٩٠٨ ، كما لم تنجح ضرائب الدخول والتركات فى التقليل من حدة هذه الظاهرة ، بل حدث عكس ما هو مطلوب ، حيث لجأ صغار الفلاحين ، أمام فداحة عبء هذه الضرائب ، إلى التخلص من ملكياتهم الصغيرة، وبيعها إلى كبار المزارعين . وهكذا استمر هذا الوضع فى بريطانيا ، بما يحمل فى طياته مشكلات لازالت تواجه السياسة البريطانية الى الآن .

أما فى فرنسا . فإن هيكل الملكية الزراعية بها ، بل وتنظيم الزراعة كله ، يختلفان عن هيكل الملكية الزراعية ، والتنظيم الزراعى عموما فى انجلترا . فبينما تنهض الزراعة الانجليزية على أساس من المزارع الكبيرة والانتاج الكبير، تقوم الزراعة الفرنسية مستندة الى المزارع الصغيرة والفلاح الصغير ، وهو ما يضعف من طبيعتها الرأسمالية . فمنذ أحداث الثورة الفرنسية ، ونتيجة لها ، تنتشر الملكيات والمزارع الصغيرة فى فرنسا. وحاليا يتراوح عدد الملاك الزراعيين بين ٥ ملايين وستة ملايين ، ولا يزيد ما يمتلكه ٩٩ ٪ منهم على ١٠٠ أكر . ونتيجة لانتشار المزارع الصغيرة يقل الاعتماد فى ممارسة الشئون الزراعية على العمال الزراعيين ، فمقابل ٥ أو ٦ مليون مزرعة لا يتجاوز عدد العمال الزراعيين ٥ر٣ مليون عامل . ولكن ليس معنى هذا أن نظام الملكيات الكبيرة قد اختفى تماما من الزراعة الفرنسية ، حيث لا زالت هناك مناطق بأكلها يسودها هذا النظام ، وكل ما يعنيه العرض المتقدم ، هو أن المزارع الصغيرة هى عماد التنظيم الزراعى فى فرنسا .

وفى ألمانيا اختلفت نظم الملكية الزراعية فى المقاطعات الشرقية عنها فى المقاطعات الغربية ، وسبق أن أشرنا إلى ظهور الملكيات الكبيرة فى الأراضى الألمانية شرق نهر الألب ، كما كان الوضع فى انجلترا ، وكانت هذه الملكيات الواسعة تزرع فى الغالب عن طريق السخرة . أما فى أقاليم ألمانيا الواقعة غربى نهر الألب فقد انتشرت المزارع الصغيرة ، حيث كانت معظم المساحات المزرعة فى حيازة صغار الفلاحين . ويفسر هذا التباين بين شقى الوطن الألمانى بعوامل تاريخية تتلخص فى استبداد الألمان الأصليين بالسكان الوطنيين فى شرق الدولة، وقيامهم بطرد صغار الملاك من أراضيهم، واتباع نظام الحيازات الكبيرة التى قام كبار الملاك باستغلالها وإدارتها بأنفسهم ، وباستخدام العمل الزراعى الحر المأجور ، أما فى غرب ألمانيا، فقد تأثر التنظيم الزراعى بنمط الملكية فى الزراعة الفرنسية، حيث اضمحل نفوذ كبار الملاك من النبلاء والأشراف ، وانتشرت المزارع الصغيرة ، وتزايد نصيب طبقة صغار المزارعين من المساحة المزروعة .

والواقع أن استقرار هذا النمط الديمقراطى للملكية الزراعية فى غرب ألمانيا، لم يكن نتيجة لثورة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ، كالثورة الفرنسية مثلا ، وإنما كان نتيجة وعى الساسة الألمان ، وتسامح الطبقات الغنية .

وفى روسيا، فإننا نلاحظ إستمرار أوضاع الإقطاع والعبودية حتى منتصف القرن التاسع عشر . حيث ألغى نظام العبيد فى عام ١٨٦١ ، وتم تحرير العبيد الروس فى الفترة (١٨٦١ — ١٨٦٥) .

وبمقتضى التحرير حلت سلطة المير Mir محل سلطة السيد فى الحكم، وآلت الى السيد بذلك مسئولية دفع الضرائب جملة عن المير بأكمله ، حيث كان المير يمثل الوحدة الإنتاجية للزراعة الروسية . كما تحولت ملكية الأرض إلى ملكية جماعية للمير . وبناء على ذلك التنظيم ، فلم يكن الفلاح الروسى يعتبر مالكا لأرضه بما

يمنحه سلطات رهنها أو بيعها ، بل كان يكتسب حقه فى جزء من أراضى المير بصفته عضواً فى الجماعة الكوميون Commune ، بل وكانت الزراعة تتم فى المير بصفة جماعية ، حيث كان ناتج الأرض يوزع بين الفلاحين بالتساوى . ولم يكن فى مقدور الفلاح ترك قريته إلا إذا تأكدت سلطات المير أن فى إستطاعته إرسال نصيبه من الضرائب ، وأن يقوم أحد من أبناء المير بدفع نصيبه ، فإذا ما تأكد ذلك سمح له بمغادرة المير ، وبعد ذلك يمنح جواز السفر .

وقد تبع إلغـــاء العبودية، ظهور قدر كبير من التفاوت فى توزيع الملكية الفردية ، وفى توزيع القوى الاقتصادية ، ومن ثم ظهر إلى الوجود طبقة جديدة من أغنياء الفلاحين ، عرفت باسم (الكولاكس) Kulaks . وقد اعترضت هذه الطبقة كثيراً على عملية إعادة توزيع الأرض الزراعية بين فترة وأخرى . وأدت قوة نفوذهم ، فى بعض القرى ، إلى إبطال العمـــل بهذه العادة . وبهذا ضمن الفلاحون استمرار بقاء الأرض فى حيازتهم ، مما أضعف الصفة الجماعية للملكية الزراعية فى المير . وأصبح الطريق ممهداً لحل المير والقضاء على الملكية الجماعية للأرض الزراعية . وفى عام ١٨٩٩ تغير نظام الضرائب ، بحيث أصبح كل فلاح مسئولا ، مسئولية مباشرة ، عن نصيبه من الضرائب . ونتيجة لذلك ، فقد المير أحد أغراضه الرئيسية ، ألا وهى تسهيل جباية وتحصيل الضرائب .

وقد اتخذت الخطوة الأولى لحل المير فى عام ١٩٠٦ ، عندما صـــدر قرار امبراطورى ، يسمح لسكان القرى بالاستمرار فى حيازة الأرض ، وعدم القيام بإجراء عمليات اعادة توزيعها أو تقسيمها . وتحويل ملكيتها من ملكية جماعية للمير الى ملكية فردية باسم الفلاحين الحائزين الأرض . وقد تبع ذلك انهيـار المير بأكمله ، فى فترة قصيرة .

٣ — الاتجاه نحو التجميع والتخصص الزراعى :

حركة الأسيجة The Enclosure Movement

مع ازدهار الحياة الإقتصادية بالمدن ، نشأت الأسواق الكبيرة، والمراكز التجارية الواسعة بها . أخذت الزراعة ، بنهاية عصور الاقطاع ، تتخـــلى عن سياسات الاكتفاء الذاتى ، وتمعن فى التوسع فى انتاج الحاصلات النقدية . وهى تلك التى يتم انتاجها بقصد بيعها فى الأسواق القريبة من القرى فى مقابل الحصول على النقود ، لاستخدامها فى الحصول على ما يحتاجه الريف من منتجات المدن .

ونتيجة لقيام المبادلة ، وانتشار الأسواق ، وذيوع التعامل بالنقود، تخلت الزراعة عن الطابع الاقطاعى المغلق ، وهو ينهض أساساً على أكتاف سياسة الاكتفاء الذاتى ، واكتسب النشاط الإنتاجى فى الزراعة طابعاً نقدياً رأسمالياً . وببزوغ شمس العصر الحديث ، بدأ ظهور عهد الزراعة الرأسمالية ، التى تهدف إلى ممارسة النشاط الزراعى بعد الحصول على أكبر ربح ممكن .

ولقد استلزمت مقتضيات مبدأ « أكبر ربح ممكن » ضرورة قيام ظاهرة الانتاج الكبير فى نطاق الزراعة ، أى استلزمت هذه المقتضيات ضرورة اللجوء إلى ممارسة أسلوب الانتاج الكبير (أو التجميع) والتخصص الزراعى .

وبناء عليه ، فقد قام كبار الملاك الزراعيين بتجميع المزارع الصغيرة والمساحات الزراعية المتناثرة والمفتتة وتحويلها إلى مزارع كبيرة وحقول ضخمة وإقامة الأسوار حولها . وتعرف هذه الحركة فى تاريخ التطـــور الاقتصادى الأوربى بحركة الأسيجة . وتجد هذه الحركة شهرة واسعة لهـــا فى التاريخ الاقتصادى لبريطانيا على وجه الخصوص، حيث تم تسييج مايوازى ¼ الأراضى الزراعية فى انجلترا فى الفترة (١٧٠٠ — ١٨٤٥) . وبهذا الصدد ، فقد أجبر صغار الفلاحين على التنازل عن الأرض التى كانت فى حوزتهم وقبول العمل كأجراء لدى كبار الملاك فى المزارع الكبيرة . وقد تحقق ذلك فى كثير من الأحيان

بالاتفاق بين الأطراف المعنيـة . كما ساهم البرلمان الانجليزى فى تشجيع إنتشار حركات الأسيجة ، وخاصة بعد عام ١٧٦٠ . فقـد توجه كبار الملاك الزراعيين إلى البرلمان مطالبين السماح لهم بإقامة الأسيجة . وكللت مساعيهم بالنجاح حيث أن البرلمان كان واقعاً تحت سيطرة طبقة أرستقراطية الأرض (كبـــار الملاك الزراعيين) فى ذلك الحين عمـــا تمخض عنه صدور « قانون الأسيجة » Enclosure Bill وهو ما يعد أحد أهم العوامل التى أدت إلى إرساء قواعـد الزراعة الرأسمالية بما يعنيه هذا النوع من الزراعة من الانتاج للأسواق واتجـاه حجم الملـكيات الزراعية إلى التضخم والاتساع على ما سبق بيانه .

٤ — الاشراف والمساعدة الحـكومية للنشاط الزراعى

كذلك فقد لجأت الحـكومات الأوربية إلى مديد العون للزراعة ، بغرض النهضة بها والعمل على إزدهار أحوال المزارعين وترقية ظروفهم المادية والاجتماعية .

ولقد مارست الحكومة تدخلها فى شئون الزراعة ، نتيجة لما نعرفه من أهمية النشاط الزراعى بالنسبة للاقتصاد القوى ، حيث قد وجد هذا التدخل الحكومى مبرراته خصوصا فى عهد « الرأسمالية المتدخلة » التى عرفتها دول أوربا مع بداية العصور الحديثة فى ظل تنظيم « الرأسمالية التجارية » .

فى بريطانيا : أدت المساعدات الحـكومية للزراعة إلى تيسير عملية إدخال الأساليب العلمية فى نطاق الزراعة وإلى زيادة الاستثمارات فى التسميد والصرف وإلى زيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية وبالبحوث العلمية فى نطـاق المحاصيـل والأسمدة وخصائص التربة ، فضلا عن ذلك التقدم الهائل فى وسائل المواصلات فى بريطانيا والذى ساعد على إتساع الأسواق القائمة وفتح أسواق جديدة أمام منتجات الزراعة الانجليزية . وكل هـذه العوامل قد نجم عنهـا زيادة إنتاجية

الأرض وزيادة إنتاجية الفرد وانخفاض تكاليف الانتاج وتحسين ظروف الريف الانجليزى فى هذه الفترة مادياً واجتماعياً .

وفى فرنسا : قدمت حكومة الثورة العديد من المساعدات للزراعة ، أهمها :

أ — إصدار قانون الحريات الاقتصادية فى عام ١٧٩١ . حيث أباح هذا القانون للملاك جميعاً ، حرية زراعة المحاصيل التى يقررونها بأنفسهم ، فضلا عن حرية بيع هذه المحاصيل أو تخزينها أو التصرف فيها كما يحلو لهم .

ب — أدت شدة حاجة الحروب النابليونية إلى سلعة الصوف إلى التوسع فى إنتاجه ، حيث قامت الحكومة باستيراد أغنام مارينو **Marino** والتوسع فى تربية الاغنام عموماً .

حـ — كما شجع نابليون التوسع فى إنتاج عديد من المحاصيل ، كالدخان وغيرها وخاصة البنجر الذى أهتم به اهتماما كبيراً بغرض الاعتماد عليه فى سد حاجة البلاد من السكر . وتبدو وجاهة هذا الاتجاه بالنظر إلى سيطرة بريطانيا على جزر الهند الغربية ، المصدر الأول للسكر فى العالم ، وإلى أهمية بقايا نبات البنجر فى تغذية الحيوانات . وانطلاقا من هذا الاتجاه أولت الحكومة الفرنسية اهتماما مستمراً لزراعة البنجر حتى يومنا هذا ترتب عليه ارتفاع الانتاج السنوى لهذا المحصول الى المليون طن فى الثلاثينات من القرن الحالى ، بينما لم يكن يتجاوز انتاج هذا المحصول نفسه ٥٠ ألف طن فى المدة السابقة لعام ١٨٥٠ .

د — قامت الحكومة الفرنسية ، فى عهد نابليون ، بشق واصلاح الطرق وحفر القنوات وتطهير الترع ، وتأمين المواصلات ، مما كان له أكبر الأثر فى ازدهار الزراعة وانتعاش الريف .

ومما هو جدير بالذكر أن الزراعة الفرنسية قد استفادت كثيراً من معركة

الحصار النابليونى للجزيرة البريطانية فى عام ١٨٠٢ . حيث قد ترتب على هذه الحروب مقاطعة فرنسا للسلع الانجليزية وكافة المنتجات الأجنبية ، خشية تهريب البضائع الانجليزية الى السوق الفرنسية عن طريق الدول الأخرى .

وعندما أستولى نابليون على القارة الأوربية كلها ، فرض كذلك على دولها عدم استيراد البضائع والسلع البريطانية . وأوصدت قارة أوربا بذلك منافذها فى مواجهة المنتجات البريطانية وهذه هى السياسة التى عرفت باسم «النظام القارى» Coutinental System . وكان لهذه السياسة آثارها البعيدة على الزراعة الفرنسية حيث قدمت لها الحماية ضد المنتجات البريطانية المماثلة من جهة ، وفتحت أمامها أسواق القارة الأوربية كلها ، من جهة أخرى .

ألمانيا :

برزت فى ألمانيا مساهمة الدولة فى شئون التعاون الزراعى . وقد اشتهرت هذه التنظيمات باسم (نظم رايفيزين) F. Raiffeisen فقد أسس (رايفيزين) عديداً من الجمعيات التعاونية الزراعية خلال الفترة (١٨٤٨ - ١٨٥٠) كما قام بتأسيس أول مصرف تعاونى عام ١٨٦٢ . حيث أدى نجاحه إلى التوسع فى تأسيس غيره من المصارف التعاونية التى بلغ عددها ٤٢٥ فى عام ١٨٨٨ ، وهو نفس العام الذى توفى فيه (رايفيزين) . وكانت هذه المصارف التعاونية تقدم خدمات الإقراض للفلاحين الذين يعملون فى نطاق المناطق المحيطة بالمصارف ، وكانت موارد هذه المصارف تتكون من مدخرات المزارعين الموسرين . ولقد كان لوظيفة الإقراض هذه ، أكبر الأثر فى تطوير وتنمية الزراعة الألمانية . كما كانت هذه المصارف تمارس عمليات شراء الأدوات والآلات الزراعية والحيوانات والأراضى ، على أن تقوم ببيعها للأعضاء دون استغلال أو تحكم . وساهمت هذه المصارف فى المحافظة على أسعار مجزية للمنتجات الزراعية لأعضائها عن طريق قيامها ببيع هذه المنتجات .

وكانت هذه المصارف تحصل على بعض المساعدات والمعونات الرسمية من الحكومة . كما كانت لا توزع أرباحا أو فوائد على المودعين ، وذلك لأنهـــا ، من الناحية الأخرى لم تكن تحصل على القروض إلا بمجرد فوائد رمزية لا تسمح بتكوين أرباح .

وفى نهـاية حياته ، قام (رايفيزين) بتأسيس بنك تعاونى مركزى يعمل على مساعدة وتدعيم البنوك التعاونية الأخرى .

ونتيجة لنجاح التجربة الألمانية . فى الائتمان الزراعى التعـــاونى ، انتقلت هذه التنظيمات المصرفية التعاونية الزراعية إلىهولندا وسويسرا وفرنسا وبلجيكا حيث لعبت هـذه البنوك دوراً كبيراً فى مجال مد صغـار المزارعين بالقروض قصيرة الأجل ، وبذلك لم يتهيأ لها الأمر لأن تنهض بالقروض الطويلة الاجل.

الفصل السابع

الرأسمالية المالية

تعريف

ينصرف اصطلاح « الرأسمالية المالية » الى ظاهرة سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية ، وذيوع تنظيم الشركات المساهمة فى نطاق الصناعة الأوربية ، وذلك فى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

المبحث الأول

التطور الاقتصادى

ظهور المشروعات الصناعية الكبيرة ونمو الاتجاهات الاحتكارية فى الصناعة :

ففى المراحل الأولى للثورة الصناعية ، قام أرباب الأعمال من الصناع الحرفيين بتمويل مشروعاتهم عن طريق مواردهم الذاتية ، أى عن طريق الأرباح التى تحققها هذه المشروعات عاما بعد عام ، حيث كان يتم تراكم الشطر الأكبر من هذه الأرباح فى صورة مدخرات ذاتية تستخدم فى تمويل التوسع الاستثمارى للمشروع . ولقد ترتب على ظاهرة التمويل الذاتى هذه ، مع بدايات الثورة الصناعية ، نتيجتان أساسيتان :

أولاهما : صغر حجم المشروعات الصناعية ، فى ذلك الوقت ، حيث كان حجم المشروع يتحدد بما لدى الفرد أو عائلته من مدخرات أو موارد للتمويل .

ثانيتهما : ارتباط ملكية المشروع بإدارته ، بحيث كان الفرد مالكا لمشروعه ومديراً له فى وقت واحد .

على أنه مع تقدم الثورة الصناعية ، ونمو تنظيم الرأسمالية الصناعية المستند

إليها ، ظهر إلى الوجود العديد من المشروعات الضخمة ، التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لتمويلها ، ومثلها البنوك والمشروعات التي تمارس أنشطة التجارة الخارجية، ومشروعات إستغلال المناجم، وعمليات شق الطرق والقنوات والمجارى المائية ، وأعمال مد وإنشاء السكك الحديدية (١) ، وشركات النقل البحرى وبناء السفن التجارية ، والمشروعات الصناعية الكبيرة التي تقوم على مساحات واسعة ، وتستلزم آلات ومعدات باهظة التكاليف ، كما تستخدم آلاف العمال .

وأمام هذه الظاهرة ،وهى المتعلقة بظهور المشروعات الكبيرة،ونمو الاتجاهات الاحتكارية ، ظهرت إلى السطح مشكلة التمويل وتعبئة المدخرات اللازمة لهذه المشروعات الضخمة . على أن هذه المشكلة قد وجدت حلها في الأخذ بنظام الشركات المساهمة ، التي تضم عدداً كبيراً من المساهمين ، من ذوى المسئولية المحدودة .

ونلفت النظر في هذا المجال ، إلى نتيجتين لازمتين :

أولاهما : تحول تنظيم الصناعة من ملكية الأفراد إلى الملكية المساهمة ، حيث نلاحظ سرعة إنتشار نظام الشركات المساهمة ، في كافة بلدان أوربا (٢) . وذيوع تداول أسهم هذه الشركات وسنداتها في الأسواق للحصول على المال اللازم لتمويل المشروعات الكبيرة .

---

(١) يلاحظ ، بالنسبة لأعمال السكك الحديدية بالذات ، أنها تستلزم بالضرورة الأخذ بنظام المشروعات الكبيرة ، والتمويل غير الذاتى (المتعدد الأطراف) حيث تتطلب هذه الأعمال أموالا طائلة ، كما قد ينقضى في العادة وقت طويل قبل أن تغطى هذه المشروعات تكاليفها ، فضلا عن تحقيق أرباح مجزية .

(٢) ففى انجلترا، ارتفع عدد الشركات المساهمة من ٩٩٤ فى عام ١٨٤٤ الى ١١٣٫٣٢٧ فى عام ١٩٣٠ ، وارتفع رأسمالها من ٣٤٥ مليون الى ٣٣٠٠ مليون جنيه استرلينى . ==

ثانيتها : أن المصارف قد نهضت بدور أساسى فى هذ التمويل . ونجد هذا الاتجاه على أشده ، خاصة فى ألمانيا ، حيث كانت إحدى الوظائف الرئيسية للبنوك هى إنشاء وإدارة المشروعات الصناعية (١) .

ونتيجة لاعتماد المشروعات الصناعية ، القديمة والجديدة ، فى التمويل ، على المصارف أخذت الأخيرة تقوم بدور هام مسيطر فى كثير من الأحيـــان فى مجريات الحياة الإقتصادية ، فى معظم المجتمعات الرأسمالية . ومن ثم تعرف هذه المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية « بالرأسمالية المالية » .

= وفيما يختص بأرقام عام ١٩٣٠ ، فقد بلـغ رأسمال ١٠ ٪ من الشركات المساهمة حوالى ثلثى رأس المال الكلى . وفى فرنسا بلغ عدد الشركات المساهمة ١٩١ شركة فى عام ١٨٦٨ ، وارتفع بعدها ارتفاعاً كبيراً ، ويكفى أن نقرر أنه قد كان يتم تكوين ١٥٠٠ شركة سنوياً فى فرنسا فى الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى . كما ظهر نفس الاتجاه الخاص بانجلترا وفرنسا ، فى هذا المجال، فى معظم البلاد الرأسمالية . (أنظر د. رياض الشيخ . نفس المرجع السابق ، ص ١١٣، ١١٤) .

(١) نشر بنك درسدنر الألمانى (Dresdner Bank) قبل الحرب العالمية الأولى ، أن مديريه كانو أعضاء فى مجالس إدارة حوالى مائتين من الشركات المساهمة ، كما حذت حذوه البنوك الألمانية الأخرى ، حيث قد دخلت هـــذه البنوك فى علاقات شبيهة. ويرى بعض الكتاب أن هذا الاتجاه كان أحد الأسباب البارزة لسيطرة اليهود على الصناعة الألمانية . فقد كان لهم حوالى ربع عـدد المقاعد فى مجالس ادارات الشركات الألمانية الكبرى وذلك نتيجة لسيطرتهم على البنوك الألمانية ، التى تسيطر بدورها على هـذه الشركات . والواقع أن هذا ما حدا بالأستاذين « كلو » و « كول » الى تقرير أن البنوك الألمانية كانت تتولى رعاية المشروعات الصناعية « من البداية الى النهاية » .

أنظر : « S.B. Clough & C.W.Cole,Economic History of Europe » .

قيام الاحتكارات الكبيرة

ولم يقتصر الأمر على مجرد قيام الشركات المساهمة ، وسيطرة البنوك على أعنة النشاط الإقتصادى ، إذ أن إتجاه المشروعات الرأسمالية إلى التوسع قد إتخذ العديد من الطرق والأساليب ، وإستخدام شتى الوسائل . وذلك فى سبيل زيادة قوتها المالية ونفوذها الإقتصادى ، عن طريق الكثير من الأساليب مثل :

ا — الإمعان فى استغلال مصادر المواد الخـام . وهو ما يتحقق بضمان إستمرار انسياب المواد الخام اللازمة للصناعة أولا ، ثم بضمان إستمرار إنسياب هذه المواد بأسعار منخفضة نسبياً ثانياً .

ب — التحكم فى أسعار السلع الصناعية ، والمحافظة عليها عند المستوى الذى يحقق أكبر ربح ممكن .

حـ — العمل على الاستفاده من ظاهرة الوفورات الاقتصادية .

ومن الواضح أن هذه الأهداف إنما تتحقق بقيـام الاتحادات والتـكتلات الاقتصاديه ، بمختلف صورها ، بين مختلف المشروعات الإقتصادية ، وذلك نتيجة لاستطاعة التكتلات الاحتكارية التحكم ، ولو لدرجة معينة فى أسعار كل من المواد الخام والسلع المصنوعة (١) .

---

(١) نما هذا الاتجاه ، بصفة خاصة ، فى الربع الأخير من القرن الماضى ، وذلك اثر انخفاض الأسعار الذى وقع فى الفترة (١٨٧٣ — ١٨٩٦) . اذ أنه نتيجة لأزمة اقتصادية حادة ، تسابقت المشروعات ، رغبة منها فى زيادة مبيعاتها والتخلص من تراكم المخزون فيها ، الى تخفيض الأسعار ، ولما كان هيكل السوق فى هذه الفترة يتسم بتوفر قدر يعتد به من المنافسة ، فقد استمر اتجاه الأسعار الى الهبوط ، مما أوضح مزايا التكتل والاتحاد أمام هذه المشروعات ، فى مقابل مضار المنافسة التى تعود على المشروعات جميعها بالفشل ، نتيجة للاستمرار فى تخفيض الأسعار الذى لن يعود بأية فائدة على أحد من المنتجين .

ولقد اتخذت هذه الحركة ، نحو التكتل والاندماج ، أشكالا وصورا متعددة في مختلف البلدان ، كما شملت العديد من ميادين النشاط الاقتصادى .

ونورد فيما يلى ، بإيجاز شديد ، أهم صور التكتلات الاحتكارية هذه .

١ ـ الكارتل The Cartel

يتميز تنظيم الكارتل بأنه يضمن للمشروعات المنضمة إليه ، الحفاظ على استقلالها المالى والادارى ، ذلك أنه بمقتضى هذا التنظيم يتم اتفاق المشروعات الأعضاء فيما بينهم على الأسعار التى تبيع بها هذه المشروعات منتجاتها ، كما تتحدد لكل عضو حصته فى الانتاج الكلى ، وأيضاً يتم تقسيم أسواق تصريف المنتجات بين الأعضاء ، بحيث يختص كل مشروع عضو بسوق أو أسواق محددة لاينازعه فيها شريك أو يزاحمه فيها منافس . وينص اتفاق الكارتل على فرض عقوبات معينة على المشروعات الأعضاء التى تخالف شروطه ، كأن تبيع بسعر مختلف عن السعر المتفق عليه ، أو أن تبيع فى أسواق غير تلك المخصصة لها . وفيما تعدى ذلك تستطيع المشروعات المنضمة للكارتل أن تضمن تمتعها بالاستقلال المالى والادارى معاً .

وقد ظهر الكارتل ، كنمط محدد للتكتل الاحتكارى ، خاصة فى ألمانيا ، وبصيغة محددة ، فى الفترة المتقدمة على الحرب العالمية الأولى ، حيث كان يعمل فى هذه الفترة ٢٧٥ كارتل ، وهو مالم يحدث فى أى بلد آخر . ويفسر هذا الوضع بعدد من العوامل ، أولها ميل رجال الأعمال الألمان لتنظيم مشروعاتهم على أساس من التخطيط ، بدلا من حالة المنافسة شبه المطلقة التى سادت بريطانيا طيلة القرن التاسع عشر .

كما نسجل ضمن هذه العوامل ، تشجيع الحكومة الالمانية نفسها لقيام الكارتل وانتشاره ، وبلغ هذا التشجيع حدا دفع هذه الحكومة إلى إصدار مرسوم

بقانون فى سنة ١٩١٠ بغرض إنشاء كارتل خاص بصناعة البوتاس . وثالثها أن قد راق هذا التنظيم فى نظر أصحاب المشروعات الألمانية بما تضمنه للشروعات من استغلال إدارى ومالى فيما يتعلق بتدبير الموارد المالية اللازمة وإدارتها والتحكم فيها. أما العامل الرابع والأخير ، ضمن هذه المجموعة، فيتمثل فى تمتع الصناعات الألمانية بحماية جمركية ذات أسوار وقائية عالية فى مواجهة الصناعة الإنجليزية التى امتنع عليها إذن أن تنافس الصناعات الألمانية المثيلة . ذلك أنه لا نجاح لسياسات الكارتل فى تحديد الأسعار ما لم تنعدم المنافسة من جانب الصناعة الإنجليزية، التى كانت تتميز بسمعة طيبة فى داخل ألمانيا نفسها ، فى ذلك الوقت [1] .

ب ـ الترست The Trust

وهو تنظيم عكسى لنظام الكارتل تماما ، حيث تفقد المشروعات استقلالها ، وفقا لتنظيم الترست، كأن تتحد أو تندمج عدة مشروعات، بحيث تصبح مشروعا

(١) لم يقتصر نظام الكارتل على ألمانيا فقط ، وإنما ظهر كذلك فى كل من النمسا وبلجيكا ودول اسكندنافيا وغيرها من البلدان . وعلى المستوى الدولى، فقد قام رجال الأعمال فى مختلف الدول بإبرام الاتفاقات التى تنظم عمليات تحديد الأسعار التى يبيع بها كل منتج ، وتحديد الأسواق التى يسمح له بالبيع فيها ، حيث يتم تقسيم الأسواق بين المنتجين ، بما يكفل اختصاص منتجى كل دولة بالبيع فى سوق معينة أو أسواق محددة ، دون أن ينافسهم منافس ، وذلك بقصد الحد من نظم المنافسة ، أو تقليل حدتها على الأقل ، لجنى بعض المزايا الاحتكارية . ومن أمثلة هذا النوع من الاحتكارات العالمية ، (اتحاد الصلب الدولى International Steel Trust الذى تكون فى عام ١٩٢٦ ، وضم كبار منتجى الصلب فى فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولكسمبورج ، والتحقت به بريطانيا بعد ذلك فى عام ١٩٣٥ . وكان الغرض من هذا التكتل . هو تقسيم أسواق الصلب العالمية بين المنتجين والأعضاء .

واحدا من النواحى الاقتصادية والإدارية والمالية ، إذ يفقد كل مشروع عضو شخصيته الذاتية ، وبالتالى حريته فى التصرف والانتاج والادارة واتخاذ القرارات عموما .

وقد انتشر هذا النظام ، بصفة خاصة ، فى محيط المشروعات الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية فى الربع الأخير من القرن الماضى (خاصة فى السنوات الثمانينات) ، فى مختلف الصناعات ، كالبترول والحديد والصلب . والمشروبات الروحية والسكر ، والسكك الحديدية ... الخ . وكان انتشاره بهذه الصورة الواسعة بمثابة رد فعل قوى إزاء المنافسة الطاحنة بين مختلف المنتجين .

قيام الاحتكار يعد نتيجة تاريخية للمنافسة

أدى تقدم وسائل المواصلات، وانتشار السكك الحديدية خصوصا ، بنجاح الثورة الصناعية ، إلى جعل دول العالم سوقا واحدة ، يتنافس فيها عدد كبير من المنتجين التابعين لمختلف الدول . وقد أدى التنافس بين هؤلاء المنتجين إلى تسابقهم نحو تخفيض الأسعار ، رغبة فى اكتساب الأسواق ، وجذب العملاء ، وهو ما أدى بدوره إلى تخفيض الارباح ، بل وتحقيق خسائر فادحة فى الكثير من الحالات ، مما دفع هؤلاء المنتجين إلى التكتل والاتحاد ، وعقد الاتفاقات المختلفة ، والدخول فى أشكال الترست والكارتل ، بقصد القضاء على المنافسة . والتحكم فى أسعار البيع ، لضمان تحقيق المستوى المنشود من الربح . فقامت الاحتكارات التى تشرف وتسيطر على كافة العمليات الانتاجية المتعلقة بسلعة معينة من مرحلة جاب المواد الخام إلى مرحلة وصول السلعة إلى العميل . ويعرف هذا الشكل من أشكال الاحتكار (بالاحتكار الرأسى) Vertical Monopoly مثل

(شركة الحديد والصلب الأمريكية) U. S. Steel Corporation التى تضم مناجم الفحم والحديد ومصانع الصلب فى الولايات المتحدة .

وقام الاحتكار كذلك بين المنتجين لنفس السلعة ، وذلك بقصد التحكم فى الأسعار ، وتصريف المبيعات ، وتعظيم الأرباح . ويعرف هذا الشكل من أشكال التنظيم الاحتكارى (بالاحتكار الأفقى) Horizontal Monopoly .

والواقع أن النزعات الاحتكارية قد انتشرت بشكل كبير فى مختلف نواحى الحياة الاقتصادية ، دون أن تعرف لها حدا . فكانت الغلبة فى ميادين الصناعة والتجارة الخارجية (للصادرات والواردات معا) والتجارة الداخلية أيضا (للجملة والتجزئة كذلك) . ولم تترك هذه الاحتكارات مجالا إلا وتطرقت إليه . كما اتبع بعضها سياسة تنويع الانتاج وإنتاج السلع المختلفة . فالشركات المنتجة للصابون ، تنتج كذلك الشمع والجلسرين والمثلى الصناعى والدهون الصناعية اللازمة لصناعة البسكويت والشيكولاته . كما تمتلك هذه الشركات أو تسيطر على مصادر إنتاج زيت النخيل ، وتمتلك ناقلات الزيت الخاصة بها ، والتى تنقل الزيت من أماكن الانتاج إلى مناطق التصنيع عبر البحـــار . كما تتولى بعض صناعات المفرقعات الأمريكية والبريطانية إنتاج سيارات الركوب والدراجات والجلد الصناعى . وفى الولايات المتحدة كانت هناك خمس شركات ، تعرف بالخمس الكبار The Big Five ، تسيطر على حوالى ٦٥ – ٧٠ ٪ من تجارة اللحوم فى الولايات المتحدة فى عام ١٩١٨ . كما كانت تسيطر كذلك على تجارة السلع البديلة للحوم ، كالسمك واللبن والدواجن والبيض والجبن ومنتجات الزيوت النباتية والحيوانية .

والخلاصة، أن قوى المنافسة قد ضعفت وانحصر مجالها فى المجتمعات الرأسمالية

عامة ، وذلك منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وغلبت عليها قوى الاحتكار فى غالبية نواحى النشاط الاقتصادى . وقد كان ذلك نتيجة لانحراف المنافسة عن أهدافها الواضحة . كما تتضح لنا مدى خطورة النفوذ الذى تمتلكه الاحتكارات الكبرى فى الوقت الحاضر ، وعلى الصعيد القوى داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وكذلك على المستوى العالمى ، فى علاقة الدول الرأسمالية المتقدمة ، المصدرة للمنتجات الصناعية بالدول المتخلفة إقتصاديا واجتماعيا ، المصدرة للمواد الخام والسلع الغذائية والمتطلعة إلى آفاق أوسع للتقدم الاجتماعى والتنمية الاقتصادية .

الفصل الثامن

الرأسمالية والإستعمار

تقديم

كشف النظام الرأسمالى ، ومنذ نشأته ، عن اتجاهات أصيلة للتوسع والامبريالية . والواقع أن هذا الاتجاه الأصيل للنمو الخارجى قد دفع العديد من الكتاب إلى الاعتقاد بأن النظام الرأسمالى يميل بطبعه نحو الاقتران بالاستعمار مما دعا « لينين » إلى أن يقول قولته المشهورة ، وهى أن الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية :

ولسوف ندرس موضوع الرأسمالية والاستعمار على النحو التالى فى مبحثين تاليين :

المبحث الأول : الاستعمار الاقتصادى .

المبحث الثانى : مستقبل الرأسمالية ومصيرها .

المبحث الأول

الاستعمار الاقتصادى

تمهيد :

سجلنا ، فيما تقدم ، كيف مهدت الاكتشافات البحرية الخارجية . التى قامت بها الدول الأوروبية القومية الحديثة ، فى نهاية القرن الخامس عشر ، الطريق لنشأة علاقات جديدة ومختلفة بين بلدان أوربا وبقية قارات العالم فى آسيا وافريقيا والامريكتين . كما أكدنا ، فيما تقدم من فصول ، الدور الحاسم لهذه العلاقات الجديدة فى قيام النظام الرأسمالى ونجاح الثورة الصناعية ، وخاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . فقد ساعد اتساع الأسواق فى الداخل والخارج ، باكتساب الأسواق الجديدة فى العالم الخارجى ، على زيادة حركة التجارة ، مما أدى إلى انتقال أوربا من مرحلة الاقتصاد العينى ، وينهض ، كما هو معلوم ، على المبادلة والاكتفاء الذاتى والاستهلاك المباشر ، إلى مرحلة الاقتصاد النقدى وينهض كذلك على النقود واتساع نطاق المبادلات . كما كانت أرباح التجارة أحد المصادر الرئيسية ، إن لم تكن أهم هذه المصادر جميعها لتجميع رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء وتمويل الصناعات الجديدة .

ثم كان أن اتجهت الاقتصاديات الرأسمالية إلى التوسع الخارجى ، وقد كان هذا الاتجاه أكثر وضوحا ، وبصفة خاصة ، منذ منتصف القرن التاسع عشر . وكان يهدف إلى الاستحواذ على الأسواق الجديدة الواسعة اللازمة لتصريف المنتجات الصناعية من ناحية ، والسيطرة على المصادر الخارجية اللازمة لإمداد التوسع الصناعى بما يلزمه من المواد الخـــام فضلا عن المواد الغذائية من ناحية أخرى .

وانتهى الأمر بهذا التوسع الاقتصادى . والذى كان يرمى إلى تحقيق أغراض اقتصادية ، إلى أن اكتسب طابعا سياسيا وعسكريا ، لضمان المزايا القومية التى يحققها التوسع الاقتصادى ، وبذلك شهد العالم توسعا سياسيا عسكريا ، تمثل فى سيطرة الدول الرأسمالية الأوربية الصناعية على الدول المتخلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وبناء الامبراطوريات الاستعمارية الكبرى ، على غرار الامبراطورية البريطانية والفرنسية والألمانية .

وتعرف سياسة الدول الصناعية تجاه الدول المتخلفة ، فى هذه الفترة، بسياسة الامبريالية الاقتصادية، ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذه السياسة فى « تأكيد السيطرة السياسية للدول الصناعية المتقدمة على الدول المتخلفة وذلك تبعا لما تقتضيه المصالح الاقتصادية للدول المسيطرة » .

والواقع أن النظام الرأسمالى قد كشف ، وخاصة منذ الثلث الأخير من القرن الماضى ، عن اتجاهات أصيلة إلى التوسع والامبريالية . ففى الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ شهد العالم موجة من الغزو الاقليمى والتوسع الجغـــرافى الخارجى والاستيلاء على المناطق ، لم يشهد مثلها من قبل ، حيث قد اتسمت هذه الموجة الاستعمارية الجديدة بسرعتها وشمولها معا . إذ قد تمت كلها فيما يقل عن نصف قرن . كما قد اشتركت فيها كل دول العالم الصناعية تقريبا، وتضمنت غزو مناطق شاسعة تفوق فى مساحتها مساحة الدول الغازية عدة مرات ، وتضم فوقها حوالى نصف سكان العالم وقتئذ .

وقد ساهم عدد من العوامل فى اندفاع الدول الصناعية نحو التوسع الخارجى فى نهاية القرن الماضى ، وتتلخص أهم هذه العوامل فيما يلى :

١ ـ الرغبة فى فتح أسواق جديدة وواسعة أمام المنتجات الصناعية المتزايدة.

٢ - الرغبة فى ضمان مصادر الخامات الأولية والمواد الغذائية اللازمة لتقدم الصناعة فى أوربا .

٣ - الرغبة فى استثمار رؤوس الأموال الأوربية الزائدة فى منـــاطق العالم الخارجى .

٤ - الرغبة فى علاج مشكلة الاكتظاظ السكانى فى أوربا عن طريق تصدير الزيادة السكانية إلى الخارج وتشجيع الهجرة .

٥ - حالة الكساد الاقتصادى ، التى تعرضت لها الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية فى الفترة من ١٨٧٣ إلى ١٨٩٦ حيث ازدادت البطالة ، وهبطت الارباح ، وتزايدت الخسائر ، واتجهت الأسعار نحو الانخفاض .

٦ - رغبة إنجلترا تعويض ما فقدته من مستعمرات فى أمريكا .

٧ - زيادة حدة الشعور القومى فى أوربا ، إثر الحرب الفرنسية الروسية (١٨٧٠) فقد أدت هذه الحرب إلى ازدياد حدة تنافس دول أوربا فى مجال الغزو الخارجى .

٨ - الاكتشافات الجديدة التى قام بها كل من «ستانلى» Stanley و «ليفنجستون» Livingstone فى أفريقيا ، حيث قد تبع هذه الاكتشافات موجة واسعة من الدعاية والتوسع والاستعمار .

ويميل كثير من كتاب التاريخ الاقتصادى إلى إطلاق اصطلاح « الامبريالية الجديدة » New Imperialism على ذلك التوسع الاستعمارى الذى قامت به دول أوربا الصناعية ابتداء من عام ١٨٧٠ - وذلك تمييزا له عن التوسع الاستعمارى الأوربى الذى لازم نشاط الكشوف الجغرافية ونشأة النظام الرأسمالى والذى استمر حتى

عام ١٧٦٣ - ويسمى هذا التوسع الأخير بالامبريالية القديمة Old Imperialism ، حيث قد اتسمت الامبريالية الجديدة ، كما قدمنا ، بالسرعة والشمول معا .

وعلى ذلك فإن هذا الفريق من الكتاب يرى ثمة فترة انتقال تاريخية بين كل من الامبريالية القديمة والامبريالية الجديدة ، وتقع هذه الفترة بين عام ١٧٦٣ و ١٨٧٠ وخلالها تم تحطيم الامبراطورية الأسبانية ، وجلت فرنسا عن أمريكا والهند ، كما فقدت بريطانيا بعض مستعمراتها فى أمريكا وانتهى الصراع السياسى الدائر فى الهند لصالحها (١٧٨٣) وحصلت على مستعمرة الكاب وسيلان (١٨١٥)، وضمت نيوزيلندا إلى الامبراطورية (١٨٤٠) وهونج كونج (١٨٤٢) وناتال (١٨٤٣) ، كما زادت ممتلكاتها فى استراليا. أما بالنسبة لفرنسا ثانى الدول الصناعية بعد انجلترا وقتئذ ، فقد استولت على الجزائر (١٨٣٠) وغزت المناطق المجاورة لها (١٨٤٧) ، كما استولت على الهند الصينية فى الفترة (١٨٥٨ - ١٨٦٧) .

ويستدل من هذه الحقائق التاريخية على نتيجة لها دلالتها البالغة الأهمية، وهى أن أعظم الدول الصناعية تقدما وقوة ، كانت أعظمها نصيبا من حيث الممتلكات الخارجية . ويصدق هذا بالنسبة لكل من انجلترا وفرنسا ، أولى وثانية دول العالم الصناعية حينئذ .

وقد تميزت الامبريالية الجديدة ، فى النصف الثانى من القرن الماضى ، عن الامبريالية القديمة فى القرون (١٦ - ١٨) فى عدد من المظاهر التى نجملها فيما يلى :

١ - كان التوسع فى ظل الامبريالية الجديدة فى القرن التاسع عشر ، أكثر سرعة ومدى وعمقا وفاعلية عن مثيله فى القرون الثلاثة السابقة عليه (١٦-١٨)، وذلك بفضل تقدم وسائل النقل والمواصلات .

٢ - صاحب التوسع فى ظل الامبريالية الجديدة فى القرن التاسع عشر، نشاط حركات تصدير رؤوس الأموال والسلع الصناعية ، فضلا عن إقامة الهياكل الإنتاجية الأساسية فى المناطق المستعمرة ، مثل السكك الحديدية ومشروعات الرى والنقل والمواصلات .

٣ - ضعف هجرة الاوربيين إلى المناطق التى ضمت إلى أوطانهم حديثا فى القرن التاسع عشر ، فى ظل الامبريالية الجديدة ، وذلك على العكس مما حدث فى ظل الإمبريالية القديمة ، حيث تضخمت أعداد الاوربيين المهاجرين إلى المناطق المعتدلة التى استعمرتها أوربا .

٤ - تركز التوسع الجديد فى أفريقيا والشرقين الاوسط والأدنى والصين والبحار الجنوبية ، بينما قد تركز التوسع القديم فى الأمريكتين والهند بصفة أساسية .

عرض موجز للتوسع الاستعمارى الاوربى فى القرن التاسع عشر :

ففى بريطانيا ، تزعم « ديزرائيلى » Disraeli حركة التوسع الامبريالى ، حيث قد أتى إلى الحكم فى عام ١٨٧٤ على رأس برنامج توسعى إمبريالى . وفى العام التالى قام بشراء جزء كبير من أرصدة قناة السويس دون أن يحصل على موافقة البرلمان . وفى هذا ما يبين الارتباط الوثيق بين الامبريالية الأوربية الجديدة عموما، وبين مايعرف بالمالية العليا « La haute finance » حيث أثبت الغزو المالى حينئذ أنه أضمن الطرق إلى التوسع الامبريالى. فقد كان كبار الماليين الاوربيين والحكومات الأوربية كذلك، يقدمون القروض للدول التابعة. وغالبا ما كانت تعجز هذه الدول عن سداد القروض الأجنبية وفوائدها المرتفعة ، وهو أمر كان يترتب عليه أن تقوم حكومة الدائن باحتلال أقليم الدولة المدنية ، عن

طريق إرسال جيش أو أسطول بحجة ضمان تسديد الدين. وتتخذ من ذلك ذريعة لاحتلال البلاد بصفة دائمة . وقد تم احتلال انجلترا لمصر بهذه الطريقة . وهكذا كانت المالية العليا أحد الأقنعة التى توارى خلفها الاستعمار الأوربى فى أواخر القرن الماضى .

وفى فرنسا تزعم (جول فيرى) Jules Ferry حركة التوسع الإمبريالى ، وفى عهده تم الاستيلاء على تونس ، كما قامت الحملة الهجومية ضد الصين . وقد شارك فى هذا الزحف كل دول أوربا (١) الصناعية : فاستولت بلجيكا على الكونغو وفرضت ألمانيا حمايتها على أفريقيا الجنوبية الغربية . واستخدمت الإرساليات الدينية لتحقيق أغراض التوسع الاقتصادى الإمبريالى ، حيث كان أعضاء هذه الإرساليات يتعرضون ، فى بعض الأحيان لاعتداء المواطنين . وهو ما كانت تتخذه الدول الاستعمارية ذريعة للتدخل والاحتلال، فاحتلت ألمانيا جزءاً غنياً من أراضى الصين الواقعة حول ميناء (كياو - شو) Kiao - chow إثر اغتيال بعض أعضاء الإرسالية الألمانية هناك، كما كشفت إيطاليا عن مطامعها فى أفريقيا كذلك.

وعموماً، فقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت الدول الصناعية قد بسطت نفوذها ليشمل مناطق شاسعة من العالم الخارجى ، ليسيطر على ملايين هائلة من البشر فى هذه المناطق ، وهو ما يتضح من الجدول فى الصفحة التالية .

ويتضح من هذا الجدول جلياً ، الطبيعة الاقتصادية لحركة التوسع الإمبريالى :

---

(١) لم يقتصر هذا السباق الإمبريالى فى الواقع على دول أوربا الصناعية فحسب ، بل شاركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كذلك ، حيث قد بسطت هذه نفوذها، نتيجة للحرب الأسبانية الأمريكية على بورتوريكو وكوبا وجزر الفلبين ، وتمت لها السيطرة على البحر الكاريبى ، واشتركت فى السباق الإمبريالى مع دول أوربا الصناعية لكسب مناطق نفوذ جديدة وتوسيع مصالحها الاقتصادية فى الصين ودول أمريكا اللاتينية .

الدولة	عدد المستعمرات	المساحة بالأميال المربعة		السكان بالملايين	
		الدولة الأم	المستعمرات	الدولة الأم	المستعمرات
بريطانيا	٥٥	١٢٠ر٩٥٣	١٢ر٠٤٤ر٠٠٠	٤٦ر٠	٣٩١ر٦
فرنسا	٢٩	٢٠٧ر٠٧٦	٤ر١١٠ر٤٠٩	٣٩ر٦	٦٢ر٤
ألمانيا	١٠	٢٠٨ر٨٣٠	١ر٢٣١ر٠٠٠	٦٤ر٩	١٣ر١
بلجيكا	١	١١ر٣٧٣	٩١٠ر٠٠٠	٧ر٦	١٥ر٠
البرتغال	٨	٣٥ر٥٠٠	٨٠٤ر٤٤٠	٦ر٠	١٠ر٠
هولندا	٨	١٢ر٧٦١	٧٦٢ر٨٦٣	٦ر١	٣٧ر٤
إيطاليا	٤	١١٠ر٦٢٣	٥٩١ر٢٥٠	٣٥ر٢	١ر٤
روسيا	٨		١ر١٥٠ر٠٠٠	١٥١ر٩	١٣ر٨

د. رياض الشيخ المرجع السابق ص ١٢٥ .

فالدول المسيطرة كلها دول نالت حظاً من التقدم الصناعى والاقتصادى ، والدول التابعة كلها من مجموعة البلدان المتخلفة إقتصادياً .

كذلك بقدر تقدم الدولة المسيطرة يكون نصيبها من المستعمرات. فقد كانت بريطانيا ، وهى أولى دول العالم الصناعية وقتئذ ، تفرض نفوذها على أكبر امبراطورية ، حيث كانت الإمبراطورية البريطانية تضم وحدها حوالى نصف عدد الدول التى كانت أوربا تستعمرها ، وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه الامبراطورية أكثر من نصف المساحة الكلية للمناطق المستعمرة. وتتضح الصورة بشكل أكبر بمقارنة مساحة المستعمرات البريطانية نفسها وسكانها ، إذ بلغت مساحة المناطق التابعة للامبراطورية البريطانية حوالى عشرة أضعاف مساحة بريطانيا نفسها كما بلغ عدد سكانها حوالى تسع أضعاف سكان الجزر البريطانية فى ذلك الوقت .

الآثار الاقتصادية للمستعمرات

كانت للمستعمرات آثارها ، الملموسة من الناحيـــة الإقتصادية ، على نمو الاقتصاديات الأوربيـة الرأسمالية ، حيث قد قدمت مجالات واسعة لإستثمار رؤوس الأموال الأوربية الفائضة فى الخارج بطريقة مجزية . ولهذا شهدت هذه الفترة تحولا واضحاً فى موقف السياسة العامة للدول الأوربية عموماً فى مسألة المستعمرات فى نظر بعض رجال السياسة والاقتصاد الأوربيين كمصدر للمتاعب، ومن ثم كان الرأى وجوب التخلص منها بأسرع وقت وبكل الوسائل ، لذلك تغيرت النظرة إليها ، فارتفعت قيمتها ، لا باعتبارها سوقاً لتصريف منتجات الصناعية الأوربية فحسب ، ولكن كذلك بصفتها مصدراً للحصول على المواد الخام والسلع الغذائية اللازمة لإستمرار التقدم الاقتصادى والصناعى فى أوربا وكمجال بكر مجز لتوظيف رأس المال الأوربى .

وبالفعل تغيرت نظرة الرأسماليين البريطانيين إلى المستعمرات ، فالجيل القديم

كان يرى فى فوائد التجارة بين بريطانيا وأمريكا وتحريرها أساساً للاعتقاد فى فوائد حرية التجارة للأطراف المتبادلة ، ودون حاجة إلى إرتباطات إمبريالية .
أما الرأسماليون الجدد ، فقد نظروا للموضوع من زاوية أخرى ، حيث قد تركز اهتمامهم على المواد الخام التى يمكن الحصول عليها من المستعمرات فى المناطق المدارية والمعتدلة . كما ركزوا إهتمامهم على المواد الخام التى يمكن الحصول عليها من المستعمرات فى المناطق المدارية والمعتدلة . كما ركزوا إهتمامهم كذلك عن طريق إستثمار رؤوس الأموال البريطانية فى المناطق (غير المتمدينة فى رأيهم) Uncivilized وهو الاصطلاح الجارى حينذاك .

المبحث الثانى

مستقبل الرأسمالية ومصيرها

فى ختام هذه الدراسة عن النظام الرأسمالى ، نستعرض هنا بعض الآراء النظرية والفلسفات المذهبية حول مستقبل هذا النظام ومآله .
والواقع أننا ، ونحن بصدد بحث مستقبل الرأسمالية ومصيرها ، لانجد أمامنا مناصا من أن ننبه الأذهان إلى حقيقتين أساسيتين ليستا موضع إختلاف الآن وهما :

أولا : أنه مهما كثر الجدل الفلسفى أو النقاش المذهبى حول تقييم الرأسمالية ، ومدى نجاحها كنظام إقتصادى وإجتماعى معاً ، فإن هناك إتفاقاً بين كافة الكتاب والمفكرين . رأسماليين وشيوعيين . على أن الرأسمالية تمثل مرحلة تاريخية أكثر سمواً من المرحلة السابقة عليها .

يلخص (لينين) الرأى السابق فى مقاله عن (الضريبة العينية) المنشور فى

٢١ أبريل عام ١٩٢١ بقوله (الرأسمالية شر بمقارنتها بالاشتراكية (الشيوعية) ، والرأسمالية خير بمقارنتها بالعصور الوسطى ، وبالإنتاج الصغير ، وبالبيروقراطية التى تؤدى إلى تشتت صغار المنتجين . ثم يستطرد قائلا ولما لم نكن بعد فى حالة تسمح بالانتقال المباشر من الإنتاج الصغير إلى الاشتراكية ، فإن الرأسمالية تصبح إلى حد ما مرحلة غير ممكنة التفادى ، كحلقة وصل بين نظام الانتاج الصغير ونظام سيادة البروليتاريا) .

ثانياً : أننا لا نعتقد أن أحداً من الكتاب قد ظن أن الرأسمالية قد قامت لتظل إلى الأبد ، فإذا كان من الممكن أن يختلف الكتاب فيما بينهم ، وهو الحادث فعلا ، حول الكيفية التى ستنتهى بها الرأسمالية ، فإنه من غير المتصور أن يختلفوا فيما بينهم حول حتمية النهاية بالنسبة للنظام الرأسمالى . فالرأسمالية ، ومهما كانت كفاءتها وإنجازاتها فى بعض بلدان أوربا وأمريكا ، لا تعدو أن تكون مرحلة مؤقتة وواحدة من مراحل التاريخ ، ومن ثم فلابد أن تخلى مكانها لمرحلة جديدة ولنظام جديد حتمى . وهذه هى حتمية التطور التاريخى ، فالتاريخ لم يقف ولن يقف عند نظام إقتصادى بعينه ، وإنما سيستمر التطور ، طالما بقى الإنسان ، وطالما ظلت المشكلة الاقتصادية والصراع من أجلها ، أى طالما بقى التاريخ نفسه ، فالتطور لصيق بالتاريخ ، والتاريخ لم ولن يعرف الجمود .

بعد هذا التقديم ، ننتقل إلى استعراض بعض الآراء والنظريات حول مصير الرأسمالية . ونخص بالذات ثلاثة من التحاليل النظرية هى على الترتيب :

١ — تحليل ماركس .

٢ — تحليل شومبيتر .

٣ — تحليل جان جرمان .

تحليل « ماركس »

ترد الماركسية جميع الانتقادات التي تؤخذ على الرأسمالية ، إلى طبيعة النظام الرأسمالي نفسه . وعلى وجه التحديد إلى التناقض الأساسي الذي يقوم عليه هذا النظام . وهو هذا التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للانتاج والطابع الفردي للتملك. فالرأسمالية وهي تعمل على التوسع في الانتاج الكبير ، وعلى حشد العمال في المصانع ، تضفي على الإنتاج الطابع الاجتماعي ولكنها من الناحية المقابلة تتضمن وكنتيجة لقيامها على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، استئثار القلة الرأسمالية بجزء كبير من الناتج القومي وهو ما يعرف بفائض القيمة. ويعتبر هذا التناقض الذي يعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي والذي يكون بين الطابع الاجتماعي للانتاج والطابع الفردي للتملك ، هو المصدر الحقيقي في نظر الماركسية لمختلف المتناقضات والعيوب التي تعاني منها الرأسمالية .

فالنظام الرأسمالي يؤدي بطبيعته إلى استغلال الرأسماليين للعمال . ويتمثل هذا الاستغلال في عدم حصول العمال على الأجور المساوية للقيمة الكلية لإنتاجهم . وذلك نتيجة استحواذ الرأسماليين على فائض القيمة ، أي على العمل غير المدفوع ذلك أن الرأسماليين لا يدفعون من الأجور إلا ما يكفي بالكاد لبقاء واستمرار طبقة العمال دون أن يدفعوا القيمة الحقيقية لقوة العمل .

والنظام الرأسمالي يؤدي بطبعه إلى سوء توزيع الدخول والثروات . ذلك أن تقدم الفن الإنتاجي بالإضافة إلى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج قد أديا إلى تراكم رؤوس الأموال في أيدي الطبقة الرأسمالية وهو ما أدى بدوره إلى تقوية مركز الطبقة المالكة بالنسبة للطبقة العاملة في مجال تحديد الأجور وهو ما يعني في أغلب الحالات انخفاض الأجور لحساب الارباح . ويترتب على سوء توزيع

الدخول والثروات إنقسام المجتمع إلى طبقات تبعاً لحجم الثروة التى تحوزها كل طبقة وهو ما يستلزم بالتالى حتمية مبدأ الصراع بين الطبقات فى الفكر الماركسى .

ويتمثل الصراع الطبقى الأساسى فى المجتمع الرأسمالى فى الصراع بين الرأسماليين الذين يملكون أدوات الإنتاج والطبقة العاملة التى لا تملك إلا قوة العمل . ويدور هذا الصراع بين هاتين الطبقتين حول ملكية أدوات الإنتاج وحول توزيع الناتج القومى . وقد صاغ « ماركس » من الصراع الطبقى قانون عاما يحكم تاريخ جميع المجتمعات البشرية ويحدد تطورها . فقد رأى أن تاريخ أى مجتمع سياسى ليس إلا تاريخ الصراع بين الطبقات .

ويؤدى النظام الرأسمالى كذلك ونتيجة لاستغلال الرأسماليين للعمال وهو هذا الاستغلال الذى يتمثل فى ارتفاع الأرباح وانخفاض الأجور إلى حدوث تناقض بين القدرة على الإستهلاك والميل (الرغبة) للاستهلاك وهو ما يستتبع بالتالى التناقض بين الإنتاج والإستهلاك وما يترجم بأزمة أفراط الإنتاج بما يترتب عليها من تفشى البطالة ومن انخفاض الدخل القومى ، ومن انهيار الاستثمار والاستهلاك والادخار .

وترى الماركسية أن تقدم الرأسمالية يخلق فى الوقت نفسه الظروف المادية اللازمة للقضاء عليها ، إذ أن تقدم الصناعة يؤدى فى الفكر الماركسى إلى زيادة عدد العمال وإلى تجمعهم وتركزهم والى إرتفاع وعيهم ، والى إنخفاض أجورهم ، ثم الى تقوية وحدتهم وخاصة مع انتشار المواصلات كما يؤدى من ناحية أخرى الى تركيز رؤوس الأموال ، والى تحويل الطبقات المتوسطة من صغار رجال الصناعة والتجارة والزراعة الى عمال والى انتشار الأزمات الاقتصادية . وما

يترتب عليها من تكوين « جيش العاطلين الاحتياطى » . ومعنى ذلك أن تقدم الصناعة يؤدى بذلك الى تعميق الصراع الطبقى الذى يكشف عن فشل النظام الرأسمالى وعجزه عن إقامة عدالة اجتماعية واقتصادية .

وكانت الماركسية ترى أن النتيجة الحتمية لهذا الصراع الطبقى القائم فى أوربا فى ذلك الوقت ، هى قيام الطبقة العاملة بالقضاء على الطبقة الرأسمالية ، وإزالة النظام الرأسمالى القائم نفسه . وإقامة دكتاتورية البروليتاريا الاشتراكية .

٢ ـ تحليل « شومبيتر »

يضع بروفيسور شومبيتر عنوانا للقسم الثانى من كتابه عن « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » Socialism, Capitalism aud Democracy — (هل فى قدرة الرأسمالية البقاء ؟) — ويرد على نفسه فى السطر الأول من تقديمه لهذا القسم — « لا ـ أنا لا أعتقد بإمكان بقائها . هذا رأيى » . ولكن ما هو السبب ؟ يرد شومبيتر فى نفس الموضع من البحث « تتمثل الفكرة الأساسية التى سأحاول أقامة الدليل عليها فى أن المنجزات الفعلية والتصورية للنظام الرأسمالى هى من الضخامة بحيث تنفى فكرة إنهيار هذا النظام تحت وطأة الفشل الاقتصادى ، وأن نجاحه هذا هو الذى يحطم المنظمات الاجتماعية التى تتولى حماية الأوضاع التى يعجز عن العيش بدونها ، وهو الذى يحفز إلى الاشتراكية كحل بديل له ، يرث عنه وجوده ويتولى خلقها بصورة حتمية . ويتبين من هذا أن النتيجة النهائية التى أصل اليها لا تختلف ، وإن اختلفت وسائل الوصول اليها ، عن تلك التى توصل اليها الكتاب الاشتراكيون كلهم ، وفى طليعتهم الماركسيون ولكن قبول هذه النتيجة لا يعنى حتمية إعتناق المذهب الاشتراكى . وقد يكره المرء الاشتراكية ، أو قد يكون ناقداً لها ، ولكنه يتوقع بحيئها . وهناك

كثيرون من المحافظين توقعوا مجىء الاشتراكية وما زالوا يتوقعونه .

ولايطلب من المرء أن يقبل هذه النتيجة ليصبح اشتراكيا ، فقد يحب إنسان الاشتراكية ، ويؤمن إيمانا عميقا بتفوقها الاقتصادى والثقافى والاخلاقى ، ولكنه لايؤمن فى الوقت نفسه ، بأن المجتمع الرأسمالى يتجه حتما إلى دماره الذاتى . وهناك اشتراكيون يؤمنون بالفعل بأن النظام الرأسمالى يستجمع قواه ، ويعزز مواقعه الدفاعية مع مرور الزمن ، ولذا فان الأمل فى انهياره مجرد وهم وخيال » (١) .

خلاصة استنتاجات «شومبيتر» إذن هى أن انقضاء الرأسمالية حتمية تاريخية لاتصدر عن فشل الرأسمالية ، كما يرى ماركس ، بل تفتج عن نجاحها . ذلك أن نجاح الرأسمالية يجعل استمرارها أمراً مستحيلا ، لأنه يقوض المنظمات الاجتماعية التى تحمى النظام نفسه ، ويخلق بالضرورة الظروف التى يستحيل على هذا النظام الاستمرار فيها ، والتى تقيم نظاما آخر وريثا للنظام الرأسمالى .

ولكن ماذا تعنى حتمية إنقضاء الرأسمالية عند (شومبيتر) ؟ هل تعنى كما هى عند (ماركس) حتمية الاشتراكية (الشيوعية) ؟ .

يقرر (شومبيتر) الحقائق التالية ، فى نهاية القسم الثانى من الجزء الأول من كتابه السالف الذكر :

---

(١) يجد القارىء هذا العرض كاملا فى استهلال القسم الثانى عن هل فى مقدرة الرأسمالية البقاء من كتاب البروفيسور (شمبيتر) عن الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية ص ١٠٨ من العدد ١٨٠ من سلسلة اخترنا لك . الجزء الأول من الكتاب . تعريب وتعليق خيرى حماد .

أولا : أننا لا نعرف بعد شيء عن نمط الاشتراكية الذى يمكن أن يبزغ فجره فى المستقبل. فلقد عنت الاشتراكية بالنسبة لماركس ومعظم أتباعه ، شيئا واحدا محددا، ولعل هذا هو أهم عيب فى عقيدتهم . وهنا لا بد وأن يظهر تنوع غير محدد من الاحتمالات الاقتصادية والثقافية .

ثانيا : ونحن لا نعرف شيئا أيضاً حتى الآن ، عن الطريق المحددة التى ينتظر أن تفد الاشتراكية بها علينا ، سوى أن عددا كبيرا من الاحتمالات قد يطلع علينا، وهى تتراوح بين البيروقراطية التدريجية وبين أكثر الثورات دموية (١).

٣ ـ تحليل جاك جرمان :

يسلم بروفيسور (جاك جرمان Jaque Germain) فى كتابه (الرأسمالية فى الميزان) le Capitalisme en Question بقدرة النظام الرأسمالى على البقاء ولو بالنسبة للمستقبل القريب ، إذا ما أدخلنا على التنظيمات المعاصرة بعض التعديلات وأضفينا عليها بعض المرونة بحيث تناسب الظروف المتغيرة زمانيا ومكانيا . وهو يقرر أن الديموقراطية السياسية لا تكتمل إلا إذا تحققت الديموقراطية الاقتصادية ، وديموقراطية العمل . وقد تمكنت الرأسمالية بفضل التدخل الحكومى ، من الحد من آثار الأزمات الدورية ، ولكن الغرب لم يجد بعد النظام الاقتصادى الذى يضمن له تحقيق التنمية الطويلة الأجل . لقد بلغت الرأسمالية مرحلة فقدت فيها عناصر حيويتها ، كما أنها لم تكتسب عناصر القوة التى يتميز بها الاقتصاد الموجه الذى يعتمد على مبادىء التخطيط .

وأخيراً فان الرأسمالية لم تعد بمفردها . فالنزاع الكامن أو الظاهر بين الدول

---

(١) المرجع سالف الذكر ص ٢٥٨ .

الغنية والدول الفقيرة يعتبر من مميزات التاريخ المعاصر . وهناك الاتحاد السوفيتي وتجربته في ميادين التنمية ، تلك التجربة التي تجد لهـــا أصداء في البلدان التي ينتشر بين أهلها الفقر والتخلف .

ولذا يجب على العالم الحر لكي يتمكن من مجابهة التحدى السوفيتي أن يتبع نظاما إقتصاديا سليما يهدف إلى منع الظلم الاجتماعي الذي يسود بين الأفراد وبين الدول . فتعمد السلطات المسئولة إلى زيادة الاستثمارات العامة وإعادة توزيع الدخول بطريقة تحقق التوازن بين أفراد المجتمع، وتقاوم طمع التكتلات الخاصة التي تهدف إلى إثراء طبقة معينة على حساب مجموع أفراد الشعب .

وهكذا يمكن لمجتمعاتنا المعاصرة أن تقف في وجه الشيوعية ، وأن تنقذ شعوبها من الظلم الاجتماعي وتحقق الرفاهية للجميع ، وتقضى في الوقت نفسه على الأنانية المتفشية في نفسية الإنسان . وبهذا تحل المحبة محل الكراهية ، والأخوة محل الحقد ، والتعاون محل الاحتكار .

على أن جاك جرمان يتراجع بعد هذا الدفاع عن جدوى الصورة المعاصرة المرنة والمعدلة للرأسمالية والتي نادى بها ، حيث يقرر وجود نظام ثالث وسط بين الرأسمالية والشيوعية . فهو يقرر في خاتمة كتابة المذكور أنه (يوجد بين الرأسمالية (التي لم يعد يرجى منها الشيء الكثير) والشيوعية المتسلطة التي يخشى منها الكثير تنظيم إقتصادى ثالث يلائم بين الحرية الفردية وكفاية التنظيم الاقتصادى هذا التنظيم تعرفه الشعوب وستسعى إلى تحقيقه من أجل رفاهيتها ومصلحتها ومن أجل الخير الذي يجب أن يعم ويسود البشرية (١) .

---

(١) يجد القارىء نص الفقرات التي اقتبسناها عن الأستاذ (جرمان) في ص ٩٠ من العدد ١٢٦ من سلسلة اخترنا لك — الرأسمالية في الميزان . ترجمة فوزى عبد الحميد . مراجعة د. جلال صادق .

الفصل التاسع

الاشتراكية

١ - بزوغ شمس الاشتراكية :

بعد ماركس ظهرت مدارس فكرية فى أوربا ترجع أصولها إلى أفكاره ، نجح كثير منها فى الوصول إلى الحكم بالطرق السليمة الا مدرسة واحدة هى البلشفية التى قامت فى روسيا للقضاء على حكم القياصرة . وقد أعلنت هذه المدرسة بعد وصولها إلى الحكم على لسان زعيمها لينين عام ١٩١٧ أنها الإمتداد الطبيعى لنظرية ماركس .

ومنذ هذا التاريخ ظهر اتجاهان .

الأول هى الإشتراكية الشيوعية أو السوفيتية التى تمثل حركة دولة ترى إلى إقامة ديكتاتورية الطبقة العاملة تحت زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى ، للوصول بكافة المجتمعات إلى مرحلة الشيوعية التى تنبأ بها ماركس .

الثانية : هى التى تمثل جميع الاتجاهات الاشتراكية والتعاونية فى العالم . وهذه الاتجاهات تستفيد من كافة الكتابات الاشتراكية ، ولكنها لا تلتزم بأى منها ، بل تأخذ منها ما يتلاءم وظروفها الخاصة ، كما تضيف اليها ما يحقق لها أغراضها التطورية .

٢ - الجانب الاقتصادى للمدرسة الأولى :

يعتبر الجانب الاقتصادى من أهم جوانب النظرية الماركسية التى جاء بها كتاب رأس المال . ويعتقد ماركس أن تاريخ رأس المال الحديث بدأ فى القرن السادس

عشر بسبب التوسع فى التجارة الدولية .

ورأس المال بمعناه الحديث كما أشرنا من قبل يعنى اتخاذ النقود كوسيلة للاقراض بسعر فائدة معين ، وهو فى هذا يختلف عن رأس المال بمعناه القديم الذى نشأ ليواجه ملكية الأرض . ويرى ماركس أن رأس المال فى معناه الحديث هو استبدال النقود بالنقود ، لأن المقترض يستعيد المبلغ الذى يقترضه فى شكل نقود أخرى مضافا إليها الفائدة المعلومة ، وهى المبلغ الذى يتفق عليه مقابل التنازل عن المنفعة الآجلة للنقود . وبتراكم هذه الفائدة يتكون رأس مال جديد يستخدم فى العملية الإنتاجية لانتاج سلع على نطاق واسع لتوزيعه فى السوق فى مقابل ثمن معين . ومعنى هذا أن النقود تشترى السلع ، ثم تشترى السلع النقود وتكون النتيجة فى النهاية استبدال النقود بالنقود . ويحدد سعر السلعة فى السوق بما يطلق عليه قيمة التبادل ، وهى فى رأى ماركس تختلف عن قيمة المنفعة .

ويرى ماركس أن هذه القيمة تختلف عن قيمة المنفعة . فالمنفعة هى الأساس فى تحديد القيمة وهى مقدار العمل الاجتماعى الذى بذل فى إنتاج السلع ، بينما قيمة التعادل وهى التى يجرى بمقتضاها تثمين السلع وبيعها فى السوق فهى تزيد عن قيمة المنفعة بالمقدار الذى يعود على صاحب العمل بدون وجه حق وهى التى يطلق عليها بفائض القيمة .

وقد بنى ماركس تخريجات سياسية كبير على كون القيمة مصدرها العمل منها أن الرأسماليين وملاك الموارد الانتاجية يحصلون على قيم الأشياء التى ينتجها العامل ، ولا يعطونه الا جزءاً ضئيلا من قيمتها لايكاد يكفيه القوت الضرورى. ومن ثم نادى بضرورة إعادة فائض القيمة إلى أصحابه الحقيقيين وهم الطبقة العاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية .

ولما بدت صعوبة تطبيق الآراء الماركسية من الناحية الواقعية اتجه التفكير إلى تبنى مفهوم جديد باسم الاشتراكية .

٢ – تعريف بكلمة الاشتراكية

ولدت كلمة الاشتراكية فى وقت واحد تقريباً فى كل من انجلترا وفرنسا بين عامى ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ . أى أن عمر هذه الكلمة لا يتجاوز فى وقتنا الحاضر أكثر من ١٤٠ عاما . فالاشتراكية إذن كلمة حديثة اتسمت بوقائع جديدة . وقد جاءت بها مدرستان مستقلتان عن بعض تمام الاستقلال .

ا – ففى فرنسا كان بيير لورو ، وهو من اتباع سان سيمون أو من أعطى لهذه اللفظة معنى دقيقا ، وأول من اتخذها إسماً لمذهب . وكان يعنى بها النظرية التى تلحق الفرد كلية بالمجتمع ، والمغالاة فى الاتجاه المضاد لاتجاه المذهب الفردى وفى ذلك يقول جو سبير « نحن لا نريد التضحية بالفردية فى سبيل الاشتراكية ، ولا بالاشتراكية فى سبيل الفردية » .

ب – وفى انجلترا أصبح هذا التعبير متداولا فى مدرسة روبرت أوين ، خلال مناقشات رابطة جميع الطبقات فى جميع الشعوب .

ويقول ايلى هاليفى فى كتاباته، أن هذه الكلمة تشير إلى إتجاه روبرت أوين الذى كان يرى أنه من الممكن التوصل إلى بناء عالم اقتصادى وأخلاق جديد بدون مساعدة الدولة ، وربما بالتمرد عليها بصورة حرة فى شكل جمعيات تعاونية (١).

---

(١) ايلى هاليفى : تاريخ الاشتراكية الأوربية : ترجمة الدكتور جمال الأتاسى مراجعة الدكتور بديع الكسم. سلسلة الفكر العالمى رقم ١ وزارة الثقافة والارشاد القومى السورى – الناشر مكتبة أطلس – دمشق ص ١١ – ٢١ .

جـ - كما استعمل هذه الكلمة أيضا لويس ريبو فى دراسات باسم «اشتراكيون حديثون» وكان يتكلم فيها عن سان سيمون، وفوريبه، وروبرت أوين. وقد قارن فى هذه المقالات بين عقم عقيدة اليعاقبة، وخصب المذاهب الأخرى التى تثير مشكلات جديدة. هذه المشكلات ليست مشكلات سياسية، إنما هى مشكلات إقتصادية وأخلاقية».

وقد جمعت هذه المقالات فى عام ١٨٤١ فى كتابه باسم «دراسات عن المصلحين أو الاشتراكيين المحدثين».

ولقد جاء فى نشرة الجمعية الفرنسية للفلسفة الصادرة فى يناير وفبراير عام ١٩٦٧ أن كلمة الاشتراكية أصبحت لفظة كلاسيكية منذ عام ١٨٤١. وبهذا الشكل تأكد الاعتراف بهذه الكلمة وارجاعها إلى عام ١٨٤١، وهى الفترة التى نشر فيها روبرت أوين نشرة بعنوان «ماهى الاشتراكية».

٤ - معنى الاشتراكية :

الاشتراكية بمعناها الحديث مذهب اقتصادى واجتماعى من شأنه أن يؤكد أن بالامكان أن يستبدل بمبادرة الأفراد الحرة عمل الجماعة المشترك فى انتاج الثروة وتوزيعها. وكما أشرنا فى تعريف الكلمة نفسها وفى دراسة تطور النظام الرأسمالى فان هذا المذهب لم ينبثق مصادفة فى مطلع القرن التاسع عشر، ولكن الثورة الصناعية وماصحبها من بؤس وشقاء كانت المصدر المباشر للفكرة الاشتراكية. ومن هنا قام المصلحون الاجتماعيون بالدعوة إلى العمل على حل المفارقات القائمة بين أفراد المجتمع فى العصر الحديث بسبب انتشار استعمال الآلات، وماصاحب ظهورها من بطالة كبيرة بين العمال الحرفيين.

ومن هذا المنطق تعنى الاشتراكية المذاهب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

التى تعتنقها الجماعات التى لاترضى بالملكية الخاصة للأموال والعقارات كأساس لتوزيع الناتج القومى وبالتالى التحكم فى المجتمع .

وبتقدم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت الثورة الصناعية ، ظهر بوضوح مدى التفاوت الكبير بين الطبقات. ولهذا نادى كل من سيسمو ندى، وسان سيمون ، ولويس بلان ، وروود برتس بالقضاء على هـــذه الفوارق بين الطبقات . وفى نهـــاية القرن التاسع عشر ظهرت فكرة اشتراكية الدولة Le Socialism de l'Etat ، أو كما تسمى أحيانا[1] Le Socialsim de Chaire وهكذا ظهرت أفكار تدعو إلى تدخل الدولة والأخذ بمبدأ التخطيط . وكان سان سيمون ، ولويس بلان ، وفورييه من الدعاة إلى التعاونية فى فرنسا . كما كان روبرت أوين من حملة هـذه الدعوة فى انجلترا . وكان التعاونيون يحاولون احلال الملكية التعاونية محل الملكية الخاصة سواء أكان على شكل تعاون استهلاكى أو تعاون إنتاجى .

وقد تمت أفكار التعاونيين مع ظهور أفكار ماركس وانجلز عن الاشتراكية العلمية Socialism Scientifique التى ترى حل التناقض بين الطبقات عن طريق القضاء على الملكية الخاصة وتحويلها إلى ملكية الدولة. وأصبحت أفكار ماركس فيما بعد أساساً للحركة الاشتراكية التى عرفت باسم الحركة اللينينية والتى أصبحت كذلك أساساً فيما بعد للاحزاب الشيوعية .

٥ ـ الاشتراكية والثورة الفرنسية :

يمكن تلخيص أوجه المقارنة بين الاشتراكية والثورة الفرنسية فيما يلى :

---

(1) La Ronsse - Nouveau Classique Paris p. 1115.

أ — الثورة الفرنسية جاءت لتضع الطبقة البورجوازية فى مقاعد السلطة ، فى حين قامت الاشتراكية لتدافع عن الطبقة العاملة عن طريق تولى هـذه الطبقة الأخيرة السلطة وطرد الطبقة البرجوازية .

ب - ان الثورة الفرنسية تحمى الملكية ، وهى بوصفها إنتصار للبورجوازية على ارستقراطية منحلة ليست ثورة اشتراكية بالمعنى الصحيح للكلمة ، وان كان هذا لا يمنع من أن بعض الاشتراكيين ربط نفسه ببعض ثوار الثورة الفرنسية نذكر منهم با بوف Balouf الذى كان يريد إقامة ديكتاتورية شعبية لازالة الملكية الفردية .

ج — الثورة الفرنسية تحمل فى طياتها بعض بذور الاشتراكية منها :

أ — أفكار روسو وتأثيرها فى الاتجاه الذى أخذته الجمعية التأسيسية منذ تأسيسها ، وأصبح شعار الثورة الفرنسية الحرية والإخاء والمساواة .

ب — سجل إعلان الحقوق فى عام ١٧٩٣ تطوراً كبيراً بالنسبة لدستور عام ١٧٩١ إذا تبوأت فيه المساواة المقام الأول بين الحقوق الطبيعية التى لا يجوز الانتقاص منها ، كما تغير وصف الملكية فلم تعد حقا مقدسا مصونا ، فبدأت الثورة فى إعادة توزيع الممتلكات القومية والغاء حقوق الاكليروس والنبلاء الغاء بدون تعويض ، ومن ثم أصبحت الأرض ملكا للجميع لا لفئة محدودة من الشعب .

ج — قيام روبسبير وسان جوست بتأميم جـــزء كبير من الاقتصاد ، وتكوين صناعات تكون خاضعة لملكية الدولة ، وبصفة خاصة الصناعات اللازمة للانتاج الحربى . كما سيطرت الحكومة على الإنتاج عن طريق الاستيلاء على المواد الأولية ومصادرة المنتجات وتحديد أسعارها ووضع قيود على تشغيل اليد العاملة .

غير أن هذه المحاولة لم تكن مبنية على دراسات إقتصادية سليمة ، لذلك لم تلبث أن أنهارت بانهيار حكم روبسبير ، فضلا عن الذى دفع روبسبير إلى ذلك هو الضرورات العسكرية بأكثر مما دفعه إلى ذلك الأفكار الانسانية .

د — ولكن بالرغم من وجود بعض الشبه بين الثورة الفرنسية والأفكار الاشتراكية فان الثورة الفرنسية بعيدة كل البعد عن الاشتراكية .

فالثورة الفرنسية هى ثورة زراعية قبل كل شيء، ولاتكاد تسعى الا لضمان عودة الفلاح إلى الأرض وتثبيته عليها ، وهى لم تكن تفتأ إلا أن تمجد الحياة البسيطة السليمة الفاضلة عند سكان الحقول مستلهمة فى ذلك مبادىء روسو .

هذه الأفكار يبررها مفهوم عن العصر القديم مأخوذ من أفكار تيت ليف وفيرجيل وبلو تيرك . فقد إتخذ الثوريون عند القيام بثورتهم بعض الرجال العظام فى التاريخ القديم قدوة لهم فى الإخلاص الوطنى والتقاليد السامية من الشخصيات الرومانية ورفعوها إلى مصاف المثل العليا . فأطلق على با بوف الذى أعدم اسم كايوس جراكوس Caius Grachus وهكذا .

أما الاشتراكية الحديثة فهى فكرة تختلف عن أفكار أفلاطون ، كما تختلف عن أفكار وأهداف الثورة الفرنسية ، ذلك أنها تصل اتصالا وثيقا بالثورة الصناعية ، فبظهور المخترعات الحديثة قامت المنشآت الصناعية الكبيرة التى أخذت تضم الآلاف من العمال الصناعيين تحت إدارة واحدة . ومن هنا كان من الضرورى من صوت عال يعبر عن هذه الجموع العمالية أمام صوت الآلة الجبار . هذا الصوت كان هو الاشتراكية .

ويقول الاشتراكيون أنهم كانوا ينتظرون من الثورة الصناعية أن تؤدى إلى مزيد من السعادة إلى العمال ، ولكنهم فجعوا فى هذه الثورة ، إذ ترتب

عليها زيادة ساعات العمل عن الحد المعقول ، وانخفاض الأجور ، وازدياد البؤس والشقاء ، وانخفاض المستوى الصحى ، وخور العزيمة وسوء التغذية وفساد الأخلاق .

ومن هنا جاءت الاشتراكية لتطهر البناء الاقتصادى مما لحق به من أدران الرأسمالية ، وتقترح الوسائل والإصلاحات التى تحول دون تردى البشرية فى هاوية من البؤس والشقاء ، والعمل ما أمكن من الاستفادة من ثمرات المعرفة الإنسانية .

وهذه هى مشكلة الاشتراكية الحديثة ، فهى ليست مشكلة سياسية ، وإنما هى مشكلة إقتصادية . أى كيف يمكن إشباع الحاجات المتعددة بالموارد المحدودة المملوكة للمجتمع والتى يقتضيها الأغنياء من الفقراء عنوة واقتداراً .ولذلك نجد أن كثيراً من الاشتراكيين وقد ساءهم حال الطبقة العاملة ، أخــذ يعلن سخطه ونقمته على الثورة الفرنسية التى كانت ثورة سياسية محضة . ومع ذلك لا يمكن أن ننكر أن الاشتراكية مدينة إلى حد كبير إلى الثورة الفرنسية ببعض المميزات التى يمكن أن نجمل أهمها فيما يلى :

أولا — نزعة المساواة : لقد جاءت هذه النزعة فى دستور عام ١٧٩٣ ، وقد استخدمها الاشتراكيون كحافز على تحقيق أهداف الاشتراكية .

ثانياً — الروح الثورية : تؤمن هذه النزعة بأن فى مقدور الجنس البشرى إذا ما تسلح بالعزيمة والصبر والإيمان أن يعبر بقفزه واحدة مسافات التخلف البعيدة من نظام حكم معين إلى نظام حكم آخر يختلف عنه تمام الاختلاف مهما كان النظام الأول راسخ الأقدام .

ثالثاً — النزعة العقلية : قامت الثورة الفرنسية على أساس النزعة العقلية وقد أخذتها الاشتراكية العلمية ، ولكنها تمادت فيها لأن عصر الأديان بالنسبة للانسان الحديث شيء مضى وانقضى ليبدأ عصر العقل والتفكير . وإن كنا نرى أنه ليس هناك تعارض بين الدين والعقل ، وأن الخطأ هو ألا نفهم الدين بطريقة صحيحة . وإذا كان قد وقع خطأ ما من رجال الدين فى أوربا فى العصر السابق ، فان هذا لا ينفى أن الدين والعقل متلازمان . فالرجل العاقل هو الذى يتحلى بصفات الدين .

رابعاً — النزعة الأممية : هذه النزعة هى وليدة ثورة ١٧٨٩ . وقد تركت هذه النزعة أثرها إلى حد كبير فى الفلسفة الاشتراكية الحديثة . فلم يعد الأمر مجرد اهتمام بقضية المدينة أو الأمة فحسب ، وإنما أصبح الأمر يقتضى الاهتمام بقضية الجنس البشرى ككل .

ولكن هذه المميزات ليست صفات عامة فى كل الاشتراكيات ، وإنما هناك أكثر من مذهب اشتراكى لا يحتوى على كل الصفات السابقة . هذه الاشتراكيات هى (١) .

١ — الاشتراكيه الدينية : وهى تستمد أحكامها من مبادىء الدين ، وتقوم أساساً على الدعوة إلى التعاون ومساعدة الضعفاء .

٢ — الاشتراكية القبيانية : وهى لا تؤمن بضرورة تصارع الطبقات وإنما تلجأ إلى استخدام الوسائل الديمقراطية للوصول إلى تحقيق أهدافها .

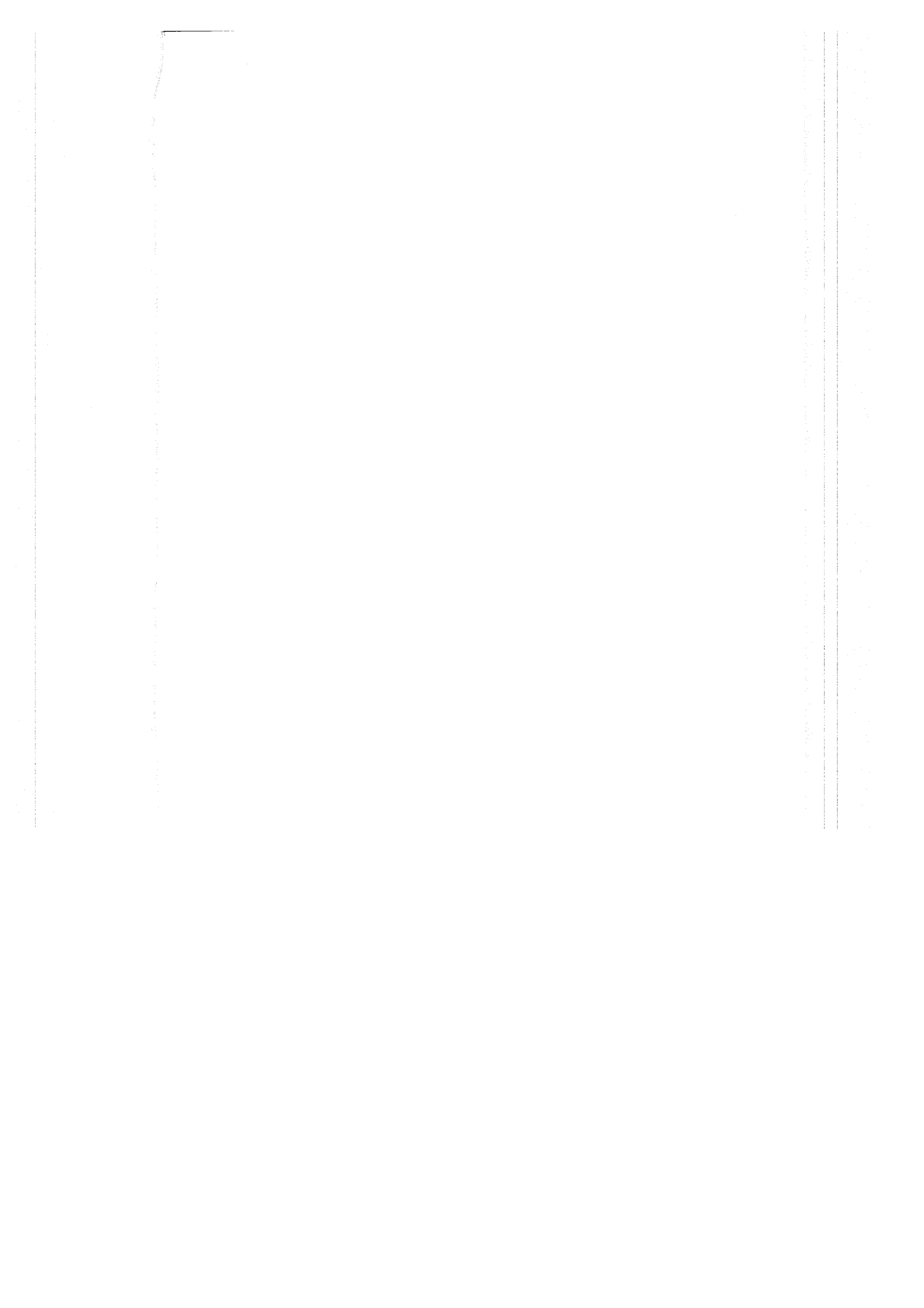
---

(1) Charles Yide : Principles d'Economie Politique, Ecoles Socialistes. Paris, 1924 24em edition. p.p. 29-40,

٣ — الاشتراكية الطائفية : وهى التى يملك فيها العمال كل وسائل الإنتاج، لإدارة شئون الصناعة ، وتتكون من جمعيات العمال المحلية ، جمعيات وطنية مسئولة أمام مجلس عمالى عام يشرف على الصناعة فى المجتمع ويعمل جنبا إلى جنب مع أى جمعيات تشريعية وطنية موجودة .

٤ — الاشتراكية البلدية : حيث تملك البلدية المحلية كل المرافق الرئيسية لتديرها بنفسها أو بالواسطة لمصلحة أهل البلد .

٥ — اشتراكية الدولة : ويمثل هذا النوع درجة معتدلة من الاشتراكية . وهى تعنى تأميم بعض الصناعات الهامة ، إذا اقتضى الأمر ذلك . كما تعنى أيضاً تدخل الدولة لتنظيم المرافق العامة ، والصناعات الأساسية ، أو للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والعمل على الاستقرار الاقتصادى ، إذا ما رأت الدولة أن فى تركها أضراراً بالمجتمع . وقد تكون وسيلة هذه الاشتراكية رفع فئات الضرائب على الشرائح العليا من الدخل بقصد استخدام هذه الضرائب لتقليل التفاوت بين الطبقات ، من ناحية واستخدامها فى مشروعات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى .



القسم الثانى

التطور الاقتصادى فى مصر



الفصل الأول

الاقتصاد المصرى

فى أواخر القرن الثامن عشر

إن الدارس لتاريخ مصر بصفة عامة تبرز أمامه لأول وهلة حقيقة لا يمكن إنكارها وهى أنها كانت محط أنظار الدول الأخرى على مر الأزمنة سواء أكانت أوربية أو غير أوربية ، لاعتبارات سياسية واقتصادية عديدة . أهم هذه الاعتبارات على وجه الاطلاق موقعها الاستراتيجى الذى جلب لها من الحروب والمشاكل ما لم يجلبه موقع آخر فى العالم على بلده سواء فى عدد هذه الحروب أو فى ضراوتها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتبين للدارس فى المقام الثانى مدى الطمع فى موارد مصر الاقتصادية لوفرتها واتساع أسواقها يقابل من ناحية ثالثة استنزاف المستعمرين لهذه الموارد وحرمان الشعب من ثمرة إنتاج هذه البلاد ، مما ترتب علية معاناة الشعب المصرى عبر التاريخ من ويلات ومن حرمان ومن قسوة ، حتى رأى بعض الكتاب أن مجهود الشعب المصرى وقطرات عرقه كانت تسكب فى إناء بغير قاع طوال حقبة طويلة من تاريخه ، إذ كانت تنفق معظم خيرات هذه الأمة فيما لا يعود عليها بالنفع أو التقدم .

ومهما يكن من أمر هذه الحقبة من الزمان فى تاريخ مصر فاننا سوف نستعرض الحقائق الاقتصادية المتعلقة بها على أن تكون بدايتها من نهاية القرن الثامن عشر .

وإذا تناولنا الاقتصاد المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر ، فسنجد أن مصر فى هذا الوقت كانت ترزخ تحت نير الحكم العثمانى الذى دخلها فى عام ١٥١٧

على أثر هزيمة جيوش قنصوه الغورى فى موقعة مرج دابق سنة ١٥١٦ على يد جيوش السلطان العثمانى سليم الاول ، الذى تقدمت صوب مصر وقضت على قوات طومان باى فى موقعة الريدانية ودخلت القاهرة سنة ١٥١٧ لتصبح مصر ولاية عثمانية زهاء نيف وثلاثة قرون .

وكان المجتمع المصرى حينذاك يتكون من طبقتين :

الاولى ـ طبقة السادة : وتتكون من الحكام وقادة الجيش ومن يلوذ بهم وهى الطبقة التى كانت تتمتع بكل الامتيازات .

والثانية ـ هى الطبقة الدنيـــا : وكانت تضم الشعب الكادح الذى تحمل كل المغارم وعانى من الذل والجهل والفقر والمرض بذلا وعطاءاً لتحيا الطبقة الأولى حياة الترف والبذخ واللامبالاة .

وقد اتسمت هذه الفترة بالتأخر الاقتصادى الناشىء عن عدة عوامل نجملها فيما يلى .

١ ـ فساد نظام الحكم العثمانى :

فقد قصدت الدولة العثمانية فى ذلك الوقت إلى تقسيم السلطة وتوزيعها على ثلاث هيئات يراقب بعضها البعض ، وتمنع كل منها الأخـــرى من الاستئثار بالحكم أو الانفصال عن الدولة العثمانية ، وكانت هذه الهيئات هى :

أ ـ الوالى (الباشا العثمانى)

وهو يحكم الولاية وينوب فيها عن السلطان العثمانى فيقوم بجمع الضرائب وإرسال الجزية المقررة إلى الآستانة ويدعو الديوان للاجتماع . وكان النظام يقضى بألا يبقى الوالى فى الحكم للفترة التى تمكنه من إحداث أى تغيير أو إصلاح فى

ولايته ، ولذلك كان كل هدف الوالى والحالة هذه ، هو جمع أكبر مبلغ من المال لنفسه وللسلطان العثمانى لكسب رضاءه ثمناً للبقاء فى الحكم . وقد كان الوالى باعتباره أجنبيا لايحرص على مصالح البلد لجهله بشئون البلد من ناحية وقصر فترة حكمه من ناحية أخرى ، ومن ثم كانت تقتصر نظرته على مدى ما يمكن إرساله للوالى من مال ، بغض النظر عما يمكن أن يحققه من إصلاحات فى ولايته ، وعلى أساس أن الدولة العثمانية كانت دولة احتلال واستغلال فى نفس الوقت .

ب - الديوان .

ويتألف من كبار قواد الجيش العثمانى وكبار الموظفين العثمانيين فى مصر . ومهمته مراقبة الوالى والحد من سلطته . وللديوان حق رفض أو قبول قرارات الوالى ، وكذلك الحق فى طلب عزله .

حـ - حكام الأقاليم (البكوات والمماليك)

أيقن العثمانيون بأن أسهل طريقة لحكم مستعمراتهم هو ضرورة الاستعانة ببعض الحكام السابقين العارفين بأمور هذه المستعمرات ، فاستعانوا بالمماليك فى حكم مصر ، وعينوهم سناجق وكشافين . ويختار من المماليك أكثرهم نفوذاً ويعين كاشفا للقاهرة ويلقب شيخ البلد . وأهم واجبات الحكام حفظ الأمن وتحصيل الضرائب وتقوية جسور النيل عند الفيضان .

وبسبب ضعف الدولة العثمانية وانشغالها بحروبها الكثيرة قويت شوكة الأمراء المماليك فى البلاد فأصبحوا هم أصحاب السلطة الحقيقية فى مصر ، وأصبح لهم سلطة تعيين وعزل الموظفين ، وكان كل تنافسهم على منصب شيخ البلد ، حتى أصبح شغلهم الشاغل ، وأدى تكالبهم على هذا المنصب إلى إنتشار الفتن والقتل

بينهم ، وعدم إستقرار البلاد حتى عم الفساد والفوضى فى طول البلاد وعرضها .

٢ ـ فساد الجهاز الإدارى وتخلفه

أدى استمرار التنازع على السلطة إلى إغفال الرقابة على الجهاز الإدارى المنوط به رعاية وتنفيذ مصالح البلاد ، داخليا ، فانتشرت الرشوة وانعدم الإشراف على شئون البلاد ، وأهملت المرافق ، والإصلاحات اللازمة كردم البرك والمستنقعات ، وبناء المستشفيات ، وانتشرت الأوبئة ، وساءت الحالة الصحية للسكان ، وارتفعت معدلات الوفيات وأهملت كذلك الترع والقناطر والجسور . بجانب ذلك انتشر الجهل لاضمحلال حركة الفنون والعلوم والآداب بسبب إجبار الفنيين على الهجرة إلى عاصمة الدولة العثمانية من ناحية والعزلة الخانقة التى فرضت على البلاد فمنعتها من الاتصال بأوربا التى بدأت تسير بخطوات سريعة نحو التقدم الثقافى والاقتصادى فى ذلك الوقت .

هذا عدا ما تسبب عنه اضطراب حالة الأمن فى البلاد من انتشار السرقة والسطو ، والنهب ، الأمر الذى أثر على الحياة الاقتصادية تأثيرا مباشراً .

وقد أدت هذه الأمور مجتمعة إلى انخفاض شديد فى مستوى المعيشة ، وركود واضح فى الحياة الاقتصادية ظهر جليا فى اضمحلال الصناعة والزراعة والتجارة .

٣ ـ تحول التجارة بين الشرق والغرب إلى طريق رأس الرجاء الصالح

أدى اكتشاف طريق الرجاء الصالح إلى اتصال أوربا بآسيا عن طريق البحر ، وقد تسبب ذلك التحول فى طريق التجارة إلى فقدان مصر لأهم موارد التجارة

العابرة التى كانت تتمثل فى الضرائب (المكوس) المفروضة على انتقال التجارة عبر البلاد . وترتب على ذلك انخفاض حجم المعاملات التجارية بوجه عام .

وسنستعرض فيما يلى حالة الاقتصاد المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر على ضوء ما تقدم من أسباب جعلته اقتصادا هزيلا إتسم بالتأخر فى كل من الزراعة والصناعة والتجارة .

أ - الزراعـة

أدى إهمال الولاة العثمانيون لشئون الرى وأعمال الإصلاح التى تحتاج إليها الزراعة من شق الترع وتطهيرها بجانب فداحة الضرائب التى فرضت على الفلاحين وقسوة الملتزمين فى جبايتها - أدى كل ذلك - إلى انخفاض إنتاجيـة الفدان .

فقد كانت الزراعة بدائية ، وكانت الأرض تزرع محصولا شتوياً واحـدا باستخدام رى الحياض الذى كان يعتمد أساسا على مياه الفيضان . وأصبح حجم المساحة المزروعة يحدده حجم الأرض التى تغمرها مياه الفيضان بالنسبة لإنتاج المحاصيل الشتوية التى تزرع بعد نزوح مياه الفيضان عن الأراضى المغمورة . أما المحاصيل الصيفية فقد كانت تحتاج فى ريها إلى الوسائل الصناعية كاستخدام السواقى والشواديف لإمكان رفع المياه إلى الأراضى . لذلك كانت الأراضى المزروعة هى الشريط الضيق المجاور للنيل والترع . وترتب على ذلك أن المحاصيل التى تزرع فى مناطق رى الحياض هى المحاصيل التى لا تحتـاج إلى رى آخر حتى الحصاد . وكانت أهم المحاصيل هى القمح والشعير والذرة والفول والبصل وكان أغلبها يخصص للاستهلاك المحلى .

ولكن لم يكن يعنى هذا عدم وجـــود حاصلات أخرى ، فقد كانت هناك محاصيـل أخرى صيفية أو نيلية كالقطن والأرز والقصب ، ولـكنها كانت قليلة الأهمية ، ولم تعد تصبح لها القيمـة الاقتصادية إلا بعد قيام مشروعات الرى الـكبرى خلال القرن التاسع عشر (١) .

ب — ملـكية الأراضى الزراعيـة

كانت ملكية الأراضى الزراعية فى أواخر القرن الثامن عشر تقتصر بالنسبة للفلاح المصرى على حق الإنتفاع بها بشرط سداد الضريبة. أما حق التصرف فيها بالبيع فقد كان للسلطان وحده. كما كانت هذه الأراضى مقسمة من حيث الإنتفاع بها إلى ثلاثة أنواع هى أطيان الالتزام والإطلاق .

أ — أطيـان الإلتزام

وهى التى تخضع لنظام الالتزام، ومؤداه أن يلتزم شخص معين بسداد مبلغ معين من المال مقـــدماً يسمى بالمعجل . وهو يمثل الضرائب المقررة عن قرية واحدة أو مجموعة من القرى . ثم يتولى الملتزم بعد ذلك تحصيلها بمعرفته بعـد أن يمنح التسهيلات اللازمة من قبل الحكومة لجباية الضرائب من الفلاحين فى دائرة إلتزامه . وللملتزم حق نزع ملـكية الأرض من الفلاح الذى يهمل زراعتها أو لا يقوم بسداد الضريبة المقررة فيعطيها لفلاح آخر يقوم بزراعتها وسـداد الضريبة . وقد كانت أراضى الإلتزام تنقسم إلى نوعين :

نوع يسمى بأطيان الفلاحين وهى التى يتوارثها الفلاحون بشرط زراعتها

---

(١) راجع الدكتور أحمد الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٥٨ الطبعة الثالثة ص ٨ .

وسداد ضريبتها المقررة وكانت مساحتها تتراوح بين ثلاث وخمسة أفدنة .

وكانت الضرائب المقررة هى الفائض والبرانى ، والمضاف ، والكشوفية ، على أن أهم هذه الضرائب هى الميرى وكانت تمثل نصيب الدولة .

ونوع آخر يسمى بأطيان الوسية . وهى الأطيان التى يستولى عليها الملتزمون من دائرة إلتزامهم وتزرع لحسابهم بأيدى الفلاحين المسخرين فى دائرة الملتزم ، وتعفى هذه الأطيان من الضرائب عدا ضريبة الميرى . وتنتقل إلى ورثة الملتزم فى حالة وفاته بعد تقديمهم طلب يوافق عليه الوالى مقابل قيامهم بسداد ضريبة كانت تسمى بالحلوان وكانت مساحة هذه الأرض تتناسب مع الأراضى الأخرى التى يزرعها الفلاحون .

كانت أرباح الملتزم من عملية الإلتزام لاتقف عند حد أرض الوسية ، إنما كانت تشتمل على الفرق بين مايدفعه للحكومة مقدماً وما يحصله من الفلاحين باسم الفائض والمضاف والبرانى ، كما كانت هذه العملية مربحة لذلك كان يتكالب عليها ذوى النفوذ من المماليك والمشايخ والأثرياء ، حتى بلغ عددهم فى نهاية القرن الثامن عشر مايقرب من ستة آلاف ملتزم نصفهم من المماليك والنصف الآخر من ذوى النفوذ (١) .

وكان الملتزم فى سبيل القيـــام بوظيفته يستعين بعدد كبير من الأفراد منهم الوكيل والكتبة والصيارف ومشايخ الخفراء والخفراء . ولم يكن يتردد فى تحصيل أمواله عن إستعمال كل وسائل العنف ، مما ترتب عليه أن عاش الشعب عيشة الفاقة والحرمان .

---

(١) راجع الدكتور محمد عبد العزيز عجمية الوجيز فى التطور الاقتصادى المرجع السابق .

ومن أهم الأسباب التى أدت إلى هذا النظام عدم وجود إدارة مالية لدى الحكومة العثمانية يمكن بمقتضاها جباية الضريبة من كل فلاح فضلا عن أن هذا النظام كان وسيلة لمكافأة ذوى النفوذ لضمان ولائهم للدولة .

٢ — أطيان الرزق

تتمثل هذه الأطيان فى أراضى الأوقاف الخيرية على أعمال البر والاحسان والأغراض الدينية والأوقاف الأهلية التى نشأت من وقف بعض الملتزمين لجزء من أراضيهم ضماناً لإستمرار مافى حوزتهم لورثتهم . وكانت هذه الأراضى معفاة من الضريبة .

٣ — أطيان الاطلاق :

وهذه هى الأراضى التى كان يخصص إنتاجها لتموين خيول الوالى العثمانى والمماليك بالعلف . وكانت هذه الأراضى كذلك معفاة من الضريبة .

حـ - الصناعة :

كانت الصناعة المصرية طوال القرن الثامن عشر على درجة كبيرة من التخلف وقد إقتصرت على قليـــل من الصناعات اللازمة للاستهلاك المحلى مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة الطوب وصناعة طحن الغلال وضرب الأرز، وصناعة الحصير والسكر والأوانى الفخارية والأصباغ .

وقد كانت الصناعات تستخدم طرق بدائية فى الإنتاج ، حتى أن بعضها كانت تزاول أحياناً فى المنزل . وقد كان العمال وأصحاب المصانع ممن يعملون فى مهنة ماينتظمون فى شكل طائفة يتدرج الصناع منها من صبى إلى عريف إلى معلم (أوسطى) ولكل طائفة شيخ يرعى شئونها ويقوم بجمع الضرائب المقررة

على طائفته . وقد أصبحت هذه العملية بمرور الوقت شبيهة تماماً بنظام الإلتزام فى الزراعة . فيقوم هذا الشيخ بسداد الضرائب المقررة عن مدة سنة مقدماً ثم يقوم بجبايتها من الصناع بمعرفته. كما أصبحت هذه الوظيفة وراثية طالما استمرت أسرة الشيخ فى ممارسة نفس المهنة . وكان شيخ الطائفة هو الممثل لأفراد الطائفة أمام الحكومة وله وحده حق تقرير درجة كل صانع فى هذه الطائفة .

ولما كانت الصناعة مرتبطة بالإنتاج الزراعى الذى كان يمدها بحاجتها من المواد الأولية ، فقد إنعكس سوء حالة الزراعة على الصناعة إنعكاساً مباشراً . كما عمد العثمانيون إلى إرسال الصناع المهرة للعمل فى الآستانة فحرموا بذلك البلاد من أمهر صناعها بجانب العزلة التى فرضوها على البلاد ، ومن ثم لم تساير الصناعة الأساليب الحديثة فى ميدان الآلات والقوى المحركة التى كان استعمالها قد بدأ فى غرب أوربا . ويتبين لنا مدى بداية طرق الإنتاج الصناعى من اعتمادها فى الوقود على قش الذرة والأرز ، وفى القوى المحركة على القوى العضلية والمواشى وعدد قليل من طواحين الهواء (١) . وإذا كانت هناك بعض الآلات فى صناعة الغزل والنسيج والسكر ، فقد كانت هذه الآلات بدائية ، فضلا عن عدم وجود أى حماية جمركية للصناعة الوطنية ، إذ كان يمكن لأى صناعة أجنبية أن تدخل إلى مصر بكل سهولة لتجد فيها سوقاً رائجـــة لمنتجاتها بسبب جودة المنتجات الأجنبية من ناحية ، وإنخفاض أثمانها بالنسبة للمنتجات المصرية من ناحية أخرى.

ويمكن تلخيص أهم عوامل ضعف واضمحلال الصناعة المصرية فى ذلك الوقت فى الأمور الآتية :

---

(١) الدكتور أحمد الحتة المرجع السابق ص ١٨.

١ - عدم توفر رؤوس الأموال بسبب ضآلة المدخرات المصرية لإنخفاض الدخل القومى وبالتالى الدخل الفردى .

٢ - عدم توفر المواد الأولية بدرجة كافية وعدم إنتظام عرضها .

٣ - ضيق السوق المحلى بسبب إنخفاض متوسط الدخل الفردى ، وعدم تنوع الحاجات وتخلف طرق المواصلات .

٤ - منافسة المنتجات الأجنبية ، وعدم وجود ضرائب جمركية حامية .

٥ - عدم إستتباب الأمن وتعرض الأموال والمنتجات للسلب والنهب .

٦ - نقص الخبرات الفنية بسبب نقل عدد كبير من الفنيين المصريين إلى الآستانة عند بداية الفتح العثمانى سنة ١٥١٧ .وقد ترتب على هذه الهجرة الإجبارية القضاء على بعض الحرف .

د — **التجارة :**

١ — **التجارة الداخليـة**

إمتد التأخر الشديد فى مجال الزراعة والصناعة إلى مجال التجارة، فأصبحت محدودة بسبب إنخفاض القوة الشرائية الناتجة عن إنخفاض الدخول ومستوى المعيشة بصفة عامة . كما إنكمش حجم السوق بسبب صعوبة المواصلات وإضطرابات الأمن فى البلاد وفرض الضرائب المتعددة على التجارة الداخلية. وقد أدت بساطة حاجة السكان القليلى العدد أصلا إلى وجود نوع من الاكتفاء الذاتى فى كل بلدة . ترتب على ذلك أن أصبح لكل بلدة يوم محدد تقام فيه السوق الذى يفد إليه أهل المناطق المجاورة لعرض منتجاتهم وشراء ما يلزمهم .

وقد كانت الدواب هى الوسيلة الوحيدة فى النقل البرى الذى كان يتعرض

لمصاعب كبيرة نظرا لعدم وجود طرق ممهدة من ناحية ولمهاجمة قطـــاع الطرق لقوافل التجارة من ناحية أخرى . كما كانت المراكب المستخدمة فى النقل النهرى عن طريق النيل تتعرض لأعمال القرصنة والسلب . ذلك بجانب الفوضى النقدية التى كانت تسود البلاد والتى أثرت بصفة أساسية فى الحد من إستقرار المعاملات النقدية .

٢ ـــ التجارة الخارجية :

يمكننا القول أن نفس أسباب مظاهر تأخر التجارة الداخلية كانت هى المؤثرة كذلك فى تأخر التجارة الخارجية ، وأهمها على سبيل التكرار إنخفـاض القدرة الشرائية وإضطراب الأمن وانتشار أعمـال القرصنة والسلب والنهب والفوضى النقدية والضرائب المرتفعة وتأخر الزراعة والصناعة مما ترتب عليه فى النهاية ضيق السوق . هذا بجانب تحول التجارة بين الشرق والغرب عن طريق رأس الرجاء الصالح الذى أدى إلى فقدان مصر لأهم مورد من موارد التجارة الخارجية وبخاصة الضرائب الجمركية (المكوس) التى كانت تفرض على التجارة العابرة ، ولم تستعد مصر هذه التجارة إلا بعد أن استتب الأمن وفتحت قناة السويس عام ١٨٩٩ .

وفيما يتعلق بالواردات فقد كانت تتمثل فى بعض السلع اللازمة للطبقة الموسرة مثل الأقمشة والطرابيش والمصنوعات المعدنية والعطور والمنسوجات الحريرية والزجاج التى كانت تستورد من فرنسا وتركيا والسودان . كما كانت مصر تصدر مايفيض لديها من الحبوب والمنسوجات والجلد والكتان والملح ،

وقد قدرت الصادرات عام ١٨٠٠ بمبلغ ٢٨٨ الف جنيه والواردات بمبلغ

٢٦٩ الف جنيه(١).

هـ — الوضع المالى والنقدى :

كانت الناحية المالية أكثر مايهم السلطان العثمانى بطبيعة الحال الأمر الذى جعله يضع إدارة مالية فى مصر يرأسها الدفتردار الذى كان يكلف بضبط إيرادات الدولة ومصروفاتها يعاونه مدير الرزمانية. ومهمة الرزنامجى الاشراف على إدارة وتحصيل الضرائب وتنظيم انفاقها .

ولم يكن فى مصر فى عهد العثمانيين هيكل ضريبى منظم ، وإنما كان الهدف هو مجرد تحصيل أكبر قدر من المال من الفلاحين بصرف النظر عن العدالة والوضوح أو الاقتصاد فى نفقات التحصيل. أو بعبارة أخرى كان الهيكل الضريبى يفقد الاركان الأساسية الواجب توافرها فى أى ضريبة .

فقد كان الفلاح يخضع فى سداد الضريبة لسلطان الملتزم بنفسة. وبالقدر الذى يراه وفى الميعاد الذى يحدده بغض النظر عن المحصول كما وكيفا ، بل أكثر من ذلك ، فقد كان الملتزم يستعين بشخص يدعى المشد ووظيفته تنفيذ عقوبة الجلد فى الفلاح الذى يتوقف عن سداد الضرائب ، أو يهمل أو يمتنع عن زراعة الوسية الخاصة بالملتزم . ويتبين ذلك مما قاله لانكريت Lancret فى كتاب وصف مصر الذى وضعته الحملة الفرنسية(٢) ، القاعدة المتبعة فى تحصيل الخراج هى أن

---

(١) الدكتور حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٦٢ ص ٣٤٠ .

(٢) Description de l'Lgypte ويقع فى ١٤ مجلد ظهرت فى الفترة من ١٨٠٩ إلى ١٨٢٢ .

الفلاحين لايلزمون بدفعه إلا إذا غمرت مياه الفيضـــان الاراضى ، ولـكن الحكومة كانت تـكتفى بفتح الخليج لهم لاثبات ذلك والزامهم بالخراج . فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضى لاتعفى من الضريبة أبداً حتى فى السنوات الرديئة الفيضان ، وكان الباب العالى لايسمح مطلقا بحدوث أى تخفيض فى الأموال الاميرية . وكذلك لم يكن الولاة أكثر منه تساهلا فى مال الـكشوفية . وعندما يكون الفيضان ناقصا أو زائداً ، ويكون المحصول تبعا لذلك ضئيلا أو رديئا يكف الملتزم عن المطالبة ويؤجل التحصيل ، إلا أنه ينشط فى العام التالى إلى جبايته مع تحصيل المتأخر من السنة الماضية ، كما وأن طريقة توزيع الخراج كانت فى أغلب المديريات غير عادلة . والسبب فى ذلك إما فساد عملية التوزيع أو وجود تلف أو اصلاح على الأرض نفسها ، ويتضح ذلك من ارتفاع خصوبة الأراضى فى بعض المناطق التى تفرض عليها ضريبة منخفضة ، وارتفاع الضريبة على أراضى أقل خصوبة » .

ومن هذا الوصف يمكن أن نستخلص أن الفلاح المصرى كان واقعا تحت الاستغلال الذى لايرحم سواء أكان من الباب العالى أو الولاة والحكام ومن يلوذ بهم .

ويمكننا حصر أهم الايرادات الحـكومية فى ذلك الوقت فيما يلى :

١ — ضرائب الأطيان (المال الميرى)

كانت تشغل المورد الرئيسى لمالية مصر ، وتخضع لها أطيان الالتزام دون أعيان الرزق والاطلاق حيث تعفى منها . وكانت هذه الضريبة تجبى عن طريق نظام الالتزام ويقع عبؤها على الفلاح المصرى ، والجزء الأكبر منها يرسل إلى الباب العالى وما يتبقى ينفق على الأعمال العامة الخاصة بالرى . وكانت تجبى من

الفلاح بخلاف المال الميرى ، والكشوفية التى تخصص للكاشف أو حاكم الاقليم ، والفائض وهو ما يتبقى للملتزم من جبايته بعد المسدد مقدما كما أشرنا فى نظام الالتزام .

٢ - الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات .

٣ - الرسوم على التجارة العابرة .

٤ - ضرائب على الصناع وأرباب الحرف يتولى المشايخ تحصيلها وتوريدها للرزنامة .

٥ - ضرائب على الموظفين العاملين بدواوين الحكومة مثل الوالى والدفتردار والكاشف وبعض موظفى الرزنامة نظير انتفاعهم برسوم معينة .

٦ - الجزية التى كانت مفروضة على الذكور البالغين من غير المسلمين .

وكانت أهم أوجه صرف الايرادات هى [١] :

١ - مرتبات الوالى والبكوات ومساعديهم من الموظفين ورجال الجيش .

٢ - المصاريف والنفقات الحربية والخاصة بالامدادات والتموين .

٣ - نفقات المساجد وأمير الحج ومخصصات الحرمين الشريفين .

٤ مصاريف واصلاح الترع وتطهيرها .

٥ - الجزية المخصصة للسلطان سنويا .

أما عن العملة المستخدمة فى ذلك الوقت فهى « زر محبوب » وعياره ٦٩٨ر من الذهب الخالص والباقى ٣٠٢ر. من الفضة ويزن ٥٩٠ر٣ جرام . وله أجزاء تسمى ½ زر محبوب (نصفية) و ¼ زر (ربعية) وكان يساوى حوالى

---

(١) الدكتور أحمد الحتة : المرجع السابق ص ٣٦ .

٤٥ قرشا مصريا . وكلمة زر هى كلمة فارسية تعنى ذهب ، ومحبوب اسم أحمد المماليك [1] ، وقد كان السلطان سليم الأول قد سك هذا النوع عند دخوله مصر عام ١٥١٦ ، كما كانت تتداول بعض العملات الأجنبيـــة الأخرى مثل الريال الاسبانى والنمساوى . ولم تكن هناك نسب محددة لتبادل هذه العملات الأمر الذى أدى إلى إطراد تدهور قيمة العملات المحلية التركية المستخدمة خاصة بعد تدخل الوالى فى تغيير نسب الذهب والفضة فى الوحدات النقدية بهدف تحقيق ربح من وراء ذلك . وقد ترتب على هذه الفوضى النقدية عـــدم توافر الثقة فى المعاملات المالية وانتشار الغش مما اضطر التجار الأجانب إلى رفض التعامل فى هذه النقود مفضلين عليها العملات الأجنبية .

الحملة الفرنسية وآثارها الاقتصادية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١)

قدمت الحملة الفرنسية إلى مصر سنة ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابرت ، وكان هدفها فى واقع الأمر هدف عسكرى فى المقـام الأول هو توجيه ضربة قاضية لإنجلترا فى تجارتها مع مستعمراتها فى الشرق . وذلك بالاستيلاء على مصر باعتبارها أقصر الطرق بين انجلترا وبين هذه المستعمرات . ولقد أطاحت الثورة الفرنسية (١٧٨٩) بالملكية وقضت على طغيـان الأشراف وعلى الاقطـاع فى فرنسا ، وقامت بنشر مبادىء الاخاء والحرية والمساواة . وقد كان هذا عاملا من عوامل إستقياء ملوك أوربا وسبباً من أسباب قيام حروب مضادة للقضـاء على مبادىء الثورة الفرنسية فى مهدها ، مما ترتب عليه وقوع اشتباكات عديدة بين فرنسا والدول الأوربية الأخرى ، ظهـرت فيها انجلترا كخصم عنيـد لفرنسا بفضل تفوق أسطولها البحرى .

(١) عبد القادر حسن : العملة من بدء تطورها إلى عهد الاشتراكية القاهرة ١٩٦٤ ص ٤٠ .

أما من ناحية الاقتصاد فقد هدفت فرنسا بالاستيلاء على مصر تعويض ما فقدته من مستعمرات فى الهند وأمريكا ويتيح لها فى نفس الوقت استغلال ثروت هذه البلاد . وقد تمكنت الحملة الفرنسية من احتلال مصر فى يوليو ١٧٩٨.

ورغم قصر المدة التى قضتها الحملة الفرنسية بمصر لفشلها أمام قوة البحرية البريطانية ، وقوة الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار ، فقد تم جلاء الحملة نهائيا عن مصر فى أكتوبر ١٨٠١ ، ومع ذلك فقد كان لهذه الحملة آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية عديدة ، يهمنا فى هذا الصدد أن نبرز منها الآثار الاقتصادية الآتية :

١ - أظهرت الحملة الفرنسية ضعف المماليك والعثمانيين أمام المصريين الذين أخذوا فرصتهم للتعبير عن آرائهم فنمت الروح الوطنية ، وارتفع صوتهم ضد نظام الملكية السائدة وعلى رأسه نظام الإلتزام ، مما أدى إلى تقويض هذا النظام وانهياره باعتباره نظام اقطاعى ، أعطى للملتزمين الكثير ولم يستفيد منه الفلاحون على الإطلاق .

٢ - كان ما سجله العلماء الفرنسيون من آراء وأبحاث نبراسا لمحمد على فيما بعد ، اهتدى به فى إصلاحاته الاقتصادية ، خاصة فى مجال الزراعة وتوزيع الأراضى على المزارعين لخلق الحافز على العناية بها وإصلاح أنظمة الرى ، واستغلال مياه النيل أقصى استغلال ممكن ، وتحسين الانتاج الزراعى لمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ، بجانب اقتراحات إصلاح نظام العملة .

٣ - إنشاء بعض المصانع لإنتاج البنادق والمنسوجات والجلود والصابون والورق .

٤ - تنظيم وتسهيل طرق النقل والموصلات والجمارك بغية تنشيط حركة التجارة .

٥ - كما قام عبد الله مينو فى ينـاير سنة ١٨٠١ بتقديم مشروع يهـدف إلى تنظيم الإدارة المالية وعمل ميزانية للدولة وتعديل نظام الضرائب والملكيـة على الوجه التالى :

أ - فرض ضرائب مباشرة على الصناع وعلى المبانى والعقود .

ب - فرض ضريبة واحدة على الأراضى الزراعية تعتمد على جودة الأرض التى قسمت إلى ثلاث درجات ، وعلى مدى ما غمرته مياه الفيضان من هذه الأرض ، وإلغاء ما عدا ذلك من ضرائب على الأرض .

حـ - إلغاء نظام الإلتزام وتعويض الملتزمين بمنحهم أرض الوسية مكافأة لهم.

د - إعطاء حق الملكية كاملا للفلاحين فى أطيانهم بما فى ذلك حق التصرف فيها بالبيع .

هـ - تخضع كل الأراضى للضرائب ما عدا أراضى الرزق المخصصة لأغراض دينية بشرط تسجيلها .

ولكن هذا المشروع لم ينفذ بسبب الرحيل المفاجىء للفرنسيين ، كذلك كان من أهم المشروعات التى كان ينوى الفرنسيون تنفيذها فى مصر إصلاح نظام الرى وإدخال الرى الدائم وإصلاح العملة ووصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر.

الفصـــل الثانى

الاقتصاد المصرى فى عصر التدخل الحكومى

(١٨٠٥ – ١٨٤٩)

مقـــدمة :

تصارعت القوى فى مصر بعد جلاء الفرنسيين ممثلة فى العثمانيين الذين أرادوا إستمرار البلاد تحت إمرتهم والمماليك الذين طمعوا فى إستعادة نفوذهم يعاونهم فى ذلك الانجليز الذين لفتت الحملة الفرنسية نظرهم إلى أهمية موقع مصر فاتخذوا المماليك أداة لتنفيذ خططهم وتحقيق أطماعهم ، أضف إلى ذلك أن الشعب المصرى نفسه انبعث بقيادة زعمائه ليتمسك بحقه فى تقرير مصيره واعلان كلمته .

وكان محمد على فى ذلك الوقت من بين قادة القوات الألبانية التى حضرت إلى مصر لمحاربة الفرنسيين وبقى بعد جلائهم وقد وصل بدهائه وحيلته إلى كرسى الحكم ، تارة بالخداع والوقيعة بين المماليك والأتراك ، وتارة أخرى بالتقرب والتودد إلى زعماء الشعب المصرى مستغلا فرصة عدم رضا الشعب عن الفوضى التى سادت البلاد ابان تولى خورشيد باشا الحكم فى مصر والذى قرر الشعب خلعه وتنصيب محمد على والياً على مصر . وقد التمس الشعب المصرى من السلطان العثمانى اقرارهم على هذا التصرف ، وتمت استجابة السلطان لرأى الشعب فأصبح محمد على والياً على مصر فى ١٣ مايو ١٨٠٥ .

ولذلك تشمل هذه الفترة التى نحن بصددها فترة حكم محمد على والتى تمثل بداية تاريخ مصر الحديث .

الصعوبات التي واجهت محمد علي

تولى محمد علي الحكم في ظروف صعبة وقد واجهته بعض المشاكل يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي :

١ - إحتياجه إلى المال لسداد مرتبات الجنود المتأخرة ، وقد عاونه الزعماء المصريون في تدبير المال اللازم بجانب بعض الأموال المستحقة للدولة في ذمة الصيارفة والتي حصلها منهم محمد علي وذلك لدفع هذه المرتبات للقضاء على تذمر الجنود .

٢ - محاولة انجلترا استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على مصر مستخدمة في ذلك حملة بحرية بقيادة فريزر التي هزمها الشعب المصري بعد مقاومة باسلة عند اتحاد جنود رشيد سنة ١٩٠٧ .

٣ - المماليك باعتبارهم قوة لا يستهان بها يمكن أن تنتزع منه السلطة ، خاصة عند انشغاله بمحاربة الوهابيين في شبه الجزيرة العربية بناء على طلب السلطان. لذلك فقد انتهز محمد علي فرصة هذه الحملة ودبر لهم حيلة لقتلهم غدراً ، وقد تم له ذلك في مذبحة القلعة التي أطاح فيها بنحو ألفين من المماليك .

٤ - وجوب إرضاء السلطان بإرسال الجزية والهدايا ، خاصة وأن تعيين محمد علي في الحكم لم يكن بمحض إرادة السلطان ، ولكن إذعانا لإرادة الشعب المصري، وقد شعر محمد علي بأن السلطان لديه نية التخلص منه بتعيينه والياً على سالونيك باليونان فأوعز محمد علي إلى العلماء والزعماء المصريين بأن يرفعوا التماسهم إلى السلطان للابقاء عليه ، الأمر الذي جعل السلطان يقبل بتثبيته في ولاية مصر في نوفمبر عام ١٨٠٦ .

وباطمئنان محمد على نسبياً إلى موقعه فى الحكم بعد تذليل هذه الصعاب وجه كل اهتمامه إلى محاولة النهوض بالبلاد ، وخاصة فى النواحى الإقتصادية . وكان مرد ذلك فى الواقع الضرورة التى اقتضتها ظروف الدخول فى عدة حروب استلزمت جيشاً ضخماً بكل إحتياجاته من مؤن وذخائر وأسلحة ورجال مدربين ومجهزين للقتال .

سمة الإقتصاد المصرى فى عهد محمد على

مقدمـــة

كانت الحرية الإقتصادية هى المبدأ السائد فى مصر قبل تولى محمد على الحكم ، ولكنه وجد أن سياسة الحرية الإقتصادية لن تمكنه من السيطرة على موارد البلاد الإقتصادية بالطريقة التى تساعده على تحقيق أهدافه فى بناء امبراطورية مصرية واسعة ، تكمل بعضها البعض اقتصادياً ، وتتسع فيها دائرة النشاط التجارى بما يحقق الإستقلال الاقتصادى . وقد كانت الامبراطورية الجديدة التى شملت مصر والسودان والشام وبلاد العرب يمر بها طريق التجارة بين الشرق والغرب عن طريق مصر والبحر الأحمر ثم الى الشرق عبر الخليج العربى ، فى محاولة اعادة التجارة اليه بعد أن تحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح منـــذ أواخر القرن الخامس عشر ، الأمر الذى احتاج إلى سياسة جديدة تعاونه فى تحقيق ما يصبو اليه .

وقد اتبع محمد على والحالة هذه سياسة التدخل فى النظام الاقتصادى ، حتى وصل بها إلى درجة الاحتكار المطلق فى كل من الزراعة والصناعة والتجارة .

وسوف نستعرض فيما يلى الجوانب المختلفة لفروع النشاط الاقتصادى .

١ — الزراعة :

ارتبطت اصلاحات محمد على فى الزراعة بحاجته إلى المال لبناء جيش قوى ،

بحيث أصبحت البلاد مزرعة لسد الاحتياجات العسكرية بالدرجة الأولى قبل هدف رفع مستوى معيشة الانسان المصرى [١] .

وفى مجال الزراعة نلاحظ ما يلى :

أولا ـ ملكية الأرض :

١ ـ بدأ محمد على اصلاحه لقطاع الزراعة بأن ألغى نظام الإلتزام ، وصادر دوائر المماليك ، وأمر بقية الملتزمين بتقديم تقديرات للفائض الذى يحصل عليه كل منهم ، فظنوا أنه سيقوم بمشاركتهم فى هذا الفائض فقدروه أقل تقدير ممكن ، وهو ما كان يهدف اليه محمد على الذى صادر دوائر التزامهم وعوضهم بمعاشات سنوية تعادل ما قدروه من الفائض وتنتهى بموتهم ، وترك لهم أراضى الوسية معفاة من الضرائب وتعود للحكومة بعد وفاة الملتزم .

٢ ــ قام محمد على بمسح شامل للاراضى الزراعية سنة ١٨١٢ ، وكان يطلق على عملية المسح هذه « التأريع » الذى كان يهدف الى وضع حدود تفصل بين كل قرية وأخرى ، وكذلك تحديد الأحواض [٢] ، وحصر أسماء أصحاب الأراضى الممسوحة . كما ألغى نظام الوقف الأهلى وسمح ببقاء الوقف الخيرى فقط تحت نظارته .

ألغى محمد على ملكية الانتفاع سنة ١٨١٤ واعتبر نفسه المالك الوحيد

---

(١) Patrick O'BRien. The Revolution In Egypt's Economic System 1966 P· 35.

(٢) الحوض جزء من الأرض تتشابه أجزاؤه من حيث الخصوبة والرى ومن ثم تفرض على الفدان منه ضريبة واحدة .

للأرض ، ووزع على كل فلاح من ثلاثة إلى خمسة أفدنة وفقاً لقدرته وحجم أسرته ومساحة كل قرية ، يزرعها الفلاح ويسدد عنها الضرائب ، ولكن لايجوز له التصرف فيها بالبيع ، كما لا تنزع منه طالما كان قادراً على زراعتها ، كما أجاز انتقال حق الإنتفاع بها لأبنائه بعد وفاته .

٤ — كانت ملكية الأراضى الزراعية موزعة كالآتى .

ا — الأطيان الأثرية (أو الخراجية)

وهى الأطيان التى يملك الفلاحون حق زراعتها مقابل سداد الخراج عنها ولذلك سميت بالأطيان الخراجية ، ولم يكن للفلاح حق التصرف فيها بالبيع ، بالإضافة إلى أن حق الإنتفاع بها كان مقيداً لان محمد على فرض على الفلاحين من ملاك هذه الاراضى محصولات معينة وتسليمها للحكومة بالأثمان التى يحددها ، وقد كان من الممكن التصرف فى هذه الأرض بالإيجار أو الرهن ، كما كانت تورث لأولاد الفلاح من الذكور طالما كانوا قادرين على سداد الضرائب .

وقد كان أمر زراعة هذه الأراضى اجبارياً على الفلاح طالما كان قادراً على زراعتها حتى أن من يهرب من زراعتها يأتى به ويجبر على زراعتها وسداد الضريبة المستحقة عليها ، علاوة على عقاب شيخ البلد فيما لو تفشت ظاهرة الهروب من الزراعة فى ذمام بلده . وبالرغم من ذلك فقد ترك كثير من الفلاحين أراضيهم ، إما لجشع مشايخ البلد أو عدم القدرة على تأدية الضرائب ، وإما للذهاب للجندية .

ب ـ الابعديات : وقد كان هناك حوالى ٢٠٠ الف فدان من الأراضى البور

قد أعطيت الأعيان والحاشية لإستغلالها بدون دفع ضريبة عليها . وسميت بالابعديات لأنها كانت مستبعدة عن نطاق الاراضى التى تم مسحها سنة ١٨١٣ . وكان على أصحاب هذه الأراضى استغلالها بأنفسهم مع عدم تأجيرها للغير .

ج ـ الشفالك :

وهى الاراضى التى أقطعها محمد على على نفسه وعلى أفراد أسرته وحاشيته من الأبعاديات ، وهى معفاة من الضرائب ، كما ضم اليها بعض القرى التى عجزت عن سداد الضرائب .

د ـ الأوسية :

وهى الأراضى التى تركها محمد على للملتزمين بعد الغاء نظام الالتزام ، فقد أعفى محمد على هذه الأراضى من الضرائب وأعطاهم حق الانتفاع بها سواء بزراعتها أو بتأجيرها مع امكان بيعها للحكومة فقط ، وتؤول إلى الحكومة عند وفاة الملتزم .

هـ ـ مسموح المشايخ :

أعطى محمد على كل شيخ قرية عدد خمسة أفدنة لكل ١٠٠ فدان من الأرض التى مسحها ، وقد أعفيت هذه الأرض من المال الميرى ، وذلك فى مقابل الخدمات التى كان يؤديها المشايخ فى قريتهم .

و ـ مسموح المصاطب :

وهى الأطيان التى منحها محمد على لبعض المشايخ والأعيان ، وكانت معفاه من الضرائب لقاء قيامهم بنفقات ضيافة جباة الأموال الاميرية ، والمسافرين واطعام المساكين ببلدهم .

ز ـ أطيان العهدة :

كانت القرية التى لا تتمكن من سداد الضرائب ، يعهد بها إلى أحد المتعهدين ، الذى يقوم بسداد ما على القرية من ضرائب ، ويقوم الفلاحون بزراعة القدر من الأرض الذى لم يتمكنوا من سداد ضريبته ، والتى تسدد للمتعهد نفسه ، ويقوم هو بزراعة بقية الأراضى الزراعية فى القرية بواسطة الفلاحين غير المقتدرين لقاء أجر . وقد كانت أطيان العهدة تعود إلى أصحابها إذا أصبحوا قادرين على زراعتها وسداد المال .

ومما يدل على انخفاض مستوى المعيشة فى ذلك الوقت أن خراج الأرض التى كان يعجز الفلاحون عن سدادها لم تكن تتجاوز فى آخر عهد محمد على ٣٢ قرشا فى المتوسط للفدان .

ثانيا ـ الرى :

كان نظام الرى المتبع قبل عهد محمد على هو نظام رى الحياض ، حيث تقسم الأرض الزراعية إلى أحواض تغمرها مياه الفيضان صيفا ، وتعد للزراعة الشتوية بعد أن تنحسر عنها مياه الفيضان . وقد أدى هذا النظام إلى نقص الحاصلات الصيفية على وجه الخصوص مثل القطن والأرز وقصب السكر ، وذلك بجانب ضيق المساحة المزروعة واهمال صيانة الجسور ومشروعات الرى من ناحية ، وبتهديد الفيضانات العالية للبلاد من ناحية أخرى .

وقد قام محمد على باصلاح شامل فى الزراعة خاصة فيما يتعلق بشئون الرى نجمله فيما يلى :

١ ـ تحسين الوسائل المستخدمة فى الرى :

ساهمت الحكومة فى زيادة عدد السواقى فى كل قرية وتوفير الدواب اللازمة

لهذه السواقى ، وعمل تفتيش دورى لإصلاحها باستمرار ، ومساعدة الفلاحين غير القادرين على عمل سواقى لهم ، وتنظيم استخدام هذه السواقى فيما بين الأراضى المتقاربة ، هذا بجانب الاهتمام بالوسائل الأخرى للرى ، مثل الشادوف وغيرها . كما قام محمد على بتقوية الجسور ضد الفيضانات العالية وأعاد تشييد سد أبى قير بعد أن دمره الانجليز فى عهد الحملة الفرنسية .

٢ — حماية البلاد من أخطار الفيضانات العالية

كان الفيضان فى بعض السنوات يأتى مرتفعاً بدرجة كبيرة ، مما يترتب عليه تلف بعض المحاصيل ، بجانب غرق المساكن المجاورة لمجرى النيل والقريبة منه ، لذلك أقيمت الجسور على ضفتى النيل لتوفير الحماية للمساكن والمحاصيل وخاصة المحاصيل الصيفية .

٣ — تنظيم رى الحياض وإنشاء نظام الرى الدائم

قامت حكومة محمد على بإنشاء حياض كبيرة وعمل جسور عرضية عمودية على مجرى النيل من الشاطئين إلى الصحراء ، بجانب مد جسر طولى بموازاة النيل يصل بين تلك الجسور العرضية ، وقسمت هذه الحياض إلى حياض أصغر يمدها النيل بالمياه من خلال ترع ، كما نظمت الصرف اللازم لهذه الحياض (١) .

كما تم إدخال نظام الرى الدائم للاهتمام بالمحاصيل الزراعية الصيفية خاصة القطن وقصب السكر والأرز بغية تنويع الإنتاج الزراعى . كذلك قامت الحكومة عام ١٨١٦ بإنشاء عدة ترع مثل ترعة المحمودية والباجورية ، والسرساوية ، والخطاطبة والخضراوية والمنصورية والجعفرية والنعناعية كما قامت بتعميق

(١) الدكتور أحمد الحته المرجع السابق ص ٦٧ .

بعض الترع . وقد أدى ذلك إلى زيادة المحاصيل الصيفية خاصة القطن بجانب تنويع المحاصيل الأخرى حيث كان من الممكن زراعة ثلاثة محاصيل فى السنة بدلا من محصول واحد.

٤ — بناء القناطر الخيرية

بدأ العمل فى بناء القناطر الخيرية سنة ١٨٣٤ لتدعيم نظام الرى الدائم فى منطقة الدلتا ورفع منسوب المياه لتغذية الترع الرئيسية فى المنطقة ، وقد تم بناء هذا المشروع تحت إشراف مهندسين فرنسيين ، وانتهى العمل فيه فى عهد سعيد سنة ١٨٦١ . وقد أجريت تعديلات كثيرة على القناطر الخيرية بعد ذلك سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٩٠ وسنة ١٨٩٨ حيث تم بناء سد رملى على فرع دمياط ، وآخر على فرع رشيد ، كما أدى تصدع هذه القناطر فيما بعد إلى بناء قناطر محمد على شمال القناطر الخيرية .

وقد ترتب على الاهتمام بالرى أن زادت مساحة الأراضى الزراعية من ٣٫٠٥ مليون فدان فى عام ١٨١٣ إلى ٤٫١٦ مليون فدان عام ١٨٥٢ (١) .

ثالثا — المحاصيل الزراعية

أدى اتباع نظام الرى الدائم إلى زيادة الدخل الزراعى خاصة المحاصيل الزراعية الصيفية التى أمكن الاكثار منها تبعا لهذا النظام. والمحاصيل التى تم التوسع فيها هى القطن والأرز وقصب السكر وهى ذات عائد نقدى وفير .

وقد قامت الحكومة فى عهد محمد على بالاكثار من زراعة صنف جديد من القطن اكتشفه جوميل Jumel الفرنسى يمتاز بنعومته وطول تيلته ، وزادت

---

(١) الدكتور أحمد الحته : المرجع السابق ص ٥٢ .

المساحات المزروعة منه والمصدرة للعالم من ٩٤٤ قنطاراً فى عام ١٨٢١ إلى ٣٥ ألف قنطاراً فى عام ١٨٢٥ ، واستمرت الزيادة منه حتى أصبح عماد الاقتصاد المصرى .

وقد اتبع محمد على سياسة إحتكار هذه الغلات الصيفية ، وخاصة القطن نظراً لما توفره له من عائد ضخم يساعده فى تنفيـــذ مشروعاته ، وخاصة الفتوحات العسكرية . كما قام باتباع أسلوب الاجبار فى زراعة هـذا المحصول نظراً لتردد الفلاحين أول الأمر فى زراعته لإحتكار محمد على لعملية شراء المحصول بثمن بخس، رغم كثرة تكاليفه ، وحاجته إلى جهد كبير فى زراعته . وكان محمد على يفسر التجائه إلى القسر والاجبار إلى أنه لو ترك للفلاح حرية التصرف لـكف عن الاشتغال بالزراعة ، أو لإقتصر على زراعـة السلع اللازمة لإستهلاكه الخاص فقط « لأنهم لا يقدرون مصلحتهم » (١) .

وقد انتقد بعض معاصرى محمد على وجهة نظره فى الفلاح المصرى مثل بورنج . إذ قال أن الفلاحين مثلهم مثل أى طائفة أخرى لديها الرغبة فى جمع المال والاحتفاظ به ، ولو صارت الملكية أكثر تحديداً ونظمت الادارة المالية تنظيما حسنا ، لاهتم الفلاح بمصلحته ، بجانب أن محمد على لا يدفع ثمن لايرضى الفلاح من جهة، كما أن الفلاح لم يتمكن من أن يدرأ عن نفسه أعمـال الابتزاز والاختلاس التى يقوم

---

(١) وكان يقول فى ذلك «أن الفلاحين عندى مصابين بعدم ادراك ما هو فى صالحهم ، وعلى أن أقوم بدور الطبيب ، ومن واجبى أن اصطنع الشدة ، إذا لم تجر الأمور فى مجراها الصحيح » .

أنظر الدكتور حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحـديث القاهرة ١٩٦٢ هامش ص ١٣٦ .

بها جباة الضرائب وغيرهم من عمال الحكومة من جهة أخرى . مما جعله فى موقف يرثى له .

وحتى لو كان القطن الذى يزرعه من النوع الجيد ، فان ما يدفع له هو الثمن العادى فقط عدا ما يواجهه من غش الوزن وتأخير الدفع . إذ كان يأخذ الفلاح ثمن المحصول مخصوما منه ثمن البذور والضرائب المستحقة .

وفى أواخر حكم محمد على تركت للفلاح حرية بيع محاصيله بالثمن المناسب (١). وقد أقبل الفلاحون على زراعة القطن بالذات مما جعله يمثل مركز الصدارة فى حياة فلاحى مصر وعماد الاقتصاد القومى .

وبجانب اهتمام محمد على بزراعة القطن ، فقد وجه عناية كبيرة للمحاصيل الأخرى مثل الأرز ، وقصب السكر ، والنيلة وشجر التوت لتربية دودة القز والشعير والخشخاش والقنب ، وأشجار الأخشاب .

ب — الصناعة :

وكانت هناك بعض الصناعات اليدوية المتأخرة قبل عهد محمد على ، فى الوقت الذى كانت فيه الصناعة فى أوربا تمر بطفرتها العظمى على أثر اكتشاف البخار ، واستخدام الآلة البخارية ، مما ترتب عليه استثمار رؤوس أموال ضخمة ، واستخدام فنيين واعداد كبيرة من العمال .

---

(١) تحرر الفلاح المصرى من احتكار محمد على على أثر اضطراره لقبول اتفاقية ١٨٣٨ بين تركيا وانجلترا والتى أعطت انجلترا حق شراء حاصلات الدولة العثمانية (مصر بالذات) من الأهالى مباشرة ، وحق تصريف منتجاتها الصناعية فى هذه البلاد .

وقد كانت جهود المصريين مستغرقة فى العمل الزراعى ، وخاصة بعد تنظيمة ولكن كان هدف محمد على أن يكمل الإنتاج الصناعى والانتاج الزراعى بحيث يتسنى للبلاد تحقيق الإستقلال الاقتصادى ، وتوفير ما يحتاجه من منتجات صناعية محلية ، وقد كان دافع محمـــد على فى ذلك أصلا هو توفير متطلبات الجيش واحتياجاته محلياً .

واقد اتبع محمد على سياسة صناعية مؤداها احتكار جميع الصناعات ومرافق الانتاج القائمة رغبة منه فى السيطرة على منافـــذ الصناعة ، وزيادة ايرادات الدولة بالتبعية ، هذا بجانب أنه كان يريد أن يقتفى أثر أوربا باقامة مصانع كبيرة مزودة بآلات حديثة .

ومما لا شك فيه أن صغار الصناع حينذاك لم يكونوا ليتمكنوا بجهوداتهم الفردية من اقامة مثل هذه المصانع لنقص امكانياتهم الفنية التى كانت قاصرة على ما اكتسبوه بالوراثة ، وحاجتهم إلى رؤوس أموال ضخمة لم تكن متوفرة لهم .
وقد تمكن محمد على بفضل ضخامة ايراداته من الاحتكار الزراعى والتجارى من اقامة مصانع كبيرة ، كما أمر باحتكار الصناعات الصغيرة القائمة فى عام ١٨١٦ على أن تقوم الحكومة بمد هذه المصانع بما تحتاجه من خامات ، وتسليم الإنتـاج للحكومة لتختم بأختام الحكومة لقاء أسعار تحددها الحكومة .

وكانت هذه السياسة تقضى بمصادرة أى انتاج لايحمل أختام الحكومة ، مع معاقبة كل من صانعيها وبائعيها . ثم تقوم الحكومة ببيع انتاج هـذه المصانع لحسابها وبالأسعار التى تحددها مما أدى إلى تحقيق أرباح وفيرة للحكومة . ولكن ترتب على هذه السياسة من ناحية أخرى أن اضطر كثير من الصناع إلى هجـرة حرفهم والالتجاء إلى الزراعة للكسب منها بالرغم من متاعبها وجهلهم بشئونها .

وقد كلف اتباع هذا النظام الحكومة نفقات كبيرة لكثرة الموظفين اللازمين للرقابة ومتابعة الإنتاج والحد من الإنتاج الذى لا يحمل أختام الحكومة . ورغم كل ذلك فلم تتمكن الحكومة من الحد من التهرب من نظام الاحتكار .

وقد أدت هذه السياسة من ناحية أخرى إلى عدم تقدم الصناعات الصغيرة ، فاضمحلت ، خاصة وأن جانبا كبيراً من هذه الصناعة كان يعتمد على الهواية لدى الصناع الحرفيين . وعندما شعر هؤلاء الصناع بالتدخل الحكومى الذى لم يوافقهم فقد فضلوا الانصراف عنه لفقدانهم عاملا أساسياً فى هذه الهواية وهو حريتهم الكاملة فى مجال تخصصهم . ولم تحاول الحكومة من ناحيتها تنمية قدرات هؤلاء الحرفيين أو تبصيرهم بالأساليب الحديثة فى الانتاج أو تزويدهم باحتياجاتهم من المال ، أو مساعدتهم فى إمدادهم بالمواد الخام .

ولكن محمد على لم يأسف لتدهور الصناعات الصغيرة ، لأن هذا التدهور كان من شأنه أن يزيد من مجال عمل المصانع الحكومية ، فضلا عن أن ترك العمال لهذه المصانع ومتاعب الزراعة زاد من عرض العمل للعمال الفنيين فى مصانع الحكومة(١)

وقد أدى ذلك إلى نجاح الصناعات الكبيرة فى أول الأمر بسبب انخفاض الأجور من ناحية وانخفاض أثمان المواد الخام وخاصة تلك التى توفرها الزراعة من ناحية أخرى بجانب أنه لم تكن هناك صناعات أجنبية بالبلاد تنافس المنتجات الحكومية ، فضلا عن أن الحكومة نفسها كانت تحدد الأسعار حتى صدر فرمان سنة ١٨٤١ الذى أفقد محمد على القدرة على حماية الصناعة الناشئة باستخدام الضرائب الحامية .

---

(١) دكتور على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . (١٩٥٢ ص ٧٩) .

وقد أقام محمد على الكثير من المصانع الكبيرة ، فى أنحاء القطر ، ومعظمها كانت تدار بآلات تستخدم الدواب والقوى الآدمية باليد وعدد ضئيل كان يستخدم الآلات البخارية .

ومن أهم الصناعات الكبيرة فى ذلك الوقت ، صناعات الغزل والنسيج الذى تم إنشاء أول مصانعها سنة ١٨٢٠ بالخرنفش ، وذلك بالإستعانة بالخبراء الفرنسيين والإيطاليين . كما أنشىء مصنع لتبييض المنسوجات بجوار القاهرة ، ومصنع للصوف ببولاق ، وآخر بدمنهور قامت بعمل ملابس رجال الجيش ومصنع للطرابيش فى فوه وآخر للمنسوجات الصوفية والبطاطين لإحتياجات الجيش . وقد وصل إنتاج مصانع الغزل إلى ٢٥٠٠ طن غزل وأكثر من مليون متر نسيج ، كما كانت هذه المصانع تستهلك ما يقرب من ربع الإنتاج المحلى من القطن الخام .

كما كانت هنـــاك مصانع أخرى للحرير والورق والجلود والسكر والطباعة والزجاج والملح وضرب الأرز وسبك الحديد وصناعة النحاس وما يقرب من ١٥ مصنع للنيلة . وكذلك أقام محمد على ترسانة للقيام بصناعة السفن الحربية بالاسكندرية فى سنة ١٨٢٩ لتجديد الأسطول المصرى الذى دمر فى موقعة نوارين البحرية سنة ١٨٢٨ . وكانت أوله سفينة حربية أنزلت إلى البحر من ترسانة الإسكندرية فى عام ١٨٣١ ثم بنيت بعد ذلك ١٧ سفينة حربية وخمس سفن أخرى فى العشر سنوات التالية . كما شيد ترسانة القلعة لصنع الذخائر اللازمة للجيش ، وكان يعمل بها ما لايقل عن ١٥٠٠ عامل .

نخلص من ذلك أن الأسباب التى أدت إلى قيام محمد على بالنهوض بالصناعة واحتكارها هى :

١ ـــ الحاجة إلى أسطول كبير وجيش مزود بالآلات الحديثة ، نظراً لأن

محمد على لم يكن يثق فى أوربا للحصول منها على المعدات الحربية عند اللزوم .

٢ - رغبة محمد على فى الإحتفاظ بالأموال داخل البلاد ، لأنه كان يؤمن بسياسة التجاريين التى كانت ترى أن زيادة الإستيراد تؤدى إلى إفقار الدولة .

٣ - رغبة محمد على كذلك فى بناء دولة صناعية على النظام الأوروبى ، وقد ساعده فى ذلك توفير الزراعة لكثير من المواد الأولية اللازمه للصناعة .

٤ - زيادة الايرادات الحكومية للقيام بالمشروعات المختلفة وقد ساعده الاحتكار فى تحقيق ذلك .

تمويل الصناعة (١) :

قامت حكومة محمدعلى بتمويل هذهالصناعاتالمتعددة من عدة مصادر أهمها:

١ - ربح التجارة ، وإيرادات الإحتكار ٣٤٠ ألف جنيه فى عام ١٨٢١ من مجموع الدخل الحكومى البالغ قدره ١ر٢ مليون جنيه تقريباً ، وفى عام ١٨٣٦ بلغ ربح الحكومة من الإحتكار ٧٥٠ ألف جنيه من مجموع الدخل البالغ قدره ٣ مليون جنيه تقريباً (٢) .

٢ — الضرائب الباهظة :

فرض محمد على ضرائب باهظة على الأرض والمحاصيل والحيوانات الزراعية والأفراد والمهن . وقد بلغ مقدار الضريبة المفروضة على الفرد فى مصر فى ذلك الوقت ضعف ما كان يدفعه الفرد فى كل من انجلترا وفرنسا بالرغم من إنخفاض الدخل فى مصر بالنسبة لهذين البلدين .

(١) الدكتور على الجريتلى : المرجع السابق .
(٢) الدكتور أحمد الحتة : المرجع السابق ص ١٨٣ .

فقد كان يشترى أردب القمح بمبلغ ٢٧ قرشاً ويبيعه للمستهلكين بمبلغ ٥٦ قرشاً وللخارج بمبلغ ٩٠ قرشاً ويشترى الذره بمبلغ ١٦ قرشاً ويبيعه للمستهلكين بمبلغ ٢٧ قرشاً وللخارج بمبلغ ٦١ قرشاً وهكذا بالنسبة للحاصلات الأخرى .

٣ — التلاعب فى قيمة العملة المتبادلة :

قام محمد على بمزج العملة الذهبية والفضية بمعادن أخرى لخفض ما تحويه من معدن نفيس ، كما كان يرفع العملات عندما تقوم الحكومة ببيع بعض ممتلكاتها ويخفضها عند الشراء .

٤ — الإدخار الإجبارى الناشىء عن الارتفاع الشديد فى الأسعار .

نتج من الإستثمار الحكومى تضخم نقدى نتيجة الإستيلاء على الموارد المتاحة بأى وسيلة والإلتجاء إلى السخرة والعنف . كما لم يصاحب إزدياد الاستثمار الحكومى إدخار إختيارى لإنخفاض متوسط دخل الفرد وإستغلال الحكومة لكل طاقته بثمن بخس [١] .

ومن الجدير بالذكر أن محمد على لم يستعن فى القيام بمشروعاته بالاقتراض من الخارج لتجنب التدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

ولكن لم يسفر هذا النشاط الصناعى الكبير عن تمويل ذاتى للصناعة فيما بعد ، ولم يظهر أثره على البلاد بل لم يستمر هذا النشاط طويلا وانتهى بركود تام .

أسباب ركود الصناعة وتوقف النشاط الصناعى :

تدهورت النهضة الصناعية التى بدأها محمد على ولم تدم طويلا ، وقد شهد

---

(١) دكتور حسين خلاف المرجع السابق ص ١٨٣ .

محمد على بنفسه إنهيار الصرح الصناعى قرب نهاية حكمه . ففى عام ١٨٢٠ أصدر السلطان العثمانى فرماناً بألا تتجاوز الضرائب الجمركية على الواردات الأجنبية ٣٪ وقد كان هذا بداية الطريق إلى نهاية الصناعة المصرية إذا لم تتمكن الحكومة من حماية الصناعة الناشئه من المنافسة الأجنبيه عن طريق فرض الضرائب الجمركية الحامية. ومع ذلك فقد تمتعت الصناعة المصرية فى أول الأمر بحماية طبيعية بسبب إرتفاع مصاريف النقل ، ولكن أدى تقدم النقل البحرى إلى تخفيض تكاليف النقل فلم تقوى الصناعة المصرية على منافسة المنتجات الأجنبية فزادت الواردات فى أواخر حكم محمد على زيادة كبيرة ، وبدأت المصانع الوطنيه تتعرض لخسائر كبيرة . وفى عام ١٨٢٦ وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى إعادة معاصر الزيوت للأهالى لإدارتها . وفى عام ١٨٣٥ تخلت عن جزء من المصانع التى كانت تتعرض لخسائر كبيرة إلى المتعهدين ، كما أغلقت بعض مصانع الغزل ، حتى إذا ما جاء عام ١٨٤٠ وإزداد النزاع مع السلطان العثمانى أغلقت كثيراً من المصانع . وفى عام ١٨٤١ على أثر الفرمان الخاص بتحديد الجيش وتخفيض عدده إلى ١٨ ألف لم يعد هناك مجال لإستمرار الصناعات الحربية والمدنية المتصلة بها ، فانخفض عدد عمال الحكومة من ٣٠ ألف عامل فى عام ١٨٣٥ إلى ١٦٫٠٧ ألف عامل فى عام ١٨٤٧ (١) .

ويمكن أن نلخص أسباب ركود الصناعة وفشلها فى تحقيق رسالتها فيما يلى :

١ - نقص كفاية الإداريين حيث كان يسند إلى بعض الضباط المتقاعدين إدارة المصانع ، بجانب تدخل محمد على بنفسه فى دقائق الأمور وبجانب سوء معاملة العمال إلى حد السخرة ، وتعدد المصانع التى يشرف عليها مدير واحد .

---

(١) الدكتور أحمد الحتة المرجع السابق صفحات ١٦١ ، ١٧٣ ، ١٨١ .

وترتب على توسيع الصناعات أن أصبح من العسير عمل احكام الرقابة على المصانع أو حل مشا كل الإنتاج فى ظل مركزية الادارة، مما أدى إلى أن تبقى بعض المصانع لفترة طويلة بدون مواد أولية ، وفى بعض الأحيان بدون عمال . هذا فى الوقت الذى كان يوجد فيه مخزون سلعى ضخم فى مصنع آخر أو عمال بدون عمل فى مصنع ثالث وهكذا . وقد أدى عدم التنسيق بين المصانع إلى إنخفاض إنتاجية العمال .

٢ — إرتفاع تكاليف الإنتاج بحيث زادت تكاليف إنتاج السلعة عن ثمنها فى حالة إستيرادها من الخارج . وقد نتج ذلك بدون شك سوء الإدارة وإرتفاع أجور بعض الخبراء والمهندسين الأجانب ، وإرتفاع تكاليف الوقود من الفحم وقطع الغيار ، وإهمال عمال الصيانة ، بجانب استخدام نظم خاطئة فى حساب تكاليف الإنتاج ، لإظهار ربح غير حقيقى لكسب رضاء محمد على .

٣ — محاربة الدول الأوربية وخاصة انجلترا لنشاط محمد على .

شعرت أوربا أن قيام صناعة فى مصر يضر بمصالحها فى مصر والشرق . فعملت الدول الأوربية بقدر طاقتها لحرمان الصناعة المصرية من كل حماية جمركية، فسعت لدى السلطان العثمانى لاصدار فرمان ١٨٢١ الذى حدد الرسوم على الواردات بما لا يتجاوز ٣ ٪ وبذلك لم تقو الصناعة المصرية على منافسة المنتجات الأوربية التى كانت تتمتع بميزات كثيرة لما قد توفر لها من سبل وإمكانيات أدت إلى رسوخها وإنخفاض تكلفة إنتاجها . وبالتالى إنخفاض أثمانها بالنسبة لأثمان الإنتاج المصرى فى ذلك الوقت .

٤ — فرمان سنة ١٨٤١ :

مما لاشك فيه أن هذا الفرمان قد أثر تأثيراً سيئا على نمو الصناعة المصرية . لقد كان هذا الفرمان يهدف بالدرجة الأولى إلى تقييد حركة وحرية نشاط

محمد على فى المنطقة بكسر شوكته بحيث لايقوى على الوقوف فى وجه السلطان ، وهدم آماله فى اقامة امبراطورية مصرية ، فحدد هذا الفرمان عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندى . مع عدم انشاء سفن حربية بدون إذن السلطان .

وقد أدى ذلك إلى انهيار التوسع الصناعى لأنه كان يقوم أساساً على إمداد الجيش بما يحتاجه من الانتاج المحلى . لقد كانت الطاقة الانتاجية لهذه المصانع أكبر من حاجة الجيش ، بحيث أصبح ما تنتجه هــذه المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية مرتفع الثمن بالنسبة لأثمان المنتجات الأجنبية التى كانت تنافسها ومنافسة شديدة .

كما أن سريان قوانين الدولة العثمانية ومعاهداتها مع الدول الأخرى على مصر ، قد سمح لانجلترا بالاتجار مباشرة مع المصريين ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الرسوم على الواردات لم تكن تتجاوز ٣ ٪ فى حين أن الرسوم على الصادرات كانت ١٢ ٪ ، فقد ترتب على ذلك زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، الأمر الذى تمخض عنه هدم سياسة محمد على الاقتصادية من أساسها ، فانخفض دخل الدولة من التجارة الخارجية وزادت منافسة السلع الأجنبية للمنتجات المحلية ، وانتهى الأمر بانهيار الصناعة وانحصر نشاط مصر فى الزراعة ، بل وفى زراعة القطن بالذات وتحقق بذلك لانجلترا هدفين فى آن واحد ، الحصول على القطن الخام بأبخس الأثمان ، وتسويق المنتجات البريطانية فى السوق المصرية .

حـ — التجـــارة :

كان النظام السائد فى التجارة قبل محمد على هو نظام الحرية التجارية ، ولكن بعد أن أحتكر محمد على الزراعة والصناعة كان من الطبيعى والحالة هذه أن يحتكر التجارة أيضاً .

الاحتكار وتقييد التجارة الداخلية

كانت تجارة القمح فى مصر مع انجلترا أهم مورد للميزانية فى أوائل عهد محمد على ، وقد حدث فى السنوات من ١٨٠٩ الى ١٨١١ قحط شديد فى حوض البحر المتوسط ماعدا مصر ، فانتهز محمد على هذه الفرصة وأخذ يبيع القمح لانجلترا بأسعار مرتفعة ، إذ كان يشترى القمح من الفلاح بسعر ٢٠ قرشاً للاردب ويبيعه لإنجلترا بسعر يتراوح بين ٩٠ ، ١٠٠ قرشاً للأردب . وقد ساعده فى ذلك كثيرا انقطاع القمح الروسى عن انجلترا أثناء حروب نابليون ونظراً لقلة توافر العملة لجأ محمد على إلى جميع ضرائب الأطيان عينا من نفس المحصول ، واستمر محمد على هكذا فى إحتكار الحاصلات الزراعية فاحتكر القمح الزائد عن الاستهلاك فى الوجه القبلى فى عام ١٨١٢ ، وأضاف الفول الزائد والشعير فى عام ١٨١٦ . كما احتكر الأرز فى الوجه القبلى إحتكاراً كاملا فى عام ١٨١٢ .

وتحول الاحتكار الجزئى الى الاحتكار الكامل ، وكانت مراكب الحكومة هى التى تنقل المحاصيل إلى الاسكندرية ومنها تنتقل بواسطة السفن التى أعدها لذلك إلى الخارج . وفى عام ١٨٣٠ قررت الحكومة تنظيم الاستيلاء على الحاصلات الزراعية وتوريده إلى شون الحكومة بسعر ١٠ ريالات للأردب من القمح وسبعة ريالات للأردب من الفول والشعير والعدس ، واضافة ربح على تلك الأسعار بنسبة ٥٠٪ عند بيع الحاصلات من شون الحكومة ، وألزمت الحكومة التجار والموظفين شراء الغلال من تلك الشون بالثمن المقرر .

وفى عام ١٨٣٢ فرض قدراً معيناً على كل فدان يأخذه بالثمن المقرر ، ومابقى بعد ذلك يترك لأصحاب الأرض حرية التصرف فيه بشرط عدم تصديره للخارج وبالاضافة الى الاحتكار الزراعى كان يحتكر الصناعة كما أشرنا من قبل ، فكانت

(١) الدكتور أحمد الحتة : المرجع السابق ص ٢٦٥/٢٦٧ .

الحكومة تقدم للمصانع المواد الاولية بثمن محدد . وتشترى منهم المنتجات الصناعية بثمن منخفض ، وبعد ختمها بخاتم الدولة تبيعه بثمن مرتفع .

عيوب سياسة الاحتكار التجارى :

عارضت بعض الدول وخاصة إنجلترا سياسة الاحتكار فى مصر ، لما كان له من أثر سيء على تجارتها الخارجية ، فضلا عن استياء الشعب المصرى للأسباب الآتية :-

١ - الانخفاض الشديد فى أسعار الشراء من المزارع والمصانع والبيع بثمن مرتفع فى الداخل والخارج .

٢ — ارتفاع أثمان المواد الأولية للفلاح والمصانع مما يزيد من تكلفة الانتاج والشراء منهم فى نفس الوقت بثمن منخفض مما يقلل من أرباحهم .

٣ — عدم أمانة موظفى الحكومة فى استلام المحاصيل وفى تقدير درجة الجودة .

٤ — حرمان السوق المحلى من كثير من المواد الغذائية مما ترتب عليه ارتفاع الأثمان ارتفاعا كبيراً .

٥ — عدم حصول الفلاح على حقه كاملا من الحكومة بعد تسليم المحصول ، وكثيراً ما كان ينتهى الأمر بأن يصبح مديوناً للحكومة بسبب ارتفاع التكاليف الزراعية والضرائب .

٦ — صعوبة الادارة بسبب كبر حجم الاحتكار .

٧ — لم تستفد البلاد من الأرباح الاحتكارية ولم تساهم هذه الأرباح فى مشروعات التنمية ، وإنما كانت تذهب لنفقات الجيش ، وبعض المشروعات غير الاقتصادية .

وظل الاحتكار فى التجارة الداخلية سائداً حتى بعد نهاية حكم محمد على ،

فبالرغم من الغاء الاحتكار رسميا فى أواخر حكم محمد على ، فقد ظلت كذلك حتى عهد سعيد عندما تقرر تحصيل الضرائب نقداً .

التجارة الخارجية

ترتب على احتكار التجارة الداخلية فى عهد محمد على إلى احتكار التجارة الخارجية بالتبعية ، فقد كان هو البائع الوحيد والمشترى الوحيد . وقد بلغت نسبة الصادرات الحكومية ٩٥ ٪ من مجموع الصادرات فى عام ١٨٣٦ ، أما تجارة الواردات فقد كانت سيطرة الحكومة عليها أقل إذ بلغت هذه النسبة ٤٠ ٪ .

وقد حاول محمد على أن يجد فى الاحتكار التجارى وسيلة ما لحماية الصناعات المصرية إلا أن السلطان العثمانى أصدر فرمانا فى عام ١٨٢٠ بوجوب تطبيق المعاهدات الدولية مع تركيا التى تنص على حق التجار الأجانب فى ادخال بضائعهم فى جميع أنحاء الدولة العثمانية مقابل دفع رسوم جمركية مقدارها ٣ ٪ .

وقد أتبعت الحكومة فى خلال فترة الاحتكار الطرق الآتية للبيع فى متاجرها :

١ — البيع مباشرة للتجار الأجانب فى مصر :

لم يكن مسموحا للتجار الأجانب بالشراء من داخل البلاد ، وإنما كان عليهم الشراء فقط من الشون الرئيسية للحكومة فى الاسكندرية والقاهرة ورشيد . وعندما زادت المعاملات التجارية مع الأجانب أنشأت ديوان الأمور الافرنجية

---

(١) الدكتور محمد عبد العزيز عجمية والدكتور محمد محروس اسماعيل : الوجيز فى التطور الاقتصادى — الاسكندرية فى ١٩٧١ ص ٣٠٣ .

والتجارة المصرية فى الاسكندرية فى عام ١٨٢٥ ، وجعلت اختصاصه النظر فى مبيعات متاجر الحكومة ومشترياتها .

٢ — البيع فى الخارج لحساب الحكومة

باعت الحكومة محصول القطن فى أول الأمر لحسابها فى الخارج وبخاصة فى انجلترا بواسطة أحد التجار الانجليز فى الاسكندرية ، وفى عام ١٨٣٨ حاولت إنشاء وكالات تجارية فى الخارج لبيع الحاصلات للمستهلكين الأجانب مباشرة ، ولكن فشلت المحاولة لعدم كفاءة الوكلاء (١) .

٣ — البيع بالنسبة

عندما وقعت الحكومة فى ضائقة مالية كما حدث فى الأعوام ١٨٢٧ ، ١٨٣٣ ١٨٣٩ حصلت الحكومة من التجار الأجانب مبلغ من المال مقدما ، مقابل اعطائهم الحاصلات عند حصادها .

٤ — البيع بالمزايدة

أتبعت الحكومة فى عام ١٨٣٥ طريقة بيع الحاصلات بالمزايدات فى الاسكندرية ، وقد أدت منافسة التجار الأجانب الى ارتفاع الأسعار .

ونظراً لأن فرمان عام ١٨٢٠ الذى سمح بتخفيض الرسوم على الواردات إلى ٣ ٪ استثنى السلع الممنوعة دون أن يبين هذه السلع ، فقد عطل محمد على سريان هذه الاتفاقية استناداً الى هذا النص مما دعى انجلترا الى استغلال الخلاف بين محمد على والسلطان فى عام ١٨٣٨ وسعت إلى الغاء الإحتكار فى جميع أنحاء

---

(١) الدكتور أحمد الحته : المرجع السابق ص ٢٨٦

الامبراطورية بما فى ذلك مصر ، واطلاق حرية الأجانب بدون حدود فى الاستيراد والتصدير. وقد حدد لبدء العمل بالمعاهدة التجارية بين انجلترا وتركيا مارس ١٨٣٩ ، ولكن نظراً لقيام الحرب بين محمد على والسلطان فى عام ١٨٣٩ تأجل تنفيذ الاتفاقية حتى عام ١٨٤١ بصدور فرمان فبراير ١٨٤١ الذى نص على إعطاء محمد على حكومة مصر وراثية. وقد أضطر محمد على إلى تنفيذ الاتفاقية فى ٢٣ نوفمبر ١٨٤١ بالنسبة للمنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية ماعدا القطن ولكن انتهى احتكار القطن ابتداء من ٢٦ مايو ١٨٤٢ تحت إلحاح انجلترا والنمسا ، وبمقتضى هذه الاتفاقية رفعت الرسوم على الواردات إلى ٥ ٪ بينما ظلت الضريبة على الصادرات كما هى ١٢ ٪ .

الفصل الثالث

سياسة الحرية الاقتصادية والارتباك المالى

١٨٥٠ -- ١٩١٤

أشرنا إلى أن مصر كانت تتبع مبدأ التخصص الاقتصادى فى أوائل القرن التاسع عشر ، فكانت تعتمد على الزراعة بدرجة رئيسية ، كما كانت تنتهج سياسة الحرية الاقتصادية ، فلم تكن الحكومة تتدخل فى الشئون الاقتصادية ، وتركت للفلاح حرية زراعة ما يشاء من المحاصيل ، ولكن عندما تولى محمد على الحكم اتبع سياسة مغايرة تماما للسياسة الأولى تقوم على دعامتين .

الأولى : تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر .

الثانية : تدعيم الاقتصاد القوى عن طريق الاحتكار والتوجيه .

ولتحقيق هذه السياسة اتجه إلى اقامة الصناعات المتعددة ، وخاصة ماكان منها متعلقاً بالجيش . وقد أدى هذا الى الاهتمام بالزراعة والصناعة ، وتحسين طرق المواصلات ، واصلاح نظام الرى . ورغبة فى الاحتفاظ بالاستقلال الاقتصادى وعدم تسرب الأموال المصرية إلى الخارج لجأ إلى الاحتكار والتوجيه فى كل نواحى النشاط الاقتصادى ، إذ أنه كان يؤمن بسياسه التجاريين التى ترى تحقيق فائض فى الميزان التجارى على الدوام . ولتنفيذ هذه السياسة كان لابد من التدخل فى الأسواق بيعاً وشراء ، ولكن ترتب على أخطاء التطبيق من ناحية وتدخل الدول الأجنبية وخاصة انجلترا إلى صدور فرمان عام ١٨٤١ الذى كان من شأنه القضاء على كثير من الصناعات كما أشرنا فى الفصل السابق .

ولكن على الرغم من إلغاء الاحتكار ومنح حرية التصرف للفلاحين ، فقد كانت هذه الحرية متوقفة على شرط دفع الضرائب التى كانت تحصلها الحكومة عينا أو نقداً واستمرت هذه الحالة كذلك حتى أول عهد سعيد عندما ألغيت الضرائب العينية ، وبانتهاء الاحتكار فى الزراعة والتجارة وفشل النهضة الصناعية عادت مصر أدراجها إلى اتباع مبدأ التخصص فى أواخر عهد محمد على ومبدأ الحرية الاقتصادية فى أوائل عهد سعيد . وقد استمرت سياسة مصر قائمة مدة أخرى على هذين المبدأين حتى الاحتلال البريطانى .

ومنذ بداية الاحتلال البريطانى وحتى قيام الحرب العالمية الأولى زاد التخصص بدرجة كبيرة وخاصة فى مجال الزراعة ، فانصرف كل الاهتمام إلى ما يتعلق بشئون الزراعة كتقرير حق الملكية والاهتمام بالرى والصرف وبرز محصول القطن ليلعب الدور الرئيسى فى الاقتصاد القومى ، فى حين أهملت الصناعة تماما .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى تعرضت البلاد لخطر المجاعة فى المواد الغذائية ، وتبين لها خطر الاعتماد على محصول القطن فرجعت مرةأخرى إلى مبدأ الاستقلال الاقتصادى منذ الحرب الأولى .

وإذا أمعنا النظر فى هذه الفترة نلاحظ أنها تتميز بحدوث تطورات سياسية واقتصادية هامة نجملها فيما يلى .

١ ـ انهيار سياسة الرقابة والتدخل والعودة إلى سياسة الحرية الاقتصادية فى نواحى النشاط الاقتصادى المختلفة .

٢ ـ الاهتمام بالزراعة والرى والصرف ، وتقرير حق الملكية .

٣ ـ إنشاء قناة السويس وبداية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

٤ - اضطراب الأحوال المالية وزيادة الديون الأجنبية مما أدى إلى التدخل الأجنبي فى الشئون الاقتصادية .

٥ - ضعف الحكومة والاحتلال البريطانى .

٦ - الميل نحو التخصص الزراعى وخاصة فى محصول القطن .

ونستعرض فيما يلى بإيجاز أحوال الزراعة والصناعة والارتباك المالى مع التركيز على الدين العام .

أولا — الزراعـة :

١ — الرى والصرف

عاد النشاط إلى منشآت الرى فى عهد سعيد بتطهير ترعة المحمودية وتعميقها وإنشاء الطلبات لتغذية ترعة المحمودية بمياه النيل وقت التحاريق ، وإنشاء رياح المنوفية ، وإكمال بناء القناطر الخيرية ، ولكن وجد أن هذه القناطر عاجزة عن تأدية مهمتها بسبب ضعف البناء فاستمر الرى الصيفى كما كان من قبل .

وفى عهد اسماعيل تم حفر كثير من الترع ، وقد بلغ ما حفر أو أصلح من هذه الترع ١١٢ ترعة أهمها الترعة الابراهيمية والترعة الاسماعيلية ، كذلك تم اصلاح رياح المنوفية وتعميقه . كما أنشئت ٤٢٦ قنطرة منها ٢٧٦ فى الوجـه البحرى و ١٥٠ فى الوجه القبلى ، ومن أهمها قناطر التقسيم بديروط على ترعة الابراهيمية ، وقناطر المنيا ومطاى ومغاغة وببا ، وقناطر رياح المنوفية كما تم اصلاح القناطر الخيرية .

وفى الفترة من بداية الاحتلال البريطانى حتى قيام الحرب العالمية الأولى زاد الاهتمام بالرى فأنشأ خزان أسوان فى عام ١٩٠٢ وتم تعليته الأولى فى عام ١٩١٢

كما تم إنشاء قناطر أسيوط وإسنا وزفتى وكان من نتـــائج الاهتمام بالرى ما يأتى :

١ - زيادة مساحة الأراضى الزراعية من ٤٫٠٥ مليون فدان فى عام ١٨٦٢ إلى ٤٫٨ مليون فدان فى عام ١٨٧٩ ، ثم إلى ٤٫٩ مليون فدان فى عام ١٨٨٩ ، ٥٫٥ مليون فدان فى عام ١٨٩٩ ، ٥٫٦٠ مليون فدان فى عام ١٩١١ .

٢ - زيادة المساحة المحصولية من ٤٫٧٦ مليون فدان فى عام ١٨٧٩ إلى ٧٫٠٣ مليون فدان فى عام ١٨٩٩ ثم إلى ٧٫٧ مليون فدان فى عام ١٩١٣ .

٣ - تحويل الرى الدائم فى الوجه البحرى ومصر الوسطى إلى نظام الرى بالراحة.

٤ - تنظيم رى الحياض فى مصر العليا .

٥ - تخزين المياه الكافية للرى الصيفى بواسطة خزان أسوان .

ولكن بالرغم من ذلك فقد انخفضت إنتاجية الفدان منـــذ أوائل القرن العشرين ، فبعد أن كان متوسط محصول الفدان من القطن ٥٫٤٧ قنطاراً فى الفترة من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٩ انخفض الى ٤٫٦٧ قنطاراً فى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٤ ثم إلى ٣٫٨ قنطاراً فى عام ١٩٠٥ وإلى ٣٫١٣ قنطاراً فى عام ١٩٠٩ .

ونستعرض فيما يلى أهم أسباب انخفاض متوسط إنتاجية الفدان :

١ — ضعف التربة : بسبب الزراعة المستمرة نتيجة اتباع نظام الرى الدائم.

٢ — انتشار الحشرات الزراعية : كدودة القطن ودودة اللوزة . وقد ساعد على انتشارها وجود المياه فى الأراضى الزراعية . وقد كثرت الشكوى من أضرارها فى عام ١٩٠٤ بعد زيادة المياه الصيفية كنتيجة لإنشاء خزان أسوان .

٣ — ارتفاع مستوى المياه الجوفية : ارتفع مستوى المياه الجوفية فى وسط الدلتا أثناء الصيف من ستة أمتار فى أوائل القرن التاسع عشر إلى ثلاثة أمتار تقريبا فى الفترة ١٨٨٦ - ١٧٨٨ ثم إلى متر واحد فى عام ١٩٠٨ . وكان ذلك بسبب إسراف الفلاح فى استخدام المياه لانخفاض تكاليف الرى وعدم وجود مصارف كافية .

ولعلاج هذه الحالة اهتمت الحكومة بالصرف على النحو الآتى :

١ — وضع نظام المناوبة بحيث يكون مستوى المياه فى الترع مرتفعا فى فترة ومنخفضا فى فترة أخرى بالتناوب ، وبذلك تقل كمية المياه إلى الحد الأدنى الضرورى للزراعة ، وبجانب ذلك استعملت الترع أثناء فترة انخفاض المياه كمصارف ، فتنصرف اليها بعض المياه الجوفية .

٢ — تقسيم الدلتا إلى مناطق صرف : قسمت الدلتا فى عام ١٩١١ إلى عدة مناطق صرف ووضعت مشروعات الصرف اللازمة ، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى أدى إلى تأجيل هذه المشروعات (١) .

٣ — الملكية الزراعية :

لما الغى محمد على نظام الالتزام أعطى الملتزمين راتباً سنويا مدى حياتهم يعرف باسم الفائض كما أشرنا من قبل ، وترك لهم أطيان الأوسية معفاة من المال للانتفاع بها مدى الحياة بالزراعة أو التأجير ، وصرح لهم فيها بالتنازل والهبة ومنحهم حق بيعها للحكومة . وكان الفائض وأرض الوسية يضافان للحكومة عند وفاة الملتزم إلا إذا طالبها أحد الورثة ولم يكن له معاش فكانت الحكومة تعطيه جزءاً من

(١) الدكتور أحمد الحته : المرجع السابق ص ص ٥١/٦٩

من الفائض . أما أطيان الاوسية فكانت الحكومة تعطيها لمن تشاء وتربط ما لها على البلدة فتصير بذلك ضمن الاراضى الخراجية . كما سمح محمد على للاجانب فى أواخر عهده بحيازة بعض الأطيان من الابعادية تكون ملكا مطلقا لهم بمقتضى قرار فبراير ١٨٤٢ ، كما اعطاهم أطيان أخرى تبعا لنظام العهدة .

ولكن هذا التغير الذى طرأ على نظام الملكية فى أواخر عهد محمد على ، لم يؤد إلى التداول الحر فى جميع الاراضى لأن الفلاح لم يكن له حق الرقبة فى الاطيان الاثرية وإنما كان له حق الانتفاع فقط .

ولكن ترتب على الغاء الالتزام من ناحية واتصال الحكومة بالفلاحين مباشرة من ناحية أخرى تحقيق قدر من الحرية فى التداول ، هذا فضلا عن أن قرار فبراير ١٨٤٢ قد أعطى لأفراد أسرة محمد على الملكية المطلقة فى الأراضى التى منحوها باسم رزقة بلا مال ، وكان هذا بداية نشأة الملكيات الكبيرة فى الأراضى الزراعية فى مصر .

اللائحة السعيدية:

أصدر سعيد والى مصر لائحة الاطيان الثانية فى يناير ١٨٥٥ وهى عبارة عن تنقيح للائحة الأولى وتعديل لها ، وبمقتضاها زادت حقوق الأفراد فى الاطيان الأثرية . وفى أغسطس ١٨٥٨ أصدر اللائحة الثالثة وهى التى تعرف باللائحة السعيدية ، وتتكون من ٢٨ بندا ومن أهم ما جاء فيها :

١ ـ إعطاء حقوق أكبر من ذى قبل لأصحاب الملكيات الخراجية فأصبحت الوراثة مكفولة للأبناء ذكوراً وإناثا م. ١ .

٢ ـ تقرير حق الملكية لكل من وضع يده على أطيان خراجية لمدة ٤ سنوات إذا كان مستمرا فى دفع الضرائب عنها م. ٤ .

٣ - كل من غرس أشجار أو حفر سواق، أو أقام أبنية على أراضى خراجية أصبح لورثته من بعده حق الملكية فى أرضه . م ١٠ .

٤ - لصاحب الاطيان الاثرية أن يرهن أطيانه بالفاروقة لمن يشاء بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية م ٦ .

٥ - لصاحب الاطيان الاثرية أن يؤجر أطيانه لمن يريد لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات ، ويجوز تجديد عقد الايجار لمدة ثانية برضا الطرفين م ٧ .

وهكذا وسعت اللائحة السعيدية من حقوق أصحاب الاراضى ، إلا ما اتصل بحق الرقبة فقد استمر حق الرقبة فيها للحكومة ، ما عدا الاطيان التى يغرس فيها اصحابها أشجاراً أو يحفرون فيها سواقى أو ينشئون فيها مبان، فان حق الرقبة فيها يصير لصاحبها . وقد ترتب على ذلك ارتفاع أسعار الاراضى واستقرار الفلاح فى أرضه .

لائحة المقابلة:

منذ عام ١٨٦٥ أدخل اسماعيل عدة تعديلات على اللائحة السعيدية أهمها لائحة المقابلة التى صدرت فى ٣٠ أغسطس ١٨٧١ .

وأهم ما جاء فى هذه اللائحة اعفاء من يقوم بدفع المقابلة (١) (وهى مبلغ من المال يساوى ستة أمثال الضريبة المستحقة على الارض) من نصف الضرائب الحالية على الارض بصفة مستديمة . ولا تزاد ضرائبها فى المستقبل . وكذلك يمنح فيها حقوق الهبة والتوريث والاسقاط والوصية والوقف بعد استئذان الباب العالى . كما يعطى له ثمن ما يؤخذ منها للمنفعة العامة .

---

(١) دفع هذا المبلغ مدة واحدة أو فى مدى ست سنوات .

وقد لجأت الحكومة إلى هذا الإجراء بسبب الارتباك المالى فى عهد اسماعيل.
وفى عام ١٨٧٥ أعيد النظر فى اللائحة السعيدية حتى يمكن نشرها ضمن القوانين بناء على ما نصت عليه لائحة المحاكم المختلطة ، فأستبعد منها البنود التى الغيت . وفى الحقيقة لا تعتبر هذه اللائحة ، لائحة جديدة وإنما هى مجرد تنقيح للائحة الأصلية التى صدرت فى عام ١٨٥٨ .

ونظراً لما انطوت عليه لائحة المقابلة من أضرار لحقت بحقوق الخزانة ولم يستفد منها إلا كبار الملاك فقد صدر قرار بالغائها فى ٦ يناير ١٨٨٠ عندما وضعت مصر تحت الاشراف المالى الدولى ، وإعادة أموال الأطيان الخراجية إلى قيمتها الأصلية التى كانت عليها قبل الخصم الناشىء من دفع المقابلة ، مع تقدير حق الملكية المطلقة لكل من دفع المقابلة أو جزءاً منها ، وذلك طبقا لقرار التصفية الصادر فى ١٧ يوليه ١٨٨٠ .

وفى ١٥ ابريل ١٨٩١ - فى عهد توفيق - صدر قرار بمنح أصحاب الأراضى الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حق الملكية المطلقة أسوة بالأراضى الأخرى التى دفعت عنها المقابلة كليا أو جزئيا .

وفى ٣ سبتمبر ١٨٩٦ - فى عهد عباس الثانى - تقرر حق الملكية بصفة نهائية بتعديل القانون المدنى الأهلى بما يحقق هذه الرغبة . وقد ترتب على ذلك أن استقرت أوضاع الملكية لأول مرة فى مصر فارتفعت قيمة الأراضى وزاد الانتاج الزراعى واتجهت الملكيات الصغيرة نحو التزايد بسبب التفتت الناتج عن الميراث حتى زاد عدد الملاك الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل من ٧٦١٫٣٤٠ فى عام ١٩٠٠ إلى ١٫٢٤٧٫٠٨١ فى عام ١٩١١ . ورغبة فى حماية أصحاب الملكيات الصغيرة

صدر فى أول مارس ١٩١٢ قانون بعدم جواز نزع ملكية أطيان الفلاح الذى يملك خمسة أفدنة فأقل ، وكذلك عدم جواز الحجز على مسكنه وآلاته الزراعية ودابتين من الدواب المستعملة للجر .

ثانيا ـ الصناعة :

بعد فرمان سنة ١٨٤١ أخذت الصناعة فى التدهور ، فاغلق عدد كبير منها ، وتكدست العدد والآلات فى المخازن الحكومية حتى بليت ، كما أهملت مصانع بولاق وترسانة الاسكندرية . وحاول عمال النسيج المسرحين البحث عن أعمال فى المصانع الصغيرة .

وفى عهد عباس الأول تم غلق مصنع الطرابيش ، وهدم مصنع الورق ، وتحول مصنع المنصورة إلى ثكنات للجيش . ولكن بدأ الانتعاش يبدأ فى الصناعات المتصلة بالجيش والأسطول مرة أخرى عندما قامت حرب القرم فى عام ١٨٥٣ واستمرت كذلك حتى نهاية الحرب فى عام ١٨٥٦ لتعود إلى الركود .

ثم عادت الصناعة إلى الانتعاش مرة أخرى فى عهد اسماعيل عندما تقرر زيادة الجيش إلى ٣٠ الف فى عام ١٨٦٦ ، كما صدر فرمان يونيه ١٨٧٣ بزيادة عدد الجيش بدون حدود ، كما اجيز لمصر حق بناء السفن الحربية ما عدا المدرعات ويمكن تلخيص أهم أسباب انتعاش الصناعة فى عهد اسماعيل فى ما يأتى :

١ ـ نشاط الصناعات الحربية .

٢ ـ انتشار صناعة حلج القطن والصناعات التجهيزية كاستخراج الزيوت ودبغ الجلود .

٣ ـ زيادة عدد مصانع تكرير السكر والصناعات التحويلية الأخرى كصناعة الغزل والنسيج والطرابيش والطباعة وصناعة الورق .

ولكن هذه الصناعات ما لبثت أن عادت إلى التدهور مرة أخرى بسبب الاحتلال البريطانى واستمر الأمر كذلك حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

أسباب تدهور الصناعة فى أوائل عهد الاحتلال :

١ - عدم اهتمام المصريين بالصناعة وذلك بسبب استقرار قواعـــد الملكية الزراعية .

٢ - اهمال الحكومة لشئون الصناعة بسبب سياسة التخصص التى فرضتها انجلترا على البلاد للاهتمام بالقطن .

٣ - عدم تمتع الصناعة بالحماية الجمركية إذا كانت رسوم الواردات لاتتجاوز ٨ ٪ فيما عدا السكر المكرر وخشب البناء والكحول والحيوانات والبترول .

٤ - عدم توفر الخبرة الفنية لدى المصريين بالرغم من توفر الفنيين الأجانب.

٥ - عدم توفر رؤوس الأموال المصرية بالرغم من وفرة رؤوس الأموال الأجنبية المتجهة إلى مصر ، التى وجدت مجالها فى الاقراض الزراعى والخدمات كأعمال المصارف .

٦ - ازدياد حدة المنافسة الأجنبية مما دعا المصريين إلى العزوف عن الدخول فى ميدان الصناعة والاقتصار على الزراعة .

وبالرغم من تدهور الصناعة المصرية فقد زاد الاستثمار الأجنبي فى بعض الصناعات قبيل أزمة ١٩٠٧ مثل صناعة القطن والسكر ، وأعمال المصارف .

وانقسمت الصناعة فى عهد الاحتلال البريطانى إلى قسمين :

القسم الأول : ويشمل الصناعات الصغيرة وهى عبارة عن ورش يشتغل فيها عدد قليل من العمال .

والقسم الثانى مصانع أكبر حجما وتدار بالآلات ويشتغل فيها عدد كبير من العمال، وكانت تتميز بالتركيز فى بعض مناطق معينة كالقاهرة والاسكندرية ، وبعض المدن الرئيسية فى الوجه البحرى والقبلى .

وفى بداية القرن العشرين بلغ مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة ـ وكلها تكاد أن تكون شركات أجنبية ـ ٤٥ مليون جنيه منها ٤ مليون جنيه فى الصناعات الخاصة بالقطن والباقى فى البنوك والأراضى والمواصلات .

ثالثا : قنـــاة السويس :

على الرغم من معارضة انجلترا وتركيا للمشروع فقد تألفت شركة القناة فى عام ١٨٥٨ برأسمال قدره ٨ مليون جنيه موزعة على ٤٠٠ ألف سهم ساهمت فرنسا فيها بنسبة ٥٢٪ واكتتب سعيد بأربعة وستين ألف سهم وبقيت ١١٣٦٤٢ سهم بدون بيع ، وحتى لا يتوقف المشروع قام ديلسبس باقناع سعيد بالاكتتاب فى الباقى ، فوافق سعيد فعلا على هذا الاكتتاب وأصبح لمصر بذلك ٤٤٫٥٪ .

وقد بدأت عملية الحفر فى عام ١٨٥٩ ، بعد أن استطاع نابليون الثالث إقناع السلطان العثمانى ، واستمرت عملية الحفر حتى فتحت للملاحة فى نوفمبر ١٨٦٩ .

عقـــد الإمتياز :

تضمن عقد الامتياز طريقة تكوين الشركة وإدارتها ومـــدة الامتياز ولنستعرض فيما يلى أهم هذه الشروط .

١ ـ مدة الامتياز ٩٩ سنة تبدأ من تاريخ بدء الملاحة ، تنتقل بعدها ملكية الشركة وكل توابعها إلى مصر .

٢ ـ تتولى الشركة حفر قناة عذبة من النيل وتصل إلى منطقة القناة ، وتكون ملكا للشركة .

٣ - تتنازل الحكومة عن ملكية جميع الأراضى اللازمة للقناة دون تعويض .

٤ - تقدم الحكومة العدد الكافى من العمال المصريين اللازمين لحفر القناة والترعة العذبة .

٥ - للشركة الحق فى إستغلال المناجم والمحاجر دون دفع مقابل للحصول على مواد البناء اللازمة لمشروعى القناة والترعة العذبة .

٦ - إعفاء الشركة من جميع الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمواد اللازمة .

٧ - تحصل الحكومة على ١٥ ٪ من صافى أرباح الشركة تزداد إلى ٢٥ ٪ فيما بعد .

من إستعراض الشروط السابقة يتبين لنا مدى الاجحاف الذى لحق بمصر وذلك للأسباب الآتية :

١ - طول مدة الإمتياز .

٢ - فسرت الشركة تعهد الحكومة بتقديم العمال اللازمين والذين وصل عددهم إلى عشرين ألف على أنه التزام بتقديم العمال ، لذلك سخرت الشركة العمال للعمل فى أعمال الحفر بأجر يتراوح بين ٢½ ، ٣ قروش فى اليوم ، فى الوقت الذى حرمت فيه الزراعة من هذا العدد الضخم .

٣ - بالرغم من شدة حاجة الحكومة إلى الأموال نجد الشركة تحصل على أراضى واسعة بالمجان ، كما حصلت على مواد المناجم بدون مقابل .

لذلك قام اسماعيل بمطالبة الشركة بتعديل بعض الشروط المجحفة وأهمها :

١ - إنقاص عدد العمال الذين تلتزم الحكومة بتقديمهم إلى ٦٠٠٠ عامل .

٢ - زيادة أجور العمال .

٣ - إلغاء ملكية الشركة للأراضي التي حصلت عليها بدون مقابل .

وقد تدخل نابليون الثالث في النزاع بين الشركة وبين الخديوي ، وقد وافق نابليون على الشروط التي عرضها الخديوي مقابل دفع تعويض قدره ٣٫٢٦ مليون جنيه تقريباً . وبالرغم من فداحة التعويض إذا ما قورن برأس مال الشركة وقدره ٨ مليون جنيه ، فإن الشركة كانت هي المستفيدة ، ومن ثم ، رحبت بهذا الحكم لأنه أنقذها من الإفلاس ، وبهذا يكون المشروع كله قد تم على حساب مصر مالا وعملا .

الآثار التي ترتبت على إنشاء القناة

بالرغم من أن أوربا قد استفادت من حفر قناة السويس بازدياد حركة التجارة بين الشرق والغرب ، وقصر مدة الرحلة مما وفر تكاليف النقل فإن مصر دفعت ثمناً غالياً في هذا المشروع يتمثل في الآتي :

١ - توجيه أنظار الدول الكبرى إلى مركز مصر الاستراتيجي مما عرض إستقلالها للخطر الذي انتهى بالإحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ ، ولم يمض على إفتتاحها أكثر من ثلاث عشر سنة .

٢ - تحملت مصر خسائر مالية كبيرة بسبب القناة أهمها :

ا - تحول البريد والبضائع من طريق البر إلى البحر مما أضاع على مصر التجارة العابرة داخلياً . وقد أضاع بسبب ذلك ما يقرب من ٧٥٠ ألف جنيه سنوياً كما ألغى خط القاهرة السويس ، وبذلك هبطت حركة التجارة الداخلية والنقل ولم تعوض إيرادات القناة هذه الخسارة بسبب المشاكل التي ترتبت عليها .

ب - انفقت مصر في سبيل القناة ١٦ مليون جنيه مقابل شراء الأسهم

والتعويضات وتكاليف إنشاء القناة العذبة ، ونفقات الإفتتاح والسمسرة تكاد تعادل ضعف رأس مال الشركة .

٣ - إذا كانت القناة قد أدت إلى إمتداد العمران إلى منطقة القناة وإقامة مدن كبيرة مثل الاسماعيلية وبور سعيد وبور توفيق ، واشتغال المصريين بأعمال القناة فقد دفعت ثمناً فادحا فى العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ، وعدوان ١٩٦٧ .

٤ - الإرتباك المالى والتدخل الأجنبى بسبب الديون الفادحة .

رابعاً : الارتباك المالى وإزدياد الدين العام :

بعد أن كانت الميزانية متوازنة فى عهد محمد على زادت المصروفات على الايرادات منذ عهد سعيد ، فبينما كانت الايرادات فى ١٨٦١ ، ٢ مليون جنيه بلغت المصروفات أكثر من ٥ مليون جنيه . وفى عام ١٨٦٢ زادت الإيرادات إلى ٣ر٧ مليون جنيه بينما قفزت المصروفات إلى أكثر من ٨ر٨ مليون جنيه . وفى نهاية عهد سعيد بلغ الدين العام ١١ر١٦ مليون جنيه .

وعندما تولى اسماعيل الحكم فى عام ١٨٦٣ عاب على سعيد اسرافه وتعهد باتباع قواعد النظام والإقتصاد فى المالية ، ومع ذلك زادت المصروفات فى عهد اسماعيل عن الإيرادات زيادة كبيرة حتى أن الميزانية لم تتوازن فى ١١ سنة من حكمه الذى استمر ١٦ ½ سنة . وبالرغم من زيادة الضرائب فى التسع سنوات الأولى من حكمه ، فقد كانت المصروفات تصل إلى الضعف أو ثلاثة أمثال الإيرادات فى أغلب الأحيان .

ويمكن تلخيص أهم أسباب الارتباك المالى فيما يلى :

١ — عيوب الإدارة المالية بسبب عدم الفصل بين مخصصات الوالى ومخصصات الدولة .

٢ — اسراف سعيد واسماعيل ، وذلك بسبب كثرة الانفاق على الأغراض غير الإنتاجية كالقصور والانفاق على الملذات الخاصة .

٣ — الأعباء المالية بسبب قناة السويس ، دفعت الحكومة فى عهد اسماعيل ما يقرب من ١٦ مليون جنيه كما أشرنا من قبل ، فإذا خصمنا من ذلك ما حصلت عليه الحكومة من بيع أسهمها وقدره ٤ مليون جنيه ، فإن الخزانة تكون قد تحملت ١٢ مليون جنيه .

٤ — نفقات الجيش والحروب ، وصل الجيش المصرى فى عهد اسماعيل إلى ١٢٠ ألف مقاتل مما أدى إلى زيادة النفقات. فضلا عن الحروب العديدة التى اشترك فيها تلبية لرغبة السلطان ، وفتح السودان ومحاربة الحبشة . وقد تكلفت هذه الحروب بدورها أموالا طائلة وكان من شأنها زيادة أعباء الميزانية .

٥ — نفقات المشروعات العامة : قام اسماعيل بدور كبير من حيث المشروعات العمرانية فى مجال الزراعة والصناعة والمواصلات وقد بلغت تكاليف هذه المشروعات أكثر من ٣٩ مليون جنيه .

٦ — فداحة شروط القروض : تراوحت الفائدة الحقيقية للقروض التى عقدها اسماعيل بين ١٢ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٢٧ فى المائة بالرغم من أن فائدتها الاسمية كانت ٧ ٪ كما أن جزءاً كبيراً من هذه القروض لم تصل كاملة إلى الخزانة المصرية ، بل خصم أصحاب البيوت المالية والمرابون منها مبالغ كبيرة مقابل السمسرة والمصاريف والفوائد . على حسب تقدير بعض الماليين بلغ ما دخل الخزانة من القروض التى عقدها اسماعيل وقدرها ٩٦ مليون جنيه مبلغ ٥٤ مليون مليون جنيه فقط . وعلى سبيل المثال فقد كان المبلغ الاسمى لقرض عام ١٨٧٣

٣٢ مليون جنيه لم يدخل الخزانة إلا ٢٠٫٧ مليون جنيه منها ١١ مليون جنيه نقدا والباقى سندات (١) .

وينقسم الدين فى عهد اسماعيل إلى الأنواع الآتية :

أولا ـ الدين الثابت : ويشمل القروض التى عقدت منذ سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٧٢ .

ثانيا ـ الدين السائر : وقد بلغ هذا الدين ٢٥ مليون جنيه فى عام ١٨٧٣ .

ثالثا ـ الدين الداخلى : ويشمل المقابلة ودين الروزنامة ومطلوبات أخرى .

وقد وصل مجموع الديون فى عهد اسماعيل ١٢٣٫٢٥٤٫٣٦٠ جنيها انجليزيا

خامسا : التدخل الأجنبى :

عندما تراكمت الديون على مصر فى عهد اسماعيل ارتبكت حالتها المالية فاضطر إلى بيع أسهم قناة السويس لانجلترا وقدرها ١٧٦٫٠٦٢ سهما بمبلغ ٣٫٩٧٦٫٥٨٢ جنيها انجليزيا مع التزام الحكومة المصرية بدفع فوائد عن هذه الاسهم بنسبة ٥ ٪ مقابل حرمانها من أرباح هذه الاسهم . إلى عام ١٨٩٤ لان الحكومة المصرية كانت قد تنازلت عنها لشركة قناة السويس لمدة ٢٥ سنة تنتهى فى عام ١٨٩٤ وفاء لما عليها من ديون قبل الشركة . وبامتلاك هذه الاسهم أصبح لانجلترا دور إدارة السياسة الاقتصادية فى مصر التى اتخذتها ذريعة فيما بعد لإحتلال مصر عام ١٨٨٢ . وقد خسرت مصر بهذه الصفقة مبلغا كبيراً إذ قدر المختصون قيمة هذه الاسهم فى عام ١٩٠٥ بمبلغ ٣٢ مليون جنيه وعندما زادت الحالة المالية سوءاً طلب اسماعيل من انجلترا ارسال موظف لدراسة الحالة المالية رغبــــة فى بث الطمأنينة فى نفوس الدائنين . وعلى أثر ذلك ارسلت انجلترا فى ديسمبر ١٨٧٥ ـ أى بعد شهر واحد من شراء الاسهم ـ بعثة من موظفيها برئاسة ستيفن كيف Stephen Gave .

(١) الدكتور أحمد الحته : المرجع السابق ص ٣٦٩ .

بعثة كيف :

قامت هـذه اللجنة بدراسة الاحـوال فى مصر وانتهت إلى تقـــديم الاقتراحات الآتية :

١ ـ سداد الديون القصيرة الأجل التى عقدت فى السنوات ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧ من حصيلة المقابلة .

٢ ـ تحويل جميع الديون الأخرى إلى دين موحد وقدره ٧٥ مليون جنيه تسدد فى مدة ٥٠ عاما بفائدة ٧٪ .

٣ ـ إنشاء مصلحة حكومية برئاسة انجليزيا للرقابة على المالية المصرية ، وتحديد إيرادات معينة لسداد هذه الديون تحت اشراف هذه الادارة الأجنبية كالجمارك والسكك الحديد وبعض المديريات .

رفض اسماعيل مقترحات هذه اللجنة بسبب امتيازات وحقوق الاجانب التى اقترحتها واتفق مع انجلترا على عدم نشر تقرير البعثة .

ولما وجدت فرنسا أن انجلترا قد ارسلت بعثة بادرت خوفا منها على نفوذها فى مصر إلى ارسال أحد موظفيها وهو فيليه Villet لمساعدة الحكومة المصرية على تنظيم ماليتها ، وما أن احست انجلترا بميل اسماعيل بالأخذ بمقترحات فرنسا حتى أذاعت أن الخديوى يعارض فى نشر تقرير بعثة كيف ، فهبطت أسعار السندات المصرية هبوطا كبيراً . وقد تصادف فى هـذا الوقت عجز الخزانة المصرية عن سداد الاقساط المستحقة ، فاصـدرت مرسوما فى سنة ١٨٧٦ بتأجيل سداد الاقساط المستحقة ، فى ابريل و مايو من تلك السنة لمـدة ثلاثة أشهر . وقد أدى هذا إلى انتشار الخوف فى الاوساط المالية فى أوربا واستياء المرابين الأجانب . ورغبة فى استرضاء الدائنين الأجانب طلب اسماعيل من وكلائهم

فى مصر وضع مشروع يضمن لهم الحصول على حقوقهم ، فقدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعا بانشاء صندوق الدين وتوحيد الديون .

صندوق الدين :

فى ٢ مايو ١٨٧٦ أصدرى الخديوى اسماعيل مرسوما بانشاء صندوق الدين يتولى إدارته مندوبون أجانب تختارهم الدول الاجنبية ويعينهم الخـــديوى .

ويختص هذا الصندوق باستلام النقود المخصصة للوفاء بالديون، وهى إيرادات بعض المديريات وعوائد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية وإيرادات الجمارك ورسوم الدخان والملح وإيرادات السكك الحديدية وغيرها . وقد وحدت الديون التى بلغت فى ذلك الوقت ٩١ مليون جنيه تسدد على مدى ٦٥ سنة بفائدة ٧ ٪ .

ونظرا لأن اسماعيل قد أخذ بوجهة النظر الفرنسية فقد رفضت انجلترا تعيين مندوبيها ، ونادت بوضع تسوية أخرى تكفل مصالح الدائنين .

بعثة جوشن وجوبير :

عندما رفضت انجلترا تعيين مندوبيها فى صندوق الدين أرسلت إلى مصر مستر جوشن Coshen أحد أعضاء البرلمان الانجليزى للاتفاق على التسوية ، فارسلت فرنسا مسيو جوبير Jubert مندوبا عن الدائنين الفرنسيين للاشتراك مع جوشن فى عرض مطالب الدائنين على الخديوى .

وضغط كلا من قنصل انجلترا وقنصل فرنسا على الخـديوى للموافقة على مقترحات هـذه البعثة ، وأخيرا وبعد تردد وافق الخديوى على مقترحات هـذه اللجنة فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ وأهم ما تضمنته هذه المقترحات ما يأتى :

١ ـ اخراج دين الدائرة السنية وقدره ٨٫٨١٥ مليون جنيه من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بها .

٢ - اخراج القروض القصيرة الأجل التى عقدت فى سنوات ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٧ من الدين الموحد واستهلاكها على حسب نصوص عقد كل منها بشرط أن تسدد بواقع ٨٠ ٪ من ايرادات المقابلة .

٣ - تخفيض العلاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من ٢٥ ٪ إلى ١٠ ٪ مع تحويل الدين السائر إلى دين ثابت .

٤ - تقسيم الديون الأخرى إلى قسمين :

الأول - الدين الممتاز : ومقداره ١٧ مليون جنيه بفائدة ٥ ٪ ويسدد فى ٥٥ سنة ، وتصدر به سندات تعطى لحاملى القروض القصيرة الأجل .

الثانى - الدين الموحد : ومقداره ٥٩ مليون جنيه بفائدة ٧ ٪ .

٥ - إلغاء لائحة المقابلة .

٦ - إبقاء صندوق الدين إلى أن يسدد الدين العام .

٧ - الرقابة المالية . نص المرسوم الصادر بالاتفاقية على إنشاء رقابة ثنائية يتولاها انجليزى وآخر فرنسى . الرقيب الانجليزى للايرادات والفرنسى للمصروفات . وللرقيبين الاجنبيين الاشتراك فى تحضير الميزانية السنوية للحكومة .

لجنة التحقيق الدولية :

بالرغم من موافقة اسماعيل على تقرير بعثة جوشن وجوبير ، فلم تنجح هذه اللجنة فى تحقيق أغراضها بسبب نقص الايرادات لإنخفاض منسوب مياه النيل ، لذلك رأى الرقيبان وأعضاء لجنة صندوق الدين تأليف لجنة تحقيق أوربية ، وإزاء حفظ حقوق الدول الأجنبية تألفت لجنة التحقيق العليا برئاسة فردينان دیلسبس وقدمت اقتراحتها وأهم ما جاء بها :

١ - نزول اسماعيل عن أطيانه هو وعائلته لسداد العجز فى ميزانية الحكومة وسداد المطلوبات المتأخرة على الحكومة .

٢ - نزول اسماعيل عن سلطته المطلقة وتأليف وزارة مسئولة عن الحكم . وفى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ أصدر اسماعيل أمراً بانشاء مجلس للنظار للقيام بمسئولية الحكم . وتألفت الوزارة برئاسة نوبار باشا . وقد استاء الشعب لسياسة وزارة نوبار الذى سرح عددا كبيراً من الجند وإحالة ٢٥٠٠ ضابط من الجيش إلى الاستيداع ، كما قد تردت العلاقة بين اسماعيل وانجلترا وفرنسا بسبب القيود التى فرضت على تصرفاته ، وحدثت اضطرابات بسبب تسريح ضباط الجيش ، وتطورت الأمور إلى عزل اسماعيل وتولية توفيق سنة ١٨٧٩ .

لجنة التصفية :

أراد توفيق تسوية الدين العام ، لذلك اتفق مع الدول الدائنة لإبقاء لجنة تقوم بتصفية كل الديون ، فتألفت لجنة التصفية فى ٣١ مارس ١٨٨٠ وعندما انتهت من أعمالها قدرت الديون كلها بمبلغ ٩٨٫٧٤٨٫٩٣٠ جنيها وقدمت مقترحاتها لتسوية هذه الديون فصدر بها مرسوم فى ١٧ يوليه ١٨٨٠ وأهم أحكام هذا المرسوم هى :

١ - تحديد مصروفات الحكومة بما فى ذلك الجزية السنوية للسلطان بمبلغ ٤٫٨٩٧٫٨٨٨ جنيها على أن يخصص المبلغ الباقى من الايرادات لصندوق الدين . فاذا لم يكن المبلغ الباقى كافيا لسداد أقساط الديون وفوائدها التزمت الحكومة بأداء العجز .

٢ - ادماج الديون كلها فى دين عام واحد قسم إلى أربعة أقسام .

ا - الدين الممتاز وقدره ٢١٦٧٩٨٠٠ر جنيه تسدد على ٦٥ سنة اعتباراً من ١٥ اكتوبر ١٨٧٦ بفائدة ٥ ٪ .

ب - الدين الموحد وقدره ٥٨٠٤٠٢٢٦ر بفائدة ٤ ٪ .

جـ - دين الدائرة السنية وقدره ٩٥٢٨٨٠٤ر بفائدة ٥٪ وقد ضمت إلى أملاك الحكومة .

د - قرض الدومين وقدره ٨٫٥ مليون جنيه بفائدة ٥ ٪ .

هـ - الغاء قانون المقابلة وتخصيص ١٥٠ الف جنيه لمدة خمسين سنة تعويضا لمن كانوا يتمتعون به .

و - تصفية الديون السائرة وتسويتها .

٣ - لا يجوز للحكومة عقد أى قرض جديد إلا بموافقة صندوق الدين وقد خصصت إيراد الجمارك والسكك الحديدية وإيرادات بعض المديريات لسداد هذه الديون .

الدين العام فى عهد الاحتلال البريطانى حتى سنة ١٩١٤ :

بعد أن احتلت انجلترا مصر فى عام ١٨٨٢ عملت على الغاء المراقبة الثنائية لكى تنفرد بالاشراف المالى على مصر . وفى أوائل عهد الاحتلال زادت مصروفات الحكومة بسبب :

ا - التعويضات عن حوادث الاسكندرية فى عام ١٨٨٢ .

ب - التزام الحكومة المصرية بدفع نفقات جيش الاحتلال البريطانى وكبار الموظفين البريطانيين الذين عينتهم فى الوظائف العليا .

جـ - نفقات القوات العسكرية لمقاومة ثورة المهدى ونفقات إخلاء السودان.

ونظراً لأن قانون التصفية حدد مصروفات الحكومة كما سبق أن أشرنا ، لذلك

رأت انجلترا الاتصال بالدولة الأخرى الموقعة على الاتفاقية لتعديلها ، فتم ذلك باتفاق لندن الذى عقد فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وفيما يلى أهم أحكام هذه الاتفاقية .

١ - اعطاء الحكومة الحق فى عقد قرض لايزيد عن ٩ مليون جنيه انجليزى بفائدة لاتزيد عن ٣ ½ ٪ .

٢ - تخصيص مبلغ ٣١٥ الف جنيه لدفع فوائد الدين الموحد والممتاز ، وتخصيص الباقى من الايرادات المخصصة لهذه الديون لاستهلاكها عن طريق صندوق الدين .

٣ - تتعهد الدول الموقعة على هذا الاتفاق بالتضامن لسداد القسط السنوى من هذا الدين بانتظام .

٤ - وضع معاهدة تشمل النظام الذى يكفل حرية المرور فى قناة السويس لجميع الدول .

وبمقتضى هذه الاتفاقية وإقرار الدول السبع له قامت الحكومة بعقد القرض المضمون بفائدة ٣ ٪ ، وزادت مصروفات الحكومة إلى ٥ مليون و ٢٣٧ ألف جنيه . كما قامت الحكومة بمفاوضة الدول الأخرى لتخفيض فوائد الدين العام وانتهت المفاوضة بصدور مراسيم سنة ١٨٩٠ .

وفى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عقد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا وتتلخص أهم نصوصه فى :

١ - تخصيص ضرائب الأطيان لخدمة الدين العام بدلا من الايرادات الأخرى التى كانت مخصصة من قبل .

٢ — عدم تخفيض ضرائب الأطيان عن ٤ مليون جنيه سنويا بموافقة الدول وتوريدها لصندوق الدين ليأخذ منها مايريده وتوريد البـــاقى لنظارة المالية .

٣ ـ استيلاء الحكومة على المال الاحتياطى المتوفر فى صندوق الدين فى ذلك الوقت . وفى ١٥ أكتوبر ١٩٠٥ تم استهلاك دين الدائرة السنية ، وأمكن للحكومة بعد ذلك بيع أملاك الدائرة السنية، كما تم استهلاك دين الدومين فى أول يونيه ١٩١٣ (١) .

---

(١) أنظر لمزيد من المعلومات الدكتور أحمد الحته المرجع السابق ص ٣٩٠/٣٩٥ .

الفصل الرابع

تطور الاقتصاد المصرى منذ الحرب العالمية الاولى وحتى قيام الثورة القومية
(١٩١٤ — ١٩٥٢)

يتناول هذا الفصل بحث تطور الاقتصاد المصرى فى الفترة منذ بداية الحرب العالمية الأولى وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

والواقع أن هذه الفترة تعتبر بحق فترة الصحوة فى تاريخ الإقتصاد المصرى الحديث . فقد كانت نقلة حقيقية بين نظام القرن التاسع عشر ونظام النصف الثانى من القرن العشرين .

وقد شهدت هذه الفترة أحداث ثورة الشعب عام ١٩١٩ ، وهى تلك الثورة التى يعتبرها الميثاق بحق المرحلة التحضيرية لثورة ١٩٥٢ . كما شهدت ميلاد بنك مصر ومؤسساته الإقتصادية التى جعلت من الصناعة الوطنية دعامة شعبية تلبى إحتياجات الأمة وتزاحم مثيلاتها من الصناعات الأجنبية . وأخيراً فقد شهدت هذه الفترة العديد من التشريعات الحكومية التى أريد بها انعاش الاقتصاد وتنمية المجتمع .

ولسوف نتناول دراسة تطور الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة فى إطار أربعة مباحث متتالية كالآتى :

المبحث الأول	الزراعة
« الثانى	الصناعة

على أن نتناول التجارة والنظام النقدى والمصرفى فى فرصة قادمة .

المبحث الاول
الزراعة

١ - ملكية الأراضى الزراعية .

اتسمت هذه الفترة بظهور مشكلة سوء توزيع الملكية الزراعية بصورة صارخة ، كما يتضح من الأرقام التالية ، وهى خاصة بهيكل توزيع الملكية الزراعية فى مصر عام ١٩٥٠ (١) .

وتتضح الصورة السيئة لتوزيع الملكية الزراعية ، فى الجدول فى الصفحة التالية ، من أن قرابة ٢ مليون مالك ، (أى حوالى ٧٢ ٪ من إجمالى الملاك الزراعيين) تقل ملكية الفرد منهم عن فدان واحد . ولا تزيد إجمالى ملكيتهم جميعاً عن ٧٨٠ ألف فدان ، أى بما يعادل ١٣ ٪ فقط من المساحة الزراعية . هذا بينما يمتلك مايقل عن ١٢ ألف مالك (لاتزيد نسبتهم إلى اجمالى عدد الملاك عن ٤ر٠ ٪) مايزيد عن ٢ مليون فدان (أى أ كثر من ثلث الرقعة الزراعية فى مصر) ، ويزيد متوسط ملكية الفرد منهم عن ١٧٠ فدان.

وغنى عن البيان ، ما أدى إليه سوء توزيع الملكية الزراعية فى مصر من مشكلات إجتماعية وطبقية ، وإفساد للحياة السياسية ، أما من الناحية الاقتصادية فلا شك أن صغر حجم الملكية الزراعية لايسمح بالاستخدام الأمثل لقوى الأرض وعناصر النشاط الاقتصادى الأخرى بما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج ، نتيجة لتعذر ادخال التحسينات الفنية والافادة من المعدات الآلية فى الاستغلال الزراعى لهذه المساحات الصغيرة ، فضلا عن الضياع فى طاقة العمل والموارد الاقتصادية المستخدمة الأخرى .

---

(١) د على لطفى . المرجع السابق ص ١٩٥ . أنظر الجدول ص ٢٢٩

فئة المساحة بالفدان	المساحة المملوكة بالفدان	النسبة المئوية إلى إجمالى الملكية الزراعية	عدد الملاك	النسبة المئوية إلى اجمالى الملاك	متوسط الملكية بالفدان
أقل من ١	٧٨٠ر٠٤٦	١٣ر١	١ر٩٨١ر٣٤٦	٧١ر٨	٠ر٣٩
من ١ الى ٥	١ر٣٢٤ر٠٣٠	٣٢ر٢	٦١٨ر٨٦٠	٢٢ر٤	٢ر١٤
من ٥ الى ١٠	٥٣١ر٠٢٤	٨ر٩	٨٠ر٠١٩	٢ر٩	٦ر٦٤
من ١٠ الى ٢٠	٦٢٦ر٧٠٠	١٠ر٥	٤٦ر١٢٣	١ر٧	١٣ر٥٩
من ٢٠ الى ٣٠	٣١٣ر٠٧٨	٥ر٢	١٣ر٠٧٣	٠ر٥	٢٣ر٩٥
من ٣٠ الى ٥٠	٣٥١ر٥٧٧	٥ر٩	٩ر٣٥٦	٠ر٣	٣٧ر٥٨
أكثر من ٥٠	٢ر٠٤٢ر٢٠٧	٢٤ر٢	١١ر٨٨٤	٠ر٤	١٧١ر٩٠
	٥ر٩٦٨ر٦٦٢	١٠٠ ٪	٢ر٧٦٠ر٦٦١	١٠٠ ٪	٢ر١٦

ثانيا : الانتاج الزراعى :

أدى قيام الحرب الأولى عام ١٩١٤ الى تعذر تصريف محصول القطن ، مما ترتب عليه انخفاض أسعاره . ولما كان القطن هو المحصول الرئيسى للبلاد . فقد بادرت الحكومة، منعاً لتدهور الإقتصاد القومى، إلى إصدار «قانون ثلث الزمام» الذى يحرم على المزارعين زراعة ما يزيد عن ثلث المساحة الزراعية الواقعة فى حيازتهم قطنا . وترتب على إعمال هذا القانون زيادة المساحة المزروعة قمحا وأرزا . كما تدخلت الحكومة مشترية فى سوق القطن ، فضلا عن تحديد حد أدنى لأسعار القطن والقيام بالتسليف عليه .

وفى أعقاب انتهاء الحرب زاد الطلب العالمى على القطن المصرى فارتفعت أسعاره ارتفاعا كبيراً غير أنه لم يستمر طويلا حيث أخذت الأسعار فى التقلب إرتفاعا وانخفاضاً حتى سنة ١٩٢٩ . فالتجأت الحكومة إلى إتباع سياسة تعويضية مؤداها القيام بالشراء عندما ينخفض السعر .

وفى عام ١٩٢٩ اجتاحت العالم موجة الكساد الكبير . ومن ثم بدأت مصر فى هجرة سياسة الحرية الإقتصادية وإتباع مبدأ الحماية . كما تبصر المسئولون إلى خطورة اعتماد اقتصاديات البلاد على محصول واحد ، لما يؤدى إليه ذلك من تبعية الإقتصاد المصرى للاقتصاديات المتقدمة المستوردة للقطن، وتذبذب مستوى الدخل والرفاهية الإقتصادية بالبلاد تبعاً لتقلب أسعار القطن فى السوق العالمى . ومن ثم عملت الحكومة على تخفيض المساحات المزروعة قطنا والتوسع فى زراعة الحاصلات الاخرى ، تحقيقاً للتوازن فى بنيان الإنتاج الزراعى . ومع ذلك فقد زاد محصول القطن المصرى من ٨٫٠٦٨ ألف قنطار فى عام ١٩٢٨ إلى ١٠٫٣١٦ ألف قنطار فى عام ١٩٣٨ أى أكثر من ٢ مليون قنطار فى مدى عشر سنوات . وبذلك ظل القطن هو المحصول الرئيسى للبلاد .

وبالنسبة لحاصلات الحبوب فقد تميزت مساحتها بالثبات النسبي خلال الفترة (١٩٣٠ — ١٩٣٩) . ومع ذلك فقد زاد إنتاجها وأصبح يغطى احتياجات الاستهلاك المحلى بل ويفيض فى بعض الأعوام ، كنتيجة لزيادة متوسط غـلة الفدان . كما شهدت نفس الفترة زيادة كبيرة فى إنتاج البصل والأرز والفواكه .

ولقد أدى اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩) إلى إنقطاع معظم واردات البلاد من الحاصلات الزراعية . ولهذا سارعت الحكومة إلى التدخل عن طريق اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير احتياجات البلاد من السلع الغذائية . فأصدرت الحكومة أمراً عسكرياً (سبتمبر ١٩٤٢) ينص على تحديد المساحات الزراعية المزروعة قمحاً وشعيرا بما لايقل عن ٥٠ ٪ من الزمام المزروع شمال الدلتا و ٦٠ ٪ من الاراضى الزراعية فى بقية مناطق القطر . كذلك عمدت الحكومة إلى تحديد المساحة الزراعية التى تزرع قطنا بنسبة ٢٢ ٪ من الزمام الزراعى فى المنطقة الشمالية من الدلتا ، وبنسبة ١٥ ٪ من الحيازات الزراعية فى بقية جهات القطر ، كما منعت زراعته بتاتا فى بعض المناطق. وقد ترتب على كل ماسبق أن ازدادت المساحة المزروعة قمحا وشعيرا بالإضافة إلى الحبوب الأخرى وخاصة الأذرة العويجة والأذرة الشامية والأرز ، ونقص المساحة المزروعة قطنا ، وذلك خلال الفترة (٣٧ - ١٩٣٨) / (٤٢ - ١٩٤٣) . كما يتضح من الجدول التالى[1] .

(١) تم تركيب هـذا الجدول من الأرقام الواردة ص ١٩٩ بمرجـع د. على لطفى سالف الذكر .

نوع المحصول	العام الزراعى ٣٧ / ١٩٣٨	العام الزراعى ٤٢ / ١٩٤٣
مساحة القمح بالفدان	١ر٤١٦ر٢٠٣	١ر٩١٧ر٤٢٢
مساحة الشعير بالفدان	٢٦٣ر١٧١	٤١٨ر٩٤٧
مساحة القطن بالفدان	١ر١٨٣ر٩١١	٧١٢ر٨١٠

وشهدت فترة الحرب العالمية الثانية انخفاض غلة الفدان من الحبوب (١). وهو مايعود إلى سببين هما :

١ — عدم استخدام الأسمدة الصناعية بالكميات المناسبة وذلك لصعوبة استيرادها من الخارج ، نتيجة لظروف الحرب .

٢ — إجهاد قوى الأرض الزراعية نتيجة لإتباع دورة زراعية غير متوازنة تحت ضغط ظروف الحرب .

وقد شهدت الفترة التالية للحرب الثانية زيادة المساحة الزراعية المزروعة قطنا ، نتيجة لارتفاع أسعاره بسبب زيادة الطلب العالمى عليه ، بعد أن كانت دول العالم محرومة من استيراده طيلة سنوات الحرب . فزادت مساحة القطن من ١,٢٤٥,٠٠٠ فدان عام ١٩٤٧ الى ١,٩٧٩,٤٥٢ فدان عام ١٩٥١. ونتيجة لذلك نقصت المساحة المزروعة من قصب السكر من ٩٤,٠٠٠ فدان عام

(١) على سبيل المثال ، هبط مستوى انتاج الفدان من القمح من ٦,١٥ أردب عام ٣٨ / ١٩٣٩ الى ٤,٤٩ أردب عام ٤٢, ١٩٤٣ .

١٩٤٧ إلى ٨٦٠,٠٠٠ فدان عام ١٩٥١ . بينما لم يطرأ أى تغيير يذكر خلال تلك الفترة على المساحة المزروعة بالحبوب (فيما عدا الأرز الذى تتوقف مساحة زراعته على مدى توافر مياه الرى) . واستمرت الحكومة فى شراء المحاصيل من المزارعين بأسعار جبرية عالية .

ثالثا : الرى

أدت أحداث الحرب الأولى إلى توقف مشروعات الرى فى مصر . ولكن ما أن انتهت الحرب حتى أخذت الحكومة فى رسم سياسة مائية تهدف إلى توفير كميات إضافية من مياه النيل بقصد زيادة المساحة المنزرعة . وبناء عليه أقيمت عدة مشروعات لتطهير الرياحات وحفر الترع وشق القنوات ، كما أقيمت خلال هذه الفترة قناطر نجع حمادى عام ١٩٣٠ للمساعدة على ضمان رى الحياض . وزيادة مساحة الأراضى التى تروى ريا صيفياً فى جرجا وأسيوط . كما تمت التعلية الثانية لخزان أسوان فى عام ١٩٣٨ (١) ، وتم فى نفس العام إنشاء خزان جبل الأولياء ليساعد خزان أسوان فى توفير المياه . كذلك أقيمت قناطر محمد على فى عام ١٩٣٩ لتحل محل قناطر الدلتا القديمة التى أصبحت عاجزة عن مواجهة المطالب الجديدة للزراعة .

وبفضل هذه المشروعات المختلفة أمكن تحويل الدلتا من رى الحياض إلى الرى الدائم . كذلك تم تحويل جميع أراضى الوجه القبلى (ما عدا حوالى ٩٠٠,٠٠٠ فدان) من رى الحياض إلى الرى الدائم ، وإن أدى ذلك إلى فقدان الأراضى الزراعية لتجديد خصوبتها ، إلا أنه ساهم فى الحصول على أكثر من

---

(١) بفضل هذه التعلية بلغ مستوى المياه أمام الخزان ١٢٠ مترا وهو ما مكن حجز حوالى ٦ مليارات من الأمتار المكعبة من مياه النيل .

محصول واحد فى العام من نفس الأرض. كما أمكن التوسع فى زراعة الحاصلات الصيفية كالقطن والأرز .

ويبين الجدول التالى تطور مساحة الأرض المنزرعة ومساحة المزروعات خلال الفترة (١٩١٤ / ١٩٥٢) [١] .

السنة	مساحة الأرض المنزرعة (ملايين الأفدنة)		مساحة المزروعات (ملايين الأفدنة)
	رى دائم	رى حياض	
١٩١٤	٠ر٤	٢ر١	٧ر٧
١٩٣٥	٥ر٤	١ر١	١ر٨
١٩٤٧	٠ر٥	٩ر٠	٢ر٩
١٩٥٢	١ر٥	٩ر٠	٣ر٩

المبحث الثانى

تطور الصناعة فى مصر من الحرب الأولى حتى قيام الثورة (١٩١٤ / ١٩٥٢)

أ ـ فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ / ١٩١٨)

بقيام الحرب إنقطعت طرق المواصلات بين الدول ، وعزلت مصر عن العالم وأصبح من المتعذر استيراد احتياجات البلاد من السلع المصنوعة مما أدى الى

(١) د. على الجريتلى . المرجع السابق ص ٢٠١ .

ارتفاع أسعارها بالداخل . وكان من الطبيعى نتيجة لذلك أن تنشط بعض الصناعات المحلية لسد النقص الذى يعانيه الشعب ، ولمقابلة احتياجات جيوش الحلفاء . وهكذا فقد كانت الحرب بمثابة حماية جمركية غير مباشرة للصناعات الوطنية ، أدت الى تقوية وتدعيم مركز الصناعات القائمة والى ظهور بعض صناعات جديدة .

والواقع أن الصناعات التى نهضت أثناء فترة الحرب الأولى كانت كلها صناعات استهلاكية وصناعات صغيرة . كما كانت معظم المصانع من النوع الفردى والحرفى محدود الموارد الذى يقوم على استخدام الأساليب الإنتاجية القديمة . وذلك لأكثر من سبب .

١ - تعذر استيراد الالآت الحديثة ذات الإنتاجية العالية بسبب ظروف الحرب علما بأن هذه الالآت لاتصنع فى مصر .

٢ - نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة خلال الحرب ، وتوقع انخفاضها بعد أن تم تأجيل المشروعات الكبيرة التى تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة .

٣ - لما كانت المضاربة ظاهرة منتشرة فى مجال الأعمال أثناء الحرب ، فقد أدت هذه الظاهرة إلى الاتجاه نحو عدم إنشاء المشروعات الكبيرة التى تتجنب دائما بطبيعتها عوامل المضاربة .

٤ - يحتاج انشاء المشروعات الكبيرة الى فترة طويلة ، من الوقت وخوفا من أن يؤدى طول الفترة الى عدم الاستفادة بمزايا الحرب وماتوفره من حماية جمركية لذلك زاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة دون المشروعات الكبيرة .

٥ - دفعت الرغبة فى الحصول على أكبر قدر ممكن من الارباح الأستثنائية

رجال الأعمال الى إنشاء المشروعات الصغيرة التى لاتتطلب رؤوس أموال كبيرة أو فترة طويلة لظهور انتاجها بالأسواق .

وفى عام ١٩١٧ تم انشاء (لجنة التجارة والصناعة) لدراسة وبحث أمكانيات التصنيع فى مصر . وقد قدمت اللجنة تقريراً تضمن مايلى من اقتراحات :

١ - ضرورة تعديل نظام الجمارك ، بحيث تكون هناك حماية حقيقية للصناعات الوطنيـــة .

٢ - ضرورة تخفيض تعريفة النقل بالسكك الحديدية بالنسبة للمواد الأولية والسلع المعدة للتصدير .

٣ - ضرورة منح إعانات مؤقتة لبعض المشروعات الصناعية لأهميتها بالنسبة لتنمية الاقتصاد القوى .

٤ - ضرورة تقديم القروض للأفراد والشركات حتى يتمكنوا من إنشاء بعض الصناعات أو إدخال التحسينات عليها .

٥ - ضرورة منح الأفضلية فى المناقصات الحكومية للمنتجات المصرية مادامت أسعارها مناسبة .

٦ - ضرورة الإسراع فى إنشاء المدارس الفنية الصناعية لتكوين طبقة من الفنيين الذين تعتمد عليهم النهضة الصناعية .

٧ - أهمية إقامة المعارض والمتاحف التجارية والصناعية .

٨ - أهمية نشر المعلومات العامة المتعلقة بالمسائل التجارية والصناعية .

٩ - ضرورة إنشاء معهد وطنى للأبحاث الصناعية .

١٠ - أهمية المساعدة على تكوين النقابات التى يمكن أن تكون عاملا يساعد على زيادة الإنتاج ورفع الكفاية الانتاجية .

وبانتهاء الحرب ، ازداد نشاط حركات التجارة الدولية، وأخذت موجات السلع الأجنبية فى اغراق السوق المصرية ، وبطبيعة الحال ، لم تستطع الصناعات المصرية الناشئة أن تصمد أمام تيار المنافسة الأجنبية ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن لاقت معظم الصناعات الوطنية حتفها .

ومع ذلك فقد استفادت مصر من تجربة التصنيع خلال الحرب الأولى . نتيجة للاعتبارات التالية :

١ - تنبهت البلاد إلى مخاطر الاعتماد على الزراعة وحدها . وضرورة الاتجاه إلى الصناعة ، خاصة بعد أن قاسى الشعب الكثير بسبب نقص عدد كبير من السلع نتيجة لظروف الحرب .

٢ - تنبيه المسئولون إلى أن الصناعات الوليدة لا يمكن أن تنشأ وتنهض مالم تكن هناك أسوار عالية من الحماية الجمركية تحميها ضد منافسة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية المتقدمة .

٣ - أن تقرير « لجنة التجارة والصناعة » فى عام ١٩١٧ لدراسة وبحث إمكانيات التصنيع فى مصر ، يعتبر بحق حجر الأساس نحو توطيد الصناعة الحديثة فى البلاد ، حيث قد كشف التقرير عن الأسس السليمة التى يجب أن تقوم عليها النهضة الصناعية بالبلاد .

ب - فترة مابعد الحرب الأولى وحتى حدوث الكساد الكبير (١٩١٩ — ١٩٣٠)

كانت الثورة الوطنية التى شبت فى عام ١٩١٩ ، وانتهت بحصول البلاد على

استقلالها فى فبراير ١٩٢٢ ، أحد العوامل الرئيسية التى ساهمت فى تحقيق النهضة الصناعية بالبلاد ، بعد ذلك الفشل الذى انتاب حركة الصناعة عقب الحرب الاولى . ولقد أيقنت مصر أن الاستقلال السياسى لايتدعم إلا بتحقيق الاستقلال الاقتصادى . وهذا بدوره لايتحقق إلا باقامة صناعة وطنية قوية .

ولقد اهتمت الدولة من جانبها اهتماماً كبيرا بالصناعة ، تمثلت أهم معالمه فى الاجراءات التالية :

١ ـ إنشاء « مصلحة التجارة والصناعة » فى عام ١٩٢٠ لتضطلع بمهمة تنظيم الصناعة وتنميتها .

٢ ـ إيفاد البعثات العلمية والعملية إلى الدول الصناعية المتقدمة لتوفير العدد الكافى من المهندسين والفنيين والاداريين اللازمين للصناعات المختلفة .

٣ ـ إقرار الحكومة لمبدأ التسليف الصناعى ، حيث خصصت فى عام ١٩٢١ مبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه لإقراض الصناعات الصغيرة . وعملت على تسهيل الاجراءات والشروط اللازم توافرها للحصول على السلفة .

٤ ـ استعانة الحكومة بالخبراء الأجانب فى الصناعات المختلفة .

٥ ـ قيام الدولة بإنشاء المعارض الصناعية والتجارية ونشر الدعاية للصناعات الوطنيـــة .

٦ ـ قيام الدولة بإنشاء المعاهد الصناعية النموذجية لتدريب العمال ، كمعاهد الغزل والنسيج والسجاد والزجاج ... الخ .

على أن الدولة لم تكن لتضطلع وحدها بمهمة النهوض بالصناعة ومن ثم فقد ساهم الوطنيون من أبناء الشعب فى هذا المجال . ولعل أوضح مثال على ذلك

هو انشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ . فمن المعلوم انه حتى ذلك التاريخ كان نشاط البنوك فى مصر مقتصر على تمويل التجـــارة الخارجية ، وبصفة خاصة تمويل محصول القطن . وقد كان ذلك أمراً طبيعياً لأن جميع البنوك فى مصر كانت ، حتى هذا التاريخ ، والى مابعده فروعاً لبنوك أجنبية ، ومن ثم لم تكن هذه البنوك لتهتم بأمر إقراض وتشجيع الصناعات المصرية الناشئة .

وفى عام ١٩٢٠ فكر بعض رجال الأعمال والمـــال المصريين وعلى رأسهم الاقتصادى الوطنى محمد طلعت حرب فى إرساء اللبنة الأولى فى عملية بناء مصر الصناعية ، فأسسوا « بنك مصر » برأسمال قدره ٨٠٫٠٠٠ جنيه . وقد قام البنك بدور فعـــال فى نشر وتدعيم سياسة التصنيع ، وتثبيت دعائم وأركان الصناعات الناشئة . فبعد أن ثبت قدميه فى محيط الأعمال المصرفية والمالية خلال فترة لا تزيد عن عامين ، بدأ منذ عام ١٩٢٢ فى إقامه العديد من الصناعات ، وذلك باقتطاع جزء من فائض أرباحه السنوية كل عام وتخصيصه لإقامة الشركات الصناعية التى أقبل المصريين على الإسهام فى تكوينها والمشاركة فى إدارتها . ففى عام ١٩٢٢ أنشئت مطبعة مصر ، وفى عام ١٩٢٤ أسست شركة مصر لتجارة وحلج الأقطان والشركه المساهمة المصرية لصناعة الورق ، وفى عام ١٩٢٥ شركة مصر للنقـــل والملاحة وشركة مصر للسينما ، وفى عام ١٩٢٧ شركة مصر لغزل ونسج القطن وشركة مصر لنسج الحرير وشركة مصر لمصايد الأسماك وشركة مصر للكتان . ولم تقف جهود بنك مصر عند هذا الحد ، بل إستمر فى إنشاء العديد من الشركات الصناعية ، حتى أصبحت الصناعة فى مصر دعامة شعبية تلبى حاجات الأفـــراد وتزاحم مثيلاتها من المنتجات الصناعية الأجنبية .

وعموما فإن أهم الصناعات التى نشطت خلال تلك الفترة هى صناعة حلج وكبس القطن ، وصناعة الغزل والنسيج وصناعة الأسمنت وصناعة السكر .

ﺣ ـ من الكساد الكبير حتى بداية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٠ - ١٩٣٩)

لاقت حركة التصنيع فى هذه الفترة اهتماما كبيراً بدافع من عدة بواعث قوية :

١ ـ أذكت ظروف وأحداث وتجارب الحرب الاولى الرغبة الاكيدة فى نفوس المصريين للنهوض بالتصنيع وتدعيم الصناعات الوطنية .

٢ ـ وجود فائض كبير من العمال الزراعيين نتيجة لسرعة تزايد السكان بارتفاع معدل النمو السكانى بسبب الثبات النسبي فى معدلات المواليد مع الانخفاض المستمر فى معدل الوفيات . وقد أدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة استخدام الآلات الزراعية وإحلالها محل العمل البشرى ، وإن كان ذلك قد تم على نطاق محدود فى هذه الفترة . ومن ثم كان الاتجاه نحو التصنيع هو السبيل الوحيد للقضاء على البطالة المقنعة بالزراعة وقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى ، عن طريق سحب العمالة الزائدة بهذه القطاعات وتوجيهها للعمل بقطاع الصناعة .

٣ ـ أكدت أحداث الكساد الكبير .. عندما ألمت بالاقتصاد المصرى ، ضرورة تنويع بنيان الإنتاج القومى فى مصر . حيث قد تعرضت البلاد لمتاعب جمة نتيجة اعتمادها أساساً على انتاج وتصدير القطن .

ويعتبر عام ١٩٣٠ بحق تاريخ بدء قيام الصناعة الحديثة فى مصر . فقد أصدرت الحكومة فى ١٧ فبراير ١٩٣٠ تعريفة جمركية جديدة تهدف أساساً إلى حماية الصناعات الناشئة كما استقدمت الحكومة الخبراء الاجانب من الخارج لدراسة إمكانيات التصنيع فى مصر ، وأرسلت البعثات العلمية والعملية للتدريب فى الدول الصناعية المتقدمه ، وأصدرت أوامرها بتفضيل المنتجات المصرية على

مثيلاتها الأجنبية فى التوريد للمصالح الحكومية ، حتى ولو كان ثمنها يزيد بمقدار ١٠ ٪ عن ثمن السلعة الأجنبية .

د ـ فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

خلقت ظروف الحرب العالمية الثانية فرصة واسعة أمام الصناعة المصرية للنمو والتقدم ، نتيجه لاختفاء المنافسة الأجنبية كلية مما دفع الطلب على معظم المنتجات الصناعية نحو الزيادة . ومن ثم فقد شهدت مصر فى هذه الفترة توسع الصناعات التى كانت قائمة وظهور صناعات جديدة ، كما كانت معظم الصناعات تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية ، حتى تستطيع أن تواجه الطلب المتزايد على منتجاتها سواء من جانب الأفراد بسبب زيادة دخولهم ، أو من جانب جيوش الحلفاء المتحاربة ، وعلى هذا النحو قامت ونشطت الصناعات الحربية والكيميائية والمعدنية وصناعة نسج القطن والصوف وتعبئة الخضروات والعلف الصناعى ومواقد الغاز والأجهزة الطبيه إلى غير ذلك مما كان ضروريا لتموين جيوش الحلفاء وكفاية حاجة الشعب ، نظراً لاستحالة الاستيراد من الخارج .

وقد تم خلال فترة الحرب العالمية تكوين ٣٤٠ شركة مساهمه مصرية الجنسيه ، بلغ رأسمالها ٦٩ مليوناً من الجنيهات . من بينها ١٥٥ شركة صناعيه رأسمالها ٢٦ مليونا من الجنيهات ، وكان نشاط هذه الشركات قاصراً على إنتاج السلع الاستهلاكية .

وطبقاً لأول إحصاء للانتاج الصناعى أجرته مصلحة الاحصاء والتعداد فى عام ١٩٤٥ ، يتضح أن عدد المصانع فى مصر عام ١٩٤٤ على اختلاف أنواعها ١٩٢ر٢٣١ مصنعاً يعمل بها ٤٥٧ر٩٥٤ عاملا . وقد اتضح كذلك أن الحجم الغالب على الوحدة الإنتاجية هو الحجم الصغير الذى يستخدم أقل من ١٠٠ عامل

وعلى الرغم من أن هذه المصانع الصغيرة كانت تكون ٨٥ ٪ من مجموع المصانع فإنها لم تساهم إلا بنسبة ضئيلة من الإنتاج الصناعى ، حيث تركز الإنتاج فى عدد قليل من المصانع الكبيرة . ففى عام ١٩٤٥ بلغت القيمة الكلية للانتاج الصناعى حوالى ١٦٧ مليونا من الجنيهات . لم يزد نصيب المصانع الصغيرة منها عن ٥ مليون جنيه ، أى حوالى ٣ ٪ . والباقى وقدره ١٦٢ مليونا من الجنيهات . أى حوالى ٩٧ ٪ حققته المصانع الكبيرة

وقد بلغ الرقم القياسى للانتاج الصناعى ٣٥٠ عام ١٩٤٥ على أساس الكمية المنتجة (١٩٣٨ = ١٠٠ . كما ارتفع الرقم القياسى للأرباح الصافية من ١١٤ عام ١٩٣٨ إلى ١٧٥ عام ١٩٤١ . وعلى أساس (١٩٣٧ = ١٠٠) وقد ترتب على هذا إنتشار موجة من الرخاء بالصناعة حيث تمكنت الشركات الصناعية من تكوين احتياطيات كبيرة ، للإفلات من قانون الأرباح الاستثنائية الذى صدر فى بدء فترة الحرب . وقد كان هذا الاتجاه من جانب هذه الشركات فى مصلحة الاقتصاد القومى ، حيث ساعد على الحد من موجة التضخم التى كانت سائدة فى ذلك الوقت بسبب الحرب . على أنه من ناحية أخرى ، كان ارتفاع الأسعار خلال فترة الحرب من العوامل الرئيسية التى ساعدت على نمو الصناعة ، حيث تجمعت أموال طائلة فى أيدى عدد كبير من الأفراد الذين قامـوا باستثمارها فى الصناعة .

وقد حقق العمال كسبا عظيما خلال فترة الحرب بصدور القانون رقم ٨٥ فى سبتمبر سنة ١٩٤٢ . وهو يعطى للعمال حق تكوين النقابات ، حيث تغيرت نظرة الحكومة اليها من أداة هدامة إلى أداة منتجة وضرورية تعمل على زيادة الإنتاج وإنهاء الخلافات بين العمال وأرباب الأعمال .

هـ ـ حالة الصناعة فى الفترة من نهاية الحرب الثانية حتى قيام الثورة (١٩٤٦-١٩٥٢)

بانتهاء الحرب عام ١٩٤٥ ، نشطت التجارة الدولية من جديد. وترتب على هذا أن تعرضت الصناعات المصرية لمنافسة منتجات الصناعات الأجنبية على أن المنافسة كانت أخف وطأة فى هذه الفترة عنها فى أعقاب الحرب الأولى ، لأن الحماية الجمركية كانت مفروضة منذ عام ١٩٣٠ ، ومع ذلك فقد ترتب على هذه المنافسة تقلص بعض الصناعات المحلية واختفاء البعض الآخر كلية ، وبخاصة الصناعات الصغيرة .

وقد حاولت بعض الصناعات المصرية تجديد العدد والآلات التى استهلكت خلال فترة الحرب ، ولكنها وجدت صعوبة فى الحصول عليها واستيرادها من الدول الأوربية، نتيجة لأن هذه الدول كانت توجه معظم جهودها إلى أعمال إعادة الإنشاء والتعمير وإصلاح ما أتلفته الحرب .

والخلاصة أن سياسات التصنيع فى مصر ، خلال هذه الفترة الأخيرة ، لم تتغير تغيراً يذكر منذ تم فرض الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

بعض المراجع العربية فى موضوع الدراسة

١ ـ دكتور أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى . القاهره ١٩٥٨ .

٢ ـ دكتور حسين خلاف : التجـــديد فى الاقتصاد المصرى الحديث .
القاهرة ١٩٦٢ .

٣ ـ دكتور حسين كامل سليم: تاريخ أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر
الاسكندرية ١٩٥٨ .

٤ ـ دكتور رياض الشيخ : دروس فى التطور الاقتصادى والاشتراكية
القاهرة ١٩٦٥ .

٥ ـ دكتور على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من
القرن التاسع عشر ١٩٥٢ .

٦ ـ دكتور على لطفى : التطور الاقتصادى ـ دراسة تاريخيـــة تحليلية
لتاريخ أوربا ومصر الاقتصادى القاهرة ١٩٧٠ .

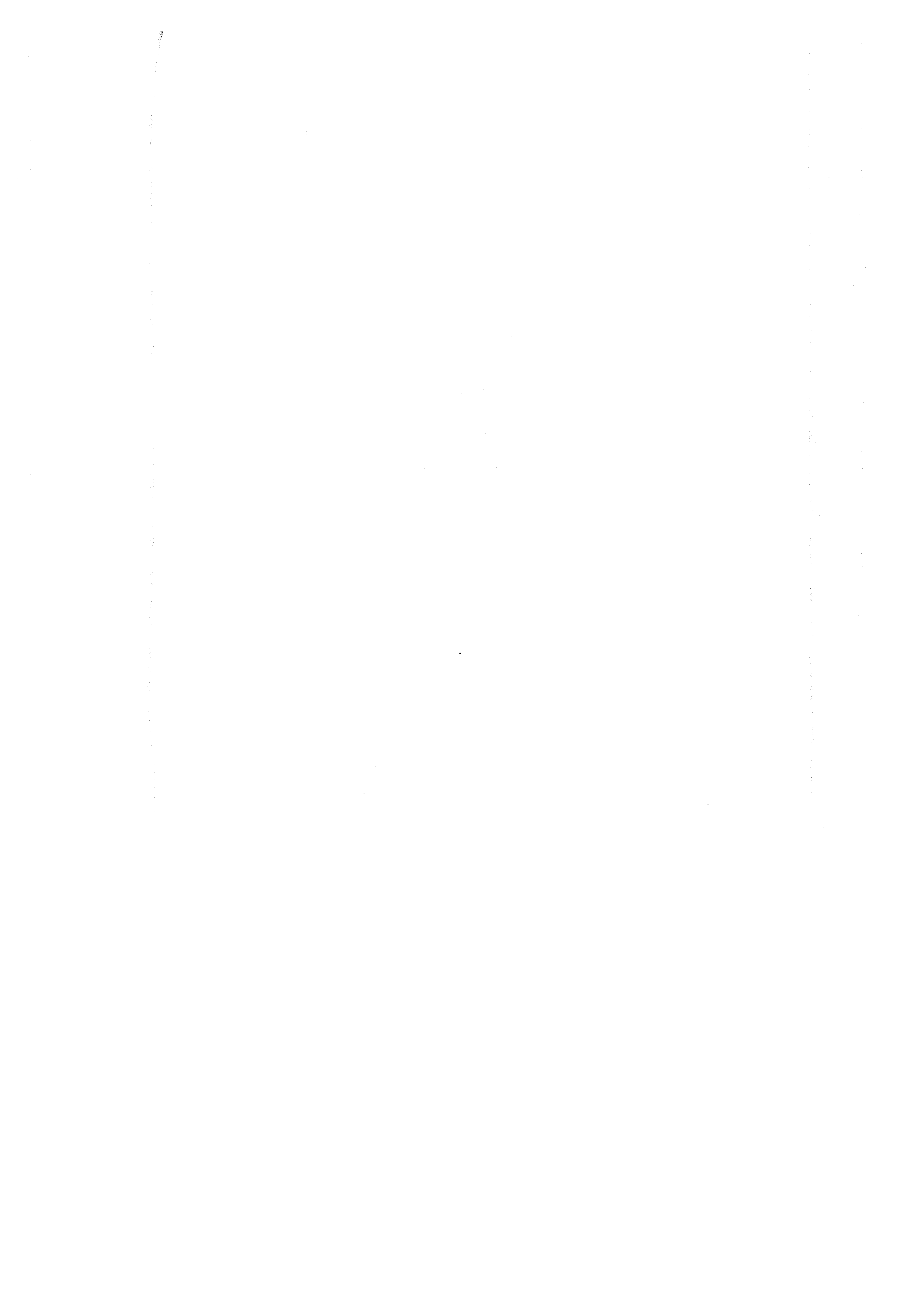
٧ ـ دكتور محمد عبدالعزيز عجمية والدكتور محمد محروس اسماعيل: الوجيز
فى التطور الاقتصادى فى القرن التاسع عشر
الاسكندرية ١٩٧١ .

القســـم الثالث

المعالم الرئيسية فى الاقتصاد المصرى

بعد الثــورة

(١٩٥٢ — ١٩٧٤)



الفصل الأول

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو

مقـــدمة

إن الثورة ضرورة تاريخية . وضرورة الثورة الاجتماعية تتركز فى حسم التناقضات بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة . ولكى نتفهم حقيقة أن ثورة ٢٣ يوليو كانت ضرورة تاريخية ، لا بد أن نتلمس هدف الثورة ، وهو حسم التناقضات الاجتماعية لصالح قوى الشعب وفى مواجهة القوى المعادية .

وهذا الأمر يتطلب منا توضيح الخريطة الاجتماعيـة لقوى الثورة وقواها المضادة وتبيان التغيرات الكمية والكيفية الجزئية التى لحقتها لتمهد لقيـام ثورة يوليو .

١ ـ الثورة هى السعى لتحـــرير الإنسان :

لقد عبر الميثاق الوطنى « إن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه مسافات التخلف من الماضى إلى المستقبل. كما أنها هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمـة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها ، فان عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ، ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا، وإنما لابد للقوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها إنتصاراً حاسما ونهائياً (١) .

---

(١) الميثاق الوطنى ـ الباب الثانى ـ فى ضرورة الثورة .

ولكن كيف تتم الثورة . هل تتم عفوا ؟ أم بنضال البشر وبالوعى العلمى بمجريات الظواهر الاجتماعية القائمة ؟ .

والاجابة هى أن الثورة لا يمكن أن تتم عفواً ، وليست شيئاً غيبيا ، وإنما هى علم وحساب دقيق . فالثورة عمل منظم سنده العلم ويهدف إلى مستقبل أفضل للانسان يفرض إرادته على مجرى التغيير الاجتماعى وبإخضاع الطبيعة لملكاته .

وعناصر الثورة هى الجماهير ، والنظرية والتحول الكيفى .

إن الجماهير هى صانعة الثورة ، والنظرية هى دليل الثورة، بينما يمثل التحول الكيفى الواقع الجديد الذى تريده حركة الجماهير . وإذا كانت وسيلة الثورة فى فرض آمالها هى السلطة فان غايتها تأسيس نظام إجتماعى جديد ، تعدل فيه مواقع القوى الاجتماعية ومركزها بالنسبة لوسائل الإنتاج وملكيتها لها ، وبالتالى دور كل منها فى عملية الانتاج نفسها . ويستتبع ذلك بالضرورة قيام مؤسسات ديمقراطية جديدة تعبر عن فلسفة الثورة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية [1] .

إذا استعرضنا تاريخ الشعب المصرى منذ الحملة الفرنسية إلى عام ١٩٥٢ . نجد فى المرحلة السابقة على هذه الحملة لو تتبعنا الخريطة الاجتماعية لمصر قوى إجتماعية

---

(١) أنظر فى ذلك :
الدكتور مراد وهبة . الثورى والمتمرد . الطليعة أغسطس ١٩٦٥ .
مجلة الكاتب . الحل الاشتراكى قدر محتوم يناير ١٩٦٦ .
لينين . الدولة والثورة .
جيرمان : تأملات فى المستقبل الاجتماعى للبشرية ترجمة عبد الله نوار .
د. اسماعيل هاشم . ثورة ٢٣ يوليو الاسكندرية ١٩٦٩ .

متميزة وغريبة عن شعب مصر تشتمل على المجموعات العثمانية والبيوت المملوكية. وكانت هذه القوى تشكل فى مجموعها طبقة طفيلية لاتشترك فى عملية الانتاج . إلا أنها بحكم ملكيتها لوسائل الانتاج الرئيسية — الأرض — كان لها السيطرة الإقتصادية . وكان الفلاحون القوى الاجتماعية الرئيسية تعانى من جور القهر الإقطاعى ، بجانب التجار التى كانت تعانى بدورها ثقل عبء الضريبة والأتاوات ومع ذلك فقد خاضت هذه الجماهير ضد المحتلين الفرنسيين طريق المقاومة المسلحة بشكل تلقائى وغير منظم .

وفى عام ١٨٧٩ عندما لجئت وزارة نوبار إلى إحالة ٢٥٠٠ من الضباط المصريين إلى المعاش التحم الشعب مع الجيش فى حركة عارمة ضد الظلم والفساد، ولولا تردد كبار الملاك الزراعيين والتدخل الأجنبى لنجحت حـــركة عرابى . ولكن رغبة المستعمر فى السيطرة على البلاد اصطنعت المناسبة لتحتل البلاد فى عام ١٨٨٢ .

ولكن سرعان ما ظهرت الطبقة المثقفة وارتفع صوت الحرية من جديد ، وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى قامت ثورة ١٩١٩ . وإذا كانت هذه الثورة قد انتهت بإعلان استقلال البلاد ، إلا أنها مع الأسف انتهت إلى الفشل فى تحقيق الاستقلال الحقيقى للبلاد ، وبالتالى تخلت عن أن تكون ذات مضمون اجتماعى يعبر بطريقة أقدر عن مصالح الجماهير من العمال والفلاحين . وفى الوقت نفسه انتهت بتحقيق مصالح بعض الفئات الاجتماعية من كبار الملاك الزراعيين والطبقة البورجوازية من رجال الصناعة والتجارة ، بصورة جزئية عن طريق مشاركة مبتورة فى السياسة فى ظل الاحتلال الأجنبى .

وقد عجزت قيادة حزب الوفد التى تمخضت عنها ثورة ١٩١٩ عن انفرادها

بقيادة الحركة الوطنية وخاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ وموقفه من حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ . وبعد هذه الحادثة بدأت قوى الشعب من عمـــال وفلاحين ومثقفين ورأسماليين وطنيين ، تبحث عن قيادة ثورية جديدة ترفع شعاراتها وتعبر عن مصالحها ، حتى وجدت ضالتها المنشودة فى قوى الثورة التى قامت بحركتها مع مطلع يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ومن هنا كانت ثورة ٢٣ يوليو ضرورة تاريخية لحسم التناقضات الحادة بين الشعب من ناحية وبين الاحتلال والقصر ورجال الأحزاب من ناحية أخرى .

٢ - هيكل الإقتصاد القوى قبيل الثورة:

أشرنا فى الفصل السابق الى الاطار العام للاقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٥٢ . ونعيد فى هذا الجزء التركيز بصفة خاصة على الفترة السابقة على قيام ثورة ٢٣ يوليو بصورة موجزة . وإذا كانت فيها إعادة ، فانها إعادة لازمة لتبين الظروف التى حتمت الثورة ، والمشاكل التى واجهت الثورة بعد نجاحها .

١ — كان المجتمع المصرى قبل الثورة نتيجة لتحكم الظروف السابقة ، يعانى من انخفاض مستوى المعيشة لغالبية الأفراد . فقد كان الدخل الحقيقى للفرد فى الفترة ١٩٢٧ — ١٩٣٩ ٢ر١٠ جنيه انخفض الى ٥ر٩ جنيه فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٣ بنسبة ١٤ ٪ ، فى الوقت الذى زاد فيه السكان من ٩ر١٥ مليون نسمة الى أكثر من ٢٥ مليون نسمة .

٢ — من عرض ماسبق نلاحظ أن هذه الفترة تميزت بسوء توزيع الثروة. فقد كانت نسبة الملاك الزراعيين ١٣٪ والباقى من الاجراء . ومن هؤلاء الملاك

الذين يكونون نسبة ضئيلة من المجتمع ، كان أقل من ٦ ./. من الملاك يمتلكون ٥ر٦٢ ./. من المساحة فى حين كان يمتلك ٩٤ ./. من الملاك ٥ر٣٧ ./. .

٣ — لم تكن هناك ضرائب مباشرة قبل عام ١٩٣٩ ، إلا ضريبة الأطيان فلما فرضت الضرائب المباشرة كضريبة الأرباح التجارية والصناعية وغيرها ، كانت معدلاتها هزيلة ، فى الوقت الذى زادت فيه الضرائب غير المباشرة . كما تعطل صدور قانون ضريبة التركات حتى عام ١٩٤٤ ، ثم خرج فى شكل رسم أيلولة على التركات .

٤ — لم تكن البلاد تسير على سياسة مرسومة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية لأنها كانت مرتبطة بالأحزاب ، وكانت هذه الحكومات لا تعمر لفترة طويلة . وكان الجزء الأكبر من النشاط التجارى والصناعى مركزاً فى أيدى الأجانب ، وكانت البنوك وشركات التأمين تخدم المصالح الأجنبية دون المصلحة الوطنية .

٥ — كانت مشروعات الرى والصرف تتم لمصلحة كبار الملاك ، وإذا كان ذلك يؤدى إلى زيادة الدخل الزراعى ، فان انفاق هذه الطبقة لم يكن يوجه إلى الاستثمار فى المشروعات الصناعية ، وإنما كان يوجه إلى مزيد من امتلاك الأرض أو فى السياحة فى الخارج . وكان كلا الأمرين اما أن يؤدى إلى ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، واما إلى تسرب الناتج القومى إلى الخارج . مما يؤدى فى النهاية إلى انخفاض الدخل القومى .

٦ — عملت توكيلات الاستيراد والتصدير الى خدمة الدول الأجنبية ، كما عملت السياسة الاستعمارية إلى التركيز على الزراعة وإضعاف الصناعة ، حتى

يظل الاقتصاد المصرى مورداً للمواد الخام للصناعات الأجنبية ، وسوقا مفتوحا أمام منتجاتها .

٧ — وفى سبيل مزيد من السيطرة على الاقتصاد المصرى ، عمد المستعمر ، عندما ظهرت القوى المصرية المطالبة بالتصنيع ، إلى تركيز الصناعة الناشئة فى أيدى عدد قليل من الأفراد ، لتظل الصناعة المصرية فى صورة احتكارية ، ويسهل التأثير عليها عند الضرورة فى مواجهة القوى الوطنية .

الفصل الثاني

البنيان الإقتصادى المصرى بعد الثورة

المبحث الاول

تطوير الاقتصاد المصرى بهدف التنمية

كان الاقتصاد المصرى الذى ورثته ثورة يوليو يحمل معظم الخصائص البارزة لنظام حرية المشروعات ، وكان الأفراد يملكون الجزء الأكبر من الأراضى والمبانى والعقارات والطاقات الإنتاجية ، ومع ذلك ظلت نسبة كبيرة من الثورة القومية فى حوزة الملكية العامة ، كأعمال الرى والطرق والسكك الحديدية والمواصلات البريدية والسلكية والمدارس والمستشفيات .

وعلى هذا الأساس كان معظم الإنتاج القومى فى مستهل عهد الثورة نابعا من مشروعات القطاع الخاص ، بينما تمثل معظم الإنتاج الحكومى فى تأمين خدمات الدفاع والأمن والرى والنقل والضمان الاجتماعى ، وكان منتجو القطاع الخاص يستخدمون بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى نشاطاتهم الاجتماعية خدمات الدولــــة .

وبالنسبة للانفاق القومى كان الجزء الأكبر منه مخصصا للسلع الاستهلاكية كما كان فى وسع المستهلكين شراء ما يريدون ، وإن كانت حريتهم فى شراء اللحوم والسكر والشاى والكيروسين والزيوت النباتية محدودة عن طريق التوزيع بالبطاقات منذ أن قامت الحرب العالمية الثانية ، كما كانت الدولة تطبق قيود الإستيراد على الكماليات من مناطق العملات الصعبة بغرض توفير النقد النادر ورصده للأهداف الأكثر ضرورة وأهمية ، لهذا السبب لم تسمح الحكومة

للمصريين باستثمار مدخراتهم فى الأصول الأجنبية ، وكانت ترغمهم على إعادة أثمان جميع مبيعاتهم من الصادرات .

كذلك عمدت الحكومة فى خلال الفترة السابقة على الثورة — عن طريق أجهزة تحديد الأسعار — إلى التأثير فى سلوك وتصرفات المستهلكين لضمان تحقيق بعض أهداف سياستها العامة . فلم تكن التعريفة الجمركية تستخدم على سبيل المثال للحد من العجز فى ميزان المدفوعات أو لتشجيع الصناعات المحلية فحسب ، وإنما كانت تستخدم أيضا فى توجيه الطلب المحلى إلى المنتجات المحلية ، وكان فرض الرقابة على الأسعار واستخدام المعونات المالية بالنسبة لبعض السلع الضرورية بهدف تمكين ذوى الدخول المنخفضة من الموارد الغذائية الرئيسية ، وهكذا كانت حرية المستهلكين حتى قبل الثورة محددة بتدخل الدولة ، ولكن من ناحية أخرى كان تركيب الطلب وما يعكسه من صور فى الأسعار النسبية يمثل رغبات المستهلكين ، ويعمل على توجيه قرارات المنتجين . وكان الربح هو القاعدة الأساسية والمقياس الرئيسى لنجاح المشروعات ، ومن ثم يؤدى العجز عن تحقيقه إلى زوال المشروع . ولهذا السبب كان المديرون يتمتعون بحرية كبيرة فى انتاج ما يريدون وبالمقادير التى يحددونها هم بأنفسهم ، مستخدمين فى ذلك الأساليب المناسبة للانتاج ، وكانت مبادراتهم خاضعة دائما لقيود السوق ، ولحدود التمويل المتوافر ، والإمكانيات الفنية المتاحة ، وظلت القيود القانونية على حرية المشروعات الفردية فى التصرف قليلة بالرغم من تزايدها المستمر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وقد تعرض المزارعون فى خلال هذه الفترة لتدخل فاق ما تعرض له المنتجون الآخرون . فقد كانت الحكومة رغبة منها فى تثبيت دخولهم والحصول على أكبر قدر من النقد الأجنبي تحدد زراعة القطن ، وتعرض على المزارعين حد أدنى من

المساحة لزراعة القمح ، وكان عليهم أن يقدموا جزءاً من محصول القمح إلى وزارة التموين بأسعار محددة ، كما كانت حسابات الجمعيات التعاونية الزراعية خاضعة لرقابة الحكومة . وكانت الحكومة بصفة عامة فى هذا النظام القائم على حرية السوق تحدد مجالات نشاطها فى خلق الأوضاع التى تؤدى إلى ازدهار المنتجين فى القطاع الخاص ، وفى محاولة التخفيف من الأضرار التى تلحقها الرأسمالية غير المقيدة بالطبقات الفقيرة من المستهلكين ، لم يكن دور الحكومة محدداً كل التحديد ، وإنما كان يخضع للبرامج الحزبية .

ولكن بعد أن نجحت الثورة وأرست قواعدها ، وأعلنت مبادئها الستة حتى عملت تدريجيا على تغيير الأوضاع السائدة ، مما ترتب معه حدوث تحول عميق فى النظام الاقتصادى المصرى ، لم يعد يصح معه أن نطلق عليه اسم إقتصاد السوق .

فقد قدرت الحكومة رأس المال الإسمى فى الشركات التى تأثرت بقوانين التأميم الأولى فى يوليو ١٩٦١ بنحو ٢٥٨ مليون جنيه ، أى بنحو ثلثى رؤوس أموال الشركات المساهمة المسجلة فى مصر آنذاك (١) . ومع ذلك يجب ألا نغفل عن حقيقة هامة وهى أن هناك آلاف من المشروعات الصغيرة تعمل فى مجال التجارة والصناعة دون أن تكون لها رؤوس أموال مسجلة .

ومن تقديرات الموازنة لعام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ يمكن أن نبين مدى ما وقع من تغير فى هيكل الاقتصاد المصرى بالنسبة لإنتاج القطاع العام إلى القطاع الخاص فى بداية الأخذ بالنظام الإشتراكى .

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى العدد ٤٥٧ لعام ١٩٦١ جدول رقم ٢٩ .

إنتاج القطاعين العام والخاص فى عامى ١٩٥٣ ، ٦٢ / ١٩٦٣
(بملايين الجنيهات)

القطاع	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
	١٩٥٣		١٩٦٣/٦٢	
الزراعة	—	٢٧٢ر٨	٢٨ر٥	٤٤٠ر٧
الصناعة والكهرباء	١ر٤	٧٤ر٣	١٦٧ر٧	٢٠٨ر٧
النقل والمواصلات	١٦ر٦	٥٥	٩٢ر٩	٣٠ر٧
الخدمات المالية	—	٢٠ر٨	٣٠ر٨	—
التجارة	—	١٢٩ر٤	٣٠ر٥	١١٦
الاسكان	—	٥٧ر٧	—	٧٨
البناء والتشييد	—	٢٠ر٣	٢١	٧٠
الإدارة العامة	١١٠	—	١٨٤	—
خدمات أخرى	—	١٠٦ر٣	٣ر٩	١٣٠ر٤
مجمل الانتاج القومى	١٢٨	٧٣٦ر٦	٥٥٩ر٣	١٠٧٤ر٥

ملاحظة : تمثل أرقام ١٩٦٣/٦٢ أرقاما تقديرية وضعتها الخطة كتنبؤات .

المصدر : إدارة الإحصاءات العامة عن الدخل القومى فى مصر عام ١٩٥٣ (١٩٥٥) وتقديرات موازنة الدولة لعام ٦٢ / ١٩٦٣ . مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٢٠٩ .

وفى سبيل تغيير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للبلاد اتخذت الثورة عددا من القرارات والقوانين الهامة نذكر منها ما يلى :

١ — قانون الإصلاح الزراعى :

كان القضاء على الإقطاع هدفا من أهداف الثورة ، ولذلك ما استقر الأمر لرجال الثورة حتى بادرت باصدار قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ (القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) . وبمقتضى هذا القانون وضع حد أعلى للملكية الزراعية ١٠٠ فدان للفرد و ٢٠٠ فدان للأسرة . وكان الهدف الأساسى من هذا القانون هو وضع حد لكبار الملاك الزراعيين ، ولتمكين صغار الفلاحين من تملك الأراضى عن طريق إعادة توزيع الأراضى المستولى عليها . وفى عام ١٩٦١ عدل هذا القانون بتخفيض الحد الأعلى للفرد إلى ٥٠ فدان و ١٠٠ فدان للأسرة . وتخفيفا للاعباء على صغار المزارعين المنتفعين بالإصلاح الزراعى أصدرت الحكومة قرارا فى عام ١٩٦١ بتخفيض أقساط الدين وفوائده.

٢ — التنمية الاقتصادية :

ارتفع عدد السكان فى مصر من ٦٫٨ مليون نسمة فى عام ١٨٨٢ إلى ١٩٫١ مليون نسمة فى عام ١٩٤٧ ثم وصل إلى أكثر من ٢١ مليون نسمة فى بداية الثورة ، هذا فى الوقت الذى زاد فيه الدخل القومى من ١٦٦ مليون جنيه فى ٣٩/٣٧ إلى ٧٨٣ مليون فى ٥٠ - ١٩٥٣ . غير أن الدخل الحقيقى لم يزد إلا ٣٦ مليون جنيه، من ١٦٦ مليون جنيه إلى ٢٠٢ مليون جنيه خلال هذه الفترة ، وعلى هذا الأساس انخفض متوسط دخل الفرد الحقيقى من ١٠٫٢ جنيه فى ٣٩/٣٧ إلى ٩٫٥ جنيه فى ٥٣/٥٠ .

وبتحليل أسباب انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى نلاحظ أن السبب الرئيسى هو زيادة معدل نمو السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يرجع الى انخفاض نصيب الزراعة من الدخل القومى بنسبة ١٧ ٪ فى خلال هذه الفترة .

ونظراً لأن معدل الزيادة فى الطاقة الانتاجية للصناعة فى خلال هذه الفترة كان نحو ٣ر٦ ٪ سنويا وهو أكبر من معدل نمو السكان الذى كان يقدر نحو ٢ ٪ بينما كانت الزيادة فى الطاقة الانتاجية فى الزراعة لاتتعدى ٠ر٣ ٪ سنويا ، فقد اتجهت الثورة منذ قيامها إلى ضرورة الأخذ بأسباب التصنيع وإعطائها الأولوية لتحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة يكفل لأفـــراد الشعب حياة كريمة ولهذا السبب قامت الحكومة بعدة محاولات فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦١ يمكن أن أن نلخص أهمها فيما يلى :

١ - إنشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات . الأولى بهدف دراسة المشروعات الاقتصادية ، والثانى بهدف مسح الخدمات الاجتماعية للتعرف على مدى القصور ، رغبة فى وضع مشروعات متكاملة .

٢ - دراسة مشروع السد العالى واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه .

٣ - دعم الصناعات المصرية عن طريق الحماية الجمركية ، فرفعت الرسوم الجمركية على السلع التى لها مثيل من الإنتاج المحلى وتم التوسع فى الإعفاءات للمواد الأولية اللازمة للانتاج الصناعى .

٤ - تشجيع رأس المال الأجنبى على المساهمة فى عملية التنمية بالقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٢ ، وتخفيض نسبة رأس المال المصرى فى الشركات المساهمة بقصد

التنمية من ٥١ ٪ إلى ٤٩ ٪ كما أنها قدمت تسهيلات كبيرة فى تحويل الأرباح إلى الخارج بمقتضى القانون السابق .

٥ – التوسع فى تكوين الشركات ذات الأسلوب المختلط ، ودعوة الشعب للمساهمة فى هذه المشروعات عن طريق تخفيض قيمة السهم من أربعة جنيهات إلى جنيه واحد لتوسيع قاعدة المساهمين من ذوى الدخل المحدود .

٦ – عندما تعرضت البلاد للعدوان الثلاثى بسبب تأميم قناة السويس ، بادرت الحكومة إلى إنشاء المؤسسة الاقتصادية ، لإدارة أموال رعايا الأعداء . وعندما تكشف لها مدى استغلال الأجانب للشعب المصرى قررت عدم إعادتها للرعايا الأجانب والاحتفاظ بها للحكومة . وقد هيأت هذه الفترة لإبراز الكفاية المصرية فى إدارة تلك المؤسسات بعد أن كانت هذه الفئة عاجزة عن إبراز مواهبها فى ظل الاحتكار الأجنبى وقد شجعت هذه المواهب الحكومة لاتخاذ خطوة أخرى نحو تمصير البنوك الأجنبية .

٧ – انتقلت من التخطيط الجزئى إلى التخطيط الشامل . وتميزت الخطة الخمسية الأولى – التى تبدأ من عام ١٩٦٠ – باشتراك القطاعين العام والخاص فى تنفيذ برامج التنمية .

٨ – غير أن رغبة الدولة فى الاندفاع بالخطة الشاملة لم تسايرها بنفس النسبة رغبة القطاع الخاص . وترتيباً على ذلك صدرت القرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ .

٩ – بعد حادثة إنفصال سوريا عن مصر ، اقتضى الأمر ضرورة إعادة النظر فى الخريطة الإجتماعية مرة أخرى . وإعمال المبدأ الخاص بالقضاء على

سيطرة رأس المال على الحكم . بعد القضاء على الإقطاع . وكان من نتيجة ذلك صدور الميثاق مؤكدا إتخاذ الإشتراكية طريقا للتنمية ، وأساساً للحكم .

٣ـ تبنى الاشتراكية :

وفى ذكر الاسباب التى دعت إلى الأخذ بالإشتراكية أورد الميثاق ما يلى :

١ - أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم .

٢ - نمو الاحتكارات العالمية الضخمة لم يترك إلا سبيلان للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة إلى التقدم .

أولها : أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

ثانيا : أن الامل الوحيد لها فى النمو ، هو أن تربط نفسها بحركة الإحتكارات العالمية ، وتقتفى أثرها ، وتتحول إلى ذيل لها ، وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة .

٣ - أن مواجهة التحدى لايمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط :

(أ) تجميع المدخرات القومية .

(ب) وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات .

(جـ) وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

٤ - ومن الناحية المقابلة لزيادة الانتاج ، وهى ناحية عدالة التوزيع ، فإن الأمر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على جموع الشعب العاملة ، وتضع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع إليه وتكافح لكى يقترب يومه .

٥ - أن العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لايمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة . كذلك فان إعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس العدل ، لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

من أجل ذلك كله انتهت القيادة السياسية إلى أن الحل الاشتراكى عن طريق سيطرة الشعب على كل وسائل الإنتاج هو المخرج الوحيد إلى التقدم الإقتصادى على أن ذلك لايعنى أن سيطرة الشعب تستلزم بالضرورة تأميم كل وسائل الإنتاج وإنما يتم ذلك عن طريق خلق قطاع عام قادر وقوى يقود مجالات الانتاج ، يقوم بجانبه قطاع خاص يشارك فى التنمية ولكن دون استغلال .

ونعرض فيما يلى جدول يبين توزيع الاستثمارات فى الخطة الخمسية الأولى بالأسعار الجارية (١) .

وكان الإنتاج المحقق فى الإقتصاد القومى فى سنة الأساس للخطة وهى ٥٩/ ٦٠ مبلغ ٢٥٤٧٫٩ مليون جنيه وفى نهاية السنة الخامسة للخطة بلغ قيمة هذا الإنتاج بأسعار سنة الأساس ٢٤٧٤٫١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٩٢٦٫٢ مليون جنيه بنسبة ٢٦٫٤ ٪ .

ونتيجة لذلك ارتفعت القيمة المضافه (الدخل القومى) من ١٢٨٥٫٢ مليون جنيه فى سنة الأساس إلى ١٧٦٢٫٢ مليون جنيه فى نهاية الخطة بأسعار سنة الأساس بزيادة قدرها ٤٧٧ جنيه بنسبة ٧٣٫١ ٪ (٢) .

---

(١) الجدول فى الصفحة التالية .

(٢) من خطاب السيد رئيس الجمهورية الى مجلس الامة فى افتتاح دورة الانعقاد العادى الثالث نوفمبر ١٩٦٥ .

	المبلغ المخصص مليون جنيه	النسبة المئوية من جملة الاستثمارات
الزراعة	١١٨	٧ر٨
الرى والصرف	١٣٨	٩ر١
السد العالى	٩٨ر٦	٦ر٥
الصناعة	٤٠٣ر٩	٢٦ر٧
الكهرباء	١١٢ر٦	٧ر٤
النقل والمواصلات والتخزين	٢٧٠ر٨	١٧ر٩
قناة السويس	٢٣ر٤	١ر٦
المبانى السكنية	١٦١ر٥	١٠ر٧
المرافق العامه	٥٠ر٥	٣ر٣
الخدمات الأخرى	١٥٣ر٣	٩
الجملة	١٥١٢ر٦	١٠٠

وأهم النتائج التى انتهت اليها الخطة الخمسية الأولى هى :

أولا — فى مجال الزراعة :

تم استصلاح مايقرب من ٥٠٥ مليون فدان ، بالاضافة إلى الاراضى الأخرى التى يجرى استصلاحها ، كما إتسعت قاعدة الملكية الصغيرة فى الريف ، بعد قيام الدولة بتوزيع الأراضى المستصلحة على العمال الزراعيين وصغار الفلاحين .

كذلك تم فى خلال هذة الفترة انجاز المرحلة الأولى للسد العالى ، الذى تم نهائيا بعد ذلك قبل الموعد المحدد له .

وبالرغم من كارثة محصول القطن فى عام ١٩٦١ مما كان له أثر كبير فى

الانتاج الزراعى ، فقد بلغ الانتاج الزراعى فى عام ١٩٦٣/٦٢ ٦٢٣ مليون جنيه وبلغت الصادرات الزراعية ١٥٠ مليون جنيه .

ثانيا — فى مجال الصناعة :

أقيم عدد كبير من الصناعات الجديدة ، كما توسعت الحكومة فى بعض الصناعات القائمة . وقد بلغ اجمالى قيمة الانتاج الصناعى ٩٥٢ر٦ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ بزيادة قدرها ١٤ ./. عن العام السابق . وبلغت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية ٨٥ ./. من مجموع الانتاج الصناعى فى عام ١٩٦٣ ، وأهم هذه الصناعات هى صناعة الغزل والنسيج التى تمثل ٣٩ر١ ./. من جملة إنتاج الصناعات التحويلية ، الصناعات الغذائية التى تمثل ٢٧ ./. ، كما ساهمت الصناعات الهندسية بنسبة ١٨ ./. ، والصناعات الكيماوية بنسبة ١٢ ./. وصناعات السفن والبناء بنسبة ٣ ./. من جملة الصناعات التحويلية . كما بلغت قيمة انتاج البترول فى ذلك العام ٩٢ر٥ مليون جنيه ، وكذلك بلغ انتاج الكهرباء ٤١ر٨ مليون جنيه .

وسوف نتناول فى المبحثين التاليين كلا من من الانتاج الزراعى والصناعة بعد الثورة بشىء أكثر تفصيلا .

المبحث الثانى

الانتاج الزراعى

لا شك أنه يجب التسليم بأن زيادة المساحة المزروعة يعتبر من أهم المسائل التى يجب على مصر أن تواجهها فى الوقت الراهن ، وأنه يتوقف على حلها مستقبل البلاد الاقتصادى ، إلى حد كبير .

فالواقع أن زيادة المساحة المزروعة لاتطلب لذاتها، بل على الأخص لما تؤدى اليه فى النهاية من زيادة الدخل القومى وإيجاد عمل للأيدى العاطلة . والدخل القومى يمكن زيادته عن طريق الزراعة أو عن طريق غيرها من فروع الإنتاج ومن أخصها الصناعة . ومن المسلم به أن استيراد المواد الغذائية ليس عيبا فى ذاته ، وإنما العيب أن يكون الدخل القومى فى جملته قليلا ، أوأن يكون توزيعه سيئا بحيث يعيش الأفراد عند حد الكفاف ولا شك أن من الخطأ المقارنة ، بين مصر من ناحية وقارات بأ كلها كأوربا وأستراليا وأمريكا من ناحية أخرى . فالمقارنة إنما تصح بين قطر وقطر . وإذا نحن اتخذنا من ذلك أساسا فانا نجد كثيرا من البلاد التى تسلك فى عداد البلاد المتقدمة يقوم اقتصادها أساسا على الصناعة أو التجارة أو النقل أو السياحة ، أما الرقعة الزراعية فيها فضيقة ، وقد يكون من المتعذر توسيعها. وفى اعتقادنا أن من الخطأ عليا كما أنه من الخطر عليا نشر هذه الدعوة اليائسة من كل قطاع إلا قطاع الزراعة بل حتى هـذا القطاع الأخير فانه لا يسلم أحيانا من الإشارة إلى عجز إمكانياته الحالية ، وقصور موارده المستقبلة مما يستوجب منطقيا أن يسلم المصريون أنفسهم إلى مصير بائس محتوم ، وليس هذا بمستساغ ولا هو بمقبول .

ومهما يكن من أمر . فمن المسلم وجوب توجيه العناية نحو زيادة الرقعة

المزروعة ، وذلك بالاهتمام بوسائل الرى والصرف واستصلاح الاراضى وقد اتخذت الحكومة لذلك تدابير عاجلة ، فطبقا لبيــــان وزير الأشغال أمام مجلس الامة فى سنة ١٩٥٧ شرعت تلك الوزارة عن عام ١٩٥٢ / ١٩٥٣ فى استصلاح ما يقرب من ٣٠٠ الف فدان . وبدأت تنفيذ هـذا البرنامج بإنشاء الترع والمصارف وإقامة بعض الطلمبات لإستخدام مياه الصرف فى أغراض الرى إلى جانب إنشاء محطات أخرى للصرف (١) وبلغ ما أنفق على تلك المشروعات من أول عام ١٩٥٢ حتى آخر يونيه ١٩٥٧ حوالى ٦٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه – كما اتجهت تلك الوزارة إلى تعمير الواحات وعملت على تحسين طرق الرى والصرف فى كافة أنحاء الجمهورية وخاصة فى المناطق التى قلت غلتها وتدهور انتاجها بسبب سوء الصرف أوصعوبة الرى بما يستتبعه ذلك من انشاء جنابيات للترع الرئيسية وفروع جديدة لاغراض الرى والصرف فى المناطق المحرومة منها وتوصيل كافة الملكيات إلى المصارف العمومية وتقوية محطات الرى والصرف القائمة وانشاء محطات جديدة لهذا الغرض وأخرى لتوليد القوى الكهربائية فى شمال الدلتا . ويقدر ما أنفق على هذه المشروعات خلال السنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٧ بـ ١٤مليون من الجنيهات . كما اهتمت تلك الوزارة باستيراد عدد كاف من الحفـــارات الميكانيكية لتطهير المصارف وتعميقها ونزع الحشائش من قاعها . كما عنيت برفع منسوب التخزين فى خزان أسوان بصفة مؤقتة حتى يتم تنفيذ مشروعات جديدة للتخزين ، وتمكنت بذلك من زيادة محتويات الخزان بمقدار ١٠٠ مليون متر مكعب . كما شرعت فى سنة ١٩٥٦ فى تغيير بوابات قناطر إسنا ، وتعديل قناطر زفتى وتقوية أساسها ودعائمها وتوسيع الطريق عليها ، وعملت على تقوية

---

(١) بيان وزير الأشغال أمام مجلس الأمة .

أفام الترع والرياحات الأساسية منعا لارتفاع مناسيب المياه الجوفية وقلة خصوبة الأرض وغلتها بسبب ذلك .

كذلك اهتمت هيئات أخرى باصلاح الأراضى فى مناطق معينة من القطر . فمنذ سنة ١٩٥٣ ، بدىء فى تنفيذ مشروع مديرية التحرير فى الصحراء بين القـــاهرة والاسكندرية . وفى سنة ١٩٥٤ عهد بالمشروع إلى مؤسسة عامة تتولى جميع الأعمال الخاصة بالتوسع الزراعى والصناعى والعمرانى فى المنطقة التى أريد اصلاحها ، والتى تقدر بخمسين الف فدان .

وقد ورد فى بيان السيد وزير الاصلاح الزراعى(١) أن هذه المؤسسة أتمت الأعمال الإنشائية من ترع رئيسية وفرعيـــة وطرق رئيسية مرصوفة وإقامة محطات الرى وآبار جوفية للرى والصرف الخ . وذلك فى مساحة ٢٤٠٠٠ فدان وأنه تم بالفعل زراعة ١٢٠٠٠ فدان منها ، وهى تزرع فواكه ومحاصيل حقلية وخضرية وعلفية ، كما أقتنت المؤسسة عدداً كبيراً من أحسن أنواع الحيوانات والدواجن . ويقيم ويعمل فى المديرية حوالى ٢٠ الف نسمة ، يعيشون على أسس تعاونية ، وقد شيدت لهم أربع قرى ومركز صناعى ، وبها حوالى ٢٥٠٠ مسكن عائلى مجهز بالأساس ومزود بالكهرباء والمياه الصالحـــة للشرب والمجارى . كما أقيمت بالقرى والمركز المدارس والمساجد والمرافق العامة والأسواق التجارية والمستشفيات والعيادات والنوادى ، وأنشئت بالمديرية مصانع لتعبئة وحفظ الخضروات المناسبة للتصدير كذلك أقيمت بها ورش ميكانيكية حديثة . كما يتم فى المديرية نفسها إنتاج ما يلزمها من الأبواب والشبابيك والأثاث اللازم للمنازل

---

(١) بيان وزير الدولة للاصلاح الزراعى عن مديرية التحرير فى بيانات الزعيم جمال عبد الناصر والوزراء بمجلس الأمة سنة ١٩٥٧ .

وبوابات لفتحات الرى والمواسير وأعمدة الشبكة الكهربائية والطوب . وقد بلغت المصروفات خلال أربع سنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٧) ١٠٫٣١٢٫٠٠٠ جنيه منها أكثر من ٣½ مليون جنيه قيمة أصول ثابتة (الجرارات والآلات الميكانيكية والطلمبات وآلات الورش وغيرها) . كما بلغت تكاليف استصلاح وتصنيع وتعمير الفدان الواحد ٣٦٠ جنيه تقريبا . ويعزى ارتفاع هذه التكاليف إلى أن الأمر يتعلق بإحياء أرض موات .

كما أن المؤسسة تحملت بتكاليف تتحمل بها ميزانية الدولة عادة ، وهى الخاصة بتنفيذ عمليات الرى ومحطات الطلمبات وتولد الكهرباء والآبار الارتوازية ورصف الطرق والمدارس والمستشفيات . . الخ . كما ورد فى بيان آخر لوزير الإصلاح الزراعى سنة ١٦٩٠ أنه فى نهاية السنة المالية ١٩٦٠ تكون جملة المساحة التى استصلحت فى مديرية التحرير ٤١٠٠٠ فدان [1] .

وفى سنة ١٩٥٨ ألغيت المؤسسة المشار اليها وعهد بادارة مديرية التحرير الى هيئة استصلاح الأراضى الملحقة بوزارة الزراعة .

ويدافع عن هذا المشروع بأنه يعد تجربة جديدة سواء من الناحية الزراعية أو العمرانية ، فمن الناحية الأولى ، يتضمن المشروع محاولة لزراعة الاراضى الصحراوية ، بما يستدعيه ذلك من حل مشاكل كثيرة خاصة بالرى الصرف والتربة... الخ، وتلك أمور يجب التمرس عليها استعداداً للقيام بالمشروع الكبير الخاص بالسد العالى ، على نحو ماسنشير حالا . واما من الناحية العمرانية ، فقد تضمن المشروع محاولة لاقامة مجتمع ريفى على أسس جديدة من التنظيم والتعليم والتعاون ، وهو مجتمع يقوم اقتصاده على الزراعة والصناعة فى آن واحد .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣١ .

والواقع فان الحكم على مشروع مديرية التحرير من الناحية الاقتصادية يجب ان يتم على أساس المقارنة بينه وبين المشروعات البديلة عنه ، على أن تأخذ بعين الاعتبار كية المياه اللازمة لتنفيذ كل هذه المشروعات والآثار التى تترتب على تخصيص هذه الكية لها بالنسبة للاراضى الأخرى التى يجب ريها هى أيضاً . كما يجب فى الحكم على المشروع المذكور الموازنة بين ايراداته ومصروفاته بافتراض تمامه ، أى بافتراض استصلاح جميع الأراضى التى قام المشروع بزراعتها ، فقد ذكرنا حالا أن من أصوله الثابته ، كالجرارارت والمحطات الكهربائية وسواها مايسمح بخفض نفقتها فى المتوسط الى حد ما . كذلك يجب ايضاً بحث ما إذا كان من المستطاع الوصول الى نفس النتائج التى حققها المشروع مع ضغط فى نفقاته أو تقليل أوجه الاستغلال القائمة فيه .

والى جانب مشروع مديرية التحرير ، قامت بعض مشروعات أخرى مماثلة من أخصها تلك التى عهد بها الى « الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف » والتى مولتها الحكومتان المصرية والأمريكية معا . وقد هدفت هذه الهيئة الى استصلاح نحو ٢٨٠٠٠ فدان .[١] فى منطقة أبيس البحيرة بالقرب من الاسكندرية . واحتاج ذلك الى مجهود كبير ، بسبب أن المنطقة المذكورة تعتبر أصلا من بحيرة مريوط ، حيث تكثر الأملاح ، مما استلزم تركيب شبكة كبيرة للرى والصرف بها . وقد قامت الهيئة المذكورة ببناء قريتين فى المنطقة ، اشتملتا على مساكن الملاك الجدد ، وأخرى للموظفين والكتبة والعمال المهرة وأصحاب المهن والمشتغلين بالخدمات العامة الأخرى ، وقد عممت مياه الشرب النقية فى جميع مبانى القرية ، وأضيئت طرقها ومرافقها العامة باقامة محطة كهربائية بالمنطقة

(١) وحتى سنة ١٩٦٠ أنجز اصلاح ٢٠ ألف فدان منها تقريبا ، وزع منها ١٤ ألف فدان . كلمة وزير الاصلاح الزراعى فى مؤتمر الاتحاد القومى سنة ١٩٦٠ ، المرجع السابق ص ٣٣ .

وتم وصلها بالاسكندرية ، تسهيلا لتصريف منتجاتها . كذلك فقد بدأ إنشاء قريتين جديدتين فى نفس المنطقة من ألف بيت تم إنجازها فى عام ١٩٦١ (١) .

وكما عملت الهيئة المذكورة فى منطقة أبيس على هذا النحو ، كذلك فانها فى منطقتى قوته (٦٠٠٠ فدان) ، وكوم أوشيم (٣٥٠٠٠ فدان) بالفيوم . وقدر ان تم فى سنة ١٩٦٠ زراعة ٤٠٠٠ فدان جديدة فى (قوته) . كما بدىء فى بناء القرية الأولى بها ، وتتكون من ٥٥٠ منزلا .

كذلك عنى مجلس الانتاج القومى باستغلال وادى النطرون ، عن طريق إقامة بعض المصانع فيه ، كصناعة السجاد والكليم وصناعات الاحذية والحصر وغيرها . كما عنى بالتوسع فى استصلاح أراضى الوادى واستغلالها فى الزراعة كلما أمكن توفير المياه الجوفية الصالحة للرى . كذلك تبذل العناية هناك لتربية أنواع ممتازة من الماشية والأغنام والدواجن .

ان التوسع الكبير فى مساحة الأرض الزراعية فى الوقت الراهن يستلزم حجز كميات كبيرة من مياه النيل . وقد كان ذلك بداية التفكير فى مشروع السد العالى والفكرة فى هذا السد تختلف ، كما هو معلوم عنها فى الخزانات المقامة حالا على النيل ومنها خزان أسوان . والواقع فان هذه الخزانات لا تمكن الا من الانتفاع بنسبة بسيطة من مياه النيل . اما التخزين المستمر لمياه النهر هو الذى وضع مشروع السد العالى على أساسه ، وذلك بحيث يضمن سعة مقدارها ١٣٠ مليارا من الأمتار المكعبة ، بينما تبلغ سعة خزان أسوان حاليا حوالى ٥ مليارات .

---

(١) تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، المرجع السابق ص٧٥ – ٧٦ . وكلمة وزير الاصلاح الزراعى فى مؤتمر الاتحاد القومى سنة ١٩٦٠ ، المرجع السابق ص ٣٣ .

وتتلخص أهم الآثار الانتاجية التى ينتظر تحققها بفضل هذا المشروع فى إمكان توسيع الرقعة الزراعيـة بحوالى مليونى فدان (بما فى ذلك تحويل ٧٠٠ الف فدان فى الوجه القبلى من رى الحياض إلى الرى المستديم) مع ضمان زراعة ٥٠٠ الف فدان أرز سنويا مهما كان ايراد النهر . بل أنه يضمن على وجه العموم الزراعة حتى فى أقل السنين إيرادا . كل ذلك مع الوقاية من أخطار الفيضانات ، وانخفاض مستوى المياه الجوفية بالوادى . وامكان صرف أراضى الوجه القبلى بالراحة دون حاجة إلى محطات صرف مما يوفر النفقات . وبذلك يحل السد العالى بدرجة محسوسة ولمدة طويلة نسبياً مشكلة من أهم المشاكل فى مصر وهى ضيق الرقعة الزراعية بها .

هذا عن الرقعة المزروعة ، أما عن تنويع الحاصلات وتجويد صنفها وزيادة غلتها فقد كان مجهود مصر فى هـذا الصدد متجددا ، وعلى أية حال فقد استقر توزيع الأرض بين الحاصلات الزراعيـــة على أسس معينة ، من أخصها تلك القواعد المستمدة من الدورة الزراعية وتفضيل بعض المحاصيل على البعض الآخر أو بحسب ما تعمل له السلطات العامة حسب الظروف من تشجيع زراعة بعض المحصولات أو التقليل من زراعة غيرها ، ويلخص بعض الكتاب هذا الأمر فى قولهم « لقد استقرت أوضاع الزراعة فى مصر إلى حد كبير حتى أصبحنا نعتبر هذه الأوضاع قضية مسلما بها . فثلث الأرض للقطن وثلثها للقمح وثلثها برسيم والبقوليات الاخرى . ويتلو القمح أرز والبرسيم ذرة . ويحل القصب فى الوجه القبلى محل القطن مع تغيير يسير فى الدورة . ولقد استقر هذا الوضع بعد شد وجذب بين الفلاح الذى يريد زيادة مساحة القطن لأنه مصدر إيراده النقدى وبين الحكومة التى تريد إنقاص هذه المساحة مدفوعة مرة برغبتها فى تقليل محصول القطن و بالتالى معالجة مشاكل تصريفه ، ومرة أخرى بالرغبة فى زيادة

مساحة القمح ضماناً لإمداد السكان بحاجتهم من الحبوب ، وبين هذه وتلك استقرت الدورة اخيراً على هذا النظام وإن اختلفت فى بعض الجهات قليلا .

والواقع فإنه اذا كانت معظم المحاصيل المصرية الراهنة قد عرفت فى بلادنا من قديم الزمن فان ذلك لاينفى ان منها ماتزايدت أهميته بدرجة كبيرة فى الاوقات الحديثة وذلك سواء نظرنا الى مساحة تلك الحاصلات ، أو الى غلتها أو الى نصيبها فى الدخل القومى . وقد كان لذلك أثره فى اقتصادنا الزراعى خاصة ، وفى أقتصادنا القومى على وجه العموم .

ان التطور لم يقتصر على المحاصيل الرئيسيه كالقطن والأرز والقمح بل شمل أيضا زراعات أخرى ، من أهمها الفواكه والخضر ، التى يلحظ اطراد التوسع فيها خاصة فى السنين الأخيرة وذلك تقليلا للمستورد من هذه المنتجات وسدا لحاجة السكان المتزايدة اليها سواء بسبب تكاثر عددهم، أو بسبب ارتفاع مستوى المعيشة على الأقل عند بعض الفئات من الامة .

بل إن من هذه المحصولات مايصدر الى الخارج . وتقدر الزيادة فى مساحة الأرض المزروعة خضر سنة ١٩٥٦ عنها فى سنة ١٩٥٢ بـ ١٠٣٫٠٠٠ فدان والمحاصيل البقولية ١٢٫٠٠٠ فدان .كذلك وضعت برامج تهدف الى توسع أكبر فى مساحة هذه المزروعات ، كما تبذل بعض الجهود للتوسع فى زراعة محصول النيل وزيادة عدد الأشجار الخشبية والاكثار من نباتات وأزهار الزينة والنباتات الطبيه والعطرية والأقتصادية . كما يجرى بحث استغلال الأراضى البور الرملية فى زراعة بعض الحاصلات بدلا من القمح بحيث يكون هذا المشروع رهن التنفيذ فى الأوقات التى قد يصعب فيها لسبب ما إستيراد القمح .

ومن الكتاب من يحبز التوسع فى زراعات معينة أخصها الكتان والقصب والفول السودانى تأسيسا على أن هذه الحاصلات تستوعب أيدى عاملة كثيرة ،

وهو ما نحتاجه فى جمهورية مصر العربية بسبب وفرة العمالة خاصة فى قطاع الريف ولأنها حاصلات قابلة (١) للتصنيع ، فهى بذلك أفضل من كثير من المحاصيل الاخرى التى تستهلك طازجة أو بعد إعداد بسيط . ويشير كتاب آخرون (٢) إلى أن « هيكل الإنتاج الزراعى ، أى أنواع المنتجات الزراعية ، لم يتغير كثيرا خلال الخمسين سنة الأخيرة ، وتلك هى العلة الرئيسية لبطء نمونا الإقتصادى » ، على أن وجه التساؤل هو : كيف نغير أنواع إنتاجنا الزراعى تغييراً أساسياً وعلى نحو يكون معه هذا الإنتاج أكثر كفاية منه الآن .

هذا عن إدخال حاصلات جديدة أما عن ترتيب الحاصلات الحالية ، فمن المسلم به أنه سيبقى كما هو أو يكاد مدة طويلة من الزمان ، فهو لن يتغير بشكل محسوس فى الزمن القريب . ولايمنع ذلك من القول أن الرأى يتجه نحو التقليل نسبياً من أهمية القطن وذلك تخفيفا من الإعتماد على هذا المحصول بالدرجة الملحوظه حاليا .

هذا من حيث التجديد فى نوع الحاصلات الزراعية ، لكن ثمة تجديدا آخر من حيث أساليب المحافظة على نقاوة المحاصيل ورفع رتبتها وتحسن خواصها الغذائية أو الصناعية وكذلك من حيث زيادة غلتها والمحافظة عليها من الضياع والتلف . ففى كل هذه الأمور تبذل منذ زمن طويل جهود كثيرة مثمرة ، قائمة على أساس من العلم والتجربة .

وقد قامت بهذه الجهود جهات حكومية وأهلية مختلفة ، من أضخمها وزارة الزراعة والهيئة الزراعية المصرية وكليات الزراعة ، وفى ذلك وجه فرق ضخم بين الزراعة فى مصر الحديثة وبينها فى مصر حتى أوائل القرن التاسع عشر ، حين كانت الزراعة تجرى على نمط سنين قديمة متوارثة ، وحين كانت الحاصلات تترك نهبا للآفات أو لانحطاط صنفها تدريجيا تحت تأثير العوامل المختلفة .

(١) عبد المنعم الطناملى تطور الاقتصاد المصرى فى الخمسين سنة الأخيرة ص ١١٨ .
(٢) عبد المنعم بليع .

ونحن نجد آثار العناية التى بذلتها وما زالت تبذلها ـ مصر الحديثة فى هذه الشئون متمثلة فى نواحى عدة :

فمن حيث العمل على زيادة غلة المحاصيل والمحافظة على نقاوتها ورفع رتبتها وتحسين خواصها يلحظ ذلك كله فى زراعات هامة مختلفة وأخصها القطن الذى كان موضع عناية خاصة منذ بداية انتشار زراعته فى البلاد. وقد بدىء باستيراد عدة أصناف منه كانت تزرع فى الخارج وذلك لأقلمتها محليا وإكثار ما يثبت نجاحه منها بعد ذلك ، ونتج عن تجاوز هذه الأصناف حدوث عدة هجن طبيعية ، أنتخب أجودها وأكثرها ملائمة لمصر ، وظهر بذلك القطن الأشمونى سنة ١٨٦٠ باعتباره صنف مصرى حديث (١) .

كذلك يتجه الاهتمام ، منذ وقت طويل نسبيا إلى تركيز حاصلات معينة فى مناطق القطن التى تصلح لها وتجود فيها ، بل قد يعمل على تطبيق هذا التخصص الأقليمى بالنسبة لكل صنف من أصناف المحصول الواحد ، بحيث لايزرع صنف معين من محصول معين الا فى منطقة محددة بالذات . فمثلا يزرع الأرز أساسا فى شمال مصر ، بينما يزرع القصب فى الصعيد. كما يركز كل من أصناف القطن المختلفة فى بعض المديريات ، بحيث لا يزرع فى غيرها ، وتعمل الجهات الحكومية المختصة على رسم سياسة التخصص الأقليمى هذه على أساس دراسة ظروف التربة والجو وأحوال السوق الداخلية والخارجية لمعرفة أكثرها ملائمة لمحصول أوصنف معين.

وأيضا فان من أوجه التجديد فى إنتاجنا الزراعى اطـــراد استخدامنا للمخصبات سعيا وراء زيادة الغلة وتعويضا للأرض عما فقدته من كميات الطمى

(١) محمود عبد الحميد حلمى : تربية القطن واتجاهاتها الحديثة فى مصر ، كتاب مؤتمر القطن ، أبريل سنة ١٩٥٧ ، ص ٣٩ وما بعدها .

السنوى التى كانت تحصل عليها حين كانت تغمرها مياه الحياض والتى امتنعت عليها منذ انتشار الرى الدائم .

ومن المهم أن نذكر فى هذا الخصوص أن الأمر لايتعلق بتزايد كية المخصبات المستخدمة فحسب بل أنه يتعلق أيضا بالجهود التى تبذل لحسن استخدام هـــذه المخصبات بحيث لاتعطى كل أرض الا مايلائمها من الأسمدة وأن يتم ذلك بالقدر وفى الوقت الملائمين وذلك منعا للضياع وسعيا إلى زيادة الغلة .

ومن وسائل زيادة الغلة أيضا نشر استخدام الآلات فى الزراعة . ويقدر أن الآلة تستخدم حاليا فى مصر بنسبة ٢٢ ٪ فى الحرث ، وفى الدراس ١٣ ٪ من جملة المساحة المزروعة ، بمعدل زيادة سنوية ٢ ٪ أما فى عمليات الرى فقد كثر استخدام الآلات فيها فى السنوات الأخيرة ، مما يدعو إلى الظن بأنها ستغطى معظم احتياجات الرى فى الرقعة الحالية .

ورغم هـذا التطور فلا تزال الآلات الحديثة قليلة الانتشار فى الزراعة المصرية إذا ما قورنت بالحال فى البلاد الأخرى . ويؤدى ذلك إلى عـدم أداء العمليات الزراعية فى الوقت المناسب وبالكفاءة المطلوبة ، ونقص محصول القمح والأرز وغيرهما بما لايقل عن ١٠ ٪ ، وخفض فى إنتاج الماشية من اللحم واللبن. وعدم سهولة التحكم فى عمليـــات الرى والصرف وإتمامها على النحو المطلوب . وتعلل قلة انتشار الآلات الزراعية عادة بعوامل معينة ، من أخصها كثرة اليـد العاملة فى الزراعة وخفض نفقتها بسبب ذلك وعدم انفساح المجال أمامها للاشتغال فى أعمـال أخرى إذ يقال أنه ما دام هذا الوضع قائما فلن يـكون من الصواب التوسع ، بدرجة كبيرة ، فى احلال الآلات محل العمال فى قطاع الزراعة عندنا ، تلافيا لما قد يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية سيئة . كما أن ضعف قدرة الفلاح ماليـا وصغر الوحدة الإنتاجية الزراعية وكثرة الترع والقنوات

والمصارف التى تتخلل المزارع كل ذلك يقف عائقا أحيانا فى وجه استخدام الآلة الزراعية فى مصر ، وان كان من المنتظر أن يؤدى انتشار الجمعيات التعاونية وتقويتها إلى الاقبال على ذلك بسبب قوة هذه الجمعيات المالية ، وقدرتها على تنظيم إفادة جميع أعضائها من الآلات المملوكة لها ، وبذلك تحل الجمعيات المذكورة محل كبار الملاك الذين كان الكثير منهم يقبل على استعمال الآلات فى أرضه . كذلك فانه مما يعوق استخدام هذه الآلات عندنا صعوبة موالاتها أحيانا بالصيانة والاصلاح وارتفاع تكاليف ذلك .

لكن الاهتمام لم يقتصر على السعى فى زيادة الغلات الزراعية بل إنه وجه أيضا نحو صيانة هذه الغلات ومنع الفاقد منها . وفى سبيل ذلك بذلت الجهود خاصة فى السنوات الأخيرة نحو حماية الزراعة من الآفات والأمراض الزراعية المختلفة وذلك على أساس من البحث وباستخدام الوسائل العلمية الحديثة . ومن أهم مظاهر ذلك مقاومة الحشرات وهو مايتم بنجاح منذ سنوات عديدة، وكذلك استخدام مبيدات حشرية ذات أثر فعال على دودة ورق القطن. أما ديدان اللوز وهى أشد فتكا بمحصول القطن ، فلا تزال مقاومتها أضعف بكثير من المستوى المطلوب وكذلك الأمر بالنسبة لكثير من الآفات والحشرات الأخرى ومن المعروف أن هذه الآفات تسبب لمصر سنويا خسارة كبيرة .

ويحسن فى ختام الكلام عن التجديد فى الإنتاج الزراعى الاشارة الى ما وقع فى هذا الخصوص بالنسبة للانتاج الحيوانى وذلك لصلة هذا الإنتاج بالزراعة على وجه العموم وبالغذاء على وجه الخصوص . ويلاحظ أن التطور فى هذا الميدان ظل بطيئا جدا، مما أدى إلى قلة نصيب الفرد فى مصر من المنتجات الحيوانية كاللحم واللبن والبيض والأسماك ، اذ لا وجه للمقارنة فى هذا الخصوص بين مصر وكثير من غيرها من البلاد كبريطانيا والدانمارك والولايات المتحدة ويقال أن

ذلك يرجع فى أغلبه إلى أنه لم تمكن لمصر سياسة سليمة مرسومة لرفع الكفاءة الانتاجية للحيوان الزراعى ، أو المحافظة على الثروة الحيوانية من الأوبئة والطفيليات والأمراض .

وقد بذلت بعض الجهود منذ وقت طويل فى سبيل زيادة الإنتاج الحيوانى، وكان ذلك بفضل بعض الجهات الحكومية وأخصها كلية الطب البيطرى والأقسام المختصة فى وزارة الزراعة وكذلك بعض الجهات الأهلية وكبار الملاك . وقد زادت هذه الجهود بدرجة محسوسة فى الاوقات الأخيرة وهى تتلخص أساسا فى العمل على تجربة وتكوين السلالات ذات الانتاج العالى (١) فى الحيوان الزراعى ونشرها بين المربين عن طريق توزيع الطلائق الممتازة ، أو بتعميم التلقيح الصناعى . كما تشجع الجهات الحكومية المختصة تربية حيوانات اللبن ، وتدرس إمكانيات تجميعه وتوزيعه وتصنيعه .

كما أنشئت بعض مصانع اللبن المبستر ومنتجاته فى القاهرة والاسكندرية وأنشىء معمل لتجفيف اللبن فى سخا . كذلك تبذل العناية لنشر بعض الأصناف الجديدة من الدواجن ، بغرض رفع محصولها من البيض ، كما عمل على نشر تربية دودة الحرير والنحل، وإحلال بعض السلالات الجديدة الصالحة منه محل غيرها. كما يجرى الاهتمام بالثروة المائية ، سواء فى النهر أو الترع أو البحيرات أو فى البحرين المتوسط والأحمر وذلك بانشاء أو تدعيم معاهد الأحياء المائية ، ومحطات تربية الأسماك ، واجراء الدراسات الحيوية على الأنواع المختلفة من

---

(١) ويضيف البعض أن من الواجب التقليل من حيوانات العمل ، وذلك باستخدام الآلات عوضا عنها . وتوفير فى مساحة البرسيم التى تخصص لتغذية الحيوانات وتقدر بـ ٤٠٠ ألف فدان سنويا .

أنظر الدكتور بلبع ، المرجع السابق ، ص ٤ — ٦ .

الأسماك وتزويد الباحثين بالأجهزة الفنية اللازمة لذلك ، وإنشاء المشروعات لاستقبال الأسماك وحفظها ونقلها ولتجميد الجمبرى تمهيدا لتصديره . وأخيرا فثمة جهود تبذل لمقاومة أمراض الحيوان والدواجن عن طريق تعميم الخدمات البيطرية المجانية بحيث تكون موزعة توزيعا عادلا على جميع القرى ، ويتضمن ذلك انشاء مئات من الوحدات البيطرية بمختلف أنحاء القطر وإنتاج اللقاحات والأمصال والمواد اللازمة . وقد أمكن بذلك القضاء على أهم الأوبئة الخطيرة كالطاعون البقرى والتسمم الدموى وأمراض الطيور كما تم إنشاء وتوسيع أماكن الحجر البيطرى ، دفاعا عن الثروة الحيوانية فى البلاد .

المبحث الثالث
الصناعة

كانت الصناعة المصريه خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على درجه كبيره من التأخر فقد اقتصر أمرها حينذاك على بعض صناعات إستهلاكية كان من أخصها الغزل والنسيج وعصير الزيوت والسكر وصنع الأوانى.

وكانت تلك الصناعات تطبق طرقا بدائية فى الانتاج ، ولم تكن فى الأصل تستخدم الآلات أو القوى المحركة التى كان استعمالها قد بدأ فى أوربا الغربية فى ذلك الحين .

ولما جاءت الثورة وجهت عناية خاصة نحو الصناعه وتجاوبت فى ذلك مع رغبة الرأى العام فقد أحس الجميع بخطر انخفاض مستوى المعيشه فى مصر انخفاضا ذريعا بسبب تكاثر السكان وعجز الزراعه عن سد مطالبهم المتزايدة كما أحسوا مدى حرمان الاقتصاد المصرى من المزايا الأخرى التى تترتب على قيام صناعه حديثة قوية فى البلاد .

وكان من بين الخطوات التى بادرت الحكومة الى اتخاذها فى هذا الشأن تكوين مجلس الانتاج القومى ، سنة ١٩٥٣ الذى كان مهمته العنايه بشئون التنميه الاقتصاديه على وجه العموم والتنميه الصناعيه على وجه الخصوص .

وقد عمل هذا المجلس الى دراسه أحوال الصناعة وتنفيذ بعض مشروعاتها إما بنفسه أو بالاشتراك مع سواه . وكان من أهم الصناعات التى اهتم بها المجلس صناعة الحديد والصلب (وقد أنشئت للقيام بها شركة خاصة هى شركة ديماج . وكذلك شركة الاسمده كيما) وصناعة إطارات الكاوتشوك وصناعة عربات السكك الحديديه وصناعة الكبلات الكهربائية ومن جهه أخرى فقد طورت

الحكومة المصانع الحربية بغرض توفير حاجات الدفاع والمساعده فى نفس الوقت فى تدعيم الانتاج المدنى فى الأحوال التى تقل فيها الحاجة الى المصنوعات الحربية، كذلك تبحث الحكومة بعض الاعفاءات من ضرائب الدخول للشركات الصناعية كما وسعت الحكومة نطاق الحماية الجركية فى شأن الصناعة وزادت قدرة البنك الصناعى على تمويل الصناعة وإقراضها زيادة كبيره .

وكان من شأن هذه التدابير التى اتخذتها الحكومة كالاصلاح الزراعى وتنظيم تشييد المبانى ، زيادة رؤوس الاموال المشتغلة بالصناعة ومن أدلة ذلك أنه تأسست فى سنة ١٩٥٤ وحدها ٢٤ شركة مساهمه بمجموع رأسمالها ٥ر٥ مليون جنية كما زادت الشركات القائمة رأس مالها فى تلك السنة ايضا بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات .

كما يذكر بعض المصادر انه فى خلال السنوات ١٩٥١ — ١٩٥٤ كان نصيب كل مجموعة من مجموعات الشركات المساهمة (صناعة — تجارة — بنوك وتأمين مبان وأراضى — نقل) فى رؤوس الأموال الجديدة مايلى : [١]

	بآلاف الجنيهات	النسبة المئوية
الصناعة	١٧ر٧٧٣	٧٣ر٢
التجاره	٣ر٩٣٠	١٦ر٢
البنوك والتأمين	٨٠٠ر	٣ر٣
المبانى والاراضى	١ر١٩٠	٤ر٩
النقل	٥٧٨ر	٢ر٤
المجموع	٢٤ر٢٧١	١٠٠

(١) النشرة الأقتصادية ، البنك الأهلى المصرى ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، ١٩٥٥ ص ١١٥ - ١١٦ .

ويستنتج من هذه الاحصائية أن الصناعة حصلت خلال الفتره المشار اليها على ثلاثة أرباع رؤوس الأموال الجديدة .

وفى سنة ١٩٥٦ أنشئت وزارة الصناعة ، وعهد إليها بالاشراف على شئون الصناعة والتعدين والوقود وقد وجهت الوزارة الجديده بعض عنايتها نحو خلق بعض الأجهزة الفنية لتنشيط الصناعة ومن أخصها إنشاء جهاز خاص للمواصفات والمعايرة يختص بوضع مواصفات قياسية للخامات والمنتجات كما عملت الوزارة على تشجيع البحث عن المعادن واستغلالها والتنقيب عن البترول واستخراجه وتكريرة ونقله ، وتوفير القوى الكهربائية اللازمة للمصانع . كذلك فانها استصدرت فى سنة ١٩٥٨ قانون التنظيم الصناعى وبمقتضاه نظم إشراف السلطة العامه على النشاط الصناعى فى البلاد .

كذلك فقد وضعت الوزارة المذكورة برنامجا للصناعات التى رأت أن صالح الاقتصاد القومى يقضى بأنشائها أو توسيعها خلال سنوات خمس (١٩٥٧ — ١٩٦١) وقصرت هذه المدة فيما بعد الى ثلاث سنوات .

وقد اشتمل البرنامج على أعمال للبحث والتنقيب عن البترول وإنتاجه وإنشاء ومد الأنابيب الخاصة به، وإنشاء المستودعات والناقلات ومراسى النيل اللازمة له وتوسيع المعامل اللازمه لتكريره كل ذلك مع مشروع للزيوت المعدنية وآخر لتفحيم المازوت ومشروعات أخرى لإنتاج كيماويات البترول .

وقد قدر المبلغ اللازم لتنفيذ البرنامج بحوالى ٢٥٥ مليونا من الجنيهات وفى سنة ١٩٦٠ وضع برنامج ثان للصناعة وقد حدد لتنفيذ هذا البرنامج المدة من ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٤ وخصص له مبلغ ٤٣٤ مليون جنيه .

ولا شك أنه سيكون من أمر تنفيذ المشروعات الواردة فى البرنامجين آنفى الذكر إحداث تغير جوهرى فى اقتصادنا الصناعى كله . وذلك سواء من حيث حجمه أو مكوناته أو اتجاهاته أو كيفية تمويله أو أثره فى الاقتصاد المصرى فى مجمله . والواقع فإنه لم يحدث فى تاريخ مصر أو فى تاريخ غيرها من بلاد الشرق العربى أن وقع مثل هذا التوسع الصناعى الذى تضمنه البرنامجان المشار اليهما حالا .

على أنه يجب قبل تناول هذه المسائل بالكلام ، أن نشير إشارة مقتضبة الى بعض الصناعات الهامة فى مصر . وذلك لفهم بعض التطورات الأساسية التى لحقت الصناعات المذكورة .

لمحة عن تطور بعض الصناعات الهامة فى مصر

١ ــ صناعة المنسوجات :

تعتبر هذه الصناعة من أقدم الصناعات فى مصر ، كما انها تحتل مكان الصدارة فى صناعتنا المحلية فى الوقت الراهن ، حتى يمثل الدخل المتولد منها حاليا حوالى ١٨ ٪ من إجمالى الدخل الصناعى كما يعمل بها حوالى ٢٠ ٪ من المشتغلين بالصناعة . وتعتمد صناعة المنسوجات أساسا على القطن كمادة أولية لها ، لكنها تشمل أيضاً الحرير والصوف والكتان كما يلاحظ أن القطن تقوم عليه صناعات عدة متكامله فيما بينها هى صناعات الحلج والغزل والنسيج والتبييض والتجهيز .

وصناعة حليج القطن صناعة موسمية ويقوم بها عدد من المحالج منتشر فى أرجاء القطر المختلفة بالقرب من مناطق زراعة المحصول وهذه المحالج مزودة بالماكينات والآلات وأن كان الكثير منها قديما والطاقة الانتاجية للمحالج الموجودة تفوق كمية المحصول الحالى لذلك يبقى جزء من هذه الطاقة عاطلا .

ويعد الجزء الأكبر من الغزل المنتج للاستهلاك المحلى (حوالى ٧٦ ألف طن

فى سنة ١٩٥٩) بينما يعد الباقى لتصديره الى الخارج على أن هذا التصدير لاقى فى الفترة اللاحقة على الحرب صعوبات جمه ، بسبب ارتفاع ثمن القطن المصرى المستخدم فى صنع الغزل المحلى وذلك بمقارنة بالأقطان الرخيصه المستخدمة فى إنتاج الغزل الأجنبى . وقد عملت الحكومة على مساعدة الشركات المحلية على التصدير وكان ذلك على الأخص بأنشائها فى سنة ١٩٥٧ صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية وفى إثر ذلك تزايد الصادر من الغزل على النحو الآتى : —

السنه	صادرات الغزل طن
١٩٥٤/٥٣	٨٥٤٠
١٩٥٥/٥٤	١١٣٤٧
١٩٥٦/٥٥	١١٥٥٤
١٩٥٧/٥٦	٩٤٨٥
١٩٥٧	١٠٦٨٧
١٩٥٨	١٣٨٠٤
١٩٥٩	١٢٨٠٧

ولم يقتصر تطور صناعة الغزل على كثرة عدد المغازل وزيادة كمية إنتاجها وصادراتها فحسب ، بل شمل أيضاً إرتفاعا تدريجياً فى متوسط نمرة الغزل المنتج، وذلك على ما يتضح من أرقام الجدول السابق الخاص بالخيوط المصدرة وكذلك أرقام الجدول التالى الخاص بالخيوط المنتجة على وجه العموم :

الموسم	النمر المتوسطه
١٩٥٤/٥٣	١٨ر١
١٩٥٥/٥٤	١٨ر٥
١٩٥٦/٥٥	١٨ر٤
١٩٥٧/٥٦	٢٠ر٥
١٩٥٨	٢١ر٣
١٩٥٩	٢٠ر٥

٢ ـ الصناعات المعدنية والهندسية :

ويندرج تحتها ما يوجد فى البلاد من صناعات حديثة مثل صناعة الحديد والصلب والنحاس والألمونيوم والزنك والرصاص الخ .

وكانت هذه الصناعات فى جلتها محـــل تقدم كبير خلال الفترة اللاحقه على الحرب الأخيرة ومكن إقامتها من توفير جزء من واردات البلاد من منتجاتها . وقد يعتمد بعض هذه الصناعات على مواد أولية مستوردة من الخارج أو منتجة بالمكس فى مصر .

ونقتصر هنا على الأشارة الى صناعة الحديد والصلب بأعتبار أنها أهم الصناعات المذكورة .

فقد قامت بعض المصانع لانتاج الصلب بصهر الخردة التى تراكمت فى البلاد فى مدة الحرب ، وقد عرف منذ سنين طويله وجود الحديد بالقرب من أسوان وكان التفكير فى استغلاله فى إقامة صناعةالحديد والصلب فى البلاد يثور من وقت الى آخر ، ثم عمدت الحكومة سنة ١٩٥٤ الى إخراج المشروع الى حيز التنفيذ وذلك بتكوين شركة الحديد والصلب وكان رأس مال هذه الشركة فى البدايه ٩ ¼ مليون جنيه ، ثم زيد بعد ذلك عدة مرات حتى بلغ ١٩ ميلون جنيه وحدد إنتاج المصنع ب ٢٦٥ ألف طن صلب غير مشكل ، تعادل ٢٠٠ ألف طن تام التشكيل . وحددت أهداف هذا الانتاج بسد احتياجات مصلحةالسكك الحديدية من القضبان والفلنكات القضبان والاستهلاك المحلى من الصاج ، واحتياجات شركات الحديد المحلية وقد بلغ إنتاج الحديد ١٠٨ ألف طن فى سنة ١٩٥٨ ، مقابل ١٠٠ ألف طن سنة ١٩٥٧ ، ٩٥ ألف طن سنة ١٩٥٦ كما بلغ إنتاج

المسبوكات الصلب ١٥ ألف طن سنة ١٩٥٨ ، مقابل ٣ آلاف طن فى عام ١٩٥٦ ، ٢٠٠٠ طن سنة ١٩٥٦ .

ومما سهل قيام هذه الصناعة توافر خاماتها فى البلاد وذلك فيما عدا فحم الكوك الذى يستورد حاليا من الخارج .

ولا شك أن قيام هذه الصناعة فى مصر أمر جوهرى للاقتصاد القومى ، وإن تطلب بعض التضحيات ، خاصة وإن صناعة الحديد والصلب تعتبر أساساً لكثير من غيرها من الصناعات المدنية والحربية ، فلا يمكن إقامة صرح صناعى متين إلا بعد توفير منتجاتها .

هذا عن الصناعات المعدنية بإيجاز ، أما الصناعات الهندسية فهى تتناول المنتجات المعدنية والمواد الخام بالتحويل الى منتجات نهائية مستخدمة فى ذلك طرق الخلط والتشكيل وهى متنوعة الإنتاج ، ومن أخص ما يندرج تحتها الصناعات الميكانيكية والكهربائية ، الثقيله والخفيفه .

ولا شك أن نشر هذه الصناعات الهندسية يمكن أن يفيد فى استيعاب جزء هام من الانتاج المعدنى المحلى وفى توظيف عدد كبير نسبيا من العمال خاصة فان منها مالا يحتاج الى رؤوس أموال كبيره .

وقد تم بالفعل تنفيذ عدد من مشروعات الصناعات الهندسية التى اشتمل عليها برنامجا التصنيع ومن أخصها صناعة عربات السكك الحديدية التى تعتمد فى الجزء الاكبر من خاماتها على منتجات الحديد المحلية . كما انشئت صناعة السيارات والبايات وغيرهما .

٣ — الصناعات الدوائية والكيماوية :

هذه الصناعات كثيرة متعددة ومن أهمها بالنسبة لمصر صناعة الأسمدة إذ تحتاج الزراعة المصرية إلى كميات كبيرة من الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية .

لذلك كانت مصر ولا تزال تستورد كميات كبيرة من هذه الأسمدة وذلك رغم توافر المواد الأولية اللازمة لإنتاجها فى البلاد .

وقد أقامت الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية مصنعا بالسويس لإنتاج الأسمدة الازوتية فى سنة ١٩٥١ وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢٥٠٠٠٠ طن فى العام من نترات الجير ، كما تعمل الشركة فى صناعة سماد سلفات النوشادر المحتوى على ٢٠٫٥ ٪ أزوت .

كذلك يعمل مصنعان آخران فى إنتاج مادة السوبر فوسفات . وقد تزايد إنتاج هذه المصانع الثلاثة تدريجيا فارتفع فى سنة ١٩٥٦ إلى ١٥٧ ألف طن من السوبر فوسفات ، ١٧٢ ألف من نترات الجير . وكان نتيجة ذلك أن قل نسبيا اعتماد مصر على الخارج فى السنوات الأخيرة فى الحصول على هذه الأنواع من الأسمدة التى تنتجها محلياً .

هذا وقد تضمن البرنامج الخمسى الأول للصناعات إنشاء وحدة لإنتاج سماد التربل فوسفات قدرتها الإنتاجية حوالى ٢٠ ألف طن سنويا يمكن توسيعها فيما بعد بحيث تصل إلى ١٠٠ ألف طن وذلك مراعاة لإمكانيات التصدير . كما تضمن البرنامج إقامة صناعة أسمدة نتروجينية يخصص منها ١٠٠٠٠٠ طن فى السنة على هيئة سماد كبريتات النشادر ، ٢٥٠٠٠٠ طن فى السنة على هيئة سماد نترات النوشادر الجيرى . كما تضمن البرنامج الثانى إنشاء خمسة مشروعات لإنتاج أسمدة فوسفاتية وأزوتية وبوتاسيومية .

كذلك فمن بين الصناعات الكيماوية صناعة الصودا الكاوية وهى لازمة لبعض صناعات أخرى أخصها الحرير الصناعى والنسيج والنشا وتكرير السكر والورق .

وهناك أيضاً صناعة الورق ويقوم بها فى البلاد حاليا ستة مصانع لكنها لا تنتج إلا أنواعا محدودة من الورق والكرتون فهى لا تنتج ورق الجرائد ، كما أن إنتاجها من أوراق الكتابة والطباعة ضئيل ، وبسبب عجز الإنتاج الحالى عن مقابلة الطلب المتزايد على هذه المادة فإنه يعتمد فى الحصول على الجزء الأكبر منها على الإستيراد وذلك رغم إمكان إنتاج أنواع كثيرة من الورق وخصوصاً ورق الكتابة والطباعة من خامات تتوفر فى بلد زراعى كمصر وأخصها فى حالتنا قش الأرز والبوص ومصاصة القصب .

وعلاجا لهذه الحالة تكونت فى سنة ١٩٥٦ شركة لإنتاج أوراق الكتابة والطباعة وتبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٥ ألف طن كذلك تأسست فى سنة ١٩٥٧ شركة أخرى لصناعة أوراق التعبئة واللف ومنتجات لعب الكرفت والخشب بما فى ذلك صناعة ورق الكياس وتعبئة الأسمنت والجبس والأسمدة وغيرها ويبلغ رأس مال هذه الشركة مليون جنيه ، كما يقدر إنتاجها بـ ٠٠٠ر١٠٠ طن سنويا من أوراق الكرافت .

هذا وقد اشتمل البرنامج الثانى للصناعة على عدد من المشروعات لصناعة الورق واللب والمنتجات السليلوزية .

ومن جهة أخرى فقد اشتمل مشروعا التصنيع على عدد آخر من مشروعات إنتاج الكيماويات الأساسية ، وهى التى تستخدم كمواد أولية أو لمواد تدخل فى الصناعات الأخرى ، وتعتمد على صناعة الأحماض والقلويات وتقطير الفحم وتقطير البترول وتكريره .

أما عن صناعة الأدوية ومستحضرات الزينة فقد اتجه البرنامجان الأول والثانى للتصنيع إلى توسيع هذه الصناعة ، سواء من حيث زيادة إنتاجها الحالى أو من حيث تنويع منتجاتها ، بحيث لا تقتصر الصناعة المذكورة كما كان من قبل على

صنع بعض المستحضرات البسيطه بل تشمل بعض التراكيب المعقدة كما تشمل انتاج المواد الكيماوية اللازمة لصنع الأدوية .

ومن جهة أخرى ، فقد عمدت الحكومة فى سنة ١٩٦٠ إلى حصر استيراد الأدوية فى يد بعض المؤسسات العامة ، منعا لارتفاع أثمانها أو اضطراب هذه الأثمان ، وتلافيا لتهريب الأموال عن طريق الاستيراد ، وحتى تطمئن الحكومة إلى توافر الأنواع المطلوبة من الأدوية بالكميات والأثمان المناسبة .

٤ ـ **الصناعات الغذائية :**

وهى من أقدم الصناعات فى مصر ، وكانت محل تطور كبير فى تاريخنا الحديث خاصة خلال السنين الأخيرة ومن أهم هذه الصناعات صناعة السكر وينتج السكر إما للاستهلاك المباشر ، أو لإقامة صناعات كثيرة عليه كصناعة الحلوى والمياه الغازية الخ .

وتشتغل بهذه الصناعة حاليا ستة مصانع ، أربعة تنتج السكر الخام ، وواحد ينتج السكر المكرر أما المصنع السادس فيقوم بتقطير الكحول من المولاس وتقوم هذه المصانع جميعا فى الصعيد حيث توجد زراعة القصب .

كذلك ، فهناك صناعة الطحن وضرب الأرز. ويقوم بطحن الغلال عدد من المطاحن يبلغ الموجود منها تحت الإشراف الحكومى ٢٢٦ مطحنا كبير فى عام ١٩٦٢ إلا أن المطاحن المجهزة تجهيزاً حديثا قليلة نسبياً ، أما الباقى ، فمجرد مطاحن بدائية قديمة ، وفى ذلك ما يؤدى إلى عدم تجانس الدقيق الناتج . أما مضارب الأرز ، فيلاحظ بالنسبة لها على وجه العموم حاجتها إلى استكمال بعض الآلات اللازمة للغربلة والتجفيف رجيع السكون للاستفادة منه .

وهنا لك صناعة المحفوظات الغذائية وهى على عدة أنواع . فنها الأغذية

المحفوظة غير المجمدة أو المجففة كمحفوطات الخضر والفواكه والبقول واللحوم ويشتغل بها عدد من المصانع الكبيرة والصغيرة . ومن الظروف التى تساعد على قيام هذه الصناعة ولعل أهمها التوسع فى زراعة الخضر والفواكه فى البلاد ، مع توافر اليد العاملة وتقديم الحكومة المساعدات لهذه الصناعة ، خاصة فى شكل حمايتها من المنافسة الأجنبية ، ومنحها بعض الامتيازات الجمركية وتسهيل سبل التصدير أمامها وقد ترتب على ذلك زيادة إنتاجها فى السنوات الأخيرة . فمثلا بلغ المنتج من صلصلة الطماطم ٨٣٤ طنا فى سنة ١٩٥٨ ، ١١٥٥ طنــــا فى سنة ١٩٥٩ ، كما قل الوارد من هذه المنتجات ، فقد هبطت الواردات من الطماطم المحفوظة وصلصة الطماطم مثلا فى سنة ١٩٥٩ ، فبلغت ٧٣٥١ كيلو جراما وذلك مقابل ١٨٢٠٠ كيلوجرام فى سنة ١٩٥٥ ، و٦٤٠٠٠ كيلو جرام فى سنة ١٩٥٤ .

كذلك ، فهناك صناعة الحفظ بالتجميد والتجفيف ، وتشتغل بها حاليا عدة مصانع فى البلاد ، وهى تعد إنتاجها للتصدير . وقد اشتمل البرنامجان الصناعيان على عدة مشروعات خاصة تركيز وتجميد عصير البرتقال والليمون وغيرهما .

وأخيراً ، فقد يلحق بالصناعات الغذائية صناعة الدخان والسجاير ويقدر عدد المشتغلين بهذه الصناعة فى مصر عام ١٩٥٢ بـ ١٠٥٩٤ شخصا كما قدر عدد المصانع المشتغلة بها فى ذلك التاريخ بـ ٣٠٠ مصنعا بين كبير يشتغل بأحدث الآلات وصغير يعمل للطلب المحلى فقط .

كذلك فقد كانت مصر تصدر إلى العـــالم الخارجى كميات لا بأس بها من السجاير لكن هبطت قيمة الصادرات منها منذ الحرب الثانية حتى بلغت ٢٣٥٥٦ جنيه فى سنة ١٩٥٩ ، بعد أن كانت مليون جنيه فى سنة ١٩٢٠ مثلا . وترجع هذه الظاهرة إلى تحول أذواق المستهلكين فى الخارج ، كما هو الحال فى الداخل

عن السيجارة الشرقية التى اشتهرت مصر بصنعها ، إلى السيجارة المصنوعة من التبغ الفرجيني كما أنها ترجع إلى قيام بعض البلاد ، التى كانت تستورد السجاير المصرية بانتاج هذه السلعة محليا وفرضها الحماية لصالح إنتاجها المحلى وإن كان قد لوحظ فى السنوات الأخيرة بعض الزيادة فى التصدير ، وذلك أثر إنشاء صندوق دعم صناعة الدخان والسجاير ، وإثر الجهود التى بذلت لزيادة حجم الصادر إلى البلاد التى اعتادت استيراد السجاير المصرية وكذلك إلى البلاد الأفروآسيوية التى حصلت على استقلالها مؤخراً (١) .

٥ — الصناعات الاستخراجية :

يرجع التاريخ الحديث لهذه الصناعات إلى صدر القرن الحالى ، حين بدأت بعض الشركات فى استغلال مناجم الفوسفات فى سفاجة والقصير بالقرب من البحر الأحمر ، ومناجم المنجنيز فى أم بجمة فى شبه جزيرة سيناء . ثم زاد نسبياً عدد الشركات والأفراد المشتغلين بالتعدين ، كما قامت بعض المشروعات باستغلال خامات الفوسفات فى الصعيد ، والاسبستس والذهب والكاولين والدولوميت وخامات الألوان والزنك والرصاص والقصدير فى أرجاء متفرقة من الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء . والملح من البحيرات الواقعة فى شمال الدلتا ، وبدأت مؤخراً شركة الحديد والصلب فى إستغلال خامات الحديد فى شرق أسوان .

ورغم ذلك فقد بقيت حركة التعدين ضئيلة النشاط فى مصر حتى وقت قريب ، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة من أهمها عدم توافر المعلومات الكافية عن التراكيب الجيولوجية والتعدينية للبلاد ، ووقوع معظم المناجم فى الصحراء

---

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ص ٢٦٤ .

وبعدها عن العمران وعدم توافر وسائل المعيشة فيها وقلة عـــدد الفنيين من المهندسين والملاحظين والعمال المدربين على أعمال البحث عن المعادن واستغلالها وصعوبة الحصول على القروض اللازمة للتمويل فى هذه الصناعات (١) .. الخ .

فقد عملت الحكومة من جانبها على تشجيع حركة التعدين وقامت فى سبيل تحقيق هـذه الغاية بتعديل قانون المناجم سنة ١٩٥٦ كما ساعدت فى تكوين شركات جديدة ، وكما أكثرت الحكومة من البعوث الجيولوجية والتعدينية فى الصحراء وزودتها بالعدد والآلات اللازمة وكان من أثر ذلك الكشف عن خامات هامة جديدة فى مناطق متفرقة من البـــلاد أهمها الفحم والحديد والنحاس والكبريت والجبس ... الخ ، كذلك عنيت الجهات المختصة بالبحث عن أسواق لتصريف الخامات المصرية سواء فى الداخل أو الخارج .

وقد بلغ المنتج من أهم الخامات المعدنية فى السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ ما هو مبين كالآتى :

تطور انتاج بعض المعادن الهامة فى مصر

نوع الخام	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٥٩
منجنيز عالى	١١٩٨٨٢	٤٧	١٤٠٤٦	٤٦١٠٧	٦١٠٧٠
منجنيز واطى			٢٠٦٠٤٧	٦٥٧١٠	٦٦٥٨٥
خام الحـــديد	—	—	٥٠٠٠٠	١٧٨٤٦٤	٢٤٦١٤٥
فوسفات	٥٤٧٥٣٧	٣٤٩٣٧٤	٦٤٦٦٧٩	٥٥٨٠٩٨	٦٢٨٩٩١
ملح الطعـام		٩١٤٧	٤٠١٦٩٩	٤٠٢٥٢٩	٣٨٢٦٧٦

(١) صناعة التعدين ومشاكلها : نشرة البنك الصناعي ، المجلد الأول ، العدد الأول ١٩٥٧ ، ص ٥٢ — ٦٣ .

هذا وقد تضمن برنامجا لوضع خطة شاملة للبحث عن المعادن واستغلالها ، ومن ذلك تزويد الجهات الحكومية المختصة ، وكذلك شركات التعدين بآلات البحث والحفر والاستغلال اللازمة ، والاستعانة بالطائرات فى التصوير الجوى وباستخدام الآلات الجيولوجية ، وإجراء البحوث وانشاء المعامل وتركيز الخامات ورفع درجتها ، وانشاء المطارات واستخدام آلات اللاسلكى تسهيلا للاتصال بين المناطق التعدينية المختلفة .

أما البترول فالواقع أن الفترة من سنة ١٩٥٣ حتى الآن تعد فترة نشاط البحث والتنقيب عن البترول حيث نشطت شركات البترول إلى ذلك بعد صدور قانون المناجم فى تلك السنة وهو القانون الذى منحها مزايا وضمانات كثيرة ومن الشركات الحالية ما هو مختلط (رأس مال مصرى وأجنبي) وهى الشركة الشرقية للبترول ، لكن منها هيئات مصرية خالصة تعمل فى هذا الميدان أيضا وهى الجمعية التعاونية للبترول ، والشركة العامة للبترول .

وتتفاوت الكمية المستخرجة من البترول فى مصر حسب السنين وذلك تبعا لنضوب بعض الحقول القديمة أو اكتشاف حقول جديدة . وأن كان من الملاحظ أنها عادت إلى التزايد ابتداء من سنة ١٩٥٧ . وعلى أية حال فان هذه الكمية المستخرجة لا تكفى تماما حاجة الاستهلاك المحلى حتى الآن . والواقع أن حاجتنا إلى البترول تتزايد على مر الزمن ، وذلك سواء للأغراض الانتاجية ، الصناعية والزراعية وأغراض النقل أو للأغراض المنزلية .

وفيما يلى بيان تطور الكميات المنتجة من البترول الخام خلال المدة من ١٩٥٢ — ١٩٥٩[١] (الوحدة الف طن) .

---

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٩ — ١٩٦٠ ، ص ٣٣٢ ومجموعة البيانات الاحصائية الاساسية ، ص ٧٥ .

السنة	الكمية المنتجة
١٩٤٤	١٣٥٣
١٩٥٢	٢٣٥٢
١٩٥٣	٣٣٥١
١٩٥٤	١٩٨٦
١٩٥٥	١٨١٨
١٩٥٦	١٧٥٦
١٩٥٧	٢٣٩٧
١٩٥٨	٣١٨٥
١٩٥٩	٣١٥٥

وتستورد مصر كيات من البترول لسد العجز فى الانتاج المحلى عن حاجة الاستهلاك ، وكان الاستيراد يتم عادة فى شكل مشتقات بترولية معدة للاستهلاك مباشرة ، لكن ثمة اتجاها فى السنين الأخيرة إلى الاكثار من استيراد الخام[1] على أن يتم تكريره فى مصر ، وذلك اقتصادا فى النفقات ، وتوفيرا فى العملات الأجنبية ، وخلقا لفرص العمل أمام الكثيرين فى صناعة التكرير .

والواقع أن هذه الصناعة كانت قاصرة أول الأمر على المنتج محليا من الخام ، وكان يقوم بها معملا التكرير بالسويس ، وتمتلك أحدها شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ، وكانت طاقته الانتاجية فى البداية ٣٠٠ الف طن ، ثم رفعت إلى ٢ مليون طن . أما المعمل الثـــانى ، فتمتلكه الحكومة وقد انشىء أولا

(١) بلغت قيمة المستورد من البترول ومشتقاته فى سنة ١٩٥٩ ، ٢١ر١٧٤ر٤٧٨ جنيها مقابل ٢٣٫٠١٩٫٤٦٦ جنيها فى سنة ١٩٥٨ . الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٩ — ١٩٦٠ ، ص ١٠٢ .

لتكرير خام الاناوة ، وتحصل الحكومة عن الخام الذى تستخرجه الشركات لكنه توسع فى الانتاج بعد ذلك وإلى جانب هذين المعملين أنشأت الحكومة معملا آخر للتكرير فى الاسكندرية ، تبلغ كفايته الانتاجية حوالى ٢٠٠ الف طن وذلك بغرض تكرير بعض الخام المستورد من الخارج ، والاعداد لتكرير بترول الصحراء الغربية حالة تحقق استغلاله . وكذلك انشأت الحكومة معملا رابعاً للتكرير فى مسطرد بالقرب من القاهرة وذلك لفصل المنتجات البترولية الواردة من معمل السويس بعضها عن بعض وتبلغ طاقته ٢ مليون طن فى السنة .

ونتيجة للتوسع فى صناعة التكرير المحلية على النحو المتقدم زادت المنتجات البترولية المكررة محليا من ٢٫٤ مليون طن فى سنة ١٩٥٢ إلى ٣٫١ مليون طن سنة ١٩٥٨ .

وقد أولت الحكومة فى السنوات الأخيرة أمور البترول عناية خاصة ، يدل على ذلك ما أشرنا اليه حالا من تشجيعها حركة البحث عنه ، واستغلاله وتكريره واشترا كها رأس المال العام فى ذلك . حتى لقد كونت لهذا الغرض بعض شركات ذات رأس مال وطنى خالص ، وهو يعتبر أمرا جديدا فى قطاع البترول فى الشرق الأوسط كذلك اشترت بعض ناقلات له وأنشأت هيئة عامة للبترول وذلك للعناية بشئون البترول فى البلاد ، خاصة من الناحية التجارية والصناعية ، كإنتاجه وتكريره ونقله وتوزيعه .

ويبين مما تقدم المركز الكبير الذى أصبح البترول يحتله الآن فى أقتصاديات البلاد سواء كاده منتجه أو كاده تعد للإستهلاك ، وان يكون من شأن استغلال الطاقة الكهربائيه المولده من خزان اسوان أو السد العالى ، مايفقد البترول أهمية

الاقتصادية بل يمكن التنبؤ بان السنوات المقبلة ستشهد تطورا فى هذا المضمار من حيث الكشف عن البترول وتكريره وكذلك على وجه أخص ، من حيث الصناعات الكيماوية التى يمكن إقامتها على أساسه .

٦ – توليد وتوزيع الكهرباء :

وأخيرا نشير الى مشرعات توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية ، حيث يعتمد التقدم الاقتصادى بدرجة كبيرة على درجة توفير هذه الطاقة ومبلغ رخصها ، بل ان من الصناعات كصناعة الالومنيوم مايتعذر قيامه إلا إذا توافرت الكهرباء الرخيصة ، إذ تكون الكهرباء الجزء الأكبر من تكاليف إنتاجه .

وقد تزايد إنتاج الكهرباء واستهلاكها بدرجة كبيرة كما انه لم يكن يزيد على ٩٩١ مليون كيلو وات سنة ١٩٥٩ ، ثم ارتفع إلى ٢ مليار و ١٢٥ مليون كيلو وات ساعة فى سنة ١٩٥٩ ومليار و ٦١٩ (١) كيلو وات ساعة فى سنة ١٩٥٨ .

والوحدات المنتجة للكهرباء فى مصر هى حتى الآن . وبصفة أساسية وحدات حرارية . ويتركز جزء هام منها فى منطقة القاهرة ، التى زادت فيها الطاقة الكهربائية بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة وذلك بتوسيع محطة شمال القاهرة بإضافة وحدتين اليها ، قوة كل منهما ٣٠,٠٠٠ كيلو وات ، وانشاء محطة جنوب القاهرة وبها وحدتان رئيسيتان قدرة كل منهما ٦٠,٠٠٠ كيلو وات ، ومحطة التبين بجوار مصنع الحديد والصلب وتحتوى على ثلاث وحدات رئيسية ، قدرة كل منها ١٥ ألف كيلو وات . كما انشئت محطات توليد جديدة فى مدينة

---

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ، ١٩٥٩ – ١٩٦٠ ، ص ١٢١

الاسكندرية — وكذلك فى بعض الجهات الأخرى من القطر . وكان من نتيجة هذه السياسة أن ارتفعت قدرة المحطات الكهربائية فى مصر الى ٦٣٥ الف كيلو وات (١) ورغم ذلك لايزال استهلاك الكهرباء فى مصر فى مستوى منخفض ، إذ لم يتجاوز نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ٨٢ كيلو وات ساعة فى سنة ١٩٥٩ .

أما مشروع السد العالى الذى تم تنفيذه فى عهد الثورة والذى تتولد منه طاقة كهربائية هائلة تقدر بنحو ٨ مليار كيلو وات ساعة فى السنة ، قيمتها ٢٠ مليون جنيه ومن آثار هذا المشروع أنه أمكن التوسع بدرجة كبيرة فى بعض الصناعات ومنها صناعة السماد كما أمكن تحسين الملاحة بمجرى النيل طوال السنة . كما تجرى حاليا بعض الدراسات الفنية والاقتصادية لتحديد إمكانية توليد الكهرباء من منخفض القطارة . وعلى العموم فان من الواجب وضع برنامج تفصيلى للقوى المحركة فى البلاد سواء عن طريق الكهرباء أو البترول أو الفحم . مع العمل على الاستزادة من هذه المصادر جميعا والتنسيق بينها بحيث نحصل منها جميعا على أكبر فائدة اقتصادية بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة . كما يجب فى نفس الوقت كفالة الحصول على القوة المحركة الكافية فى القرى ، والأفضل أن يكون ذلك عن طريق الكهرباء كلما كان ذلك ممكنا . والواقع ان الكهرباء اذا ما وصلت القرية فانها لابد أن تحدث تغييرا أساسيا فى نوع النشاط فيها إذ تمكن سكان الريف من الاشتغال بالصناعة بنجاح ، كما لابد أن يترتب على ذلك تغيير كبير فى حياة الناس أنفسهم، فان إضاءة منزل الفلاح بالكهرباء لابد ان يكون له أثره العميق فى حياته الاجتماعية والفكرية .

---

(١) بيان وزير الأشغال امام مجلس الأمة ، سنة ١٩٥٧ .

المبحث الرابع
الانفتاح الاقتصادى

كان السادس من أكتوبر (العاشر من رمضان) نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديث . فالأول مرة منذ فترة طويلة تتحول الهزيمة إلى نصر، وتتحرر الارادة المصرية بفضل شجاعة المقاتل المصرى ووحدة الأمة العربية . وما أن تم الفصل بين القوات حتى طرح السيد رئيس الجمهورية على جماهير الشعب فى أبريل ١٩٧٤ ورقة أكتوبر محدداً أهداف المرحلة الجديدة فى عشرة نقاط هى :

١ ـــ التنمية الإقتصادية بمعدلات تفوق ما حققته البلاد إلى الآن .

٢ ـــ الاعداد لمصر عام ٢٠٠٠ حتى يمكن توفير أسباب استمرار التقدم للأجيال القادمة .

٣ ـــ الانفتاح الاقتصادى فى الداخل والخارج الذى يوفر كل الضمانات للأموال التى تستثمر فى التنمية .

٤ ـــ التخطيط الشامل والفعال الذى يكفل بالعلم تحقيق الأهداف العظيمة للمجتمع .

٥ ـــ دعم القطاع العام وترشيده وانطلاقة تمكينا له من قيادة التنمية .

٦ ـــ التنمية الاجتماعية وبناء الانسان .

٧ ـــ دخول عصر العلم والتكنولوجيا .

٨ ـــ التقدم الحضارى القائم على العلم والايمان .

٩ ـــ المجتمع المفتوح الذى ينعم برياح الحرية .

١٠ ـــ المجتمع الآمن الذى يطمئن فيه المواطن على يومه وغده .

والحقيقة أن الأهداف التى تضمنتها الورقة ليست إلا محصلة كفاح طويل

للشعب المصرى سبق أن أشرنا اليها فى المبحث الأول والثانى من هذا الفصل ، حاولت فيها الثورة تطبيق مبادئها بأسلوب التدرج على النحو الآتى :

أولا — الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٥٩

اتجهت الثورة فى خلال هذه الفترة إلى البناء الاقتصادى واعادة البناء السياسى فى الداخل ، ووضع اطار عام للسياسة الخارجية يقوم على مبدأ الحياد الايجابى .

وفيما يتعلق بالبناء الاقتصادى ، بدأت بالإصلاح الزراعى وانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات ، واتباع سياسة المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بغية اقامة مشروعات جديدة وتدعيم المشروعات القائمة كما ذكرنا من قبل .

وبالنسبة لاعادة البناء السياسى. بدأت بالغاء الأحزاب وتجميع قوى الشعب تحت راية هيئة التحرير، كما بادرت بعقد اتفاقية الجلاء ، وتسليح الجيش المصرى واعداد القوانين الاجتماعية التى تكفل تحرير العامل من استغلال صاحب العمل ، حتى يمكن اقامة الحياة الديمقراطية الصحيحة على أسس سليمة . كما أنها ذهبت فى مجال السياسة الخارجية إلى التحرر من الارتباط بالمعسكر الغربى ، والانفتاح على المعسكر الشرقى فى تسليح الجيش وتبنى فكرة عدم الانحياز والحياد الإيجابى .

الآثار التى ترتبت على هذه السياسة

١ — عدم ارتياح المعسكر الغربى بتأثير من النفوذ الصهيونى عن اتجاه مصر لتسليح الجيش من المعسكر الشرقى .

٢ — محاولة عرقلة تنفيذ مشروع السد العالى عن طريق سحب تمويله .

وقد ردت مصر على هذه المحاولة الأخيرة بتأميم قناة السويس ، فانكشفت نوايا الصهيونية بتدبير مؤامرة العدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦ .

النتائج التى استفادتها مصر من هذه التجربة

١ — عدم الاعتماد على الدول الغربية فى تسليح الجيش المصرى .

٢ — ضرورة تمصير الإقتصاد المصرى .

٣ — الاعتماد بدرجة أكبر وبشكل تدريجى على الدول الاشتراكية فى تزويد الجيش بالأسلحة ، والسلع التموينية .

٤ — الاصرار على بناء السد العالى ، وإقامة دعائم الصناعة الثقيلة ، وزيادة المساحة المزروعة من الأرض .

٥ — وضع المشكلة الفلسطينية فى اطارها الصحيح كمشكلة أساسية يتعين على العرب كل العرب ايجاد حل مناسب لها .

الوسائل التى اتبعتها مصر لتحقيق الأهداف السابقة

لتحقيق الأهداف السابقة لجأت الحكومة إلى .

١ — إنشاء المؤسسة الاقتصادية فى يناير ١٩٥٧ لادارة أموال رعايا الأعداء .

٢ — تطوير الإقتصاد المصرى بما يتمشى مع هيكل البنيانات الإقتصادية فى الدول الإشتراكية .

٣ — الاسراع ببناء السد العالى والمشروعات المرتبطة به .

٤ — الاخذ بمبدأ التخطيط الجزئى أولا وصولا إلى التخطيط الشامل .

٥ — محاربة مشروعات الاستعمار التى كانت تهدف إلى تطويق المنطقة بالنفوذ السياسى .

٦ - إعطاء دفعة أكبر للقطاع الخاص للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني .
٧ - إقامة البناء السياسي عن طريق الاتحاد القومي .

وإزاء إصرار مصر على تحرير اقتصادها القومي ، وتسليح جيشها لتحرير الأرض الفلسطينية المغتصبة ، حاول النفوذ الصهيوني تضييق الخناق على الاقتصاد المصري ، وتزويد إسرائيل بمزيد من الأسلحة ، والتشكيك في النظام الاقتصادي المصري ، حتى يرغم رؤوس الأموال على التردد في المشاركة في التنمية وفي نفس الوقت العمل على تهريب رؤوس الأموال المصرية إلى الخارج .

وبما أن كل فعل له رد فعل . فقد قامت مصر من جانبها بالاعتماد بدرجة أكبر على الاقتصاد الاشتراكي ، والاتحاد مع سوريا لمواجهة إسرائيل من جبهتين ، وإحكام الرقابة على النقد ، وإلغاء فئات النقد الكبير ، والتحول تدريجيا إلى النظام الاشتراكي .

ثانياً - الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٧

تميزت بداية هذه الفترة بالأخذ بمبدأ التخطيط الشامل ، ووضع الخطة الخمسية الأولى موضع التنفيذ لكل من مصر وسوريا كإقليمين في الجمهورية العربية المتحدة .

ولكن سرعان ما بدأت تظهر أوجه الاختلاف بين الإقليمين بسبب اختلاف طبيعة التركيب الاقتصادي . وظل هذا الاختلاف يقوى حتى عصف بالاتحاد بالانفصال في سبتمبر ١٩٦١ .

ومع بداية عام ١٩٦٢ تبنت مصر طريق الاشتراكية سبيلا إلى حل التناقضات الطائفية ، وتجميع قوى الشعب العامل في الاتحاد الاشتراكي .

ومن أهم المبادىء التي جاء بها الميثاق حتمية الحل الاشتراكي للأسباب الآتية :

١ - ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم .

٢ - ان نمو الاحتكارات العالمية الضخمة لم يترك إلا سبيلان للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة للتقدم :

أولهما : أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

وثانيهما : أن الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية ، وتقتفى أثرها ، وتتحول إلى ذيل لها ، وتجر أوطانها وراءها إلى هذه الهاوية الخطيرة .

٣ — أن مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط :

ا - تجميع المدخرات الوطنية .

ب - وضع خبرات العلم فى خدمة استثمارات هذه المدخرات .

حـ - وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

٤ - ومن الناحية الأخرى المقابلة لزيادة الإنتاج ، وهى ناحية عدالة التوزيع فإن الأمر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة ، وتضع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع إليه وتكافح لكى يقترب يومه .

٥ - أن العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فإن إعادة توزيع العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

٦ - ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول إليها تحقيق أهدافها ، وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه الفائض طبقا لخطة محددة .

٧ - إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ، ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها، وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتين :

أولهما : وجود قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئوليات الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة من غير استغلال ، على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً .

٨ - إن التخطيط الإشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية ، لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

٩ - ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك يجب أن يقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الإنتاج فى طريقها المحدد ، من أجل الكفاية فحسب ، وإنما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدل ، باعتبار أن هذا القطاع ملك للشعب بمجموعه .

غير أن هذه الفترة بالرغم مما أريد لها من دفع عجلة التنمية الاقتصادية تميزت بكثير من الاعباء الاقتصادية . فقد انخفض الدخل القومى الزراعى بنسبة كبيرة بسبب آفة القطن الذى أتت على جزء كبير من المحصول عام ١٩٦١. وقد ترتب على هذا أن زاد التركيز على الصناعة لتعويض التخلف فى النمو الزراعى حتى يمكن مضاعفة الدخل القومى فى نهاية الخطة . أضف إلى ذلك الاعباء الكبيرة التى تسببت فيها حرب اليمن التى طال أمدها أكثر مما كان مقرراً لها.

ولذلك يمكن القول أن هذه الفترة كانت سياسية أكثر منها أقتصادية لانها أمدت الأفكار الاشتراكية الى نطاق كبير فى أفريقيا وآسيا . ولعل هذا الخوف من اتساع نطاق الأفكار الاشتراكية التى كانت تساندها مصر فى هذه المنطقة هو الذى دفع بالصهيونية الى التعجيل بضرب مصر فى عام ١٩٦٧ قبل أن تحصل على ثمار خطتها الاقتصادية من السد العالى والمشروعات الصناعية المختلفة ، ومن ثم كانت النكسة ، التى لم يتح فيها للجيش المصرى فرصة القتال والتى تجرعها الشعب المصرى طوال ست سنوات ونصف .

ثالثاً ـ الفترة من ٩ يونيو ١٩٦٧ حتى أكتوبر ١٩٧٣

هذه الفترة من ناحية الشكل تعتبر وحدة طبيعية واحدة ، ولكنها من ناحية الواقع تتغير فى بعض مسائل جوهرية بما يقتضى الأمر تقسيمها الى فترتين
الأولى من ٩ يونيو ١٩٦٧ حتى ١٤ مايو ١٩٧١ .
الثانية من ١٥ مايو ١٩٧١ حتى وقتنا هذا .

بدأت الفترة الأولى بمواجهة التحدى ، عن طريق إعادة تنظيم الجيش والاتحاد الاشتراكى (بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨) وأنتهت بالقضاء على مراكز القوى . فى حين بدأت الفترة الثانية بإعادة تنظيم البنيان السياسى الداخلى على أساس سليم عن طريق إقامة المؤسسات الدستورية وسيادة القانون وإقرار الدستور الدائم . ومن ناحية الجيش تزايدت درجة الاستعداد والاعـــداد للمعركة لتحرير البلاد من الغاصب . ولكن من ناحية أخرى ظهر فى ميدان السياسة الدولية الوفاق الدولى بين القوتين الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وهنا سارعت القيادة السياسية بدراسة آثار المتغيرات الدولية على الوضع فى مصر ، فكان الاتجاه الى تجميع القوى العربية والمبادرة بمعركة قبل أن يسود فى المنطقة الاسترخاء العسكرى .

وبنصر من الله وتوفيقه ، وحكمة القيادة السياسية ، ودقة التوقيت ، وتطلع القوات المصرية الى ابراز طاقاتها القتالية انتصر الشعب العربى فى مصر وسوريا وعبرت الأمة المصرية من اليأس الى الأمل .

وهكذا بدأ الطريق الى انفتاح أوسع رحاباً ، بعد أن حلت عقدة النكسة التى كنا نتجرع فيها مرارة الهزيمة .

نتـائج معركة العبـور :

١ - استعادت مصر مكانتها الدولية كقوة قتالية ، وكعضو بارز فى الشرق الأوسط له فعاليته فى السياسة الدولية ، وكذلك الوضع بالنسبة لسوريا .

٢ - إستعاد العرب هيبتهم كاخوة نضال ومصير ، بعد أن تبين مضاء عزائمهم فى وحدة الكلمة ، واستخدام الأرصدة العربية فى تزويد المقاتلين بالأسلحة ، واستخدام سلاح البترول فى المعركة .

٣ - تحول كثير من الدول الغربية التى كانت مترددة فى صداقة العرب الى دول مؤيدة للحق العربى ولحقوق شعب فلسطين .

٤ - تحول موقف الولايات المتحدة الى موقف يتفهم قضايا العالم العربى ، ويساند بفعالية نحو إيجاد حل عادل ومشرف لها .

من هذا المنطلق جاءت ورقة أكتوبر لتعبر عن انفتاحها فى ميادين السياسة والاقتصاد ، وكان الهدف الأساسى من الانفتاح الاقتصادى إعادة تنظيم البنيان الاقتصادى الذى ظل منذ الحرب العالمية الثانية يعانى من التخلف وبعد أن أصبح رأس المال الثابت غير متكافىء مع العنصر المتغير، والتوفيق بين إعتبارات التنمية والدفاع عن الحق العربى ، بعد التأكد من أن صداقة الدول الغربية هى منطلق لحل القضية الفلسطينية ، وليست على حساب حقوق الشعب الفلسطينى .

المبادىء الأساسية لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى :(١)

تضمن قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى عدة مبادىء نلخص أهمها فيمايلى:

١ - السماح باستثمار رأس المال العربى والأجنبى فى مصر لتحقيق أهداف التنميه الاقتصادية والاجتماعية فى أطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية .

٢ - مشاركة رأس المال المصرى (العام - أو الخاص) لرأس المال الأجنبى .

٣ - ضمانا للمستثمرين العرب والأجانب نص القانون على عدم جواز تأميم المال المستثمر، أو تجميده أو الحجز عليه أو فرض الحراسة عليه عن غير الطريق القضائى.

٤ - إعتبار الشركات المتتفعة بهذا القانون من شركات القطاع الخاص بغض النظر عن الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ، ولا تسرى عليها القوانين والاحكام واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه ، كما لا تخضع هـــذه الشركات لقوانين تشكيل مجالس إدارات الشركات فى وحدات القطاع العام .

٥ - تتم تسوية منازعات الاستثمار بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو إطار الاتفاقيات السارية بين مصر ودولة المستثمر فى إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار .

٦ - يسمح للمشروعات المتتفعة بأحكام قانون الاستثمار بأن تستورد دون ترخيص ما تحتاج اليه لاقامتها أو تشغيلها من مستلزمات الانتاج والآلات والمعدات وقطع الغيار .

٧ - إعفاء أرباح هذه المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها والدمغة النسبية على أسهم الانتاج أو مزاولة النشاط (٢).

٨ - إنشاء هيئة عامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة تتبع رئيس

---

(١) قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

(٢) ملحق جريدة الاهرام ١٩٧٤/٥/٢٥ .

جهاز التعاون الاقتصادى العربى والدولى تكون مهمتها :

أ - دراسة القوانين واللوائح والقرارات المؤثرة على الاستثمار العربى والأجنبى ، واعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التى يدعى المال العربى والأجنبى الى الاستثمار فيها على أن ترفع هذه القوائم الى مجلس الوزراء .

ب - طرح المشروعات للاستثمار العربى والأجنبى وتقديم المشورة بشأنها واعلام السوق الدولى لرأس المال والدول المصدرة لرأس المال بالقوائم المعتمدة.

حـ - دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة للبت فيها .

د - تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدات العملة التى ورد بها إذا وردت نقداً ، وتسجيل وتقويم الحصص العينية والحقوق المعنوية على ضوء المستندات المقدمة والأسعار العالمية وآراء الخبراء .

هـ - الموافقة على تحويل صافى الأرباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية ، والتحقق بوجه خاص من تجنيب الاحتياطيات والمخصصات التى تقضيها القوانين السارية والأحوال الفنية المحاسبية المعتادة وسداد الضرائب بعد انقضاء فترة الأعفاء .

و - تيسير الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات والحصول على كافة التراخيص الادارية اللازمة .

ز - إنشاء المناطق الحرة لاقامة المشروعات التى يرخص بها طبقاً لأحكام هذا القانون بعد موافقة مجلس الوزراء .

محتويات الكتاب

صفحة

القسم الثالث

المعالم الرئيسية فى الاقتصاد المصرى بعد الثورة
(١٩٥٢ — ١٩٧٤)